جــامعة النجــاح الــوطنية
عمادة كلية الدراسات العليا

السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية "دراسة في الجغرافيا السياسية"

إعداد
ياســـر إبراهيـــم عمـــر سلامـــه

إشراف
الدكتور أديب الخطيب

قُدِّمت هذه الأُطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير فــي الجغرافيــا السياســية بكليــة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2008م

السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية
"دراسة في الجغرافيا السياسية"

إعداد

ياســـر إبراهيـــم عمـــر سلامـــه

ــ نوقشت هذه الأُطروحة بتاريخ 4/1/ 2008م، وأُجيزت.

أعضـــاء لـجنـــة المنـــاقشة:		التـــوقـيـــــع:
1- الدكتـــور أديـــب الخـــطيـــب	/رئيساً ومشرفاً	....
2- الدكتور منصـــور أبو عـــلي	/ممتحناً داخلياً	....
3- الأستاذ الدكتور أمجد عليوي	/ممتحناً خارجياً	....

الإهــــــــــــــداء

إلى كلِ ساهرٍ مُجدٍ ومجتهد
إلى كلِ مُحبٍ لدينهِ ودنياه

إلى من عمل من أجل رفعةِ وسمو هذه الأمة
إلى المُخلصين والأوفياء والمجاهدين والشهداء

إلى كل أبناء الشعب الفلسطيني العظيم
إلى فلسطين الماضي والحاضر والمُستقبل
أُهدي هذا الجهد المتواضع

ياســــــر ســــــلامه

الشُــــــــــــكر

الحمدُ لله العلي القدير، والسلام على رسولنا الكريم، الحمد لله الذي منحني الإرادة والمقدرة، وأمدني بالعلم والمعرفة، وألهمني الصبر والسلوان في إنجاز هذه الدراسة، وإظهارها إلى الوجود.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان، للدكتور الفاضل أديب الخطيب –أطال الله في عمره–، الذي لم يدَّخر من جهده ووقته في إرشادي وتوجيهي في إنجاز هذه الدراسة، والإشراف عليها، فله مني كل المحبة والإحترام.

أشكر الدكتور منصور أبو علي ممتحنًا داخلياً، والأستاذ الدكتور أمجد عليوي ممتحناً خارجياً على هذه الدراسة. كما أتقدم بشكري العميق، للدكتور عزيز الدويك– حفظه الله ورعاه– لما قدمه لي من مساعدة ودعم وتشجيع أثناء دراستي، متوجهاً للعلي القدير، أن يفرِّج كربه، ويفك أسره، كما أشكر الدكتور عبد الرحمن التميمي على ملاحظاته وتوجيهاته ومراجعته العلمية لهذه الدراسة.

أُقدِّم شكري وتقديري، لكل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة، للأستاذ هشام أبو ذيب، والأستاذ إياد مرعي، على جهودهم في إعداد وإخراج الخرائط، للمربية الأخت هند الأحمد والأخت المربية شروق سلامه، على التدقيق اللغوي لهذه الدراسة، وكذلك للمربية الفاضلة هنية عبد العال والأستاذ عميد قاسم على إعداد الترجمة، كما أشكر المهندس مجدي خضر، لما بذله من وقتٍ وجهدٍ، في تحمل أعباء إعداد وتحضير وطباعة هذه الأُطروحة، فلهم مني جميعاً كل الإحترام والتقدير.

أتوجه بشكري أيضاً، إلى كل المؤسسات الحكومية والخاصة، التي قدَّمت لي المساعدة والتوجيه أثناء إعداد هذه الدراسة، وأخصُ بالذكرِ، المركز الجغرافي الفلسطيني، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومكتبة جامعة النجاح الوطنية، وجامعة بيرزيت، ووزارة التخطيط الفلسطينية، ودائرة الأرصاد الجوية الفلسطينية، ووزارة شؤون البيئة الفلسطينية، ومعهد الأبحاث التطبيقية "arij"، ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، ودار المياه والبيئة.

أسأل الله أن يوفقني لما يحبه ويرضاه

ياســـر ســـلامه

"إقـــــــرار"

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية

"دراسة في الجغرافيا السياسية"

The Israeli Water Policy
and its Consequence in the West Bank
(A study in Political Geography)

أُقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة، إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها، لم تُقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: **Yasser Ibrahim Omar Salameh**

اسم الطالب: **ياســــــر إبراهيـــــم عمـــــر ســـــلامه**

Signature: -------------------------- :التوقيـــع

Date: **2008/4/1م** :التاريـــخ

محتويات الدراسة

فهرس الجداول

فهرس الخرائط

فهرس الأشكال

فهرس الملاحق

السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية

"دراسة في الجغرافيا السياسية"

إعداد

ياسـر إبراهيـم عمـر سلامـه

إشراف

الدكتور أديب الخطيب

المُلخص

تعتبر الموارد المائية من أهم الموارد الطبيعية وأكثرها حيوية، لما لها من أهمية واضحة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية لأي مجتمعٍ بشري في كل زمان ومكان، لذا فقد كانت المياه والسيطرة على مواردها، أساساً للصراع بين الدول والشعوب منذ زمنٍ بعيد.

تقع فلسطين في النطاق الجاف وشبه الجاف من الناحية المُناخية، حيث انخفاض مُعدلات التساقط المطري، ومحدودية موارد المياه فيها، مما أدى إلى ازدياد الأهمية الإستراتيجية للمياه في المنطقة بوجهٍ عام.

تُشكل الضفة الغربية بظروفها الطبيعية وموقعها الجغرافي، أهمية كبيرة لإسرائيل، حيث تُعتبر الخزان المائي الإستراتيجي بالنسبة إليها.

عملت إسرائيل منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967م، من أجل السيطرة على مواردها المائية، بإقامة المستوطنات فوق أماكن الأحواض المائية الجوفية، وإصدار القوانين والأوامر العسكرية التي تُقيد الإستغلال الفلسطيني للمياه، مما انعكس على الأوضاع التنموية في الأراضي الفلسطينية.

إن التزايد السكاني، وازدياد المتطلبات المائية، مع محدودية الموارد، سيفاقم من الأزمة المائية في المستقبل القريب، خاصة وأن إسرائيل تسعى إلى تحقيق أمنها المائي بسياسة التوسع والإستيلاء. تتمثل مشكلة الدراسة أساساً بظروف المنُاخ الجافة ومحدودية موارد المياه، هذا في ظل سياسة إسرائيلية ممنهجة للسيطرة على معظم الموارد المائية، مما انعكس على الأوضاع

الاجتماعية والإقتصادية لسكان الضفة الغربية من الفلسطينيين، مع توفر كامل احتياجات المستوطنات الإسرائيلية من المياه وبأسعار وطرق مُيسرة بهدف دعم المشروع الإستيطاني، والسيطرة الكاملة على الأرض والموارد.

وبناءً على ما تقدم فقد هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مُعطيات الواقع والأسس التاريخية للصراع المائي في فلسطين، بهدف ربط الزيادة السكانية مع المتطلبات المائية، وأثر ذلك على الإستقرار المستقبلي في منطقة الدراسة.

كذلك هدفت الدراسة إلى كشف مخططات إسرائيل في السيطرة على موارد مياه المنطقة ومحاولة إيجاد إستراتيجية فاعلة لمواجهة هذه المخططات، وذلك من خلال استخدام المنهج التاريخي في معرفة جذور المشكلة المائية في منطقة الدراسة ومتغيراتها، وكذلك المنهج التحليلي والوصفي بهدف دراسة البيانات الرقمية تحليلاً وتفسيراً، وتوضّيح نتائج السياسة المائية الإسرائيلية على مُجمل الأوضاع الفلسطينية، والوصول إلى النتائج والتعميمات التي تمثلت في تأكيد محدودية وشح الموارد المائية، وظروف الجفاف السائدة، في ظل تسخير إسرائيل للموارد المُتاحة لصالح مشاريعها الإستيطانية والتنموية، حيث تُشكل الضفة الغربية بما تحويه من أحواض جوفية أهمية حيوية واستراتيجية بالنسبة لإسرائيل وأمنها المائي، كما تُمثل موارد مياه الضفة شريان الإستيطان الإسرائيلي الرئيس فيها، كما بينت نتائج الدراسة أن سياسة إسرائيل المائية في الضفة الغربية، قد أعاقت النمو الإقتصادي فيها، وألحقت أضراراً كبيرة على الأوضاع التنموية والإجتماعية لدى الفلسطينيين.

إن الصراع المائي الفلسطيني الإسرائيلي هو صراع بقاء على الأرض والمياه، وعليه فهو يمثل صراع الوجود على هذه الأرض، مع الأخذ بالإعتبار الأزمة المائية الحادة في المستقبل القريب بسبب الزيادة السكانية ومحدودية الموارد المائية واحتمالات الصراع والتأزم القائمة، وعليه فمن واجب المسؤولين الفلسطينيين العمل على وضع إستراتيجية فاعلة لمواجهة التحديات المائية على الصعيد المحلي، بتطوير وتنظيم طرق استغلال وإنتاج وتوزيع المياه، باستخدام التكنولوجيا المائية الحديثة، التي تزيد من كفاءة الإستخدام المائي وتقلل من الفاقد،

وكذلك على الصعيد الإقليمي والدولي بضرورة إيجاد استراتيجية عربية موحدة ومتكاملة لاستغلال موارد المياه واسترداد الحقوق المائية، سيما حقوق المياه في منظومة حوض نهر الأردن والأحواض الجوفية، وذلك من خلال مشاريع المياه الهادفة إلى إعادة توزيع وإستغلال المياه كأساس قانوني وشرعي أمام العالم والمؤسسات ذات العلاقة، وضرورة إلزام إسرائيل بالقانون الدولي بخصوص المياه، وإظهار نتائج وانعكاسات السياسة المائية الإسرائيلية على الأوضاع السكانية والتنموية في المنطقة.

اشتملت الدراسة في الفصل الأول على منهجية البحث وأُسلوبه. أما الفصل الثاني فقد تعرض للخصائص الجغرافية والهيدرولوجية لمنطقة الدراسة، ومصادر المياه، والتوزع الجغرافي للأحواض الجوفية في الضفة الغربية.

خُصص الفصل الثالث لدراسة الفكر السياسي الإسرائيلي بخصوص المياه، متضمناً استراتيجية إسرائيل المائية في الضفة الغربية، والمُخططات والمشاريع المائية، والأطماع الإسرائيلية في المياه العربية المجاورة.

أما في الفصل الرابع، فقد تم التركيز على الإستيطان كأحد أهم الوسائل للسيطرة على الأرض ومواردها، وكذلك دراسة المشاريع الإستيطانية في الضفة الغربية بعد عام 1967م، والموازنة المائية العامة.

وقد تناول الفصل الخامس، مستقبل الوضع المائي في الضفة الغربية، في ضوء السياسة المائية الإسرائيلية، والمفاوضات السلمية العربية الإسرائيلية بخصوص المياه.

وفي الفصل السادس تم إظهار أهم النتائج والتوصيات بخصوص موضوع الدراسة.

الفصل الأول

منهجية الدراسة وأُسلوبها

1:1: مقدمة

2:1: مبررات الدراسة

3:1: أسئلة الدراسة

4:1: أهمية الدراسة

5:1: أهداف الدراسة

6:1: الدراسات السابقة

7:1: مشكلة الدراسة

8:1: فرضيات الدراسة

9:1: منطقة الدراسة

10:1: مصادر البيانات

11:1: منهجية الدراسة

12:1: صعوبات الدراسة

الفصل الأول

السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية

"دراسة في الجغرافيا السياسية"

1:1: مقدمة:

بدأت الحركة الصهيونية بدراسة الوضع المائي في فلسطين عام 1867م، عندما قامت آنذاك بالتعاون مع حكومة بريطانيا، بإرسال فريق من الخبراء الهيدرولوجيين إلى فلسطين، والذي أكد في تقريره أن موارد المياه المتوفرة في فلسطين، قادرة على استيعاب الملايين من المهاجرين اليهود[1].

وعليه فقد بدأت الحركة الصهيونية ومنذ تأسيسها بدراسة احتياجات الدولة اليهودية المستقبلية من المياه، بوضع الخطط والمشاريع للسيطرة على مصادر المياه الهامة، بإعتبار المياه أساساً في السيطرة على الأرض واستثمارها استيطانياً.

بعد قيام إسرائيل عام 1948م، بدأ الصراع الفعلي للسيطرة على موارد مياه المنطقة، مثل مياه نهر الأردن، ونهر الليطاني، وسفوح جبل الشيخ، ونهر اليرموك، وروافد نهر الأردن العليا، وبعد عام 1967م، سيطرت إسرائيل على مُعظم الموارد المائية في الضفة الغربية[2].

تبلورت أهمية المياه في المُخططات الإسرائيلية، بإقامة الدولة على أساس المياه والأمن المائي بالدرجة الأولى، ويؤكد ذلك ما قاله "بونجوريون" أول رئيس وزراء لإسرائيل: "نحن نخوض معركة المياه مع العرب، وعلى نتائج هذه المعركة يتوقف مصير الدولة، وإذا لم ننجح في معركتنا، فلن نكون في فلسطين"[3].

فالسيطرة المائية هي أساس استراتيجي لدى إسرائيل لدوام واستمرار البقاء والوجود.

---

[1] د. ناجي، طلال: **الصراع على المياه بين العرب وإسرائيل**، دار الأوائل للنشر والتوزيع–دمشق، ط3، 2005م، ص63.

[2] المرجع السابق نفسه، ص65.

[3] طونش، حاقان، **مشكلة المياه في الشرق الأوسط**، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2001م، ص72.

2:1: مبررات الدراسة:

يُمثل الوضع المائي والنقص الحاد في كميات المياه المُتاحة للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، أهم دواعي ومبررات هذه الدراسة وذلك على النحو التالي:

1- خطورة الوضع المائي في الأراضي الفلسطينية، حيث يعاني السكان الفلسطينيون من النقص الحاد في كميات المياه المتوفرة والمُتاحة.

2- أثر السياسة المائية الإسرائيلية على حياة السكان الفلسطينيين ومستقبل وجودهم على أرضهم.

3- محدودية مصادر المياه، وشح كميات الهطول المطري، مع زيادة كبيرة في مُعدلات النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية، وإزدياد المتطلبات المائية.

4- التباين الواضّح في كميات المياه المخصصة للسكان الفلسطينيين، وكميات المياه المستهلكة من قِبل سكان المستوطنات الإسرائيلية، حيث يزيد مُعدل نصيب الفرد في المستوطنات الإسرائيلية داخل الضفة الغربية عن ستة أضعاف نصيب المواطن الفلسطيني.

5- النقص العام في الدراسات حول هذا الموضوع بشكلٍ خاص.

3:1: أسئلة الدراسة:

هناك عدة تساؤلات ينبغي الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة والنتائج التي سيتم التواصل إليها ومنها:

1- ما هو الأصل التاريخي لمشكلة المياه في منطقة الدراسة؟

2- هل تعاني منطقة الدراسة من أزمة مائية؟

3- ما أهداف السياسة المائية الإسرائيلية في منطقة الدراسة؟

4- ما هي نتائج وآثار السياسة المائية الإسرائيلية في منطقة الدراسة؟

5- ما هي المبررات الإسرائيلية للسيطرة على موارد المياه في منطقة الدراسة؟

6- ما هو مستقبل الوضع المائي في منطقة الدراسة؟

4:1: أهمية الدراسة:

نظراً لأن الدراسة تتناول موضوعاً حيوياً واستراتيجياً يمسُ حياة المواطن الفلسطيني بشكلٍ مباشر، ويحدد علاقته ومستقبله بأرضه، فإن لها أهمية واضّحة تتمثل بما يلي:

1- تُعطي هذه الدراسة صورة واضّحة عن سياسة إسرائيل المائية في الضفة الغربية، لمعرفة وإدراك أهدافها ووسائلها، ومحاولة وضع استراتيجية مناسبة لمواجهتها.

2- المساهمة في تزويد ذوي العلاقة من عاملين وطلبة ومؤسسات بمادة علمية عن الوضع المائي في أراضي الضفة الغربية.

3- إيضّاح الصورة حول ما يعانيه السكان الفلسطينيون من نقص حاد في كميات المياه المخصصة لهم، مع إيجاد علاقة مقارنة ما بين كميات المياه المستهلكة من قِبل الفلسطينيين وسكان المستوطنات الإسرائيلية.

4- إظهار حقيقة السياسة المائية الإسرائيلية كأحد أهم أسباب الأزمة المائية في منطقة الدراسة.

5:1: أهداف الدراسة:

تُمثل الأهداف موضوع المشكلة التي ينبغي على الدراسة معالجتها وإيجاد الحلول الممكنة لها، ومن الأهداف الرئيسة لهذه الدراسة:

1- التعرف على المشكلة المائية في منطقة الدراسة، استناداً إلى مُعطيات الواقع، والأُسس التاريخية للصراع المائي في فلسطين.

2- محاولة ربط الزيادة السكانية في منطقة الدراسة مع المتطلبات المائية، وأثر ذلك على الإستقرار المستقبلي في المنطقة.

3- كشف المُخططات الإسرائيلية في السيطرة على موارد المياه في منطقة الدراسة.

4- محاولة إيجاد استراتيجية فاعلة لمواجهة السياسة المائية الإسرائيلية، من خلال معرفة أدوات ووسائل إسرائيل وأهدافها في السيطرة على موارد المياه.

6:1: الدراسات السابقة:

على الرغم من استقلالية هذه الدراسة ومنهجيتها الخاصة بها، إلا أنها تتداخل في موضوعها مع العديد من الدراسات السابقة الأخرى والتي من أهمها:

1- تناول صبحي كحالة في دراسته سنة 1980م بعنوان: "المشاكل المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي" محاولة إسرائيل السيطرة على موارد المياه العربية، وقد توصل إلى أن إسرائيل تسعى للسيطرة على موارد مياه المنطقة، مع إدراك القادة الإسرائيليون لأزمة المياه التي ستواجه دولتهم مستقبلاً[1].

وقد وافقه في الرأي محمد أحمد عقله المومني، في دراسته سنة 1986م بعنوان: "السياسة المائية للكيان الصهيوني" والتي أظهر فيها المُخططات الإسرائيلية للإستيلاء على مصادر المياه العربية، وكان من أهداف دراسته، توعية الشعوب العربية بأخطار إسرائيل المائية، بإعتبارها دولة توسعية وعدوانية[2].

2- أكد محمد شنطاوي في دراسته سنة 1990م، "البُعد العربي الإسرائيلي للصراع حول المياه" على أن المصادر المائية ستكون محور الخلاف والصراع المستقبلي بين إسرائيل ومحيطها الجغرافي، وقد تعارض معه مروان حداد في دراسته سنة 1999م، بعنوان: "البُعد الفلسطيني الإسرائيلي للصراع على المياه" حيث أكد على أن هنالك احتياجات لكل

---

[1] كحالة، صبحي: **المشكلة المائية في فلسطين**، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005م، ص1-13.

[2] المومني، محمد أحمد: **السياسة المائية للكيان الصهيوني**، دار عمان للنشر، عمان، 1986م، ص15

طرف، ومحاور خلاف، وفي المقابل هنالك أُسس للتوافق والحلول الممكنة لتحقيق السلام[1].

3- ركزت دراسة أكرم أبو عمر سنة 1988م، بعنوان: "المياه في الصراع العربي الإسرائيلي" على ضرورة العمل العربي الموحد، لمواجهة أطماع إسرائيل المائية على الصعيد السياسي والدبلوماسي. وقد توافقت هذه الدراسة مع دراسة لمنصور بن سالم الجابري سنة 1995م، بعنوان "سياسة إسرائيل المائية والصراع العربي الإسرائيلي"، حيث أظهرت هذه الدراسة استراتيجية إسرائيل المائية كدولة قائمة على الإقتصاد المتكامل، وكذلك فقد بينت الدراسة الإعتداءات الإسرائيلية على المياه العربية، وضرورة إعطاء قضية المياه الأولوية في المفاوضات السياسية مع إسرائيل، وأهمية العمل العربي المشترك في مواجهة المخاطر المائية في المنطقة[2].

4- دراسة قام بها احسان مصطفى سنة 2000م بعنوان: "في الجغرافيا السياسية لفلسطين" حيث تناولت دراسته النظرات التوسعية والإستيطان، والصراع العربي الإسرائيلي على المياه، وقضايا الأمن المائي، ومشاكل المياه في فلسطين والدول المجاورة[3].

5- دراسة بعنوان: "كارثة اغتصاب المياه العربية" سنة 1964م، أصدرتها الهيئة العربية العليا لفلسطين/ القضية الفلسطينية، حيث ركزت الدراسة على موارد المياه في منظومة حوض نهر الأردن، وأهميتها الإستراتيجية لدى الدول ذات العلاقة، ودور إسرائيل في الأزمة المائية التي تعاني منها المنطقة، ومُخططات التوسع الإسرائيلي في استغلال المياه العربية[4]. على الرغم من تداخل الدراسات المتقدمة مع هذه الدراسة في الموضوع إلا أنها قد تميزت عنها بالتركيز على بُعدين أساسيين ألا وهما السياسة

---

[1] حداد، مروان: **البُعد الفلسطيني الإسرائيلي للصراع على المياه**، مؤسسة عبد الحميد للنشر، 1999م، ص331

[2] الجابري، منصور بن سالم: رسالة ماجستير غير منشورة، بعنوان: "**سياسة إسرائيل المائية والصراع العربي الإسرائيلي**"، الجامعة الأردنية، 1990م، ص6.

[3] مصطفى، احسان: **في الجغرافيا السياسية لفلسطين**، بحث غير منشور،جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2000م،ص1.

[4] دراسة بعنوان: **كارثة اغتصاب المياه العربية**، الهيئة العربية العليا لفلسطين، القضية الفلسطينية، 1964م، ص3.

المائية الإسرائيلية، والنتيجة المترتبة عليها في منطقة الدراسة، فقد عالجت الدراسة المشكلة المائية من خلال السبب والأثر والعلاقة القائمة بينها، في محاولة للوصول إلى إستراتيجية للحلول الممكنة، بتركيز الضوء على المسببات من جهة ودراسة الآثار والنتائج لمعالجتها من الجهة الثانية.

6- دراسة عمر شديد سنة 1999م، بعنوان: "المياه والأمن الفلسطيني"، حيث اشتملت الدراسة على:

- الأطماع الإسرائيلية في المياه الفلسطينية والمياه العربية المجاورة.
- تحديد أبعاد المشكلة المائية، ومعرفة الإحتياجات المائية الحالية والمستقبلية للشعب الفلسطيني.
- إظهار الحقوق المائية الفلسطينية في القانون الدولي.
- معرفة معوقات إستغلال الثروة المائية في الأراضي الفلسطينية.
- وضع تصور شامل لتطوير غور الأردن مستقبلاً(*).

7- دراسة عادل العضايلة سنة 2005م، بعنوان: "الصراع على المياه في الشرق الأوسط"، حيث هدفت الدراسة إلى:

- كشف الأطماع الإسرائيلية في المياه الفلسطينية والعربية.
- تحديد أبعاد السياسة المائية الإسرائيلية بخصوص مياه حوض نهر الأردن.
- توضيح المُخططات والمشاريع الإسرائيلية لإستغلال مياه حوض نهر الأردن.
- تحديد أبعاد الجدار الإسرائيلي المائية وأثره على الأحواض الجوفية.

(*) شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999م، ص30.

- معرفة الأبعاد الإقتصادية للمشكلة المائية في فلسطين وجوارها.
- إيضاح الأبعاد القانونية للمشكلة المائية[*].

7:1: مشكلة الدراسة:

تُعتبر الظروف المُناخية الجافة ومحدودية موارد مياه المنطقة، في ظل سياسة ومخططات إسرائيل الهادفة إلى السيطرة على مُعظم المصادر المائية المُتاحة والمتوفرة، أساساً لمشكلة الدراسة حيث:

1- محدودية الموارد المائية، وقلة مُعدلات الهطول المطري في منطقة الدراسة.

2- الزيادة السكانية المتفاقمة، وإزدياد المتطلبات المائية لدى سكان منطقة الدراسة.

3- السياسة المائية الإسرائيلية الهادفة إلى تسخير موارد مياه المنطقة لخدمة أهدافها الإستيطانية في الضفة الغربية.

4- الأزمة المائية الحادة التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية، وانعكاس ذلك على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لسكان الضفة الغربية، مع توفر كامل احتياجات المستوطنات الإسرائيلية من المياه وبأسعار زهيدة ومُيسرة.

5- المُخططات والمشاريع المائية الإسرائيلية، الهادفة إلى السيطرة التامة على موارد مياه المنطقة، وأثر ذلك على مستقبل الوضع المائي واحتمالات حدوث النزاعات المسلحة.

6- ضرورة التعاون العربي المشترك في مواجهة المخاطر المائية التي تمثلها إسرائيل، حيث تفتقد الدول العربية "دول حوض نهر الأردن" لإستراتيجية مائية متكاملة، للحفاظ على الحقوق المائية العربية.

---

[*] العضايله، عادل محمد: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط**، دار الشروق للنشر، رام الله، 2005م، ص15.

8:1: فرضيات الدراسة:

يتوجب على هذه الدراسة، التحقق من الإفتراضات التالية، ومدى صحتها وموافقتها للواقع:

1- ساهمت الظروف المُناخية الشحيحة الأمطار، ومحدودية موارد مياه المنطقة، في زيادة حدة الأزمة المائية.

2- هنالك اعتداء واضحّ من قِبل إسرائيل على الحقوق المائية الفلسطينية والعربية.

3- يُمثل الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، أهم أسباب الأزمة المائية.

4- تُعتبر القوانين العسكرية، إحدى أهم الوسائل الإسرائيلية للسيطرة علـى مـوارد ميـاه الضفة الغربية.

5- تُشكل السياسة المائية الإسرائيلية، تهديداً واقعياً لمستقبل السـكان الفلسـطينيين علـى أرضهم.

6- تُمثل السيطرة المائية في المُخططات الإسرائيلية، أساسـاً اسـتراتيجياً فـي الوجـود واستمرار البقاء.

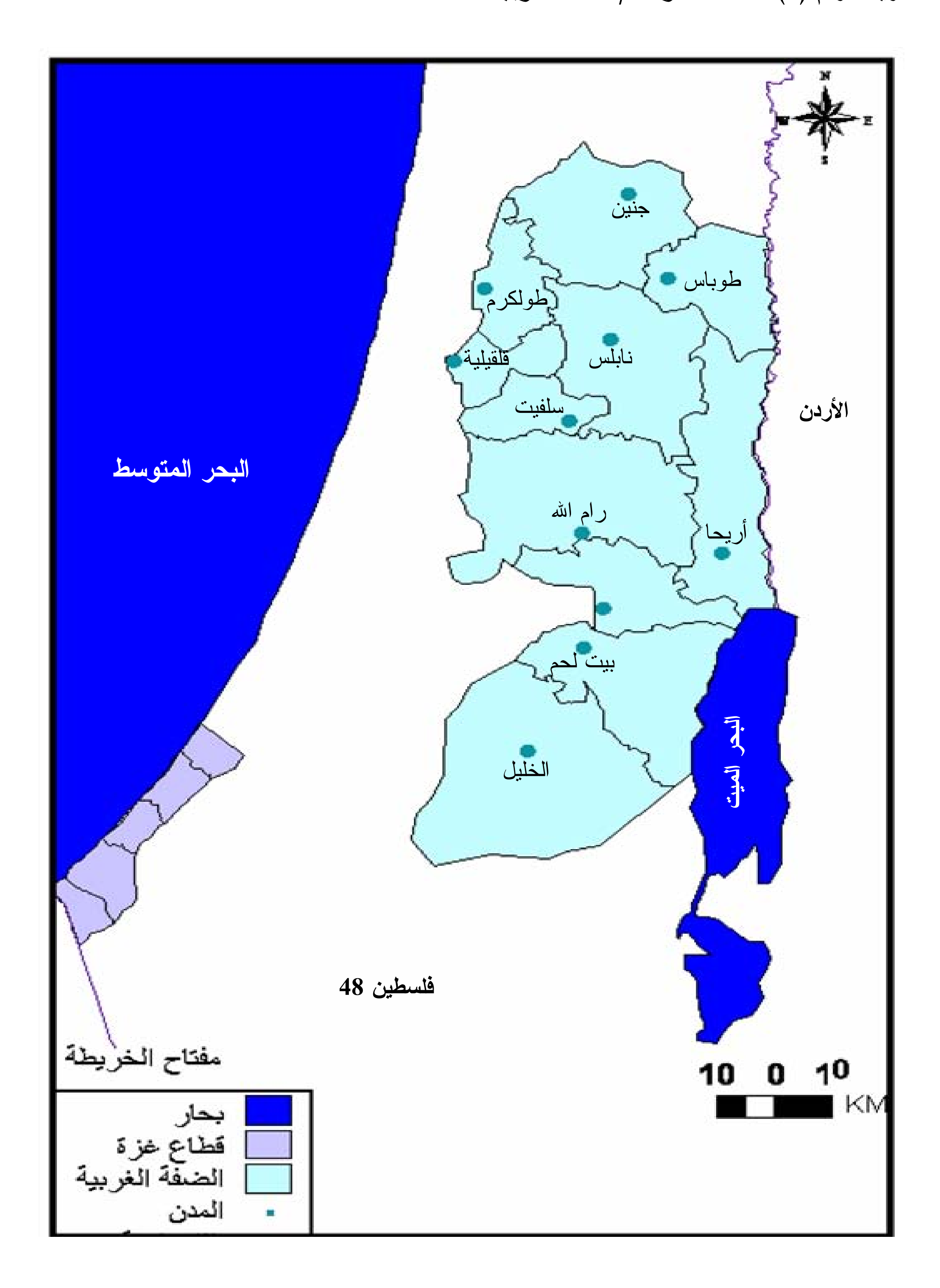
9:1: منطقة الدراسة:

تحتل الضفة الغربية الجزء الأوسط الشرقي من فلسطين، فيحدها نهر الأردن والبحـر الميت من الشرق، وسهل هضاب نابلس والقدس والخليل من الغرب، وسهل مرج ابن عامر من الشمال، والجزء الشمالي الشرقي من صحراء النقب جنوباً(*).

انظر الخريطة رقم (1) والتي توضّح منطقة الدراسة، "الضفة الغربية".

(*) الدباغ، مصطفى مراد: **بلادنا فلسطين**، ج1، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1973م، ص21.

خريطة رقم (1): منطقة الدراسة/الضفة الغربية.



المصدر: إعداد الباحث وإخراجه.

10:1: مصادر البيانات:

اعتمد الباحث في دراسته على قاعدة معلوماتية شاملة ومتنوعة من البيانات الرسمية والإعلامية والإلكترونية والتي أهمها:

1- المصادر والمراجع العربية مثل الكتب، والدوريات، والأبحاث، ونصوص الإتفاقيـــات المائية، ودراسات المراكز العلمية، والندوات، والمقالات العلمية، وغيرها.

2- بعض المراجع باللغة الإنجليزية.

3- الرسائل الجامعية.

4- إصدارات مركز الإحصاء الفلسطيني.

5- منشورات المركز الجغرافي الفلسطيني.

6- منشورات وزارة التخطيط الفلسطينية.

7- بيانات دائرة الأرصاد الجوية الفلسطينية.

8- منشورات معهد الأبحاث التطبيقية "arij".

9- بيانات وزارة شؤون البيئة الفلسطينية.

10- شبكة الإنترنيت الإلكترونية.

11- سلطة المياه الفلسطينية.

12- دار المياه والبيئة.

13- مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين.

11:1: منهجية الدراسة:

استخدم المنهج التاريخي بهدف معرفة الجذور التاريخية للمشكلة المائيـة فـي منطقـة الدراسة وما يجاورها، وكذلك من أجل التعرف على متغيرات الأزمة المائية، وتتبـع سياسـة إسرائيل المائية، ومبادئها الأيدولوجية، والإقتصادية، والإستيطانية. كما استخدم المنهج التحليلي والوصفي في دراسة البيانات الرقمية تحليلاً وتفسيراً، بهدف شرح الوضـع القـائم، وتوضّـيح السياسة المائية الإسرائيلية، وانعكاساتها على مُجمل الأوضاع الفلسطينية، وكـذلك مـن اجـل الوصول إلى التعميمات والنتائج، من خلال تحليل المتغيرات وتفسيرها على أساس الواقع.

12:1: صعوبات الدراسة:

واجهت الباحث العديد من المشاكل والصعوبات أثناء إعداد وإخراج هذه الدراسة، منها ما يتعلق بجمع المادة العلمية، ومنها ما له علاقة بالإخراج العلمي والفني، وكذلك ما له علاقة بالوضع السياسي في منطقة الدراسة، وسياسة الفصل الجغرافي التي تُطبقها إسرائيل.

1- عملية التوفيق والربط بين مصادر المعلومات المختلفة عن نفس الموضوع.

2- صعوبات في الربط والتحليل للمتغيرات والوصول إلى النتائج والتعميمات.

3- صعوبات في إعداد وإخراج الخرائط الخاصة بالدراسة(*).

4- صعوبات في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة من الجهات والمؤسسات ذات العلاقة.

5- محدودية الفترة الزمنية اللازمة لإعداد الأطروحة.

6- إعاقات التواصل الجغرافي الذي تسـتدعيه الدراسـة، بسـبب الحـواجز العسـكرية الإسرائيلية، وسياسة الإغلاق التي رافقت أحداث انتفاضة الأقصى عام 2000م.

(*) تمت عملية إعداد وإخراج الخرائط من قِبل الباحث بواسطة نظام "G.I.S" المحوسب.

الفصل الثاني

جغرافية وهيدرولوجية منطقة الدراسة

1:2: الخصائص الجغرافية والهيدرولوجية لمنطقة الدراسة

2:2: مصادر وموارد المياه في منطقة الدراسة

3:2: الأحواض والآبار المائية الجوفية وجغرافيتها في منطقة الدراسة

الفصل الثاني

جغرافية وهيدرولوجية منطقة الدراسة

مقدمة:

تتمثل مشكلة المياه في الشرق الأوسط بإختلال التوازن بين الموارد المائية المُتاحة، والطلب المتزايد عليها، مما تسبب في ظهور مشكلة العجز المائي، ويتضّح ذلك في أن منطقة الشرق الأوسط تقع في النطاق الجاف وشبه الجاف، حيث محدودية الموارد المائية بوجهٍ عام. تُمثل فلسطين قلب منطقة الشرق الأوسط الجافة، و تمتاز بمُعدلات هطول متدنية ومتذبذبة، وقلة في مواردها المائية، وقد انعكس ذلك على مُجمل أوجه النشاط الانساني فيها، مع الأخذ بالإعتبار الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وسياسة إسرائيل المائية تجاه السكان الفلسطينيين، وما تسببت به من مخاطر ومعاناة لهؤلاء السكان.

تعتمد الضفة الغربية على مياه الأمطار الساقطة على جبالها بشكلٍ أساسي، وكذلك على المياه الساقطة على جوارها الجغرافي، كما تُشكل المياه الجوفية وخزاناتهــا الأرضــية، أهــم مصادر المياه المُستغلة فيها، أما الإمكانية المائية للضفة الغربية فتقدر بحوالي 850 مليــون م^3 سنوياً، يُختزن حوالي ثلثي هذه الكمية في الخزانات الجوفية، كما يجري حوالي 50 مليــون م^3 من هذه الكمية كمياه سطحية[1].

تقع فلسطين في بقعة انتقالية بين الجزء الحار والجاف من جنوب غرب آسيا، وبين الجزء الرطب والأبرد نسبياً من إقليم البحر المتوسط، وهذا يعني نوعاً من التباين الزمني والمكاني في مُعدلات الحرارة وسقوط الأمطار، أما منطقة الدراسة فتمثل مُعظم المنطقة الجبلية في إقليم مرتفعات فلسطين (مرتفعات نابلس، رام الله، القدس، الخليل)، والتي تُعتبر ثاني مناطق فلسطين من حيث كمية الهطول[2].

---

[1] سروجي، فؤاد: **المياه للمستقبل**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003م، ص45.

[2] سعودي، محمد عبد الغني: **الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية**، المكتبة النموذجية، القاهرة، 2003م، ص44.

يتميز مُناخ شمال المنطقة المعروفة بالضفة الغربية، والتي تُمثل منطقة الدراسة، بأنـه مُناخاً عادياً بشتاءٍ ماطر، وصيف حار وجاف، بينما تُعتبر الأجزاء الشرقية والجنوبيـة مـن الضفة الغربية أكثر جفافاً، مع تباين وتطرف حراري واضّح. يتحدد الفصل الماطر في منطقـة الدراسة، ما بين شهري تشرين الثاني وأيار، ويُمثل شهر كانون الثاني ذُروة السقوط المطـري، وتتوزع الهوامش المطرية في الأجزاء الشرقية والجنوبية[1].

1:2: الخصائص الجغرافية والهيدرولوجية لمنطقة الدراسة:

تتميز الضفة الغربية بعدة خصائص جغرافية تحدد ظروفها المُناخية وتؤثر في نظامها الهيدرولوجي والتي من أهمها الموقع والطبوغرافيا والجيولوجيا.

1:1:2 الموقع الفلكي والجغرافي لمنطقة الدراسة:

أ- **موقع فلسطين:**

- الموقع الفلكي: تقع فلسطين على الإحداثيات العالمية الفلكية، ما بين دائرتـي عـرض 29َ ، 30ْ و 15َ ، 33ْ شمال دائرة الاستواء، وبين خطي طـول 15َ ،34ْ و40َ ،35ْ شرقي خط جرينتش الدولي.

- الموقع الجغرافي: تطل فلسطين على البحر المتوسط، بجبهة بحرية يبلغ طولها224 كم، تمتد من رأس الناقورة شمالاً، وحتى مدينة رفح جنوباً، وعلى جبهة بحرية على خلـيج العقبة، بطول يبلغ 10.5 كم، وهي تحتل الركن الجنوبي للبحر المتوسط، وبذلك فهـي تحتل الركن الجنوبي الغربي للقارة الآسيوية، والركن الشمالي الشرقي لقارة إفريقيا[2].

أما عن الحدود البرية لفلسطين، فتبلغ في مُجملها 749 كم وهي موزعة كما يلي:

مع الجمهورية اللبنانية 79 كم، وتشكل 10.5% من إجمالي الحدود الفلسطينية البرية.

---

[1] سروجي، فؤاد: **المياه للمستقبل**، الأهلية للنشر والتوزيع-عمان، 2003م، ص43.

[2] محمود، توفيق محمود: **الجغرافيا السياسية لإسرائيل**، رسالة ماجستير غيـر منشـورة، منشـورات معهـد البحـوث والدراسات العربية- القاهرة، 2005م، ص111.

مع الجمهورية العربية السورية 70 كم، وتشكل 9.4% من إجمالي حدود فلسطين البرية.

مع الأردن 360 كم، وتشكل 48.1% من إجمالي الحدود البرية.

مع مصر 240 كم، وتشكل 32% من إجمالي الحدود[1].

ب- موقع الضفة الغربية:

- الموقع الفلكي: تقع الضفة الغربية على الإحداثيات الفلكية العالمية، مـا بـين دائـري عرض 40َ 31ْ و 10َ 32ْ شمال دائرة الاستواء، كما تقع بين خطي طول 45َ 34ْ و 40َ 35ْ شرقي خط غرينتش الدولي.

- الموقع الجغرافي: تحتل الضفة الغربية الجزء الأوسط الشرقي من فلسطين، ويحدها نهر الأردن والبحر الميت من الشرق، وسهل هضاب نابلس والقدس والخليل من الغـرب، وسهل مرج ابن عامر من الشمال، والجزء الشمالي الشرقي من صحراء النقـب فـي الجنوب[2].

2:1:2 طبوغرافية فلسطين:

يُقسم سطح فلسطين طبوغرافياً إلى أربعة أقاليم رئيسة هي:

1- إقليم السهل الساحلي الفلسطيني:

يبلغ عرض السهل الساحلي الفلسطيني حوالي 15 كم في الوسط، وأقل من ذلـك إلـى الشمال وقرابة 20 كم إلى الجنوب، يبلغ مُعدل ارتفاعه قرابة 50 م فوق سطح البحر، ويشـكل حزاماً من التلال والكثبان الرملية[3]، ويمكن تجزئة هذا الإقليم إلى ما يلي:

---

[1] عبد القادر، عابد: **الموسوعة الفلسطينية**، الجزء الثاني، المجلد الأول، ص10.

[2] الدباغ، مصطفى مراد: **بلادنا فلسطين**، الجزء الأول، دار الطليعة للنشر-بيروت، 1973م، ص21.

[3] خليفة، نبيل:**الأبعاد الاستراتيجية والجيوسياسية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط**، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2004م، ص102.

أ- السهول الساحلية: تمتد من رأس الناقورة شمالاً، إلى مدينة رفح جنوباً بمحاذاة البحر، بطول يصل إلى حوالي 224 كم، وتشكل السهول الساحلية حوالي 13% من مساحة فلسطين، ومن أهمها سهل عكا، الذي يبلغ طوله حوالي 42 كم من الشمال إلى الجنوب، أما مساحته فتقدر بحوالي 316 كم^2[(1)].

ب- السهول الداخلية وأهمها:

- سهل البطوف: حيث يفصل بين جبال الجليل الأعلى والأدنى، ويبلغ طول هذا السهل من الشرق إلى الغرب حوالي 15 كم، كما يبلغ عرضه من الشمال إلى الجنوب ما بين 3-5 كم، أما مساحته فهي حوالي 52 كم^2.

- سهل مرج ابن عامر: ويأخذ شكلاً مثلثاً أطرافه حيفا-جنين- طبريا، ويبلغ طوله قرابة 40 كم، وعرضه حوالي 19 كم في المتوسط، وتشكل مساحة هذا المرج قرابة 351 كم^2، وهنالك سهول داخلية أخرى، مثل سهل صقور، وسهل عرابه، وسهل قباطيه، وسهل حجه، وسهل الزبابده، وسهل طوباس، وسهل البقيعة[(2)].

2- إقليم المرتفعات الجبلية:

تمتد سلسلة جبال فلسطين من الشمال إلى الجنوب، وتبلغ مساحتها حوالي 8613 كم^2، وطولها حوالي 120 كم، وهي تُشكل العمود الفقري للتضاريس الفلسطينية، وتنقسم هذه السلسلة الجبلية إلى:

- جبال الجليل: تمتد من الحدود اللبنانية شمالاً، إلى سهل مرج ابن عامر جنوباً، بطول يبلغ حوالي 40 كم، وبمساحة تبلغ 2083 كم^2، تنقسم جبال الجليل إلى جبال الجليل

---

(1) عابد والوشاحي: **جيولوجية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة**، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، 1999م، ص67.

(2) www.aljazeera.net /in-depth/water/2006/2/6-1.htm.

الأعلى في الشمال، وأهم ما يميزها الكتل الجبلية الصغيرة والمتنـــاثرة، والتـــي يزيــد ارتفاعها عن 1000 م فوق مستوى سطح البحر، كما يبلـــغ طولهـــا قرابـــة 40 كـــم، وعرضها حوالي 25 كم، من الشمال بإتجاه الجنوب، كما تضم جبال الجليـــل الأعلـــى أعلى قمة جبلية في فلسطين، وهي قمة جبل الجرمق، البالغ ارتفاعها حـــوالي 1208 م فوق مستوى سطح البحر، كما تضم هذه الجبال جبل كنعان البالغ حوالي 936 م، وجبل حيدر الذي يقارب 1047 م. أما بالنسبة لجبال الجليل الأدنى، فيفصلها عن جبال الجليل الأعلى، سيل الشاغور، ووادي مجد الكروم، وهي تمتد من الشمال إلى الجنوب، بطول يبلغ حوالي 10 كم، ومن الشرق إلى الغرب بطول يبلغ قرابة 50 كم، وارتفاعها أقـــل من جبال الجليل الأعلى، وتحوي بعض القمم البارزة، مثل قمة جبل سبخ، وسلسلة جبال الشاغور[1].

- جبال نابلس والكرمل: إضافة إلى جبال نابلس تضم كتلة جبال أم الفحم، وجبال الكرمل، تأخذ جبال الكرمل شكلاً مثلثاً، رأسه في الشمال الغربي، وقاعدته في الجنوب الشرقي، وتمثل قمة "عين الحايك" أعلى قمة جبلية فيه، حيث ترتفع مـــا مقـــداره 546 م فـــوق مستوى سطح البحر، وتُشكل كتلة أُم الفحم، ومرتفعات جنين، وجبل فقوعة، المشـــارف الشمالية لجبال نابلس، التي يزيد ارتفاعها عن 800 متر فوق مستوى ســـطح البحـــر، حيث جبل جرزيم الذي يبلغ ارتفاعه 881 م، وجبل عيبال البالغ 941 م فوق مســـتوى سطح البحر. تتميز هذه الكتلة بإنتشار الأودية والسهول، ومثـــال ذلـــك وادي عنبتـــا، والفارعة، وجنين. أم بالنسبة للسهول، فتنتشر في جبال نابلس والكرمل سهول عديدة، مثل سهل اللبن، وحوارة، وعسكر، وسهل سالم، وسهل عرابة البالغ 30 كم^2، وســـهل قباطية البالغ 30 كم^2، وسهل حجه 20 كم^2، وسهل الزبابدة 15 كم^2، وسهل طوبـــاس 12 كم^2، وسهل البقيعة 20 كم^2[2].

---

[1] الدباغ، مصطفى مراد: **بلادنا فلسطين**، الجزء الأول، دار الطليعة للنشر– بيروت. 1973م، ص55.

[2] **الموسوعة الفلسطينية**، الجزء الأول، تحرير عبد الهادي هاشم، دمشق، ط1، 1998م، ص163.

- جبال القدس ورام الله: تمتد هذه السلسلة الجبلية، من شمال مدينة بئر السبع في الجنوب، لمسافة تبلغ حوالي 90 كم شمالاً، ومن السهل الساحلي غرباً، إلى البحر الميت شـــرقاً، لمسافة تتراوح بين 40-50 كم، وتنحدر تدريجياً إلى الغرب، كما تنحدر بشدة بإتجـــاه الشرق، أما عن جبال رام الله فيزيد ارتفاعها في الأغلب عن 950م فوق مستوى سطح البحر.

- جبال الخليل: تُشكل جبال الخليل كتلة جبلية لا يقل ارتفاعها عن 900 م فوق مســـتوى سطح البحر، وتضم عدة قمم هامة، مثل قمة خلة بطرخ البالغة حوالي 1020م، وقمـــة جبل حلحول البالغة 1013 م، وقمة جبل سعير 1018 م، وقمة جبل بني نعيم 951 م، وقمة جبل دورة 838م [1].

3- إقليم النقب:

تُمثل منطقة النقب الجزء الجنوبي من فلسطين، وتأخذ شكلاً مثلثاً، رأسه عند خلـــيج أم الرشراش، وقاعدته تمتد من منطقة جنوب البحر الميت شرقاً، إلى مدينة غـــزة علـــى البحـــر المتوسط غرباً، وتقدر مساحة هذا الجزء من فلسطين بحوالي 12577 كم^2. تظهر هضاب فـــي النقب يصل ارتفاعها إلى حوالي 1035 م فوق مستوى سطح البحر، مثل جبـــل رأس رمـــان، وجبال بكير، وجبال المحمل، وجبال سينان، وجبال سعدة، وجبل عريف، وجبل عبدة. يمكـــن تقسيم النقب إلى قسمين رئيسين، يُمثل القسم الأول المنطقة الشمالية، حيث بئر الســـبع، ووادي مدينة غزة، يتميز هذا الجزء بكثرة العيون المائية، والإنخفاض النسبي في درجـــات الحـــرارة، مقارنة مع الأجزاء الجنوبية. أما القسم الثاني من النقب، فيبدأ من وادي جرافـــي حتـــى خلـــيج العقبة جنوباً، ويعتبر امتداداً طبيعياً لصحراء سيناء، ويشكل وادي عربة نهايته الشرقية[2].

---

[1] www.yafa-news.com/tareek1/2005/9/26/t11.htm

[2] المومني، محمد: **السياسة المائية للكيان الصهيوني، دراسة في الجغرافيا السياســية**، دار عمـــان للنشـــر- عمـــان، 1986م، ص35.

4- إقليم الغور ووادي الأردن:

عبارة عن حزام انهدامي صدعي، يمتد من جنوب جبل الشيخ إلى خليج العقبة، بطــول يبلغ حوالي 420 كم، وهو جزء من الإنهدام الآسيوي الإفريقي، كما يُمثل الجزء الشرقي مــن تضاريس فلسطين، ويضم سهل الحولة، وبحيرة طبريا وضفافها في الشمال، ثم غــور الأردن، فيما بين بحيرة طبريا والبحر الميت، ويقع قسمه الغربي في فلسطين، أما الجزء الشرقي فيقــع ضمن الأراضي الأردنية، ثم منطقة البحر الميت البالغ طوله 78 كم، ومتوسط عرضه حــوالي 14 كم، وأخيراً وادي العربة الواقع بين البحر الميت وخليج العقبــة، ويمتــد بمســافة تقــارب 170 كم وعرض يتراوح بين 7-15كم(*). تُمثل منطقة الدراسة جزءاً من إقليم المرتفعات وإقليم الغور، -انظر الخريطة رقم (12) من الملاحق- حيث نلاحظ أن مُعدل التساقط المطــري فــي الأغوار بلغ حوالي 80 ملم سنوياً، في حين بلغ مُعدل سقوط الأمطار في إقليم المرتفعات حوالي 500 ملم سنوياً، وهذا يشير إلى مدى صعوبة الظروف المُناخية وتدني مُعدلات الهطــول فــي أراضي الضفة الغربية بشكلٍ عام، من هنا فقد كانت الأحواض الجوفية للمياه في الضفة أساســاً للصراع الإسرائيلي على المياه الفلسطينية.

3:1:2 المُناخ:

لعب موقع فلسطين الجغرافي دوراً هاماً في رسم ملامح المُناخ الفلسطيني، حيث تقــع فلسطين بين الساحل الشرقي للبحر المتوسط، وصحراء سيناء في الجنوب الغربي والصــحراء الأردنية في الشرق، وهذا الموقع يجعلها تخضــع للمــؤثرات البحريــة والصــحراوية، أمــا التضاريس فعملت هي الأخرى دوراً هاماً في رسم ملامح المُناخ الفلسطيني، مما أدى إلى تباين واضّح في كميات الهطول وتوزعها على فلسطين، برغم صغر مساحتها.

يتميز الجزء الجنوبي من فلسطين بالجفاف، ومُعدلات تساقط متدنية لا تتجاوز 300 ملم سنوياً، في حين أن كميات الأمطار الساقطة على شمال فلسطين، تتراوح بين 700-1150 ملم سنوياً، أما المنحدرات الغربية من الضفة الغربية، فتتراوح كميات الأمطار الساقطة عليها بــين

(*) المومني، محمد أحمد: **السياسة المائية للكيان الصهيوني، دراسة في الجغرافيا السياسية**، .. مرجع سابق..، ص41.

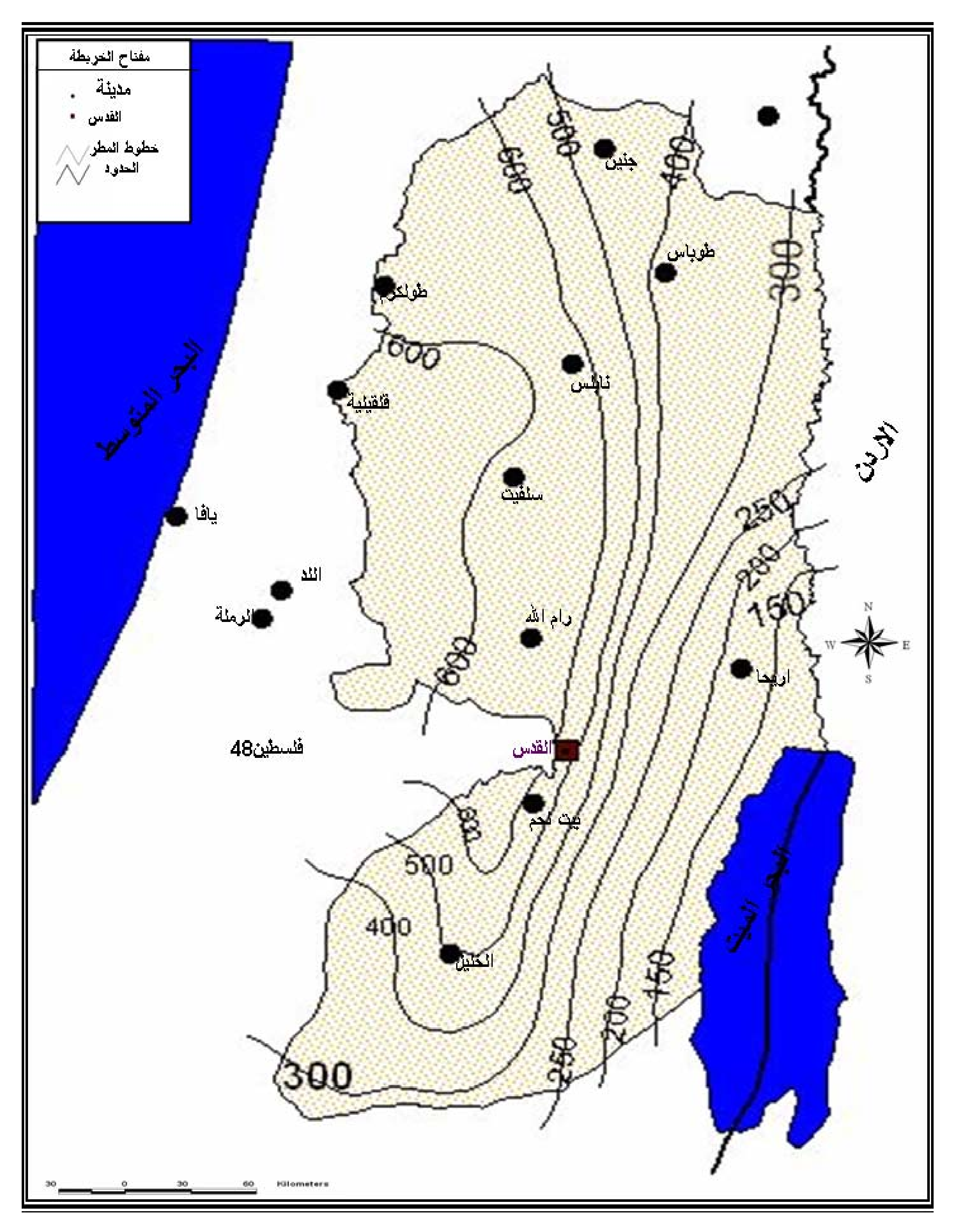
500–700 ملم سنوياً، في حين أن المنحدرات الشرقية من الضفة الغربيـــة تتـــراوح كميـــات أمطارها بين 100–500 ملم سنوياً، ويمتد الفصل الماطر في فلسطين ما بين شـــهري تشـــرين الثاني وآخر شهر أيار من كل سنة(*).

4:1:2 الأمطار:

تُعتبر الأمطار من أهم عناصر المُناخ، والعامل الأساسي المُحدد له، فبناءً على كميـــات التساقط المطري، يتحدد مُناخ أي منطقة اعتماداً على مُعطيات الجفاف والرطوبة، ومـــا ينتـــاب ذلك من متغيرات مُناخية فرعية أخرى، والخريطة رقم (2) تُبين التوزع المطري فـــي منطقـــة الدراسة.

(*) شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**، دار مجدلاوي للنشر–عمان، 1999م، ص39.

خريطة رقم (2): التوزع المطري في منطقة الدراسة.



المرجع: 1) دائرة شؤون الوطن المُحتل: **الأطماع الإسرائيلية في مياه الضفة الغربية**، دار ابن رشــد للنشــر، 1978م.

2) عمل الباحث وإخراجه.

تختلف كميات الهطول ومناطق توزعها الجغرافي في فلسطين بشكلٍ عام، تبعاً لمتغيرات عديدة منها موقع فلسطين بالنسبة للبحر من جهة، ومجاورتها للصحاري من الجهـــة الأخـــرى، إضافة إلى تضرس السطح من الساحل إلى المرتفعات، ثم حُفرة الإنهدام(*). والجدول رقـــم (1) يوضّح ذلك.

جدول رقم (1): مُعدل الأمطار السنوي/ ملم للأقاليم الطبوغرافية الرئيسة في فلسطين.

المنطقة	المرتفعات الوسطى	الساحل الغربي	السفوح الشرقية
أقصى الشمال	800	650	500
الشمال	650	550	300
الوسط	500	470	80
الجنوب	470	380	70
أقصى الجنوب	50	110	30

Source: www.pnic.gov.ps/arabic/geography/water/2005/9/25htm1

يَظهر لنا من الجدول السابق ازدياد مُعدلات الهطول المطري بالإتجاه إلى الشمال مـــن فلسطين، حيث سُجلت أعلى مُعدلات أمطار في أقصى شمال المرتفعات الشمالية، حيث بلغـــت "800" ملم/سنوياً، في حين سُجلت أقل مُعدلات للتساقط في أقصى الجنوب الفلسطيني من الغور "30" ملم/سنوياً. ومن الملاحظ أن كميات الأمطار الساقطة على المرتفعات الفلسطينية الوسطى أعلى منها في السفوح الشرقية ومناطق الساحل الغربي، ويرجع ذلك إلى قيام هـــذه المرتفعـــات بحجب الأمطار عن السفوح الشرقية لتصبح في ظل المطر، الذي يتساقط عليها بغـــزارة مـــن السحب القادمة من البحر.

تباينت مُعدلات التساقط المطري في الضفة الغربية، حيث سُجلت أعلى مُعدلات للتساقط في مناطق شمال رام الله 700 ملم سنوياً، أما في المناطق الجنوبية فقد سَجلت المُعدلات المطرية 400 ملم سنوياً في بلدة الظاهرية، كما سُجلت أدنى مُعدلات الهطول في غور الأردن 150 ملم سنوياً، وقد كان الموسم المطري لعام 1992/1991م أكثر المواسم المطرية تهطالاً، حيث سَجل

(*) شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**، دار مجدلاوي للنشر–عمان، 1999م، ص40.

352 ملم في محطة أريحا، و1388 في محطة نابلس. أما الموسم المطري 1979/1978م فقد كان أقل المواسم المطرية هطولاً، حيث سَجلت كمية المطر 559 ملم في محطة ميثلون، و90 ملم في محطة أريحا(*).

والجدول رقم (2) يُظهر مُعدل تساقط الأمطار السنوي في الضفة ملم/1967-2006م.

جدول رقم (2): مُعدل تساقط الأمطار السنوي (ملم) في مناطق الضفة الغربية/1967-2006م.

المنطقة	المُعدل "ملم/ سنة"	المنطقة	المُعدل "ملم/ سنة"
بديا	622	**طوباس**	415
عنبتا	540	**دير الغصون**	623
عزون	554	**برقة**	660
طولكرم	623	**بيت دجن**	377
سلفيت	594	**الفارعة**	210
يعبد	728	**ميثلون**	619
عرابة	591	**قباطية**	565
سبسطية	539	**أم الريحان**	641
نابلس	619	**أريحا**	190
الظاهرية	300	**الخليل**	597
البحر الميت	100	**سنجل**	616

Source: www.aljazeera.net/in-depth/water/2006/2/6.1.htm

تُشير بيانات الجدول السابق إلى أن أعلى مُعدلات للتساقط المطري سُجلت في الشمال من الضفة الغربية في محافظة جنين ببلدة يعبد "728" ملم/سنة، وكذلك هو الحال في مُعظم المناطق الشمالية مثل طولكرم "623" ملم/سنة، ونابلس "619" ، أما أدنى مُعدلات للهطول فقد كانت في مناطق الأغوار الشرقية، حيث سُجل أقل مُعدل للهطول في البحر الميت "100" ملم/سنة، وكذلك في أريحا، "190" ملم/سنة، وبالنسبة للمناطق الجنوبية فقد سَجلت بلدة الظاهرية أقل مُعدلات الهطول في أقصى جنوب الضفة الغربية "400" ملم/سنة.

(*) www.pnic.gov.ps/arabic/geography/water2005/9/25.html

5:1:2 درجة الحرارة والتبخر:

للحرارة تأثيرات متعددة الجوانب على المياه بكافة أشكالها الغازية، والسائلة، والصلبة. يختلف المُعدل السنوي لدرجات الحرارة في فلسطين من مكان لآخر، تبعاً لمتغيرات عديدة، أهمها معالم وتضاريس السطح، فهناك فرق ما بين المناطق الجبلية والمناطق المنخفضة، حيث سُجلت أعلى مُعدلات سنوية للحرارة في فلسطين في البحر الميت وجنوبه، ومناطق وادي عربة، كما أن أدنى مُعدل لدرجات الحرارة في فلسطين سُجل في المناطق الجبلية من مرتفعات الجليل الأعلى، أما المتوسط السنوي للحرارة، فقد سُجل في مناطق السهل الساحلي الأوسط[*]، والجدول رقم (3) يُبين مُعدلات درجات الحرارة في الأقاليم الفلسطينية الرئيسة، في فصلي الصيف والشتاء.

جدول رقم (3): مُعدل درجات الحرارة في الأقاليم الطبوغرافية الرئيسة في فلسطين.

المنطقة/الإقليم	مُعدل درجة الحرارة/فصل الصيف	مُعدل درجة الحرارة/ فصل الشتاء
السهل الساحلي	°22-°27 م	°15 م
المرتفعات الجبلية	°20-°26 م	°8-°10 م
الوادي والغور	°28-°35 م	°14-°12 م

المصدر: محطة الأرصاد الجوية المركزية/ الرام-رام الله/ 2007م.

يُظهر الجدول أعلاه، تبايناً واضّحاً في مُعدل درجات الحرارة، بحسب تضرس السطح وطبوغرافيته، فنلاحظ بأن مناطق الأغوار قد سَجلت أعلى مُعدلات لدرجات الحرارة، نتيجة لشدة انخفاضها عن سطح البحر، وارتباط ذلك بإرتفاع الضغط الجوي، والبُعد عن المؤثرات البحرية، في حين سُجلت أقل مُعدلات للحرارة في المرتفعات الجبلية، حيث انخفاض الضغط الجوي والتأثر المباشر بالتيارات البحرية، أما مناطق الساحل البحري، فتتميز بمحدودية المدى الحراري فيها، نتيجة للمؤثرات البحرية المُعدلة.

---

[*] **الموسوعة الفلسطينية**، الجزء الأول، تحرير عبد الهادي هاشم، ...مرجع سابق ... ص171.

سَجلت مُعدلات درجات الحرارة في الضفة الغربية فيما بين الأعوام1975-1995م في الخليل، على سبيل المثال 15.4مْ، وفي أريحا 22.7مْ، وفي نابلس 13.8مْ، كذلك فقد بلغ أدنى مُعدل لدرجة الحرارة في مدينة الخليل في شهر كانون الثاني من عام 1998م، حيث بلغ 2.4مْ، أما أعلى مُعدل لدرجة الحرارة في هذه المدينة فكان في شهر آب من نفس العام، حيث بلغ 33.2مْ[1].

بالنسبة لدرجة حرارة الهواء العظمى، فقد كانت في الفترة من 1975-1995م قرابة 19.6مْ في الخليل، و29.6مْ في أريحا، و17.2مْ في نابلس، و16.8مْ في طولكرم، و16.6مْ في جنين، أما أدنى درجة حرارة للهواء لنفس الفترة، فقد كانت 9.6مْ في مدينة الخليل، و12.2مْ في أريحا، و7.8مْ في نابلس، و7.2مْ في طولكرم، و6.8مْ في جنين[2].

يُعتبر التبخر من أهم العناصر الواجب مراعاتها عند حساب الميزانية المائية العامة، وقد بلغ مُعدل طاقة التبخر السنوي 1700ملم في مرتفعات الضفة الغربية، وهذا يدلل على أن مُعدل التبخر عالياً! أما نسبة التبخر في الضفة الغربية فتتراوح ما بين 65-70% من كمية الأمطار الساقطة[3]. ويشير الجدول رقم (4) إلى النسبة المئوية للتبخر السنوي في بعض المدن الرئيسة في الضفة الغربية.

جدول رقم (4): النسبة المئوية للتبخر السنوي في بعض مدن الضفة الغربية.

المدينة	مُعدل نسبة التبخر السنوي							
	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نابلس	54.5	56.5	66.1	60.8	58.5	60.8	54.2	59.2
أريحا	64.3	65.4	68	69.2	67.4	96.2	67.4	69.7
الخليل	54.6	57.4	67	66.2	59.1	61.2	55.8	63.6

المصدر: محطة الأرصاد الجوية المركزية/ الرام-رام الله/ 2007م.

[1] سروجي، فؤاد: **المياه للمستقبل**، الأهلية للنشر والتوزيع – عمان، 1999م، ص39.

[2] المرجع السابق نفسه، ص50.

[3] www.pnic.gov.ps/arabic/resources/evaporate.2005/8/12/htm1

ترتبط مُعدلات التبخر بدرجة الحرارة بشكلٍ مباشر، فنلاحظ أن مدينة أريحا الواقعة في مناطق الأغوار، سَجلت أعلى مُعدلات للتبخر. في حين سَجلت مدينة نابلس مُعدلات تبخر أقل، حيث موقعها الجغرافي إلى الشمال من الضفة.

يتراوح مُعدل التبخر في المناطق الشمالية من فلسطين بين 1800-2000 ملم بإستثناء مناطق حوض طبريا والحولة، حيث تصل فيها كميات التبخر إلى 220 ملم. أما في الضفة الغربية، فقد بلغ المُعدل السنوي للتبخر للفترة ما بين عام 1973-1984م حوالي 1633ملم، وكانت أريحا بحكم طبيعة موقعها وظروفها الجغرافية، أكثر المناطق تبخراً، حيث سَجلت 2342 ملم. في العام 1997م سَجل مُعدل التبخر في ميثلون على سبيل المثال 1499 ملم، وفي أريحا 1974 ملم، وفي العام 1998م، فقد سَجلت مدينة طولكرم 1275 ملم. وبوجهٍ عام تقل درجات التبخر في الضفة الغربية في شهر يناير لتصل إلى 63 ملم، وترتفع في شهر يوليو لتصل إلى 262 ملم(*).

ويُبين الجدول رقم (5) كميات التبخر الكامن، لمناطق مختلفة في الضفة الغربية لعام 2005م .

جدول رقم (5): التبخر الكامن في مناطق مختلفة من الضفة الغربية لعام 2005م.

المحطة	التبخر السنوي (ملم)	المحطة	التبخر السنوي (ملم)
المالح/ طوباس	2298	**القدس**	2095
الفارعة/ طوباس	2426	**بديا/ سلفيت**	2000
أريحا	2243	**بورين/نابلس**	2038
بني نعيم/ الخليل	2343	**طولكرم**	1917
الظاهرية/ الخليل	2034	**بيت قاد/ جنين**	2025

Source: www.pnic.gov.ps/arabic/resources/evaporate.2005/8/12/htm1

يَظهر لنا من بيانات الجدول، أن أعلى مُعدلات للتبخر الكامن كانت في بلدة الفارعة قضاء طوباس"2426" ملم، في حين سُجلت أدنى مُعدلات التبخر في مدينة طولكرم"1917 ملم".

(*) www.aljazeera.net /in-depth/water/2006/9/2.

يُذكر أن التبخر الكامن يشير إلى نسبة إجمالي التبخر من مختلف مكونات الطبيعة، بما فيها النباتات والتربة، في حين يدل التبخر ويشير إلى المسطحات المائية فقط. وبوجهٍ عام نلاحظ أن المناطق الشرقية الجنوبية من الضفة، هي التي سَجلت أعلى مُعدلات التبخر، كما سَجلت المناطق الغربية الشمالية أدنى مُعدل للتبخر الكامن، ويرجع ذلك إلى ارتفاع درجات الحرارة في مناطق الأغوار والبلدان المحاذية لها، كأريحا، والمالح، والفارعة، ومناطق جنوب الخليل، إضافة إلى وجود المسطحات المائية كالبحر الميت و نهر الأردن، أما المناطق التي سَجلت مُعدلات تبخر متدنية، مثل طولكرم، وبديا، وبورين، فهي مناطق جبلية تقع شمال الضفة الغربية، و بعيدة عن المسطحات المائية.

6:1:2 الرياح:

تُعتبر الرياح الجنوبية الغربية، والرياح الشمالية الغربية، من أهم الأنماط الرئيسة للرياح السائدة في منطقة الدراسة، إضافة للرياح الشرقية "الخماسين" و الرياح الغربية[1]. وبينما تحدث المنخفضات الجوية ذات الكتل الهوائية الباردة نتيجة للرياح الجنوبية الغربية بشـكلٍ أساسـي، تحدث الرياح الشمالية الغربية في فصل الجفاف، قادمة من مراكز الضغط الجوي المرتفع. تتأثر الرياح القادمة إلى فلسطين بعوامل عدة أهمها التوزع الجغرافي لمراكز الضغط الجوي العالمي، حيث أن ارتفاع الضغط الجوي، يعني زيادة الضغط الواقع فوق الهـواء، ممـا لا يسـمح لـه بالصعود لأعلى، ومن ثم حدوث التكاثف وإمكانية الهطول، والعكس في ذلك صحيح، في حالـة الضغط المنخفض والمخلخل. ليست الرياح التي تهب على فلسطين في حالة استقرار وثبات، بل هي متغيرة السرعة والإتجاه، بحسب تعرضها لطبوغرافية السـطح وتـأثيره، وكـذلك تـأثير الإضطرابات الجوية وغيرها، وتتميز الرياح الصيفية بإنتظام هبوبها مقارنة بالرياح الشتوية[2]. وكذلك نسيم الجبل والوادي، ورياح الخماسين التي تتأثر بها فلسطين في بداية فصل الربيع، فهي

---

[1] طنطش، جمعة رجب: **المياه في فلسطين- دراسة في الجغرافيا السياسية والاقتصادية**، دار الجماهيرية للنشر، طرابلس، 1989م، ص22.

[2] وزارة الزراعة الفلسطينية: **الزراعة في فلسطين بين الماضي والحاضر**، التقرير السنوي للعام 1998م، غزة، 1999م، ص23.

رياح جنوبية شرقية مُحملة بالأغبرة.[*] والجدول رقم (6) يظهر المُعدل السنوي لسرعة الرياح، في مناطق متباينة من الضفة الغربية، خلال السنوات من 1986-2005م.

جدول رقم (6): المُعدل السنوي لسرعة الرياح (م/ث) في مناطق مختلفة من الضفة الغربية خلال الفترة من 1986-2005م.

الشهر	المحطة			
	نابلس	أريحا	الخليل	طولكرم
كانون ثاني	3.66	1.19	3.39	2.21
شباط	3.58	1.60	3.47	2.02
آذار	3.40	1.92	3.11	1.96
نيسان	3.71	2.27	3.63	1.85
أيار	4.02	2.39	3.40	1.91
حزيران	4.25	2.16	3.96	1.54
تموز	4.24	2.03	3.97	1.65
آب	4.17	1.98	3.40	1.54
أيلول	3.58	1.96	3.66	1.75
تشرين أول	3.27	1.44	3.50	1.59
تشرين ثاني	3.81	1.60	3.55	1.88
كانون أول	3.55	1.30	3.91	1.65

Source: Khalaif, **Solar Energy Potential in Palestine**, Libyan magazine, energy and evaluation, 2005, p.p.8.

يُلاحظ من الجدول أن المناطق الجبلية المرتفعة، كنابلس والخليل، سَجلت بشكلٍ عام مُعدلات أعلى في سرعة الرياح، مقارنة مع مناطق أريحا والغور المنخفضة، والمحاطة بالسلاسل الجبلية من الغرب والشرق، والنائية عن التيارات البحرية القوية، مع الأخذ بالإعتبار أن سرعة الرياح مرتبطة بعوامل الضغط الجوي العالمي، والإضطرابات الجوية، إضافة إلى تضاريس السطح وجغرافية المكان، إن لحركة وسرعة الرياح دور هام من الناحية المُناخية في

[*] عبد القادرعابد، وصايل الوشاحي: **جيولوجية فلسطين والضفة الغربيـــة وقطـــاع غـــزة**، مجموعـــة الهيـــدرولوجيين الفلسطينيين، شباط، 1999م، ص360.

التأثير على مكان وزمان وكمية الهطول المطري، وعلى ذلك تعمل تضاريس السطح بتأثير واضح على إتجاه الرياح والكتل والجبهات الهوائية المُسببة للأمطار، فنلاحظ على سبيل المثال أن وقوع مناطق الأغوار بين السلاسل الجبلية من الغرب والشرق، كان له دوراً رئيساً في حجب الأمطار وانحسارها، بعكس المرتفعات الجبلية الوسطى في فلسطين.

7:1:2 الإشعاع الشمسي:

يصل مُعدل الإشعاع السنوي في فلسطين إلى 3400 ساعة/سنة، ويتباين هذا المُعدل الإشعاعي من منطقة إلى أخرى في عموم فلسطين، حيث تزداد فترات التشمس في المناطق الجنوبية، وتبدأ بالتناقص بإتجاه الشمال، بلغ مُعدل ساعات الإشعاع الشمسي في فلسطين للعام 1998م 7.9-8.9 ساعة/يوم، هذا وقد سُجل أعلى مُعدل للتشمس من هذا العام في شهر يوليو، إذ بلغ 11.15 ساعة/ يوم. يبلغ مُعدل الإشعاع الشمسي في منطقة الدراسة من ((20-30 مليون جول/ م^2/ اليوم)) في أشهر الصيف، التي لا تظهر فيها الغيوم (نيسان-أيلول)، وترتفع نسبة تبخر المياه المكشوفة إلى 70% من مجموع التبخر السنوي، وهذا يساهم في جعل المنطقة ذات ظروف وسمات صحراوية[1]-انظر الخريطة رقم (9) من الملاحق-.

يؤثر الإشعاع الشمسي (فترة التشمس) في إحداث تغيرات في الظروف المُناخية، ويعتبر المصدر الأساسي لطاقة الغلاف الجوي، حيث أن الطاقة الحرارية التي تمتصها الأرض هي المُسبب الأول لحدوث التبخر والتكاثف والهطول. يتباين الإشعاع الشمسي مع تباين الموقع الجغرافي، وكذلك مع اختلاف الوقت الزمني من السنة، فنلاحظ اختلاف ساعات التشمس في شهور الشتاء عن شهور الصيف في ذات المنطقة[2]. والجدول رقم (7) يُظهر المُعدل الشهري للإشعاع الشمسي لمناطق مختلفة من الضفة للعام 1999م.

---

[1] سروجي، فؤاد: **المياه للمستقبل**، الأهلية للنشر والتوزيع -عمان، 2003م، ص46.

[2] عابد والوشاحي: **جيولوجية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة**، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، شباط، 1999م، ص365.

جدول رقم (7): المُعدل الشهري للإشعاع الشمسي لبعض محطات الضفة الغربية لعـــام 1999م ((كيلو واط ساعة/ م^2)).

الشهر	المحطة				
	أريحا	جنين	رام الله	طولكرم	نابلس
كانون ثاني	2.75	2.81	2.78	2.78	2.64
شباط	3.42	3.44	3.89	3.42	3.19
آذار	5.06	4.58	5.81	4.50	4.47
نيسان	5.92	5.64	6.25	5.58	5.78
أيار	6.87	6.75	7.42	7.56	6.42
حزيران	7.56	7.47	7.92	7.08	6.28
تموز	7.61	7.33	7.72	6.75	6.72
آب	7.19	7.14	7.27	6.17	6.94
أيلول	6.06	5.67	6.09	5.36	6.05
تشرين أول	4.78	4.50	5.19	4.33	5.05
تشرين ثاني	3.47	3.33	3.81	3.33	3.42
كانون أول	2.61	2.67	2.75	2.64	2.50

المرجع: عابد والوشاحي: **جيولوجية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة** ...مرجع سابق... ص365.

تُظهر بيانات الجدول وبشكلٍ واضّح، ارتفاع مُعدلات الإشعاع الشمسي"فترات التشمس"، في شهور فصل الصيف، مقارنة مع شهور فصل الشتاء، التي سَجلت أدنى مُعــدلات للإشـــعاع الشمسي، وذلك ناتج عن الفرق في ساعات النهار في كل من الفصـــلين. كـــذلك يتبـــين تـــأثير تضاريس السطح على فترات التشمس، فمثلاً سَجلت محطة رام الله أعلى مُعدلات للتشمس عنها في محطة أريحا طوال العام، حيث تمثل رام الله أكثر المناطق ارتفاعاً، في حين تمثـــل أريحـــا أكثر هذه المناطق انخفاضاً عن سطح البحر، انظر الخريطة رقم (8) من الملاحق.

8:1:2 الرطوبة:

تتباين مُعدلات نسب الرطوبة في منطقة الدراسة من منطقة لأخرى، بناءً على عدة عوامل أهمها، القرب من المسطحات المائية، ومتوسط الإرتفاع عن سطح البحر، وما يرتبط بذلك من تغيرات في مقدار الضغط الجوي والحرارة. تتراوح نسب الرطوبة في شمال الضفة الغربية ما بين 58-67%، في حين تبلغ هذه النسبة حوالي 50% في الوسط والجنوب منها، خلال فصل الصيف، أما في فصل الشتاء، فإن نسب الرطوبة تتراوح بين 74-78% في الشمال، و70-75% في مناطق الوسط والجنوب من الضفة[1].

سَجل مُعدل الرطوبة النسبية في الفترة من 1969م-1983م، ما قيمته 61% في محطة نابلس وميثلون، و63% في محطة طولكرم، وفي العام 1977م سَجل المُعدل السنوي للرطوبة النسبية في محطة الخليل 57%، و70% في محطة طولكرم. أما في العام 1988م، فقد سجل المُعدل السنوي للرطوبة النسبية 54% في أريحا، و36% في طولكرم[2].

9:1:2 الصرف السطحي والترشيح:

يُعتبر الجريان السطحي من المتغيرات الهامة والمؤثرة في نتائج الموازنة المائية، حيث يُقصد به مجموعة الأودية، والسيول، والمجاري المائية الدائمة والمؤقتة. ويَعتمد الجريان المائي على عدة عوامل، تؤثر في حجمه وسرعته، منها درجة انحدار السطح، وكمية وغزارة الأمطار الساقطة، وطبيعة نسيج التربة (نفاذيتها أو مساميتها)، والتكوينات الجيولوجية للصخور، والغطاء النباتي، ودرجة الحرارة[3].

بلغت نسبة الجريان السطحي في الضفة الغربية 2.2% من كمية الأمطار الساقطة عام 1965م، كما قُدِّرت كمية مياه الجريان عام 1964م بـ60.64 مليون متر مكعب، وبوجهٍ عام فإن الجريان السطحي يتجه من المرتفعات شرقاً إلى نهر الأردن والبحر الميت، وغرباً بإتجاه

---

[1] شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**... مرجع سابق... ص41.

[2] **الموسوعة الفلسطينية**، الجزء الأول، تحرير عبد الهادي هاشم، دمشق، الطبعة الأولى، 1998م، ص73.

[3] عابد والوشاحي: **جيولوجية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة**، ... مرجع سابق ... ص370.

البحر المتوسط، كما يمكن تقسيم الضفة الغربية بناءً على حركة المياه السطحية إلى منطقتي تصريف، الأولى منطقة التصريف بإتجاه الحوض الغربي، وتتميز بالميل البسيط، وكمية المياه الكبيرة، أما منطقة التصريف الثانية، فهي بإتجاه الحوض الشرقي، وتتميز بإنحدار كبير، وكمية أمطار محدودة. يقل الجريان السطحي في مناطق شمال الضفة عن جنوبها، حيث قُدِّرت نسبة الجريان السطحي ما بين 0.8-4.5% في سنوات الجفاف والرطوبة، في كل من طولكرم وقلقيلية، بينما قُدِّرت نسبة الجريان السطحي في منطقة الخليل الجنوبية ما بين 7-14% في نفس الفترة [1].

أما بالنسبة للترشيح، فترتبط علاقة عكسية مع الجريان السطحي، فبينما يُعبِّر الجريان السطحي عن كمية المياه المنسابة على السطح، يُفيد الرشح عن كمية المياه المتسربة إلى الطبقات الداخلية عبر التربة، فتحت ظروف الإنحدار الشديد، ومحدودية الغطاء النباتي، وانخفاض الحرارة، وشدة الأمطار، وعدم نفاذية الطبقات، تتهيأ كامل الظروف لحدوث جريان سطحي قوي وفعّال، وسيكون ذلك على حساب الرشح، الذي يبلغ مقداره في هذه الحالة مستويات دنيا، والعكس في ذلك صحيح، فعندما تتهيأ الظروف لعمليات رشح فعّالة، فسيكون ذلك على حساب الجريان السطحي، الذي سيكون في أدنى مُعدلاته.

بلغت كمية الرشح في الضفة الغربية، في الفترة ما بين 1964-1965م، ما مقداره 24.6%، من إجمالي كمية هطول الأمطار، وفي عام 1994م، قُدِّرت نسبة الرشح جنوب الضفة الغربية بِـ20-30% من كمية الهطول، أما في شمال الضفة، فقُدِّرت النسبة من 9-27% من إجمالي كمية الهطول السنوي[2].

تزداد طاقة الترشيح في المناطق ذات الصخور المشققة، حيث الفواصل والفوالق والصدوع التي تسمح للمياه بالنفاذية لطبقات حضن المياه الجوفية، مع وجود غطاء نباتي شجري، يسمح للمياه بالتسرب التدريجي من خلال التربة، علماً بأن الغطاء العشبي يعمل على

---

[1] Rofe and Raffety: **Geological and Hydrological Report**, Jerusalem District water supply, central water Authority، Jordan، 2003, p.68.

[2] عابد والوشاحي: **جيولوجية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة**... مرجع سابق... ص366.

زيادة فعالية الجريان، وليس الترشيح، خاصة بعد الدقائق الأولى من العاصفة الماطرة، حيث يعمل على سد مسامات الترشيح، خاصة إذا كان التهطال شديداً وغزيراً. تعد التضاريس عامل أساسي في تحديد فعّالية الترشيح، حيث إن شدة الإنحدار لا تسمح للمياه بالتسرب بشكلٍ كبير داخل نسيج التربة، والعكس في ذلك صحيح. إن لشدة غزارة الأمطار دور آخر في زيادة فعّالية الجريان على حساب الرشح، حيث تمتلئ الفراغات في فترة زمنية قصيرة، تُمهد الظروف لجريان غشائي سريع، يقلل فعّالية التسرب والرشح. هذا ويتم حساب الترشيح، بخصم كمية مياه الجريان السطحي، وكمية التبخر، من مياه الأمطار، لتبقى المياه المترشحة عبر الطبقات[1]. ساعدت الظروف الطبوغرافية في أراضي الضفة الغربية في زيادة فاعلية الترشيح داخل الطبقات الجوفية المتميزة بقدرتها على الإحتفاظ بالمياه، فنلاحظ أن مُعظم أراضي الضفة هي مناطق جبلية منحدرة، إضافة لكونها شبه جرداء، مما هيأ الظروف لعمليات جريان سطحي نحو مناطق التجمع المائي والتصريف الداخلي، إلى مكامن خزن المياه في الطبقات الصخرية الحاوية للمياه الجوفية، حيث أحواض المياه الرئيسة في الضفة الغربية، والتي تعتبر المصدر المائي الأول والآمن بالنسبة للسكان القاطنين فيها، والتي تُشكل أيضاً سبباً أساسياً في المطامع الإسرائيلية في أراضي الضفة.

10:1:2 البِنْيَة الجيولوجية:

تُشكل الصدوع والفوالق أهم العناصر التكتونية التي تمتاز بها القشرة الأرضية. تعمل الفوالق على بلورة تكتونية الأقاليم الجيولوجية، وبذلك فإن أي عملية تفحص للطبقات الجيولوجية لا يمكن أن تحقق أهدافها، إلا بتحديد مواضع الفوالق والصدوع، التي تقسم صخور القشرة الأرضية إلى وحدات صخرية ذات مدلولات جيولوجية[2]. أما بالنسبة للفوالق الموجودة في فلسطين، فهنالك الفوالق ذات الإتجاه الجنوبي مثل مناطق غور الأردن، وكذلك الفوالق ذات الإتجاه الشمالي الغربي-الجنوبي الشرقي، كما هو حال منطقة نابلس وجنين وطولكرم والقدس وبيت لحم، كما أن هنالك الفوالق ذات الإتجاه الشرقي الغربي في منطقة نابلس وطولكرم

---

[1] شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**... مرجع سابق... ص43.

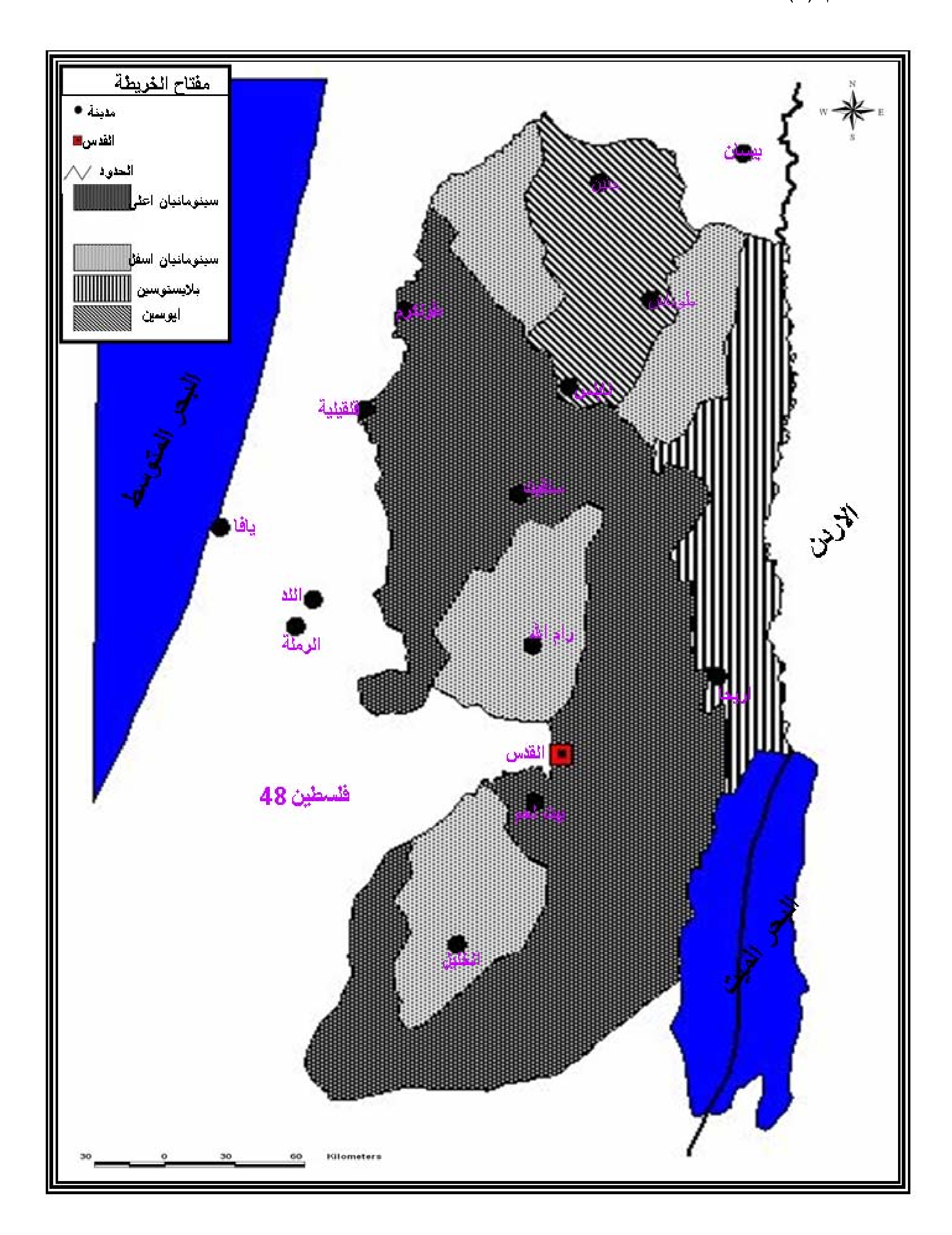
[2] المرجع السابق نفسه، ص23.

ومناطق رام الله، وأخيراً الفوالق ذات الإتجاه الشمالي الشرقي إلى الجنوبي الغربي في منـــاطق جنين وطولكرم(*).

يُمكن معرفة قِدم أو حداثة الفوالق من خلال تقاطعاتها، وقد تأثرت منطقة وادي الأردن والبحر الميت بإنهدام الشرق الإفريقي، مما تسبب في إزاحات للقشرة الأرضية، أدت إلى تكوين الأخدود في أوائل عصر البليوسين والبليوستسين، حيث فصل هذا الأخدود ضفتي نهر الأردن، وشكل البحر الميت، وبحيرة طبريا، والحولة، ونهر الأردن. ارتبط بحركات الأخدود حركـــات أُخرى شَكلت الفوالق والإنكسارات على جوانب حُفرة الإنهدام، كما تشـــكلت أيضـــاً التحـــدبات والتقعرات والأخاديد، وأكثر الأدلة وضوحاً على ذلك، تقعر نابلس بيت قاد، وتحدب الفارعـــة، وتحدب جبال الخليل، والخريطة رقم (3) توضح ذلك. -انظر الخريطة الجيولوجية رقم (7) من الملاحق-.

(*) www.pnic.gov.ps/arabic/resourses/evaporate.2005/8/12htm1.

خريطة رقم (3): جيولوجية الضفة الغربية.



المرجع: 1) دائرة شؤون الوطن المُحتل: **الأطماع الإسرائيلية في مياه الضفة الغربية**، دار ابن رشـــد للنشـــر، 1987م.

2) عمل الباحث وإخراجه.

تُعتبر ترسبات الصخور الجيرية الدولوميتية أكثر الترسبات السائدة في المناطق الجبلية من منطقة الدراسة، والعائدة إلى الزمن الجيولوجي الثالث، إضافة إلى الترسبات الرملية الكلسية الموجودة في مرتفعات غرب وشمال منطقة رام الله، وبين نابلس وحُفرة انهدام نهر الأردن، إن زيادة تتابع سماكة طبقات الدور الترياسي من نهر الأردن بإتجاه الغرب، يُثبت وجـــود حـــوض رسوبي في المنطقة، كما أن تباين سماكة الطبقات بهذه الســـرعة مـــن دور الســـينونين إلـــى الأيوسين، ووجود أحواض رسوبية وتقببات، يُشير إلـــى وجـــود مـــنخفض يحـــوي أحـــواض ترسيبية[1].

لا تختلف الطبقات الصخرية التي تُغطي مُعظم أنحاء الضفة الغربية عن باقي منـــاطق فلسطين، حيث أن الاختلاف فقط في درجة سماكة هذه الطبقات. تعود صخور هذه التراكيب إلى الزمن الجيولوجي الثاني، من ما قبل الزمن الجيولوجي الثالث، إلى الزمن الجيولوجي الحديث. إن لهذه الطبقات مميزات جيولوجية وهيدرولوجية واضّحة المعالم. أما الصخور المكونة لمنطقة الضفة الغربية، فتتشكل من الكربونات العائدة للعصر الطباشيري العلوي، والطباشيري الســـفلي القديم، كما أن مُعظم التركيب الداخلي التحت سطحي في هذه المنطقة، يتكـــون مـــن الصـــخور الجيرية الجراسيكية.

يتكون البناء الجيولوجي في منطقة الدراسة في الغالب، من أقواس المحـــدبات لسلســـلة جبال رام الله والقدس والخليل، الموازية لحفرة الإنهدام، والتي تعتبر أساس المرتفعات الوسطى في الضفة الغربية[2].

وبوجهٍ عام، يمكن تقسيم البِنْيَة الجيولوجية في فلسطين من حيث التاريخ الجيولـــوجي، إلى أربعة حُقب رئيسة هي:

---

[1] شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**... مرجع سابق... ص62.

[2] سروجي، فؤاد: **المياه للمستقبل**، ... مرجع سابق... ص51.

-1 حُقب ما قبل الكامبري: حيث يبلغ عمر هذا العصر 4000 مليون سنة، توجد تكوينات هذا العصر في جنوب فلسطين، وتغطي مساحة قدرها 70 كم^{2}، وترجع أقدم صخور هذا العصر إلى 800 مليون سنة[1]، أما عن صخور هذا العصر فهي:

أ- الصخور المتحولة: مثل صخور الشست في أُم الرشراش، وصخور النايست قرب طابا، وصخور الإمفيبوليت، وصخور الفيلايت.

ب- الصخور النارية: وتمثل الجزء الأكبر من صخور عصر ما قبل الكامبري في فلسطين، وأهم أنواع هذه الصخور، صخور الغابرو في أُم الرشراش، وصخور المونزونيت والديوريت، وصخور الجرانيت جنوب فلسطين.

ج- الصخور البركانية: وهي صخور حديثة نسبياً مقارنة بالصخور النارية، وأهم أنواعها صخور الكوارتز جنوب فلسطين، وصخور البازلت والسبيليت، بالقرب من خليج العقبة، وفي شمال جبال الجليل الأعلى.

د- القواطع: وهي صخور ذات أصل بركاني، منها القواطع القديمة، مثل صخور المونزونيت والديوريت والميجاميت، والقواطع الحديثة، مثل صخور البايت دياباز والكوارتز البورميزي[2].

-2 حُقب الحياة القديمة (باليوزوي): حيث يُنسب إسم الحجر الرملي النوبي إلى صخور هذا العصر، وتنقسم هذه الحُقب إلى قسمين رئيسين هما:

- العصر الكامبري: ويتكون من صخور الحجر الرملي النوبي، وتكوين "تمناع" البحري الرسوبي، وكذلك تكوين "شحوريت" في أقصى جنوب فلسطين، المُكون من الأركوز الرقيق الطبقات.

---

(1) شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**... مرجع سابق... ص70.

(2) المرجع السابق نفسه، ص72.

- العصر البري: توجد صخور هذا العصر داخل الأرض، ولا يَظهر منها على السطح، وتتكون من الحجر الجيري، والصخور الطينية والرملية، والإندفاعات النارية. تنقسم صخور هذا العصر إلى صخور رملية متعاقبة مع الصخور الطينية، وكذلك تكوينات الصخور الجيرية الطينية، شمال النقب، وتكوينات صخور"يامين" الجيرية الدولوميتية[1].

3- **حُقب الحياة المتوسطة:** وتتكون من ثلاثة عصور هي الترياسي، والجوراسي، والكريتاسي.

أ- العصر الترياسي: توجد صخوره في منطقة الرمان والعرين جنوب فلسطين، وتتكون من الطين والحجر الجيري الدولوميتي.

ب- العصر الجوراسي: تتواجد صخور هذا العصر فوق صخور العصر الترياسي، وهي صخور طينية ملونة جيرية ودولوميتية.

ج- العصر الكريتاسي: وتتميز صخوره بأنها جيرية من الأسفل، ورملية من الأعلى.

4- **حُقب الحياة الحديثة:** وتقسم إلى قسمين:

أ- العصر الثلاثي: وهو الأقدم، وتنتشر صخوره في مُعظم فلسطين، وبتركيز في الشمال والسهل الساحلي.

ب- العصر الرباعي: ويتكون من صخور المارل والجير والرمل والجلاميد والكركار والرسوبيات الحديثة، المكونة من الكثبان الرملية وتربة اللويس ورسوبات الأودية والأنهار والينابيع[2]. للتركيب الجيولوجي أثر هام في توزع أحواض المياه الجوفية في باطن الأرض، حيث تمتاز الطبقات الصخرية الحاملة للمياه بنفاذيتها العالية التي تُمكِّنها من خزن المياه والإحتفاظ بها أيضاً، لذلك تتواجد هذه

---

[1] شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**... مرجع سابق... ص63.

[2] سروجي، فؤاد: **المياه للمستقبل**، ... مرجع سابق ...، ص54.

الصخور في مناطق الأحواض الجوفية الرئيسة في الضفة الغربية، وقد ارتكز التخطيط الإستيطاني الإسرائيلي على دراسة التركيب الجيولوجي لصخور الضفة الغربية، لتحديد أماكن وجود الأحواض المائية فيها.

2:2: مصادر وموارد المياه في منطقة الدراسة:

1:2:2 الأمطار:

تُعتبر الأمطار المُغذي الأساسي للمجاري المائية، والأودية، والسيول، والمياه الجوفية، ولكنها متذبذبة في منطقة الدراسة من سنة لأخرى، ومن منطقة إلى منطقة أخرى. تمتد فترة سقوط الأمطار في منطقة الدراسة، من شهر أيلول وحتى شهر أيار، وتُسجل أعلى مُعدلات للهطول من ديسمبر وحتى مارس من كل عام. تكثر الأمطار في مناطق المرتفعات الجبلية الغربية، وتنخفض في مناطق الغور والجنوب[1]. يتراوح مُعدل كمية الأمطار الساقطة على الضفة الغربية، بين 100 ملم و600 ملم في مناطق البحر الميت، وما بين 500 ملم و600 ملم في المنحدرات الغربية، وتتراوح كمية الأمطار الإجمالية الساقطة على الضفة الغربية ما بين 2700–2900 مليون متر مكعب، تتوزع هذه الكمية على المياه الجوفية ومياه الأنهار والجداول، والتبخر، والإنسياب السطحي[2] –انظر الخريطة رقم (6) من الملاحق–.

تتباين مُعدلات سقوط الأمطار مكانياً في منطقة الدراسة حيث:

- 22% من مساحة الضفة الغربية، تتلقى مُعدلات مطرية أقل من 250 ملم/ سنة، وتتمثل في مناطق الأغوار والبحر الميت، بمحاذاة نهر الأردن مباشرةً.
- 10% من مساحة الضفة، تتلقى أمطار تتراوح بين 250 ملم–300 ملم/ سنة، وتمثل الشريط المحاذي لنطاق الأغوار نحو الغرب، غرب جنوب أريحا.

---

(1) Efrian orin and elisha efrat, **Geography of Israel**, Jerusalem, 2000, p.441.

(2) سلسلة دراسات دائرة شؤون الوطن المُحتل، **مياه الضفة الغربية**، الأطماع الإسرائيلية في مياه الضفة الغربية، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، 1987م، ص41.

- 15% من المساحة مُعدل أمطارها السنوي ما بين 300 ملم-400 ملم، وتُشكل السفوح الشرقية لسلسلة جبال الضفة الوسطى أهم هذه المناطق.

- 10% من إجمالي مساحة أراضي الضفة، تتلقى أمطار بمُعدل يتراوح بين 400-500 ملم/ سنة، وتمثل المرتفعات الجبلية الجنوبية في الضفة مثالاً على ذلك كمناطق الخليل الجبلية.

- 22% من مساحة الضفة الغربية مُعدل أمطارها بين 500 ملم-600 ملم/سنة، وتتركز هذه الأراضي في المرتفعات الجبلية الشمالية والغربية كمناطق نابلس وطولكرم وقلقيلية.

- 21% من المساحة، تتلقى مُعدلات أمطار أكثر من 600 ملم/ سنة، وتمثل مناطق شمال طولكرم وغربي جنين أهم هذه المناطق(*).

يتراوح مُعدل سقوط الأمطار بشكلٍ عام في الضفة الغربية ما بين 700 ملم في المناطق الشمالية إلى 100 ملم في مناطق البحر الميت، في حين تتراوح كمية الأمطار الساقطة على المنحدرات الغربية ما بين 500-600 ملم، وما بين 100-400 ملم على المنحدرات الشرقية.

وبالنسبة لتوزع المطر السنوي على الضفة الغربية من ناحية الزمن (التحليل الزماني) فهنالك تباين واضّح في معدلات التساقط المطري من سنة لأخرى ولا يقتصر ذلك التباين على التوزع المكاني فقط والجدول رقم (8) يبين ذلك.

(*) البرغوثي، بشير شريف: **الأطماع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة**، دار الجليل للنشر-عمان 2004م، ص59.

جدول رقم (8): توزع المطر السنوي في بعض مدن الضفة الغربية/ 1999-2006م

المحافظة	معدل المطر/ ملم							
	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نابلس	537	826	505	768	943	622	838	758
أريحا	49	152	148	227	164	142	219	190
الخليل	247	681	520	803	539	465	600	639
جنين	244	477	312	446	649	584	627	512
قلقيلية	608	712	620	750	864	652	717	815
رام الله	664	820	554	710	905	764	804	887

المصدر: محطة الأرصاد الجوية المركزية الرام-رام الله / 2006م.

بوجهٍ عام نلاحظ من الجدول رقم (8) أن أعلى متوسط لسقوط الأمطار كان في محافظة رام الله، حيث بلغ حوالي 763 ملم، في حين سُجل أدنى متوسط لسقوط المطر في محافظة أريحا، حيث بلغ حوالي 161 ملم، أما بقية المحافظات فقد كان مُعدل التساقط في نابلس، قلقيلية، جنين 724، 717، 481 على التوالي.

2:2:2 الأنهار والأودية النهرية:

على الرغم من عدم وجود انهار رئيسة دائمة الجريان داخل الحدود الجغرافية للضفة الغربية، إلا أن فيها العديد من الأودية النهرية الموسمية مثل وادي المالحة في منطقة طوباس، ووادي الفارعة والأحمر في مناطق الأغوار، ووادي العوجا و النويعمة شمال أريحا، وكذلك وادي مكالك شرقي القدس، ووادي قدرون والمُعلق والجص في الجنوب الشرقي من بيت لحم، ووادي عريمة ووادي أبو الحيات جنوب شرق الخليل -انظر الخريطة رقم(5) من الملاحق-.

يوجد في فلسطين شبكتين رئيستين من المجاري النهرية، تتمثل الشبكة الأولى في مجاري الأنهار المتجهة نحو البحر المتوسط، بينما تُمثل الشبكة الثانية مجاري الأنهار المتجهة نحو الغور الإنهدامي، ويفصل بين هاتين الشبكتين خط تقسيم المياه الممتد من الشمال إلى الجنوب، وتتميز الأنهار الفلسطينية بتغير غزارة المياه فيها، وكذلك تغير مُعدلات تصريفها.

بالرغم من أن مُعظم هذه الأنهار والأودية تقع خارج النطاق الجغرافي للضفة الغربية، إلا أنهـا جزءاً من النظام الهيدرولوجي المتكامل، حيث الإشتراك في مناطق التزويد والتجميع المـائي، وهي في نظر القانون الدولي، مياه ذات حق التقاسم المشترك بين الدول ذات العلاقة.

1- شبكة أنهار البحر المتوسط وأهمها:

أ- نهر وادي القرن: تبلغ مساحة حوض تصريفه 137 كم^2، وتغطي مُعظم كتلة جبال الجليل، يبلغ طوله 42 كم.

ب-وادي المفشوخ: يبلغ طوله 22 كم، يبدأ من غرب جبال الجليل الأعلى، حيث يعرف بوادي الصاعوق، ويخترق مستعمرة "نهاريا" على بعد 15 كم من الحدود الفلسطينية اللبنانية(1).

ج-نهر النعامين: تبلغ مساحة حوضه 322 كم^2، وطوله 9 كم، يقع في الجزء الجنوبي من سهل عكا، ومتوسط تصريفه المائي 45 مليون م^3.

د- نهر المقطع: وهو دائم الجريان، تُغطي مساحة حوضه 1069 كم^2، وتشمل أجـزاء من الجليل الأدنى، وسهل مرج ابن عامر وجبل جنين، ويبلغ طوله 56 كم.

ه- نهر الزرقاء: تغطي مساحة حوضه 181 كم^2، طوله 25 كم، يقع مصبه شمال بلدة الخضيرة، ويمتد جنوب غرب جبل الكرمل، يصب شمال بلدة قيسارية بأربعة كيلو مترات، ويبلغ متوسط تصريفه 115 مليون م(2).

و- نهر وادي الخضيرة: يبدأ بالظهور في الأجزاء الشمالية الغربية من جبال نابلس في أراضي قريتي الزبابدة وقباطية، يبلغ طوله 66 كم، ومتوسط تصريفه بين 10-15 مليون م^3.

ز- نهر اسكندرونة: تبلغ مساحة حوضه 561 كم^2، وطوله 37 كم، ويصـب شـمال نتانيا.

---

(1) www.pnic.gov.ps/arabic/geography/water/2006/4/15htm1
(2) www.pnic.gov.ps/arabic/geography/water/2006/4/15htm3

ح- نهر الفالق: وهو نهر صغير، يبلغ طوله 13.5 كم، ومساحة حوضه 113 كم^2، وهو دائم الجريان، بعد 3 كم من منبعه يبدأ بالظهور في السهل الساحلي شمال غرب مدينة قلقيلية، ويصب شمال شرق يافا بحوالي 26 كم.

ط- نهر العوجا: يأتي بعد نهر الأردن من حيث اتساع حوضه البالغ 1752 كم^2، وكمية مياه تصريفه البالغة 223 م^3، ينبع من مناطق جبال نابلس، ويصب شمال مدينة تل أبيب[1].

2- شبكة أنهار الغور الإنهدامي:

يُقصد بهذه الشبكة، جميع المجاري المائية والنهرية التي تغذي النهر المركزي في المنطقة، والأكثر أهمية وحيوية، وهو نهر الأردن، البالغ طوله 320 كم، ابتداءً من نهر الحاصباني على الحدود الفلسطينية اللبنانية، وانتهاءً بالبحر الميت، وهو نهر دائم الجريان، تتوزع مساحته الفّعالة والبالغة 18140 كم^2، على الدول التي يجري فيها، ويمكن تقسيم شبكة أنهار تغذية نهر الأردن إلى قسمين هما:

أ- المنابع الشمالية لنهر الأردن وتضم:

*- مجموعة نهر الدان: كمية تصريفه السنوي 270 مليون م^3، حيث ينبع نهر الدان من سفوح جبل الشيخ بعمق كبير وطول 8 كم.

*- مجموعة نهر الحاصباني: كمية تصريفه السنوي 125 مليون م^3، وينبع من الأراضي اللبنانية، وتُشكل ينابيع الوزاني وحاصبيا مصدره الأساسي، يبلغ طوله 38.5 كم.

*- بحيرة طبريا: تبلغ مساحتها 162 كم^2، وتصل سعتها التخزينية قرابة 4300 مليون م^3 من المياه، تبلغ أعمق نقطة في هذه البحيرة حوالي 253 م تحت سطح البحر، هذا إضافة إلى ينابيع طبريا، والتي تمد البحيرة بما يزيد عن 230 مليون م^3/ سنة[2].

---

[1] www.pnic.gov.ps/arabic/geography/water.2006/6/25htm1

[2] الربيعي، صاحب: **الأمن المائي ومفهوم السيادة والسلام في حوض نهر الأردن**، دار الإحصاء، دمشق، ط1، 2000م، ص316.

ويشير الجدول رقم (9) إلى مصادر المياه في حوض نهر الأردن (مليون م^3/سنة).

جدول رقم (9): مصادر المياه في حوض نهر الأردن (مليون م^3/ سنة).

الرقم	المصدر	الكمية (مليون م^3/سنة)
1	**نهر الدان**	270
2	**نهر بانياس**	125
3	**نهر الحاصباني**	125
4	**روافد نهر الأردن شمال طبريا**	140
5	**روافد بحيرة طبريا نفسها**	70
6	**نهر اليرموك**	450
7	**روافد نهر الأردن جنوب طبريا /أودية**	200

Source: www.pnic.gov.ps/arabic/resources/surface.2005/9/25.html

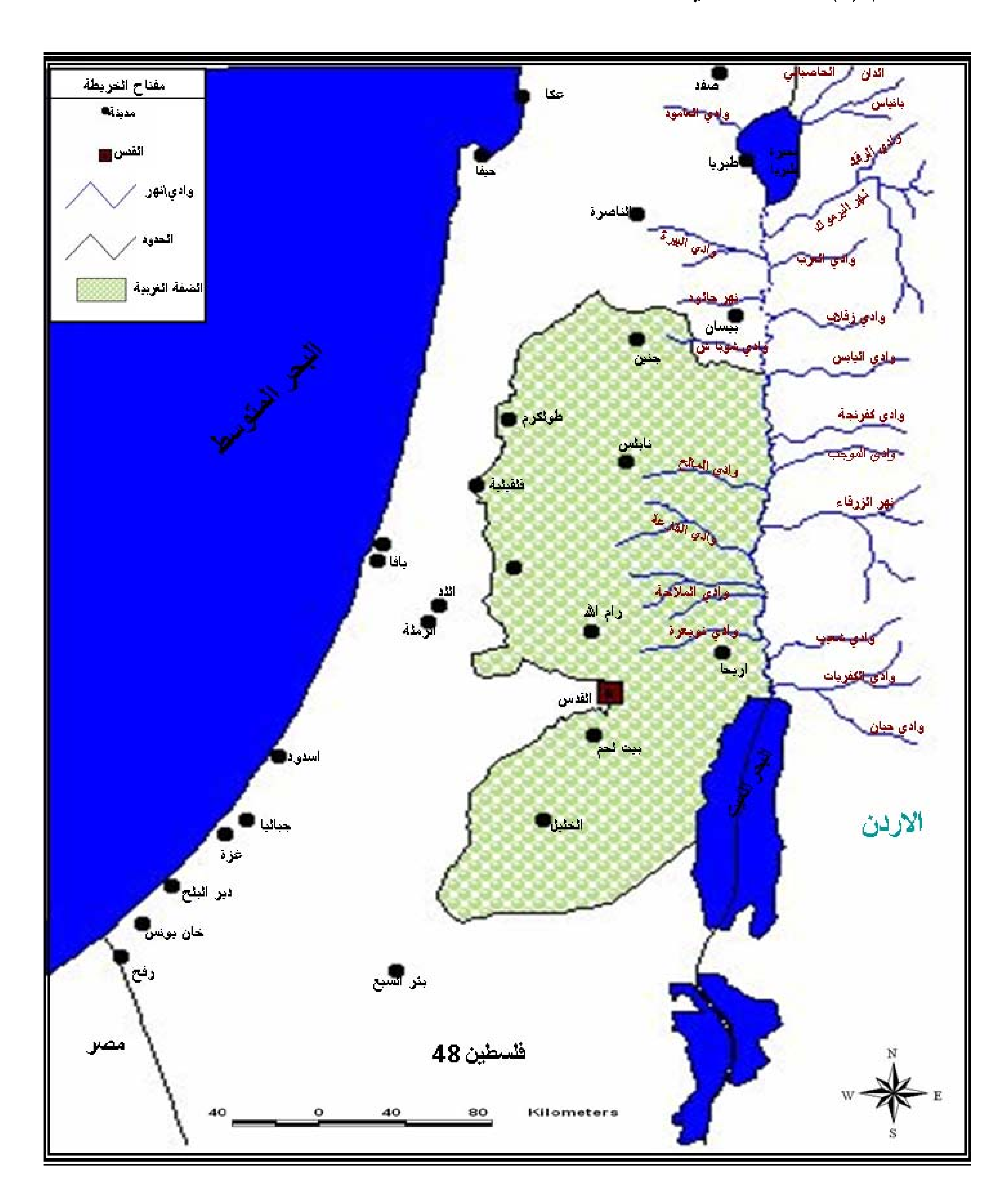
على الرغم من أن أكثر من 65% من مصادر المياه التي ترفد نهر الأردن، تأتي من مصادر خارج النطاق الجغرافي "لإسرائيل"، كنهر اليرموك والدان وبانياس والحاصباني، إلا أن إسرائيل وبسبب موقعها الجغرافي أكثر دول حوض نهر الأردن استغلالاً لمياهه.

ب- الروافد الجنوبية لنهر الأردن:

يُعتبر نهر اليرموك من أهم روافد نهر الأردن السفلية، حيث ينبع من الأراضي السورية، وأهم روافد هذا النهر في منطقة جبل العرب وهضبة الجولان. تُقدر كمية مياه تصريف نهر اليرموك بحوالي 1006 مليون م^3/سنة، كما أن هنالك روافد أخرى تُغذي نهر الأردن من الجنوب الشرقي مثل (وادي العرب، وادي كفرنجة، وادي الموجب، وادي اليابس، وادي الزرقاء، وادي الكرامة، وادي شعيب، وادي حسبان)، أما وادي الفارعة ووادي القلط، فتُعتبر أهم روافد نهر الأردن السفلية من الجهة الغربية(*).والخريطة رقم (4) تُبين حوض نهر الأردن وروافده.

(*) سلسلة دراسات دائرة شؤون الوطن المُحتل، **مياه الضفة الغربية**، ... مرجع سابق... ص43.

خريطة رقم (4): حوض وادي نهر الأردن وروافده.



المرجع: 1) دائرة شؤون الوطن المُحتل: **الأطماع الإسرائيلية في مياه الضفة الغربية**، دار ابن رشـد للنشـر، 1987م.

2) عمل الباحث وإخراجه.

3:2:2 العيون والينابيع:

هي إحدى أشكال التفريغ للمياه الجوفية، حيث يوجد في فلسطين أكثر من 732 نبعاً، إلا أن الينابيع الأكثر تصريفاً للمياه تتواجد في أراضي فلسطين المحتلة عام 1948م، ومن هذه الينابيع ينبوع السخنة قرب بيسان، وينبوع العوجا الواقع إلى الشرق من مدينة تل أبيب ونبع التماسيح على بعد 60كم شمال هذه المدينة. تظهر هذه الينابيع في أراضي الضفة الغربية والعائدة أصلاً إلى التكوينات المائية المختلفة، وتكاد تكون الأمطار هي مصدر التغذية الرئيس بالنسبة لها، وهذا الأمر يؤدي إلى جفاف العديد من هذه الينابيع في فصول الجفاف. يصل عدد الينابيع الأكثر أهمية في الضفة الغربية إلى 297 نبعاً تقريباً، وتتم عملية قياس ومتابعة كمية التصريف المائي لحوالي 113 نبعاً، ومثل هذه الينابيع هي التي يزيد تصريفها عن 0.36 م^3 / ساعة، وقد تم حساب مُعدل تصريف هذه الينابيع في الفترة الواقعة بين الأعوام 1994/ 1996/ 1998م، وقد وصل هذا المعدل إلى 52 مليون م^3/سنة. هذا بالإضافة إلى أن هنالك 75 مليون م^3 من المياه تذهب لتصب في البحر الميت، وهي ناتجة عن ينابيع أُخرى مثل عين الفشخة والترابة والغزال والغوير والتنوير[1].

تختلف الينابيع في إنتاجها، فعلى سبيل المثال نبع السخنة مصدره تكوين جنين، ويبلغ تصريفه المائي حوالي 100مليون م^3/سنة[2]. وكذلك نبعي العوجا والتماسيح في تكوين عجلون، حيث تبلغ كمية تصريف العوجا والتماسيح معاً حوالي 270 مليون م^3/سنة، تستغل هذه المياه عن طريق حفر الآبار الارتوازية التي يزيد عددها عن 300بئر بكمية مياه مضخوخة تبلغ حوالي 400 مليون م^3/سنة. أما في منطقة نابلس فيوجد أكثر من 300 نبعاً،منها حوالي 15 نبعاً تزيد كمية تصريفها السنوي على 1000000م^3/سنة. وبالنسبة لمنطقة القدس فيوجد فيها أكثر من 350 نبعاً منها حوالي 15 نبعاً بلغ مُعدل تصريفها السنوي حوالي 120 مليون م^3/سنة، منها حوالي 75مليون م^3 مياه نبع "سوس"[3].

---

(1) د. ناجي، طلال: **الصراع على المياه بين العرب وإسرائيل** ... مرجع سابق ....، ص105.

(2) المرجع السابق نفسه، ص107.

(3) المومني، محمد أحمد: **جيوبوليتيكا المياه**، دار الكتاب الثقافي، الأردن ، 2005م، ص42.

وبوجهٍ عام تحوي محافظتي رام الله ونابلس ما نسبته 30% من إجمالي عدد الينابيع في الضفة الغربية، وهذا يعني أن مُعظم الينابيع تتركز في المناطق الوسطى من الضفة الغربية ويرجع ذلك إلى أن مُعظم الوديان في الضفة الغربية تسير من الغرب إلى الشرق وتنقطع عند الجبال، وبذلك فمن الطبيعي أن نجد هذه الينابيع في المناطق الوسطى من الضفة الغربية[1].

تختلف نوعية مياه ينابيع الضفة الغربية من منطقة لأخرى بحسب الموقع الجيولوجي ومدى التعرض للملوثات، وبالتالي يمكن تصنيف هذه الينابيع إلى ينابيع عذبة ومالحة ومعدنية، حيث يوجد في بعض الينابيع ملوحة تصل ما بين 3175-22000 جزء في المليون، وهذه المياه سلفورية تحتوي مواد إشعاعية مثل (Beta)، وبلغت نسبتها من 5900-11500 جزء في المليون، وكذلك إشعاعات مثل (Gamma) التي بلغت نسبتها حوالي 22-72 جزء في المليون، وإشعاعات مثل (Radium) التي تراوحت نسبتها من 250-400 جزء في المليون[2].

كذلك يوجد في الضفة الغربية ينابيع المياه الحارة وهي الينابيع المعدنية التي تزيد درجة حرارتها عن 5 درجات مئوية، وتحوي هذه الينابيع نسبة كبيرة من المعادن المذابة نتيجة لجريانها في التكوينات الصخرية المتصلة بالصخور البركانية، والتي تمدها بالحرارة، ومن أشهر هذه الينابيع في الضفة الغربية نبع المالح، حيث تبلغ درجة حرارة مياهه أكثر من 30 درجة مئوية وتحتوي كميات كبيرة من الأملاح الذائبة مثل الصوديوم والكلوريد، إضافة إلى الغازات الكبريتيه، وكذلك نبع بردلا (الحمام)، حيث تزيد درجة حرارته عن 20 درجة مئوية بتصريف مائي بسيط يحوي عناصر الصوديوم المذابة والبايكربونات[3].

علماً بأن مثل هذه الينابيع ذات جدوى ومردود اقتصادي جيد فيما لو استغلت علاجياً وسياحياً عن طريق التطوير والعناية اللازمة، وبشكلٍ عام يمكن القول أن ينابيع الضفة الغربية تساهم بشكلٍ كبير في تلبية احتياجات المواطن الفلسطيني من مياه الشرب والاستخدام المنزلي،

---

[1] د. المومني، محمد أحمد: **جيوبوليتيكا المياه**، دار الكتاب الثقافي- الأردن، 2005م، ص39.

[2] المرجع السابق نفسه، ص64.

[3] د. حجو، عبد المقصود: **المياه العربية**، دار الكتب العلمية للنشر-القاهرة، 2006م، ص28.

إضافة إلى أن كثير من الينابيع التي ترتفع نسبة ملوحتها توجه للإستغلال الزراعي خاصة في مناطق طوباس والأغوار.

من أشهر الينابيع في فلسطين عموماً، ينابيع نهر الدان الواقعة شمال مدينة يافا، وينابيع رأس العين الواقعة على الساحل الفلسطيني شمال شرق يافا، ثم مجموعة ينابيع الطابقة ونبع عين الكردانه، جنوب شرق مدينة عكا، ثم ينابيع بيسان والعوجا، شمال غرب أريحا، ونبع الكابري شمال شرق مدينة عكا. يمكن تصنيف الينابيع حسب إتجاه التصريف إلى قسمين، الأول ذات تصريف شرقي، والثاني ذات تصريف غربي[1]، أما ينابيع التصريف الشرقي، فيبلغ مُعدل تصريفها المائي حوالي 86% من مُعدل التصريف الإجمالي، بينما يبلغ مُعدل تصريف الينابيع الغربية حوالي 14% من المجموع العام لتصريف الينابيع في الضفة الغربية، هذا ويقع حوالي 91% من الينابيع المذكورة في الحوض الغربي، بسبب قربها من مناطق تغذية التكوينات المائية[2].

والجدول رقم (10) يُبين توزع أهم ينابيع الضفة الغربية، ومُعدلات تصريفها السنوية لعام 1999م.

---

[1] عابد، والوشاحي: **جيولوجية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة**، ... مرجع سابق ...، ص398.

[2] المومني، محمد احمد : **جيوبوليتيكا المياه**، ... مرجع سابق ...، ص46.

جدول رقم (10): التوزع الجغرافي لينابيع الضفة الغربية ومُعدلات تصريفها السنوية لعام 1999م.

الرقم	مجاميع الينابيع	حوض التصريف	أسماء الينابيع	مُعدل التصريف (م^3/سنة)
1	نهر الأردن السفلي	الشرقي	الدير، البيضاء، الشمسية الفوقا، الشمسيه التحتا	0.423
2	نهر الأردن الشمالي	الشرقي	المالح	0.722
3	الفارعة	الشرقي	الفارعة، دفنا، بلاطه، الدليب، سدرة، حمد، البيضاء، تبان، القديره، أبو صالح، شبلي	14.273
4	العوجا/ فصايل	الشرقي	فصايل، العوجا، شوص، الديوك، النويعمة	18.273
5	وادي القلط	الشرقي	الفوار، القلط ،السلطان	12.831
6	صحراء القدس	الشرقي	ام الدرج، عيطان، إرتاس، سعير	1.065
7	برطعة	الغربي	برطعة	0.102
8	نابلس	الغربي	رأس العين،العسل، القريون ، دفنا، برقة، زواتا، بيت الماء، شريش، فؤاد، هارون، كفر فرات	3.504
9	العوجا/التمساح	الغربي	عريك الفوقا، عريك التحتا، دلبا، مطوي، لفتان، الزرقا، عجول، الشاميه، حراشة، التمساح	1.421
10	القدس	الغربي	بتير، الجامع/ بتير	0.316
المجموع				52.75

المرجع: عابد، والوشاحي، **جيولوجية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة**، ... مرجع سابق، ص413.

يوجد في الضفة الغربية العديد من الينابيع الصغيرة، وهي أشبه بنزازات مائيـــة يزيـــد عددها عن 355 نبعاً، يوجد قسم قليل منها دائم إلى شبه دائم التصريف، ومصدر هذه الينـــابيع في منطقة التكوينات الجيولوجية في الصخور الدولوميتيـــة الجيريـــة، التـــي تعــود للعصـــر الكرتاسي[1].

أما الينابيع الكبيرة فتتواجد في منطقة التجميع الشرقي لخط تقسيم الميـــاه وغربـــه، ولا تظهر مثل هذه الينابيع على السطح في أراضي الضفة، إنما تظهر في الأراضـــي الفلســـطينية غرب خط الهدنة، مثل نبع رأس العين، ونبع التماسيح[2].

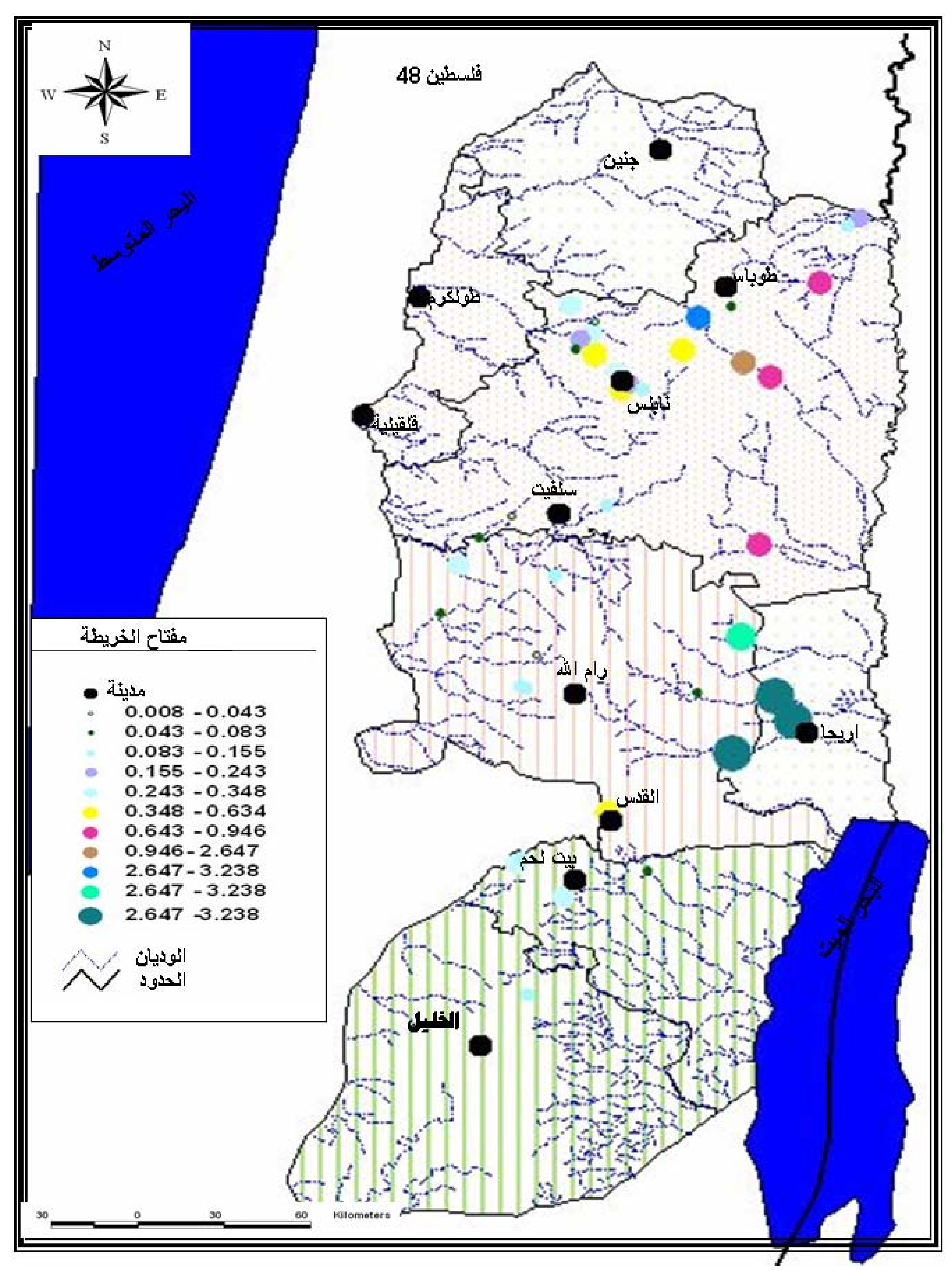
والخريطة رقم (5) تُظهر توزع الينابيع والعيون المائية في الضفة الغربية.

---

[1] شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**... مرجع سابق... ص97.

[2] سلطة المياه الفلسطينية–مشكلة المياه في فلسطين، **الأوضاع المائية في الأراضي الفلسطينية**، تقارير دوريـــة ســـنوية– غزة، 2005م،ص14.

خريطة رقم (5): توزع الينابيع والعيون المائية في الضفة الغربية.



المصدر: 1) معهد الأبحاث التطبيقية – أريج، القدس، 2000م.

2) إعداد الباحث وإخراجه.

4:2:2 المياه الجوفية:

تُعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيس للمياه في فلسطين بوجهٍ عام، على الرغم من أن الأمطار هي المصدر الأول للمياه، ولكن تذبذب كميات الهطول من سنة إلى أخرى، جعل المياه الجوفية مورداً آمناً نسبياً، لتعويض سنوات الجفاف ونقص كميات المياه.

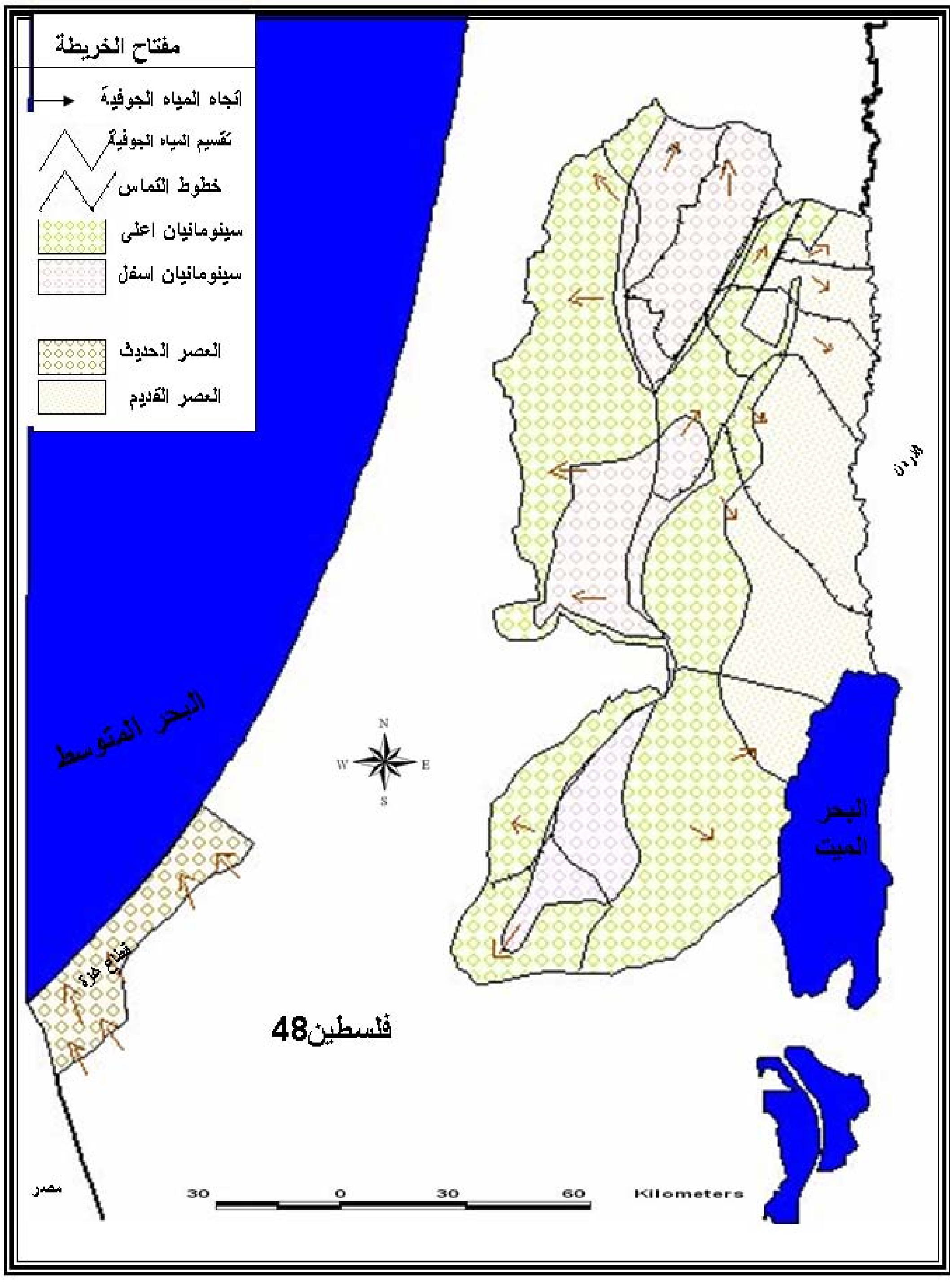
تأخذ حركة المياه في الأحواض الجوفية الموجودة في الضفة الغربية ثلاثة اتجاهات هما، الإتجاه الشرقي، والإتجاه الغربي، والإتجاه الشمالي الشرقي، ويفصل بينهما خط تقسيم المياه، الذي يبدأ من منطقة الظاهرية في الجنوب، فجبال رام الله، والمرتفعات الوسطى وانتهاءً بمنطقة جنين. يُغذي الأحواض المائية ذات الإتجاه الغربي، حوض العوجا، وحوض الخليل. أما الأحواض ذات الإتجاه الشرقي، فمُعظمها أحواض فرعية، مثل حوض بردله، وحوض المالح، والبقيعه، والفارعة، والعوجا، وحوض رام الله وغيرها[1].

أما الأحواض التي تأخذ المياه فيها الإتجاه الشمالي الشرقي، فهي حوض نابلس، وحوض جنين، وحوض جلبون، والتي تُغذي المياه الجوفية في منطقتي بيسان والفارعة، وكذلك أحواض جلبون وتعنك، والتي تغذي المياه في السهول الشمالية الغربية من الضفة[2]. والخريطة رقم(6) تُبين إتجاه حركة المياه في الأحواض الجوفية في الضفة الغربية، وكذلك الخريطة رقم (4) من الملاحق.

[1] سلسلة دراسات دائرة شؤون الوطن المُحتل، **مياه الضفة الغربية**، ... مرجع سابق... ص47، ص48.

[2] سلطة المياه الفلسطينية- **الأوضاع المائية في الأراضي الفلسطينية**، ... مرجع سابق...، ص16.

خريطة رقم (6): إتجاه حركة المياه في الأحواض الجوفية في الضفة الغربية.



المصدر: 1) معهد الأبحاث التطبيقية – أريج، القدس، 2000م.

2) إعداد الباحث وإخراجه.

تُقدر كميات المياه في الأحواض الجوفية في الضفة الغربية بحـــوالي 710 مليـــون م^3/ سنوياً، وتتحكم الجيولوجيا لأي منطقة بطبيعة أحواض المياه الجوفية فيهـــا، تُميـــز الأحـــواض المائية الجوفية عدة أمور، مثل أماكن توزع المياه، ومخزون الحوض الجوفي، واتجاه المياه في الحوض، ومُعدل كمياتها، ومصادر المياه العائدة للحوض، ومناطق استهلاك المياه الجوفية[1].

يقصد بالمياه الجوفية، مياه الأمطار المتسربة إلـــى داخـــل الأرض عبـــر التكوينـــات الجيولوجية النفاذة والمسامية في نفس الوقت، أي التي تسمح للمياه بالنفاذ من خلالها والـــدخول إلى تجويفها من الجانب العلوي، والقادرة بمساميتها من الجانب السفلي، أن تحتفظ بهذه الميـــاه. تُقدر كميات المياه المتسربة إلى باطن الأرض بحوالي 39% من كميات الأمطار الساقطة على فلسطين، بينما قُدِّرت نسبة المياه العذبة الصالحة للإستعمال، والقابلة للتجديد، من إجمالي كميات المياه الجوفية بحوالي 55-57% من إجمالي كمية المياه العذبة المتوفرة في فلسطين[2].

تتواجد كبرى الخزانات المائية الجوفية في فلسطين في جوف الطبقات التي ترجع إلى فترتي السينومائي والتوروني والألبيان على الأغلب، حيث تختزن طبقات السينومائي والتوروني ما نسبته حوالي 40% من مياه الأحواض الجوفية، في حين يختزن في الطبقات العائدة للألبيان حوالي 60% من مخزون مياه الأحواض الجوفية. يتراوح سُمك هذه التكوينات ما بـــين 700-800م. تُغطي هذه التكوينات حوالي 32% من مساحة فلسطين، ويقع مُعظمهـــا فـــي النصـــف الشمالي من فلسطين. هناك طبقة هامة أخرى من الطبقات الحاوية للمياه الجوفية، وهي طبقـــة الصخور البليوسينية البلاستوسينية "الثلاثية الرباعية"، وتسود الطبقة البلاستوسينية فـــي جميـــع الأراضي السهلية الساحلية، والبقاع المنخفضة، على امتداد الشريط السهلي الغربي، حتى النقب الشمالي الغربي، وحوض بئر السبع. تُقدر كمية المياه المستخرجة من هذه الطبقة بمـــا يعـــادل 65-70% من مجموع مصادر المياه الجوفية المستخدمة[3].

---

(1) سلسلة دراسات دائرة شؤون الوطن المُحتل، **مياه الضفة الغربية**، ... مرجع سابق... ص47، ص48.

(2) المرجع السابق نفسه، ص46.

(3) عابد، والوشاحي: **جيولوجية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة**... مرجع سابق... ص393.

يرتبط وضع المياه الجوفية في الضفة الغربية بالتكوين الجيولوجي للطبقات الحاملة للمياه، وتُعد المرتفعات الجبلية الوسطى، المغذي الرئيس للمياه الجوفية في عموم فلسطين.

3:2: الأحواض والآبار المائية وتوزيعها الجغرافي:

1:3:2 هيدروجيولوجية شمال الضفة الغربية:

تُمثل الصخور التابعة للزمن الجيولوجي الثالث "مسوزويك"، من الدور الكرتاسي السفلي مروراً بالكرتاسي العلوي، جزءاً هاماً من سطوح السهول، والمرتفعات، والوديان الموجودة في شمال الضفة الغربية على وجه التحديد. تمتاز هذه الصخور بنفاذيتها الجيدة، حيث تكثر فيها الشقوق، والفوالق، والفراغات. تتكشف هذه الصخور في بعض مناطق شمال الضفة، وبعضها يأخذ بالميلان بعدة أشكال وإتجاهات، وذلك بناءً على التكوين والبناء الجيولوجي فيها، تنتشر الصخور الدولوميتية، والجيرية الدولوميتية، وهي الحجر الجيري والجيري الطباشيري، في أنحاء مختلفة من شمال الضفة الغربية. تتميز هذه الصخور بالنفاذية المائية العالية، كما أنها تحوي المكامن المائية، بسبب وجود الطبقات الطينية المسامية وملازمتها لها، مما يُعطيها فرصة تكوين المكامن المائية المحبوسة. تُعتبر الطبقات الصخرية المكشوفة لمياه الأمطار، والتابعة للطبقات المذكورة الموجودة داخل باطن الأرض، مناطق تغذية لها، ويمثل تكوين جنين، والقدس، وبيت لحم والخليل، وبيت كاحل العلوي والسفلي، جزءاً من المناطق المغذية لهذه الطبقات[1].

يُشكل تكوين هذه الصخور امتدادات في مُعظم الإتجاهات، وخاصة إلى الشرق والغرب من خط تقسيم المياه في المناطق الجبلية وسط الضفة الغربية، وهذا ما يفسر امتداد المكامن المائية الجوفية في الضفة الغربية في إتجاهين رئيسين هما، الإتجاه الغربي من مقسم المياه، بإتجاه الساحل الغربي، والإتجاه الشرقي من هذا المقسم، بإتجاه منخفض وادي الأردن[2].

---

[1] شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**... مرجع سابق... ص83.

[2] د. حجو، عبد المقصود: **المياه العربية**، دار الكتب العلمية للنشر-القاهرة، 2006م، ص 919.

تتبع حركة المياه الجوفية في الغالب، إتجاه ميل الطبقات، وبناءً عليه فإن مناطق شمال الضفة الغربية، تمتاز بحركة مياهها الجوفية إلى الشمال والشمال الشرقي والشمال الغربي، مجتازة بذلك الحدود السياسية الشمالية من الضفة الغربية "خط الهدنة"، إلى سهول بيسان، حيث يتم هنالك استخراج المياه عن طريق الآبار الإرتوازية[1].

تُعتبر الطبقة الجيرية الممتدة في مُعظم الأجزاء الشمالية من الضفة الغربية، دليلاً على إتجاه حركة المياه، والمكامن المائية الجوفية، وجيولوجية بناء المنطقة، فأخاديد الفارعة، وطوباس، وتياسير، والتي تخترق المنطقة بإتجاه شمالي غربي- جنوبي شرقي، تعتبر مناطق لتصريف المياه الجوفية في الإتجاه الجنوبي الشرقي من منطقة المياه الجوفية في الشمال، كما أن هنالك حركة للمياه الجوفية بإتجاه الشمال، يتجه جزء منها إلى مقعر نابلس – بيت قاد، وهذا مع الأخذ بالإعتبار الميل الجنوبي للبناء الجيولوجي للطبقات الصخرية في الجزء الشمالي، قرب بيت قاد، حيث من الممكن تَكَون خزان مائي ذات أهمية في منطقة شمال الضفة الغربية[2]. وتقدر مساحة الصخور الجيرية المذكورة في شمال الضفة الغربية بحوالي 1150كم مربع، مما يؤكد أهمية المخزون الجوفي لمياه هذه المنطقة، والمقدرة بحوالي 100-140 مليون م^3/سنة[3].

ويمكن تقسيم أهم التكوينات الجيولوجية الحاوية للمياه في منطقة شمال الضفة الغربية، إلى قسمين هما:

1- تكوين بيت كاحل العلوي: ويتكون من طبقات كلسية ودولوميتية متداخلة مع بعضها البعض، مع وجود بعض طبقات الصخور الطينية الصوانية المسامية الحافظة للمياه، حيث يحوي هذا التكوين الجيولوجي العديد من الينابيع، والنزازات المائية، وتمتد الطبقات الصخرية لهذا التكوين، شرق وشمال منطقة نابلس، ووادي المليح والفارعة، بإتجاه غربي وشرقي من مَقسم المياه العام.

---

(1) www.yafa-news.com/tareek1/2006/9-26/t11.htm.

(2) شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**... مرجع سابق...، ص88.

(3) د. حجو، عبد المقصود: **المياه العربية**، ... مرجع سابق...، ص13.

2- تكوين جنين: يتواجد هذا التكوين، شمال وغرب منطقة نابلس، وفي منطقــة طوبــاس شرقاً[1].

2:3:2 أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية:

تُعتبر كميات المياه المتسربة إلى التكوينات الجيولوجية، والمتجمعة في أحواض مائيــة ضخمة، مصدراً مائياً في غاية الأهمية بالنسبة للأراضي الفلسطينية التي تعاني عجــزاً مائيــاً متزايداً، حيث زيادة الطلب على المياه للأغراض والإستعمالات المتعددة، في ظــل محدوديــة وتذبذب كميات الهطول المطري، حيث تُشكل المياه الجوفية أمناً مائياً معقولاً، لتغطية جزءاً هاماً من الإحتياجات المائية في سنوات الجفاف وندرة الأمطار.

تُقدر نسبة المياه المتسربة إلى باطن الأرض في فلسطين بحوالي 39% مــن إجمــالي كميات الأمطار الساقطة، كما تُقدر كميات المياه العذبة والمتجددة في الأحواض الجوفيــة فــي عموم فلسطين، بحوالي 850-900 مليون م^3، وهو ما يعادل 55% من إجمالي كميات الميــاه العذبة في فلسطين[2].

تسيطر إسرائيل على أكثر من 85% من مصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار، أن ثلث استهلاك إسرائيل من المياه، يأتي مــن الآبــار الإســرائيلية الموجودة على جوانب الحدود السياسية للضفة الغربية، كما أن المستوطنات الإسرائيلية تستخدم هي الأخرى حوالي 50 مليون م^3 سنوياً من مياه الضفة الغربية[3].

تنقسم الأحواض المائية الجوفية في الضفة الغربية، إلى ثلاثة أحــواض رئيســة هــي، الحوض الشمالي الشرقي، والحوض الشرقي، والحوض الغربي. -انظر الخريطــة رقــم (7)- تصل الإمكانية المائية لهذه الأحواض مجتمعة، إلى حوالي 710 مليون م^3. وبالرغم من أن هذه الأحواض تقع داخل حدود الضفة الغربية بالكامل، إلا أن إسرائيل تستغل الغالبية العُظمى مــن

---

(1) شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**... مرجع سابق... ص102.

(2) عابد، والوشاحي: **جيولوجية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة**... مرجع سابق... ص391.

(3) www.aljazeera.net /in-depth/water/2005/2/2-6-1.htm

كميات المياه المذكورة، دون الأخذ بعين الاعتبار قواعد واعتبارات الضخ الآمن من أحـــواض الضفة الغربية، حيث نلاحظ بأن مقدار التغذية السنوية لمياه الأحواض الجوفية فيها لا يتعــدى 678 مليون م^3،في حين أن الكميات السنوية المستغلة تزيد عن 700 مليون م^3، الأمــر الــذي يتسبب في نسبة عجز مائي تراكمية في كميات المخزون الجوفي، حيث يتسبب ذلك في مخاطر حقيقية على نوعية المياه الجوفية وإرتفاع نسبة ملوحتها، إضافة إلى تناقص كميات المخــزون الجوفي عاماً بعد عام وأثر ذلك على الأمن المائي في الضفة، وانعكاس ذلك على حياة الســكان ومتطلباتهم المائية وأنماط حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، فإسرائيل لا تراعي قواعد الســحب المائي الآمن من أحواض مياه الضفة، حيث يقوم هذا المبدأ على ضرورة عدم استغلال كميــات مياه خارج نطاق قدرة التغذية المائية للحوض الجوفي، بهدف ضمان عدم التسبب فــي نقــص كميات المخزون الجوفي في الحوض والمحافظة على النوعية المطلوبة للمياه. ويُبين الجــدول رقم (11) كميات المياه المتوفرة في الأحواض الجوفيــة، ومُعــدلات الإســتهلاك الإســرائيلية والفلسطينية من هذه المياه، للعام 2006م.

جدول رقــم (11): المخزون المائي للأحواض الجوفية في الضفة الغربية، ومُعدلات الإســتهلاك الإسرائيلية والفلسطينية (مليون م^3/سنة)،للعام 2006م.

الحوض	التغذية السنوية مليون م^3/سنة	استهلاك الضفة الغربية	استهلاك المستوطنات الإسرائيلية	الكمية المتبقية
الشمالي الشرقي	145	42	103	0
الشرقي	171	54	40	78
الغربي	362	22	340	0
المجموع	678	118	483	78

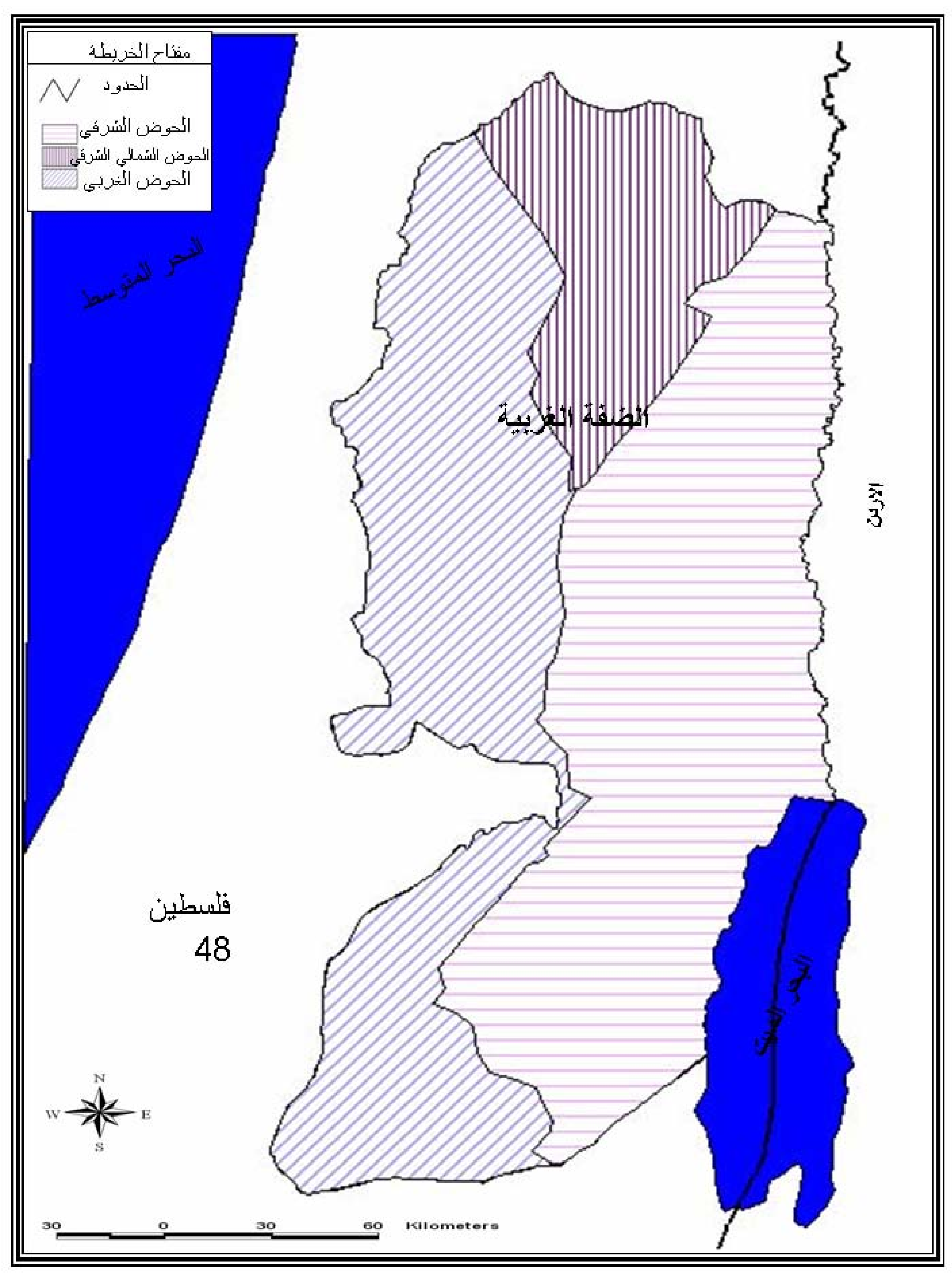
Source: (1) www.aljazeera.net/in-depth/water/2006/2/6.htm
(2) Data based on several recent studies conducted by the PWA.

يتبين لنا من الجدول، بأن تقدير الموجودات المائية الجوفية في الضفة الغربيــة، يبلــغ حــوالي 678 مليــون م^3 ســنوياً. كمــا يلاحــظ بــأن الإســتهلاك الفلســطيني للميــاه،

بلغ 118 مليون م^3 / سنة، وهو ما يعادل حوالي 17.4% من الطاقـة الإنتاجيـة للأحـواض الجوفية. في حين بلغ الإستهلاك الإسرائيلي للمياه، ما مقداره 483 مليون م^3/سنة، وهذا يشـكل ما نسبته حوالي 71% من إجمالي الطاقة الإنتاجية للأحواض المائية الموجـودة فـي الضـفة الغربية. وبذلك فإن المخزون الاحتياطي المستقبلي من المياه لهذه الأحواض، لا يتجاوز 11.5% من الطاقة الإنتاجية الإجماليـة، حيـث أن كميـات الاحتيـاط المـائي المتبقيـة لا تتجـاوز 78 مليون م^3/سنة.

يتفرع عن الأحواض المائية الرئيسة المذكورة، أحواض فرعية منها ما هو متجه نحـو الغرب، وممتد من الإتجاه الشمالي إلى الجنوبي، ومنها ما هو متجه نحو الشرق، والخريطة رقم (7) توضّح الأحواض المائية الجوفية الرئيسة في الضفة الغربية.

خريطة رقم (7): الأحواض المائية الجوفية الرئيسة في الضفة الغربية.



المصدر: 1) معهد الأبحاث التطبيقية – أريج، القدس، 2000م.

2) إعداد الباحث وإخراجه.

وفيما يلي توضّيح للأحواض المائية المذكورة في منطقة الدراسة:

1- الحوض الشرقي:

تقع مُعظم أراضي هذا الحوض في الضفة الغربيــة، فــي وادي الأردن، والمرتفعــات الشرقية من القدس، وبين لحم، والخليل. يتجه تصريف هــذا الحــوض بإتجــاه وادي الأردن، ويُشكل البحر الميت حدود هذا الحوض الشرقية. أما من الشمال الغربي فيحده الحوض الجوفي الغربي، كما يحده من الشمال الحوض الشمالي الشرقي[1].

تبلغ مساحة هذا الحوض 2895 كم^2 ،ويعتبر بذلك الحوض الجوفي الأول في الضــفة الغربية، حيث تُشكل مساحته ما يعادل 51.30% من المجموع الكلي للأحواض، وينقسم هــذا الحوض إلى ستة أحواض فرعية هي، حوض بردلا، والبقعة، والفارعة، وحــوض فصــايل – العوجا، وحوض رام الله – القدس، وحوض صحراء جنوب القدس. وكل هذه الأحواض تتبــع للطبقة الجيولوجية العائدة للسينومانيان الأعلى والأسفل باستثناء حوض الفارعة التــابع لطبقــة الميوجين والبلايستوسين، وحوض البقعة الذي يتداخل ما بين الأيوسين والسينومانيان العلــوي والسفلي[2].

يُمثل هذا الحوض المائي، كبرى أحواض الضفة مساحةً، تنتشر فيه أكثــر مــن 117 مستوطنة، بنسبة مئوية تصل إلى 51% من المجموع العام لمستوطنات الضفة الغربية. تســتغل إسرائيل حوالي 40 مليون م^3 من مياه هذا الحوض، وهي نسبة استغلال في مستوياتها العليــا، مما يلحق هبوطاً حاداً في تكوينات هذا الحوض المائية. عملت إسرائيل على حفر العديد مــن الآبار الجوفية في تكوينات هذا الحوض، وتقوم من خلالها بسحب المياه من الأجــزاء العلويــة والدنيا للطبقات الجيولوجية، بهدف استغلال أكبر قدر ممكن من المياه[3].

---

[1] المركز الجغرافي الفلسطيني ــ رام الله/ 2003م.

[2] د. ناجي، طلال: **الصراع على المياه بين العرب وإسرائيل**، ... مرجع سابق ...، ص230.

[3] www.aljazeera.net /in-depth/water/2006/2/6.htm.

أما بالنسبة للأجزاء الجنوبية من هذا الحوض، فتتمثل في ينابيع عين الفشخة، البالغ تصريفها السنوي ما بين 40–85 مليون م^{3}/سنة[1].

بالنسبة للأنظمة المائية الرئيسة في الحوض الشرقي فهي كما يلي:

- **النظام المائي العلوي:** ويشمل هذا النظام التكوينات الجيولوجية العائدة إلى السينومائي الأعلى والتوروني، حيث تسمى بأسماء مناطق وجودها "القدس، بيت لحم، الخليل".
- **النظام المائي السفلي:** يضم هذا النظام المائي، التكوينات الجيولوجية المعروفة ببيت كاحل العلوي والسفلي، المفصولين بتكوين يطا، وبالرغم من عدم وجود أي اتصال بين هذين النطاقين (بيت كاحل العلوي والسفلي)، إلا أنهما يُشكلان وحدة هيدرولوجية واحدة في المنطقة الشمالية من الحوض[2].
- **نظام تكوين البلايستوسين المائي:** ويتشكل من تكوينات حجرية إرسابية من الرمل والجلاميد الحصوية القليلة التماسك، يتواجد هذا النظام في مناطق أريحا، ووادي الفارعة.
- **نظام تكوين النيوجين المائي:** تُشكل الكونجلوميرات الصلبة أساس تركيبه، ويصل سُمك طبقاتها إلى 100م تقريباً، ويتواجد هذا التكوين في مناطق بردلا، وعين البيضاء بوادي الأردن[3].

2- الحوض الغربي:

يشكل هذا الحوض وحدة هيدرولوجية واحدة، وتبلغ المساحة الأرضية التي يُغطيها هذا الحوض، حوالي 1767 كم^{2} من المساحة الإجمالية للضفة الغربية. يُعتبر هذا الحوض الثاني من حيث المساحة، وعدد المستوطنات، بعد الحوض الشرقي، حيث تُشكل مساحته نسبة 31% من

---

[1] شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**... مرجع سابق... ص129.

[2] د. ناجي، طلال: **الصراع على المياه بين العرب وإسرائيل**، ... مرجع سابق ...، ص108.

[3] شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**... مرجع سابق...ص128.

مجموع المساحة الكلية للأحواض المائية في الضفة الغربية، كما يوجد على أرضه 74 مستوطنة إسرائيلية، بنسبة تشكل 33% من إجمالي مجموع مستوطنات الضفة الغربية[1].

ينقسم هذا الحوض إلى قسمين رئيسين هما:

- **حوض العوجا – التمساح:**

يقع مُعظمه في أراضي الضفة الغربية، يضخ الحوض سنوياً من 320–350 مليون م^3، في حين لا تزيد نسبة التغذية السنوية فيه عن 340 مليون م^3.

- **حوض الخليل – بئر السبع:**

تبلغ مساحة هذا الحوض حوالي 300 كم^2، ويُستغل منه ما بين 20–21 مليون م^3 في السنة، وتنخفض مُعدلات التغذية فيه إلى 16.6 مليون م^3، ولا تزيد عن 21 مليون م^3، مما يتسبب في حدوث عجز مائي بين الحين والآخر[2].

أما عن الأنظمة المائية في هذا الحوض فهي:

- **النظام السينومائي التوروني الأعلى:**

ويضم هذا النظام تكوينات القدس، وتعتبر المرتفعات الشمالية المغذي الأكبر لهذا النظام، ويُستغل من هذا الحوض حوالي 22 مليون م^3 سنويا[3].

- **النظام السينومائي الأسفل:**

تُعتبر المناطق الوسطى والجنوبية المصدر الأكبر لتغذية هذا النظام، يستغل الفلسطينيون حوالي 22 مليون م^3 سنوياً من مياه هذا الحوض، كما يستغل الإسرائيليون 20% من مياهه.

---

[1] سلسلة دراسات دائرة شؤون الوطن المُحتل، **مياه الضفة الغربية**، ... مرجع سابق... ص48.

[2] www.aljazeera.net /in-depth/water/2006/2/6/.htm

[3] د. المومني، محمد أحمد: **جيوبوليتيكا المياه**، ... مرجع سابق ...، ص51.

يقدر مُعدل تصريف الحوض الغربي بحوالي 350-362 مليون م^3 سنوياً، منها حوالي 235 مليون م^3 تصريف نبع رأس العين السنوي، ومنها حوالي 100 مليون م^3 سنوياً تصريف نبع التمساح، ويقوم الإسرائيليون بضخ كميات كبيرة من مياه حوضي العوجا والتمساح، متسببين في انخفاض منسوب المياه العام في المنطقة[1].

وفيما يخص البِنْيَة الجيولوجية لهذا الحوض، فتتكون من الصخور الكارستية المتحللة، والصخور الحورية والدولوميتيه المتميزة بنفاذيتها العالية للمياه، يغطي السطح السفلي لهذا الحوض الطين اللزج، والعائد للسنومائي السفلي، أما السطح العلوي للحوض، فيتكون من الصخور التورانية. يتراوح سُمك الطبقات في هذا الحوض بين 650-750 متراً، وتُعتبر صخور رام الله العائدة للسنومائي والتوراني من أهم صخور هذا الحوض، أما إلى أسفل صخور رام الله، فتأتي صخور تكوين الكرنب العائدة إلى العصر الكريتاسي الأول، والمكونة من المارل والطين في شمال الحوض، ومن الرمل والطين في جنوبه، ويُلاحظ إتجاه حركة المياه المنحدرة نحو الغرب إلى البحر المتوسط في هذا الحوض، مما تسبب في خروج جزء من هذه المياه على شكل ينابيع، أما في الأجزاء الجنوبية منه، فيَظهر التغير الليثولوجي لبِنْيَة التركيب الصخري، بحيث تتحول لتصبح صخور طباشيرية ومارلية كتيمة[2].

3- الحوض الشمالي الشرقي:

تبلغ المساحة الإجمالية لهذا الحوض 981 كم^2 ،بحيث تمتد في الأجزاء الشمالية من الضفة الغربية، وتتداخل مع فلسطين المُحتلة عام 1948م، لتشمل بذلك مناطق نابلس وجنين في الشمال[3]، وينقسم هذا الحوض إلى قسمين هما:

أ- **حوض نابلس- جنين- جلبون:** وتتكون طبقاته المائية من الأيوسين، تبلغ مساحة هذا الحوض 500 كم^2، وتبلغ كميات المياه التي تضخ منه ما بين 92-104 مليون م^3/سنة،

---

[1] سلسلة دراسات دائرة شؤون الوطن المُحتل، **مياه الضفة الغربية**، ... مرجع سابق... ص49.

[2] عابد، والوشاحي: **جيولوجية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة**... مرجع سابق... ص394.

[3] د. حجو، عبد المقصود: **المياه العربية**، ... مرجع سابق ....، ص31.

أما كميات المياه التي تُغذي هذا الحوض فتتراوح بين 80-95 مليون م^3/سنة، وهذا يعني نسبة عجز مائي متراكمة، لمياه هذا الحوض.

ب- **حوض تعنك-جلبون:** وتتكون طبقاته المائية من الأيوسين[1].

يُقدر مخزون الحوض الشمالي الشرقي من المياه بحوالي 130 مليون م^3 سنوياً، موزعة على جغرافية الحوض كما يلي:

- 10 مليون م^3/سنة في منطقة بيسان.
- 20 مليون م^3/سنة في مناطق جنين.
- 70-80 مليون م^3/سنة في جلبون.
- 18 مليون م^3/سنة في وادي الفارعة.

وبالرغم من أن مصادر تغذية هذا الحوض من الحدود السياسية للضفة الغربية، إلا أن إسرائيل تستغل منه حوالي 10% من احتياجاتها المائية لمستوطنات الضفة[2].

وبالنسبة للأنظمة المائية في هذا الحوض فهي ثلاثة أنظمة كالتالي:

1- **النظام السينومائي الأعلى:** ويشمل هذا النظام تكوين القدس، وبيت لحم، وبعض مناطق الخليل الشمالية، ويقوم الإسرائيليون بحفر الآبار الإرتوازية في طبقات هذا النظام، لتغطية جزء من متطلبات الإستيطان، وتُشكل أنظمة هذا الحوض وحدة هيدرولوجية واحدة.

2- **النظام السينومائي الأسفل:** يضم هذا النظام التكوين الجيولوجي لبيت كاحل السفلي والعلوي، وتُستغل المياه منه في أجزاءه الجنوبية، لأن أجزاءه الشمالية تحوي كميات متدنية من المياه، وعلى أعماق بعيدة جداً[3].

---

(1) عابد، والوشاحي: **جيولوجية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة**... مرجع سابق... ص393.

(2) سلسلة دراسات دائرة شؤون الوطن المُحتل، **مياه الضفة الغربية**، ... مرجع سابق... ص50.

(3) شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**... مرجع سابق... ص130.

3- **تكوين جنين:** يتواجد هذا التكوين في المناطق الممتدة من نابلس جنوباً، وحتى المناطق الشمالية من جنين داخل الأراضي الفلسطينية المُحتلة عام 1948م، كما يشمل المناطق الممتدة من طوباس شرقاً، إلى مناطق سيلة الظهر وبرقه غرباً. يتغذى هذا الحوض من مياه الأمطار، والمُقدرة بحوالي 140 مليون م^3 /سنة، أما الطاقة الإنتاجية لهذا التكوين، فتبلغ حوالي 130 مليون م^{3}سنوياً، بما في ذلك تصريف الينابيع التابعة لهذا التكوين[1].

أما من حيث الحجم، فيلاحظ بأن الحوض الشمالي الشرقي يحتل المرتبة الثالثة بين أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية، بعد الحوض الشرقي والغربي، حيث تبلغ مساحته حوالي 981 كم^2، كما تُشكل نسبة المستوطنات الجاثمة فوق أراضي هذا الحوض، حوالي 8.6% من المجموع الكلي لمستوطنات إسرائيل في الضفة الغربية[2].

تأخذ المياه في هذا الحوض حركة بإتجاه شمالي وشمالي غربي إلى شمالي شرقي، وكذلك هنالك حركة بإتجاه جنوبي شرقي إلى شمالي غربي، بالإضافة إلى الإتجاه الشرقي أيضاً. وبالنسبة للجزء العلوي من هذا الحوض، والمكون من الصخور الجيرية العائدة للأيوسيني، فتأخذ المياه الجوفية في منطقة جنين حركة من الجنوب الغربي، إلى الشمال الشرقي وإلى الشرق، أما حول مناطق نابلس، فتأخذ المياه الجوفية حركتها بإتجاه الشمال، الأمر الذي تسبب في ظهور مجموعة من الينابيع، مثل رأس العين، وبيت الماء، وعورته، وعسكر، والفارعة، وبردلة، وغيرها[3].

3:3:2 الآبار المائية الجوفية في الضفة الغربية:

لقد وصل عدد الآبار الإرتوازية في الضفة الغربية حوالي 750 بئراً، إلا أن عدد الآبار قيد العمل منها فقط 376 بئراً، يُستغل منها 331 بئراً للأغراض الزراعية، و45 بئراً للشرب

---

(1) عابد، والوشاحي: **جيولوجية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة**... مرجع سابق... ص398.

(2) إعبية، إحسان شريف: **المياه وأثرها في توجيه الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية – دراسة في الجغرافيا السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية – نابلس،2005م، ص44.

(3) شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**... مرجع سابق... ص127.

والصناعة، أما المتبقي من هذه الآبار فهي غير مستخدمة، لأسباب منها الجفاف، أو القيود الإسرائيلية المفروضة، أو الحاجة لإعادة تأهيل وصيانة، أو عدم الجدوى الإقتصادية من كمية ونوعية المياه المتوفرة. أما توزيع هذه الآبار جغرافياً على محافظات الضفة ومناطقها، فتحتل قلقيلية العدد الأكبر من هذه الآبار، والبالغة 78 بئراً، من مجموع الآبار الكلي، تليها طولكرم 65 بئراً، ثم جنين 64 بئراً، فأريحا 59 بئراً، ثم مناطق فصايل، الجفتلك، ومرج نعجة 46 بئراً، ويظهر الجدول رقم (12) توزيع الآبار الإرتوازية في مناطق الضفة الغربية، وطبيعة استخدامها(*).

جدول رقم (12): التوزيع الجغرافي لآبار الضفة الغربية وطبيعة استخدامها لعام 2006م.

المنطقة	الاستخدام المنزلي والصناعي	الاستخدام الزراعي	المجموع الكلي
أريحا	1	58	59
العوجا	--	8	8
فصايل-الجفتلك ومرج نعجة	--	46	46
بردلة	--	10	10
الفارعة والباذان	3	24	27
نابلس	2	--	2
جنين	5	59	64
طولكرم	12	53	65
قلقيلية	6	72	78
رام الله	6	--	6
بيت لحم	6	--	6
الخليل	4	1	5
المجموع	45	331	376

المصدر: سلسلة تقارير سلطة المياه الفلسطينية، **جدار الفصل العنصري والسيطرة على مصادر المياه الفلسطينية**، نيسان، 2006م، غزة، ص 4.

(*) عابد، والوشاحي: **جيولوجية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة**... مرجع سابق... ص412.

تُشكل القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الفلسطينيين في مجــال اســتغلال آبارهم الجوفية، أهم العوائق التي تحول دون استفادة المواطن الفلسطيني من حقوقه المائية.

إن كمية المياه المُغذية لتكوين الأحواض الجوفية الفلسطينية تصل إلــى حــوالي 678 مليون م^3/سنة، في حين يستهلك الفلسطينيون ما مجموعه 118 مليون م^3 فقط، بما في ذلك المياه التي يتم شراؤها من الآبار التي تسيطر عليها إسرائيل في الضفة الغربية، أما الجزء المتبقــي، والذي يشكل الأكثرية، فيذهب للإستغلال الإسرائيلي الكامل(*). ويُبين الجدول رقم (13) تطــور الكميات المضخوخة من مياه الآبار الجوفية في الضفة الغربية، حسب نوعية الاستخدام.

جدول رقم (13): الكميات المضخوخة من مياه الآبار الجوفية في الضفة الغربية، حسب نوعيــة الاستخدام والمحافظة "1000 م^3".

المحافظة	نوعية الاستخدام	2002م	2003م	2004م	2005م
محافظة جنين	منزلي/صناعي	3067.9	3132.7	3306.4	3385.2
	زراعي	5509.7	5161.4	5023.7	5740.4
محافظة طوباس	منزلي/صناعي	252.0	264.7	285.0	280.9
	زراعي	1218.4	1287.9	1253.4	1795.7
محافظة طولكرم	منزلي/صناعي	2347.2	3053.7	3955.2	3749.0
	زراعي	9824.8	9938.8	9205.0	10064.4
محافظة نابلس	منزلي/صناعي	4940.9	4211.2	4594.8	5960.5
	زراعي	2090.1	2219.1	1934.3	2368.0
محافظة قلقيلية	منزلي/صناعي	2070.7	2362.3	2738.2	2424.1
	زراعي	6321.4	5878.6	5820.6	6278.4
محافظة سلفيت	منزلي/صناعي	0.9	0.6	1.4	153.9
محافظة رام الله والبيرة	منزلي/صناعي	2908.0	826.0	3183.7	1405.4
محافظة أريحا	زراعي	10724.5	8102.8	9126.9	9541.3
محافظة بيت لحم	منزلي/صناعي	6848.4	6967.4	6542.7	5984.6

(*) شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**... مرجع سابق...ص121.

المحافظة	نوعية الاستخدام	2002م	2003م	2004م	2005م
محافظة الخليل	منزلي/صناعي	5784.6	5617.5	5715.7	4366.5
المجموع	منزلي/صناعي	28220.6	26436.0	30323.2	27710.1
	زراعي	35688.9	32588.6	32363.9	35788.1

Source: www.nbprs.net/link2htm1phpsections/2005/9/25-htm1

تتحدد كفاءة الطبقات المائية الحاملة للمياه في الآبار الإرتوازية، بمدى قدرتها على حفظ المياه من جهة، وعلى مقدرتها على استيعاب مياه التغذية من مناطق الصرف من الجهة الأخرى، وبالنسبة للطبقات المائية المتواجدة في الضفة الغربية، فهي في الغالب من الحجر الجيري أو الجيري الطباشيري. تُعد طبقات بيت كاحل العلوي والسفلي من الطبقات الرئيسة في الضفة، وتُعتبر طبقات متميزة في حفظ المياه، تليها من حيث الكفاءة طبقات القدس وبيت لحم والخليل، كما أن هنالك طبقات أكثر حداثه من حيث التكوين، وتوجد في منطقة جنين، ووادي الفارعة، وهي طبقات جيدة، إلا أنها ليست بكفاءة طبقات القدس، وبيت لحم، والخليل، حيث ترتفع نسبة العناصر المذابة في مياهها، ومثال هذه الطبقات في مناطق جنين ووادي الفارعة، تكوينات الأيوسين، والنيوجين، والبلايستوسين[1].

يتباين التوزيع الجغرافي للآبار الإرتوازية في الضفة الغربية، حسب توزع الأحواض المائية الجوفية، فنلاحظ بأن توزيع الآبار في الحوض الغربي يعاكس توزع الينابيع، كما يوجد حوالي 154 بئراً ارتوازياً في هذا الحوض، بنسبة تصل إلى حوالي 36.4% من مجموع الآبار الكلي، وتتركز هذه الآبار في الجزء الغربي والشمالي الغربي من هذا الحوض، وتكاد تكون المنطقة الوسطى منه خاليه من الآبار، أما الحوض الشرقي فيوجد فيه حوالي 166 بئراً ارتوازياً تُشكل ما نسبته حوالي 39.3% من مجموع الآبار، وحوالي 266 ينبوعاً، أما الحوض الشمالي الشرقي، فتتركز الآبار الإرتوازية فيه في الجزء الشمالي، وتبلغ 102 بئراً، وتُشكل ما نسبته حوالي 24.1% من مجموع الآبار العام[2]. والجدول رقم (14) يظهر توزيع الآبار الإرتوازية في الضفة الغربية حسب الحوض المائي الجوفي.

---

[1] سلسلة دراسات دائرة شؤون الوطن المُحتل، **مياه الضفة الغربية**، ... مرجع سابق... ص53.

[2] إعبية، إحسان شريف: **المياه وأثرها في توجيه الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية – دراسة في الجغرافيا السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية – نابلس، 2005م، ص46.

جدول رقم (14): التوزيع الجغرافي للآبار الإرتوازية على الأحواض الجوفية في الضفة الغربية.

الحوض	**عدد الآبار الإرتوازية الفلسطينية**	**عدد الآبار الإرتوازية الإسرائيلية**
الشرقي	130	36
الغربي	148	6
الشمالي الشرقي	94	8

Source: www.nbprs.net/link2htm1phpsections/2006/9/25-htm1

نتبين من الفصل المتقدم ونلاحظ محدودية وشح الموارد المائية بوجهٍ عام في الضفة الغربية، حيث يعتبر نهر الأردن على الحدود الشرقية منها أهم الموارد المائية السطحية، في حين تمثل أحواض المياه الجوفية الثلاثة أهم مخزون مائي استراتيجي فيها، بل وفي فلسطين بأكملها، لذلك السبب أخذت إسرائيل وأولت هذه الأحواض إلى جانب الموارد السطحية، سيما نهر الأردن، كامل الأهمية، واعتبرتها أساساً حيوياً يرتبط ببقائها واستمرار وجودها، وكان ذلك أساساً اعتمدت عليه في تحديد وبلورة مبادئ سياستها المائية في الضفة الغربية الهادفة إلى الاستيلاء على كل قطرة ماء ما أمكن ذلك.

الفصل الثالث

المياه في الفكر السياسي الإسرائيلي

1:3: السياسة المائية الإسرائيلية في الضفة الغربية

2:3: المخططات والمشاريع المائية الإسرائيلية على أرض فلسطين

3:3: الأطماع الإسرائيلية في مياه الدول العربية المجاورة

الفصل الثالث

المياه في الفكر السياسي الإسرائيلي

مقدمة:

شكلت المياه أهمية واضّحة في الفكر الإستراتيجي الصهيوني، وتجلت هذه الأهمية بعد قيام إسرائيل على جزء كبير من أرض فلسطين. حيث قامت إسرائيل العديد من مشاريع الري الإستراتيجية، مُعتمدة في هذا الإطار السيطرة على المياه المتوفرة[1].

كانت المياه ولا تزال محور وأساس للإستراتيجية الصهيونية. حيث اعتبرت المياه سبباً في الصراعات والحروب التي دارت بين بعض الدول العربية وإسرائيل. وكذلك شكلت المياه أساساً في المفاوضات بين الطرفين، حيث أعربت إسرائيل عن عدم إمكانية مساومة أو مناقشة قضايا المياه، بشكلٍ يمكن أن يؤثر على كميات المياه التي تحصل عليها، فكانت المياه من وسائل الضغط الإسرائيلية على العرب من الناحية السياسية، والإقتصادية، والإستراتيجية، حتى في وقت السلم[2].

1:3: السياسة المائية الإسرائيلية في الضفة الغربية:

1:1:3 جذور ومبررات الصراع العربي الإسرائيلي على المياه:

تُشكل المياه أهم الأسس الإستراتيجية في المشروع الصهيوني لإقامة دولة يهودية قابلة للإستمرار والحياة، فقد تبلورت أهمية المياه في الفكر الصهيوني في المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897م، بإقامة دولة يهودية في فلسطين، قائمة على أساس المياه والأمن معاً[3]. في عام 1919م، وجهت الوكالة اليهودية مذكرة إلى مؤتمر باريس، اعتبرت فيها أن جبل الشيخ في سوريا يمثل الأب الحقيقي للمياه في فلسطين. وفي رسالة أخرى وجهها "حاييم وايزمان" إلى

---

[1] شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**، دار مجدلاوي للنشر – عمان، 1999م، ص172.

[2] المرجع السابق نفسه، ص173.

[3] www.pnic.gov.ps/arabic/geography/water.2006/12/2/htm2.

مؤتمر السلام في باريس، أكد فيها أن لا معنى لدولة يهودية في فلسطين دون السيطرة على مياه نهري الأردن والليطاني. كما أكدت "جولدا مائيير" على ضرورة أن تكون مياه النيل والفرات في قبضة إسرائيل. إن هذه الأفكار وغيرها من الطموحات اليهودية، تؤكد أهمية المياه بالنسبة لإسرائيل، وأن عليها يتوقف مصير من يحكم فلسطين، وكذلك مصير السلام أو الحرب[1].

يرى الإسرائيليون أن مصير دولتهم مرهون بتوفير احتياجاتها المائية، وبالقدر الذي تسيطر فيه إسرائيل على مصادر المياه، يكون مستقبل استمرارية الوجود اليهودي على هذه الأرض. حيث أن السيطرة المائية في المنطقة، تعني الضمان المؤكد لإستمرار الوجود لليهود في فلسطين. بناءً على المخططات الصهيونية بعد الحرب العالمية الأولى، تبلورت الحاجة الضرورية لمياه نهر الأردن، وفروعه، ومنابعه في سوريا، وكذلك الأمر بالنسبة لنهري الحاصباني والليطاني اللبنانيين، إضافة إلى مياه نهري الفرات والنيل في حالة نجاح إسرائيل في التوسع والإستيلاء، في مرحلةٍ لاحقة[2].

إن الأطماع اليهودية في مياه المنطقة واضحّة المعالم منذ وقتٍ طويل، وقبل قيام إسرائيل، كانت الحركة الصهيونية، ترى أن أرض إسرائيل الكبرى هي أوسع من كل فلسطين، حيث تمتد لتصل إلى الليطاني في لبنان، وبردى في سوريا، وخيبر في السعودية، وكذلك إلى النيل في مصر والفرات في العراق في مرحلة لاحقة ومتطورة من نجاح المشروع الصهيوني[3]، انظر الخريطة رقم (8) والتي تُظهر الإمتداد المساحي "لإسرائيل الكبرى".

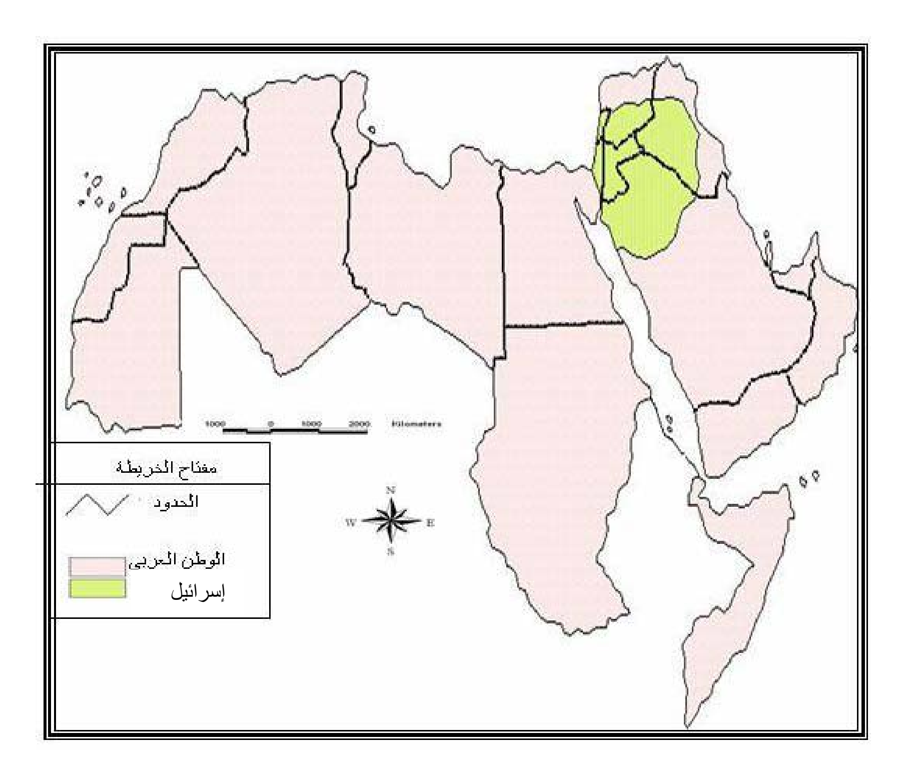
---

[1] www.attareek.org/details./2005/4/7/php.id5andaid.454ed.

[2] شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**... مرجع سابق ... ص187.

[3] المرجع السابق نفسه، ص192.

خريطة رقم (8): الإمتداد المساحي "لإسرائيل الكبرى".



المرجع: 1) مصطفى إحسان: **في الجغرافيا السياسية لفلسطين**، جامعة النجاح الوطنية، 2000م، ص27.
2) إعداد الباحث وإخراجه.

أكد "بن جوريون" في أكتوبر من عام 1941م، على ضرورة وجود نهر الليطاني ضمن حدود "الوطن الإسرائيلي"، وأكد في العام 1955م، على أهمية المياه كعامل استراتيجي لإسرائيل بقوله: "إن اليهود يخوضون اليوم معركة المياه ضد العرب، وإن مصيرهم في فلسطين، يتوقف على نتيجة هذه المعركة، وإذا لم ننجح في هذه المعركة، فكأننا لم نعمل شيئاً في فلسطين، ويجب أن نعترف بالفشل"(*).

بعد قيام إسرائيل عام 1948م، بدأت بالسيطرة على مصادر ومنابع المياه في إطار ترجمة المشروع الصهيوني على الأرض، حيث أصدرت الحكومة الإسرائيلية في شهر أغسطس من العام المذكور، قرار تأميم المياه في فلسطين، والذي اعتبر المياه مُلكاً عاماً للدولة، لها حق

(*) العقالي، عبد الله مرسي: **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية**، مركز الحضارة العربية- مصر، 1996م، ص64.

التصرف فيها كيفما وأينما أرادت. كما شرعت إسرائيل في منتصف الستينات من القرن الماضي بتحويل مياه نهر الأردن الشمالية، إلى منطقة النقب جنوب فلسطين. كما بدأت بعمليات ضخ المياه من بحيرة طبريا، بواسطة الناقل القطري، وبمعدل 450 مليون م^3 من المياه في العام 1964م، كما أقامت منشآت ضخمة لسحب كميات كبيرة من المياه من منابع نهر الأردن الشمالية، بعد إغلاق مجرى النهر جنوب بحيرة طبريا[1].

خاضت إسرائيل حرب 1967م، واحتلت كامل أراضي الضفة الغربية، والقطاع، وسيناء، وهضبة الجولان السورية، ومرتفعات جبل الشيخ، ثم الجنوب اللبناني. وفي حزيران من عام 1967م، وبعد يومين من احتلال الضفة والقطاع، أصدرت السلطات العسكرية الإسرائيلية، أول أمر عسكري بخصوص المياه، يتضمن وضع كامل الموارد المائية في المناطق المُحتلة مجدداً، تحت إدارة مسؤولية تخصيص المياه، وهي إدارة تابعة للمفوضية الصهيونية، التي أكدت على ضرورة إستغلال كامل مياه الأراضي المُحتلة[2].

أكملت إسرائيل سيطرتها على حوض اليركون الإستراتيجي، والمحاذي لخط الهدنة، وخزانات المياه الجوفية في منطقة جبال رام الله، كما قامت إسرائيل بحفر الآبار الإرتوازية العميقة في أراضي الضفة الغربية، في الوقت الذي منعت فيه المواطنين الفلسطينيين من حفر الآبار، وألغت تراخيص المياه السابقة التي بحوزتهم، كما اشترطت عليهم موافقة الحاكم العسكري الإسرائيلي، لتنفيذ أي مشروع مائي فلسطيني كحفر الآبار أو إصلاح المُعطل منها[3].

تُشكل المياه أهم أسباب التوتر وعدم الاستقرار في منطقة الدراسة وجوارها، حيث شُح الموارد المائية، والتزايد السكاني المُضطرد، وزيادة كميات الإستهلاك والمتطلبات المائية، الأمر الذي سيهدد الوضع القائم إقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، بما في ذلك إسرائيل، التي يتزايد فيها الطلب على المياه مع ثبات نسبي للموارد، في ظل تنامي القوة العسكرية الإسرائيلية،

---

[1] العقالي، عبد الله مرسي: **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية**، ... مرجع سابق ... ص65.

[2] www.attareek.org/details./2005/4/7/php.id5andaid.457ed.

[3] www.alwatanvoice.com/aprint./2007/9/2/php.

وتنامي الدعم العالمي لمخططات إسرائيل المائية التوسعية. وبذلك ستتجه إسرائيل إلى القوة لتأمين احتياجاتها المائية[1].

2:1:3 أهمية مياه الضفة الغربية بالنسبة لإسرائيل:

منذ اللحظة الأولى لإحتلالها للضفة الغربية عام 1967م، استخدمت إسرائيل كافة الطرق والوسائل، للسيطرة على مصادرها المائية. إذ أصبحت إسرائيل تحصل على حوالي 25% من إجمالي احتياجاتها المائية في العام 1995م، من مصادر مائية داخل الضفة الغربية[2].

تُشكل أحواض مياه جبال الضفة روافد للمياه الباطنية المتدفقة إلى ينابيع رأس العين، والتماسيح وينابيع السهل الساحلي، وبذلك تَعتبر إسرائيل أراضي الضفة الغربية جزءاً هاماً من منظومتها المائية. وبناءً على ما تقدم ترى إسرائيل ضرورة السيطرة التامة، والإشراف الكامل على هذه المصادر المائية، حيث يعتقد بعض الإسرائيليون أن من يسيطر على مياه الضفة الغربية يُعرِّض الأمن المائي الإسرائيلي للخطر[3].

تقوم إسرائيل بإنتهاج خطة مائية خاصة بالضفة الغربية، مفادها تقييد الإستغلال الفلسطيني للمياه إلى أقل قدر ممكن، مع تمكين المستوطنين من استغلال المياه كما يريدون ودون قيود. تقوم إسرائيل بإتخاذ كامل الإجراءات، التي من شأنها ضمان تسرب المياه الجوفية والسطحية في السفوح الغربية للضفة بإتجاه السهل الساحلي، حيث تُشكل هذه المصادر تغذية لحوالي 50% من مصادر المياه الجوفية في الأراضي الفلسطينية المُحتلة عام 1948م[4].

يرى بعض خبراء المياه، بأن السياسة المائية الإسرائيلية في الضفة الغربية، تقوم على مبدأين، الأول اقتصادي يهدف إلى جذب المستوطنين، وتشجيع الإستيطان في الضفة الغربية،

---

(1) www.egyptiangreens.com/docs/general/index./2006/8/2/php.

(2) أبو عياش، عبد الإله: **السياسة الإستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غـزة**، صامد الإقتصادي، العدد 31، 2005م، ص55.

(3) شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**،... مرجع سابق... ص319.

(4) سلسلة دراسات دائرة شؤون الوطن المُحتل، **مياه الضفة الغربية، الأطماع الإسرائيلية في مياه الضفة الغربية**، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، 1987م، ص32.

ودعم المستوطن اليهودي، بهدف استغلال الموارد الإقتصادية الطبيعية، والتي من أهمها المورد المائي. أما المبدأ الثاني، فهو سياسي يهدف إلى عملية إحلال المستوطن الإسرائيلي، مكان المواطن الفلسطيني. ولتحقيق هذه السياسة قامت إسرائيل بمصادرة المياه، واستكشاف مصادر جديدة لها، وتسخيرها لخدمة الإستيطان والمستوطنين، مع حرمان سكان البلاد الأصليين من هذه المصادر[1].

3:1:3 القانون الدولي والأمن المائي بالنسبة لإسرائيل:

تُعتبر قضايا المياه من القضايا الأساسية الهامة التي تهتم بها الدول والمنظمات، وأصبحت المياه من أهم مصادر التوتر والصراعات بين الدول على مستوى العالم. تُعد المياه أحد القضايا الرئيسة في الصراع العربي الإسرائيلي، بحكم الظروف الطبيعية للمنطقة المذكورة، حيث شُح الموارد المائية، والظروف المُناخية الجافة، وأيضاً بحكم الظروف البشرية المتمثلة بالزيادة السكانية المُضطردة، وانعكاس ذلك على تطور مستوى المعيشة في كافة المجالات. وارتباط ذلك بزيادة استهلاك المياه، مما يعني أن المياه تُشكل عدم استقرار وحالة صراع دائم بين دول المنطقة والشعوب القاطنة في منطقة الدراسة[2].

يُعَرِّف القانون المائي الدولي المياه المشتركة ذات حق التقاسم، بأنها المياه المتصلة في حوض طبيعي، أو أي جزء من هذه المياه، داخل دولتين أو أكثر، ويشمل ذلك المجاري الرئيسة للأنهار، والروافد، والأراضي الواقعة ضمن الحوض، أو المصبات، وبالتالي الأحواض النهرية بأكملها، وهذا يعني النظام الجغرافي الطبيعي الذي يتضمن مجرى المياه، ويحدد كميتها ونوعيتها. وينطبق ذلك على حوض نهر الأردن وروافده، حيث تستغل إسرائيل الجزء الأكبر من مياه هذا الحوض، على الرغم من أن النظام الهيدرولوجي فيه يُشكل وحدة مشتركة بين دول الحوض، من حيث روافد التغذية، ومناطق تجميع المياه[3].

---

(1) www.fm-m.com/2004/mar2004/8/7/story14.htm

(2) www.aljazeera.net/NR/exeres/2006/2/6/79BE312A-54FI

(3) العقالي، عبد الله مرسي: **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية**، ... مرجع سابق...، ص62.

يستند الإسرائيليون إلى مبدأ "أسبقية الاستخدام"، لتبرير التفاوت الحاد في كميات المياه المستهلكة من قِبلهم، مقارنة بالاستهلاك الفلسطيني، على الرغم من أن القانون الدولي، بما في ذلك قواعد هلسنكي، لا تتوافق والموقف الإسرائيلي، حيث اعتبرت قواعد هلسنكي مبدأ الاستخدام المسبق للمياه، أحد قواعد التخصيص المائي بين الدول، ولكن ضمن مفهوم أوسع، يشمل أيضاً العوامل الجغرافية، والهيدرولوجية، والبيئية، والمُناخية، والاستخدامات القائمة، والإحتياجات الفعلية، ومدى وفرة المياه في الأحواض الجوفية[1].

إن مبادئ القانون الدولي في مجال تقاسم المياه المشتركة بين الدول، ترتكز على الأنهار الدولية المشتركة من جهة، وكذلك على أحواض المياه الجوفية من الجهة الأخرى، حيث تُشكل الأنهار أهم الموارد المائية السطحية المشتركة بين الدول، نظراً لإجتياز الأنهار الكبرى الحدود السياسية بين الدول، وكذلك بالنسبة للأحواض المائية الجوفية، حيث تمتد الطبقات الجيولوجية الحاملة للمياه في هذه الأحواض، لتتداخل مع الحدود السياسية الدولية[2]، كما هو الحال بالنسبة للطبقات الجيولوجية الحاوية للمياه، والممتدة بين أراضي الضفة والأردن، حيث تؤثر عمليات ضخ المياه في كل من البلدين على منسوب المياه الجوفية للجانبين.

أ- القانون الدولي ومياه الأنهار:

لقد أجمعت القوانين الدولية على أنه لا يجوز لدولة ما، أن تعمل على إجراء تغييرات على أراضيها، من شأنها أن تؤثر على الوضع الطبيعي لإقليم دولة مجاورة لها، ويتضمن ذلك أنه لا يحق لدولة، أن توقف أو تغير مجرى النهر الدولي، كما يمنع لأي دولة أن تستغل مياه النهر الدولي، بشكلٍ يهدد احتياجات دولة نهرية أخرى، أو يقيد استغلالها لمياه النهر بالشكل المناسب[3]. ومن المبادئ والقوانين الدولية الهامة بخصوص استغلال مياه الأنهار المشتركة:

- قانون مؤتمر جمعية القانون الدولي الذي عُقد في "دوبرفينك" عام 1956م، والذي نص على "أن كل دولة مسؤولة بمقتضى القانون الدولي عن أي عمل فردي أو جماعي من

---

[1] شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**، ... مرجع سابق ... ص241.

[2] سلسلة دراسات دائرة شؤون الوطن المحتل، **مياه الضفة الغربية**، ... مرجع سابق ...، ص41.

[3] شديد، عمر: المياه والأمن الفلسطيني، ... مرجع سابق ... ، ص311.

شأنه إحداث أي تغيير في النظام المائي المتبع بالنسبة لأي نهر من الأنهار ذات الحــق المشترك في التقاسم، وإلحاق الأذى بدولة أُخرى".

- قانون مؤتمر رابطة القانون الدولي الذي عُقد في نيويورك عام 1958م، والــذي أكــد على "حق الشعوب الواقعة تحت الإحتلال في السيطرة والاستغلال لمواردهــا المائيــة السطحية منها والجوفية".

- قانون مؤتمر جمعية القانون الدولي الذي عُقد في هلسنكي عام 1966م، والذي أوجــب "إحالة أي نزاع مائي بين دولتين أو أكثر إلى التحكيم، إذ ليس من حق أي دولة القيــام بأي عمل على نهر مشترك ومتنازع عليه قبل التوصل إلى إتفاق بشــأنه مــع الــدول المتشاطئة الأخرى"[1].

وبناءً عليه فإن تنظيم إستغلال الموارد المائية النهرية يقوم على:

- ضرورة العدالة في توزيع مياه النهر الدولي، والإنتفاع المشترك منها.
- عدم قانونية أي إجراءات قد تؤدي إلى خلل في عدالة التوزيع المائي بين الدول النهرية.
- التعاون المشترك في مجال تنمية موارد النهر والإنتفاع المشترك منها.
- مراعاة حاجة الدولة للنهر، ومدى اعتمادها عليه[2].

أما بالنسبة لإسرائيل، فتعتبر أن أمنهــا المــائي يعــدو كــل الإعتبــارات والقــوانين والمعاهدات، فنهر الأردن أهم الأنهار الحيوية بالنسبة إليها، لذلك قامت إسرائيل بتنفيذ مشروع تحويل مجرى نهر الأردن، الأمر الذي تسبب في تقليل كميات الميــاه المنســابة إلــى الأردن والضفة الغربية، ورغم عدم قانونية هذا التحويل، إلا أن إسرائيل تضع أمنها المــائي كأســاس إستراتيجي لسياستها المائية في المنطقة!!

---

[1] شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**، ... مرجع سابق ...، ص220.

[2] العقالي، عبد الله مرسي: **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية**،...مرجع سابق...ص22.

ب- القانون الدولي والمياه الجوفية المشتركة:

يرى القانون الدولي أن المياه لا تعرف لها حدود، وبما أنها مورد شائع، فإنه يستلزم تعاون وتنظيم دولي في استغلالها، وبما أن الموارد المائية تتكون من عناصر يصعب تقسيمها بين الدول، كانت الإتفاقيات الدولية، والتنظيم الدولي لحماية حقوق الدول في استغلال هذه الموارد. جديرٌ بالذكر أن وضعية المياه الجوفية المشتركة، اعقد من وضعية المياه السطحية والنهرية، حيث تحتاج الآبار والأحواض الجوفية إلى دراسات معمقة بشكلٍ أكبر وأدق، لمعرفة حدود الطبقات الجيولوجية الحاوية للمياه، وكذلك طبيعة كمية المياه المتوفرة، وما إلى ذلك. لقد تم عقد مؤتمر عام 1985م، من قِبل لجنة القانون الدولي للموارد المائية الدولية، والذي أكد على أن المياه الجوفية، يجب معالجتها كمورد طبيعي مشترك، كما اعتُبِرت المياه الجوفية المارة عبر الحدود الدولية، مورداً طبيعياً مشتركاً[1].

ومن القوانين الدولية بخصوص استغلال موارد المياه الجوفية المشتركة ما نص عليه القانون الدولي في مؤتمر "سالزبورغ" عام 1961م:

المادة (1): وجوب الإنتفاع والإستغلال المشترك للمياه التي تُشكل حوضاً هيدرولوجياً مشتركاً ومتداخلاً في إقليم أو أكثر.

المادة (2): لكل دولة حق الانتفاع بالمياه التي تخترق إقليمها أو تتاخمه، وهذا الحق مُقيد بحق الانتفاع للدول الأخرى ذات الشأن في المجرى المائي أو الحوض الهيدرولوجي ذاته.

المادة (3): لا يجوز لأية دولة أن تباشر بإنشاءات على مياه مجرى مائي أو حوض هيدرولوجي تؤثر من خلالها في إمكانية انتفاع دولة أخرى بالمياه ذاتها[2].

أما بالنسبة للضفة الغربية، فنجد أن هنالك ثلاثة أنظمة مائية للمياه الجوفية فيها، يُمثل النظام الأول طبقات المياه الجوفية في القسم الشرقي من الضفة الغربية. حيث يُمثل هذا النظام منطقة تجميع وتصريف مستقلة، لأن الطبقة الجيولوجية ونطاق تغذيتها، تقعان داخل الحدود

---

[1] عابد، والوشاحي: **جيولوجية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة**، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، شباط 1999م، ط1،ص393.

[2] المرجع السابق نفسه، ص396.

السياسية للضفة، وفي هذه الحالة لا يربط الطبقة الحاملة للمياه، أي علاقة بطبقات أخرى خارج نطاق الحدود، ولا تتأثر الطبقة أو تؤثر بغيرها من الأنظمة المائية المجاورة، لذلك تعتبر مياه هذا النظام من وجهة نظر القانون الدولي من حق الفلسطينيين فقط، ولا يحق لإسرائيل المطالبة أو إستغلال أي جزء من مياه هذا النظام. أما النظام المائي الثاني في الضفة الغربية، فيتمثل في النظام المائي الغربي، حيث أن نظام التدفق الجوفي للمياه في هذا النطاق، متداخل ما بين الأجزاء الغربية من أراضي الضفة الغربية، وأراضي فلسطين المُحتلة عام 1948م، فنجد أن مناطق الضغط المائي، ومناطق التجميع، هي مناطق مشتركة، وكذلك الأمر بالنسبة للنظام المائي الثالث (الشمالي الشرقي) حيث يتداخل ما بين الأجزاء الشمالية الشرقية من الضفة وفلسطين 48، وقد أوصت القوانين الدولية بإعتبار المياه في هذه الحالة، جزءاً من الدورة الهيدرولوجية المتكاملة والمشتركة[1].

كانت إسرائيل من الدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م، والتي تؤكد ضمنياً الحقوق المائية الفلسطينية، إلا أنها تجاهلت هذه الحقوق. كما تجاهلت تأكيد الجمعية العامة للأمم المتحدة على حق الشعوب في السيطرة على مواردها الطبيعية، والتي أهمها الموارد المائية، وتأكيدها على حق الأمم والشعوب في السيادة التامة والدائمة على مصادرها الطبيعية، وتسخيرها لخدمة التطور القومي والرفاهية[2].

وبناءً على ما سبق نرى أن المياه السطحية ومصادر المياه الجوفية التي تحتكرها إسرائيل في أراضي الضفة الغربية، وتُسخرها لخدمة أهدافها الإستيطانية، هي من وجهة نظر القانون الدولي من حق الشعب الفلسطيني كاملةً في النظام المائي الشرقي، وهي مياه مشتركة في النظام المائي الجوفي الغربي من الضفة الغربية.

---

[1] سلسلة دراسات وتقارير السلطة الوطنية الفلسطينية، **مشكلة المياه في فلسطين**، منشورات مركز التخطيط، رام الله، العدد1، شباط،1995م، ص23.

[2] سلسلة دراسات وتقارير السلطة الوطنية الفلسطينية، **مشكلة المياه في فلسطين**، ... مصدر سابق...، ص26.

4:1:3 القيود الإسرائيلية على المياه الفلسطينية:

أدركت إسرائيل حاجتها المتعاظمة للمياه منذ زمن بعيد، وبهدف منع الفلسطينيين في الأراضي المُحتلة من استغلال مواردهم المائية بشكلٍ يؤثر على مصادر المياه الإسرائيلية، فقد قامت إسرائيل بفرض الأنظمة والقوانين التي تحقق هذه الغاية. كذلك عملت على سن التشريعات العسكرية لنفس الغرض، حيث بلغ عدد القوانين في هذا الإطار حوالي 1200 قانوناً، وقد تمت معالجة طرق السيطرة على الموارد المائية في المناطق المُحتلة بتشريعات مختلفة، منها المدونة ومنها العُرفية، وبموجب التشريعات العسكرية الإسرائيلية، فقد وُجد نظام السيطرة الحكومية على المياه، مما يعني خضوع الإستغلال المائي السطحي والجوفي لمراقبة حكومية مشددة[1].

تُعتبر الضفة الغربية بظروفها المُناخية، والطبوغرافية، والجيولوجية، ذات أهمية كبيرة جداً بالنسبة للأمن المائي الإسرائيلي. وقد عملت إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967م، على حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المائية، عن طريق إقامة المستوطنات فوق الأماكن الغنية بالمياه، وتقنين الاستعمال الفلسطيني للمياه بكافة الطرق، وقد كانت الأوامر العسكرية أهم وسائل السياسة الإسرائيلية للتصرف المُطلق بالمياه[2]، ومن هذه الأوامر العسكرية:

1- أمر بتاريخ 1967/6/7م والذي ينص على أن: "كافة المياه الموجودة في الأراضي التي تم احتلالها مجدداً، هي ملك لدولة إسرائيل".

2- الأمر العسكري رقم 92 بتاريخ 1967/8/10م والذي ينص على: "منح كامل الصلاحية، بالسيطرة على كافة المسائل المتعلقة بالمياه، لضابط المياه المُعين من قِبل المحاكم الإسرائيلية".

3- الأمر العسكري رقم 58 بتاريخ 1967/8/19م وينص على: "يُمنع منعاً باتاً، انتشار أي منشأة مائية جديدة، بدون ترخيص مُسبق، ولضابط المياه الإسرائيلي حق رفض أي ترخيص، دون إعطاء أي أسباب".

---

(1) شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**،... مرجع سابق...، ص237.

(2) د. المومني، محمد أحمد: **جيوبوليتيكا المياه**، دار الكتاب الثقافي-الأردن، 2005م، ص52.

4- الأمر العسكري رقم 158 بتاريخ 1967/10/1م والذي يقضي بوضع جميع الآبار، والينابيع، ومشاريع المياه، تحت السلطة المباشرة للحاكم العسكري الإسرائيلي.

5- الأمر العسكري رقم 291 لعام 1967م والذي ينص على: "جميع مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية، أصبحت مُلكاً للدولة، وفقاً للقانون الإسرائيلي الصادر في العام 1959م".

6- الأمر العسكري رقم 948 وينص على: "إلزام كل فلسطيني الحصول على موافقة الحاكم العسكري الإسرائيلي، إذا أراد تنفيذ أي مشروع يتعلق بالمياه"[(1)].

قامت إسرائيل بتحديد كميات المياه التي تُستهلك من قِبل السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية لكافة الإستعمالات، بألا تتجاوز 120 مليون م^3 سنوياً، وقد قامت إسرائيل بالإستيلاء على القسم الأكبر من المياه الجارية في المناطق المحاذية لها من الضفة الغربية، كما قامت بتطبيق سياسة مشددة تجاه الآبار الارتوازية الفلسطينية، بتحديد كميات المياه المستخرجة منها، وقد حددت السلطات الإسرائيلية كمية المياه المخصصة للمواطن الفلسطيني، (40 م^3/سنة)، مقابل (100م^3/سنة) للمستوطن الإسرائيلي[(2)].

يُلاحظ مما تقدم أن التشريعات والقوانين الإسرائيلية المشددة، تجاه الإستغلال الفلسطيني للمياه، حدت من حرية المواطن الفلسطيني في استعمال موارده المائية[(3)].

عملت إسرائيل بسياستها المائية، على إحكام السيطرة على الموارد المائية في المناطق المُحتلة، من خلال تحكمها بالمياه من حيث استخدام، واستهلاك، وبيع، وتوزيع، ومراقبة استخدام، وتقاسم، وإقامة منشآت، وحفر آبار، ومنح تراخيص، وما إلى ذلك. وهذا الأمر يندرج تحت مسمى القيود القانونية الإسرائيلية على الاستعمال والإستغلال الفلسطيني للمياه. أما بالنسبة لإدارة الموارد المائية وتنظيمها، فقد أُخضعت هي الأخرى لتقنينات إسرائيل، فمنذ عام 1967م،

---

(1) سلسلة دراسات دائرة شؤون الوطن المُحتل، **مياه الضفة الغربية**، ...مرجع سابق ... ص16.

(2) العقالي، عبد الله مرسي، **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية** ...مرجع سابق...ص94.

(3) شديد، عمر،: **المياه والأمن الفلسطيني**،...مرجع سابق...ص241.

قامت هيئة المياه الإسرائيلية، بتولي الرقابة المباشرة على الإمدادات المائية في الضفة الغربية، عن طريق شركة "تاهال" الإسرائيلية، المسؤولة عن تخطيط الإمدادات المائية وتنظيمها، وكذلك عن طريق شركة "مكوروت"، المسؤولة عن جميع عمليات حفر الآبار الإرتوازية في الأراضي الفلسطينية المُحتلة[1].

ويمكن تلخيص الإجراءات والقيود الإسرائيلية على إدارة الموارد المائية الفلسطينية بما يلي:

1- وضع الموارد المائية الفلسطينية تحت مسؤولية إدارة تخصيص المياه، التابعة لمفوضية المياه الإسرائيلية، التي تديرها قوانين استغلال المياه الإسرائيلية، مثل القانون العسكري رقم 92 الصادر بتاريخ 1967/8/10م، والذي يُعطي كامل الصلاحية بالسيطرة على موارد المياه في الأراضي الفلسطينية، للقضاء العسكري الإسرائيلي[2].

2- قيام إسرائيل بحفر آبار ارتوازية ضخمة وعميقة في أراضي الضفة الغربية، بعد إصدار الأوامر العسكرية التي تتيح لها ذلك، مثل القانون العسكري رقم 158، والصادر بتاريخ 1967/10/1م، والذي ينص على وضع جميع الآبار والينابيع المائية في الأراضي المُحتلة، تحت أوامر السلطة العسكرية الإسرائيلية.

3- تركيز الإستيطان الإسرائيلي في المناطق التي تتمتع بوفرة مصادر المياه في الضفة الغربية، حيث تُلاحظ كثافة الإستيطان حول مخارج المياه "الأودية" في الجهة الشرقية من الحوض الشرقي، بإتجاه نهر الأردن، وكذلك حول مخارج الأودية الغربية التي تصب بإتجاه الحوض الغربي[3].

4- منع الفلسطينيين من حفر الآبار، إلا بمراجعة وموافقة الحاكم العسكري الإسرائيلي، كما ينص على ذلك الأمر العسكري رقم 58، والأمر العسكري رقم 948 السابق الذكر.

---

(1) سلسلة دراسات وتقارير السلطة الوطنية الفلسطينية، **مشكلة المياه في فلسطين**،...مصدر سابق...ص27.

(2) د. المومني، محمد أحمد: **جيوبوليتيكا المياه**، ... مرجع سابق ... ، ص67.

(3) العقالي، عبد الله مرسي: **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية**، ... مرجع سابق ...، ص74.

5- إلغاء تراخيص المياه الموجودة بحوزة المواطنين الفلسطينيين قبل عام 1967م.

6- محاربة الزراعة الفلسطينية، وتقنين آبار المزارعين لصالح المستوطنات الإسرائيلية، عن طريق رفع أسعار المياه، وسياسة مصادرة الأراضي، وتحديد أعماق الآبار، وكميات المياه المستغلة منها.

7- تحديد مجرى نهر الأردن وحرمان الفلسطينيين من استغلال مياهه.

8- إسهام إسرائيل في تلويث مصادر المياه الفلسطينية، عن طريق مياه الصرف الصحي للمستوطنات، مثل مستوطنة أريئيل، كبرى مستوطنات الضفة، حيث تنساب مياه الصرف الصحي لهذه المستوطنة إلى الأراضي الزراعية في محافظة سلفيت، متسببة في تلويث مصادر المياه الجوفية، والموارد البيئية الأخرى[1].

وبهذا فإن إسرائيل بهذه السياسة، وبتلك القوانين والأوامر العسكرية، تستولي على مُعظم المياه الفلسطينية، بمخالفة جميع القوانين الدولية، التي لا تُقر بشرعية هذا الإستغلال، وتعتبره انتهاكاً لأبسط حقوق الشعب الفلسطيني المُحتل[2].

2:3: المخططات والمشاريع المائية الإسرائيلية على أرض فلسطين:

1:2:3 تاريخ المشاريع المائية الصهيونية في فلسطين:

بدأ تاريخ الأطماع الصهيونية في مياه فلسطين منذ العام 1873م، حيث قامت الجمعية العلمية البريطانية آنذاك، وبتوجيه صهيوني، بدراسة للموارد الطبيعية في فلسطين، وخاصة المياه، وبناءً على هذه الدراسة قامت الجمعية المذكورة بواسطة رئيسها "تشارلز وارني"، بإصدار تقرير مفاده أن فلسطين قادرة على استيعاب 15 مليون يهودي في أراضيها، وأن الموارد المائية في مناطقها الشمالية، والمناطق المحاذية لها، قادرة على تغطية متطلباتهم المستقبلية[3]. ومنذ ذلك التاريخ وحتى قيام إسرائيل، كان هنالك العديد من البعثات والهيئات

---

[1] سلسلة دراسات دائرة شؤون الوطن المُحتل، **مياه الضفة الغربية**، ...مرجع سابق...ص33.

[2] المرجع السابق نفسه، ص34.

[3] شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**، ... مرجع سابق ...، ص212.

والمنظمات، التي يترأسها خبراء الهيدرولوجيا والجيولوجيا، والتي جاءت إلى فلسطين، وقامت بوضع دراسات تفصيلية علمية عن الموارد الطبيعية، وأكدت على قابلية ارض فلسطين، لإقامة الوطن القومي ليهود العالم[1].

اتفقت الصهيونية عام 1913م مع حكومة بريطانيا، على إرسال لجنة فنية لدراسة إمكانية سحب مياه النيل إلى جنوب فلسطين، لتلبية حاجة المستوطنات اليهودية في حالة إنشائها، لكن هرتزل المسؤول عن تلك اللجنة، فشل في إقناع الحكومة المصرية على الموافقة على ذلك. بعد الحرب العالمية الأولى، تقدمت الحركة الصهيونية لمؤتمر الصلح عام 1919م، مطالبة إدخال المنابع المُغذية لنهر الأردن داخل حدود الوطن الموعود، وقد لعبت الضغوطات الصهيونية دوراً هاماً في ترسيم الحدود الفلسطينية، لتشمل أهم المصادر المائية، حيث كانت المياه العامل الحاسم في ترسيم حدود فلسطين الشرقية والشمالية، فنلاحظ ترسيم الحدود شرقي بحيرة طبريا، وليس في وسطها، كما جرت عليه الأعراف الدولية، وكان ذلك بناءً على توصيات "روتنبرغ" اليهودي[2]. كما نلاحظ استبدال بريطانيا منطقة جنوب جبل الدروز، والنصف الشرقي من بلدة "بو كمال"، والتي كانت تحت نفوذها، وضمن الحدود العراقية لصالح فرنسا، مقابل وادي اليرموك الأدنى، الخاضع للنفوذ الفرنسي لصالح فلسطين، وذلك في اتفاقية لتقاسم النفوذ، وبتوجيه صهيوني غير مباشر، فإذا كانت المشاريع المائية الإسرائيلية، أساساً في الاستراتيجية العملية للسيطرة على المياه ومواردها، فإن هذه التوجهات الصهيونية، كانت أساساً يُظهر أهمية الموارد المائية بالنسبة لإسرائيل قبل قيامها[3].

وقبل التعرض للمشاريع الصهيونية في فلسطين يجب الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

1- إن كافة المشاريع المائية المطروحة، لاستغلال مياه المنطقة قبل قيام إسرائيل، كانت بدعم وتوجيه الحركة الصهيونية، وعلى أيدي خبراء يهود، مثل روتنبرغ، وهيز، وسافيدج.

---

[1] شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**،...مرجع سابق...ص184، ص185.

[2] www.alwatanvoice.com/2005/7/26/aprint.php

[3] www.alwatanvoice.com/2005/9/26/aprint.php

2- كانت المشاريع المائية الصهيونية، تعتمد على توفير احتياجات المهاجرين اليهود المائية، من خارج فلسطين متجاوزة الحدود والحقوق لدول الجوار في المنطقة، حيث اعتمدت مُعظم هذه المشاريع على استغلال مياه نهر الأردن والليطاني وروافد المياه شمال الحدود الفلسطينية، دون اعتبار حقوق دول الجوار مثل الأردن وسوريا ولبنان[1].

3- إن مشاريع المياه الإقليمية التي كان يتم طرحها من قِبل اليهود والقوى الدولية المساندة لهم، كانت تهدف إلى إيجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية، قائم على أساس فرض الأمر الواقع، ولكن بمدخلات إنمائية واقتصادية[2]، فنلاحظ أن مُعظم هذه المشاريع، كانت تهدف إلى إيجاد حلول للأزمة المائية في المنطقة، من منطلق الجدوى الإقتصادية، حيث مشاريع الطاقة الكهربائية، واستغلال الموارد المائية المُتاحة، ولم يكن ذلك بمعزل عن التخطيط لتحديد قدرات المنطقة المائية، في استيعاب المهاجرين اليهود إلى دولتهم المنتظرة، خاصة وأن هذه المشاريع كانت بتوجيه ودعم وإشراف الحركة الصهيونية، وخبراء المياه اليهود.

2:2:3 مشاريع المياه الصهيونية قبل عام 1948م:

1- مشروع روتنبرغ للطاقة الكهربائية عام 1921م:

في تاريخ 1921/9/12م، عقد اليهودي الروسي "بنحاس روتنبرغ" اتفاقاً مع حكومة الإنتداب البريطاني، تم بموجبه منحه امتياز استخدام مياه نهر العوجا، لإنارة مدينة يافا الفلسطينية، وكذلك امتياز استغلال مياه نهر الأردن واليرموك، لتوليد الطاقة، وإنارة لواء عجلون الأردني، وبعد ذلك ساهمت رؤوس الأموال البريطانية والأمريكية في المشروع، حيث وصل رأس ماله إلى حوالي 4.5 مليون/جنيه إسترليني عام 1939م[3].

---

[1] شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**، ... مرجع سابق ...، ص187.

[2] المصري، عبد العزيز: **الأسس القانونية والموارد المائية المشتركة**، دمشق، كانون الثاني، 2002م، ص58.

[3] المرجع السابق نفسه، ص59.

تم بناء محطة توليد الكهرباء الخاصة بهذا المشروع عند مُلتقى نهري اليرموك والأردن، خلف سد مائي أقيم لهذه الغاية، وهدف المشروع إلى وضع مصادر الطاقة الإنتاجية بأيدي اليهود، كما يعمل على حرمان الأردن من أي تصرف مباشر بمياه نهر اليرموك، أو استغلال مُجدي لمياه نهر الأردن، وهذا يتضمن وضع الأردن من الناحية السياسية تحت التحكم والسيطرة اليهودية[1].

ومن أهم عناصر هذا المشروع ما يلي:

أ- منح شركة روتنبرغ الحق الكامل في استغلال مياه نهري الأردن واليرموك.

ب- مُنحت الشركة كامل الصلاحيات اللازمة لتنفيذ المشروع المذكور.

ت- عدم السماح لأي جهة غير يهودية بالمشاركة في هذا المشروع.

ث- إعطاء الشركة الحق الكامل في توليد الطاقة الكهربائية، والإشراف على توزيعها في مناطق فلسطين وشرقي الأردن[2].

2- خطة مافروماتس عام 1922م:

ترتكز هذه الخطة على عملية تحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبريا، وبناء قناتين لري الأراضي الزراعية في الضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن، "قناة الغور الشرقية وقناة الغور الغربية"، هذا بالإضافة إلى بناء سدين رئيسين على جوانب نهر الأردن، بهدف استغلال المياه المتصلة بواسطة السدود، لري الأراضي الزراعية، وتوليد الطاقة الكهربائية، ومثلما كان مصير مشروع روتنبرغ، كانت خطة مافروماتس أيضاً، حيث فشلت هذه الخطة، لارتباطها بمواضيع الاستيلاء على الأراضي الزراعية، واستغلال المياه لخدمة الإستيطان اليهودي، وجلب المستوطنين إلى فلسطين[3].

---

[1] المومني، محمد أحمد: **السياسة المائية للكيان الصهيوني، دراسة في الجغرافيا السياسية**، دار عمان للنشر والتوزيع، ط1، عمان-1986م، ص111.

[2] العضايلة، عادل محمد: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام"**، دار الشروق للنشر والتوزيع-رام الله، 2005م، ص118.

[3] المرجع السابق نفسه، ص119.

3- خطة أيونيدس عام 1937م:

تمت الإشارة من قِبل لجنة "بيل" البريطانية عام 1937م، إلى ضرورة إجراء دراسات متعمقة عن توزيع موارد المياه الفلسطينية، وعلى رأسها مياه نهر الأردن، وبناءً على هذه التوصية، فقد عينت الحكومة البريطانية الخبير الهيدرولوجي "أيونيدس" مديراً للتنمية في حكومة شرقي الأردن، وقد قام أيونيدس بدراسة ميدانية دقيقة للوضع المائي في المنطقة، وخرج بعدها بتقرير لمشروع مائي تلخصت أهدافه فيما يلي:

أ- تحويل جزء من مياه نهر اليرموك "1.6م^3/ث" عبر قناة بإتجاه جنوبي نحو وادي زقلاب، حيث يصبح معدل تصريفها "2.56م^3/ث"، لري ما يزيد عن 45.360 دونم، من أراضي الأغوار الشرقية.

ب- تخزين الفائض من مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا، وإنشاء قناة بهدف سحب المياه من البحيرة، وري حوالي "300.000" دونم من أراضي الغور الشرقية.

ت- منع استثمار مياه نهر اليرموك، وبحيرة طبريا، إلا بموافقة شركة روتنبرغ اليهودية، وتوقيع اتفاق استثماري مشترك معها[(1)].

جديرٌ بالذكر أن تقرير مشروع أيونيدس-السابق الذكر-، كان قد قَدّر الطاقة المائية التي يمكن تأمينها للري في شرق الأردن، بحوالي 742 مليون م^3/سنوياً، منها 460 مليون م^3 من بحيرة طبريا، و282 مليون م^3 من مجاري الوديان والينابيع والآبار[(2)].

4- خطة والتركلاي لاودر ميلك عام 1944م:

تم إرسال "لودر ميلك" إلى فلسطين عام 1938م من قِبل الولايات المتحدة، بهدف دراسة استثمار مياه نهر الأردن، لري الجنوب الفلسطيني، وقد قام لاودر ميلك بدراسة خلال الحرب

---

(1) سلسلة دراسات وتقارير السلطة الوطنية الفلسطينية، **مشكلة المياه في فلسطين**... مصدر سابق...ص43.

(2) البرغوثي، بشير شريف: **الأطماع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة**، دار الجليل للنشر-عمان، 2004م، ص179.

العالمية الثانية، ووضع أفكاره وتوصياته، والتي تضمنت أن كمية مياه حوض نهر الأردن تُقدر بحوالي 1800 مليون م^3/سنوياً، وهي كافية لري ما مقداره 1200.000 دونم، كما أن مساحة الأراضي القابلة للاستثمار الزراعي في حوض نهر الأردن تُقدر بما يقارب 540.000 دونم، كما اقترح "ميلك" تزويد منطقة البحر الميت بقناة مائية من البحر الأبيض قرب حيفا، بطول سبعة أميال حتى جبل الكرمل، عبر نفق بطول 20 ميلاً، لتصب في الجانب الغربي من وادي الأردن، حيث تسقط المياه في هذه الحالة من ارتفاع 400م لتوليد الطاقة الكهربائية[1].

اعتبر مشروع لاودر ميلك الأساس الذي ارتكزت عليه مُعظم المشاريع المائية الإسرائيلية التي نفذت لاحقاً، على اعتبار أن هذا المشروع قد وضع مبدأ نقل مياه نهر الأردن إلى خارج حوضه (النقب الفلسطيني)، كما أخذ بعين الاعتبار نقل المياه إلى إسرائيل من خارج الحدود. وعلى الرغم من أن دراسة "ميلك" كانت تحت غطاء علمي يتعلق بالتربة، إلا أن حقيقة هذه الدراسة كانت تهدف إلى تقييم إمكانيات فلسطين المائية، والزراعية، وكيفية توجيه هذه الإمكانيات لتأمين احتياجات حوالي 4 ملايين مهاجر يهودي من المياه والطاقة[2].

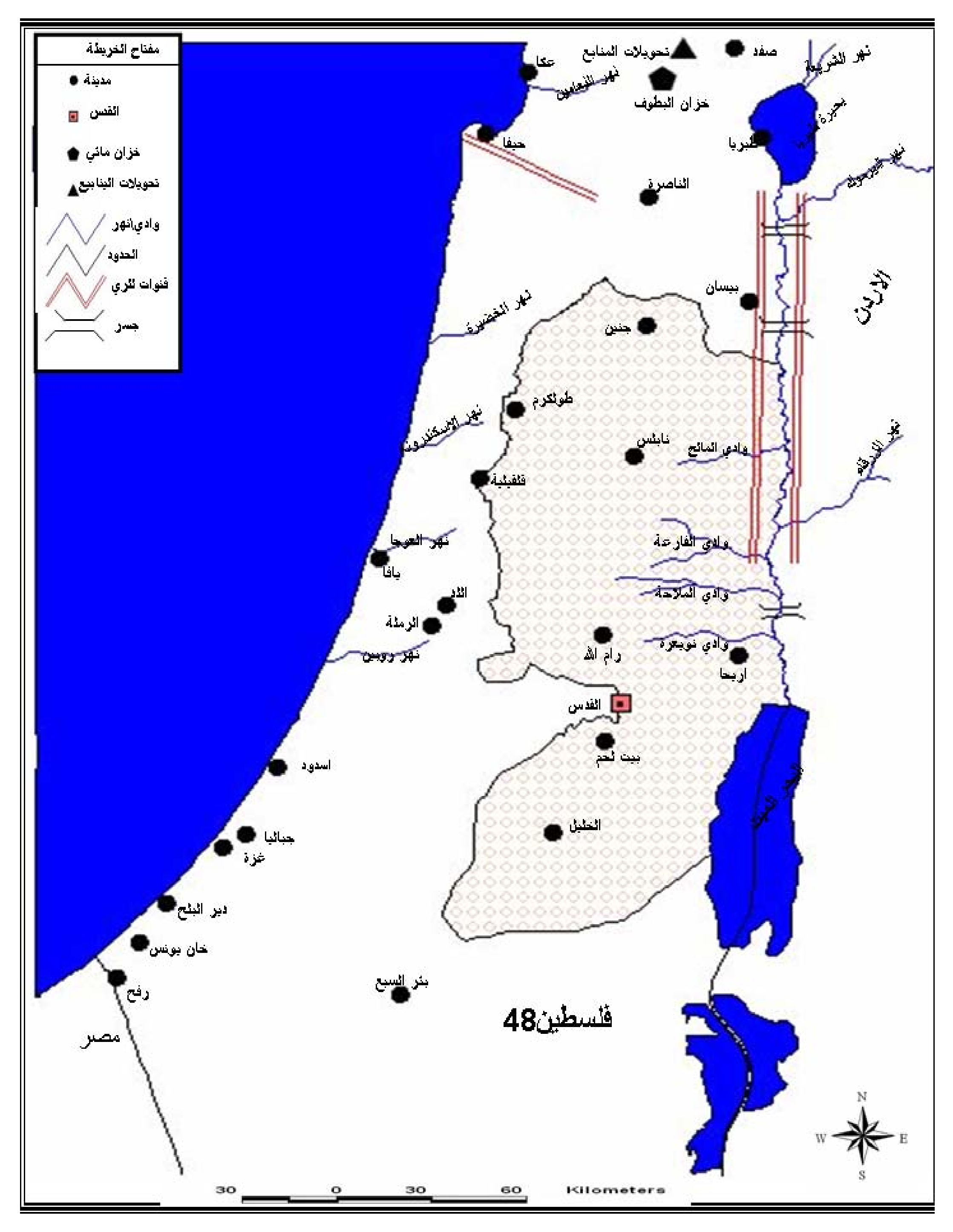
بذلك نجد أن لاودر ميلك كان قد اعتمد في دراسته على مُعطيات لم تكن موجودة في فلسطين، مثل الاستيلاء على منابع نهر الأردن، وتحويل مياهها إلى فلسطين، ويلاحظ أن هذا المشروع بقي المحور الذي تبنته إسرائيل في تنفيذ مشروع مجرى نهر الأردن، وتجفيف بحيرة الحولة، وإنشاء بحيرة البطوف، وقناة النقب "الخط الناقل للمياه"، انظر الخريطة رقم (9) والتي تُبين مخططات مشروع لاودر ميلك في فلسطين.

---

[1] شحروري، محمد: **مياه الليطاني بين الأطماع الصهيونية والإهمال اللبناني الرسمي**، صامد الإقتصادي، العدد16، 2005م، ص49.

[2] سلسلة دراسات وتقارير السلطة الوطنية الفلسطينية، **مشكلة المياه في فلسطين**... مصدر سابق...ص43.

خريطة رقم (9): مخططات مشروع "الاودرميلك" في فلسطين.



المرجع: 1) شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**، دار مجدلاوي للنشر، 1999م.

2) إعداد الباحث وإخراجه.

لقد كانت توصيات لاودر ميلك وما زالت حتى الآن، تمثل الدستور المائي الإسرائيلي، كما مثلت هذه التوصيات أساساً لأي مشروع مائي إسرائيلي حتى هذا الوقت[1]، ويمكن تلخيص أهم مبادئ مشروع لاودر ميلك بما يلي:

أ- التعامل مع مياه نهر الأردن وروافده كوحدة مائية واحدة، لري أراضي وادي الأردن، وأراضي فلسطين، وتوطين أربعة ملايين يهودي، حيث أشار "ميلك" إلى أن مصادر المياه في منطقة حوض نهر الأردن، تزيد عن احتياجات المساحات القابلة للاستثمار.

ب- الاستيلاء على مياه نهر الليطاني، وتحويلها إلى فلسطين، بعد تجميعها في بحيرة صناعية في سهل عرابة.

ت- شق قناة مائية تصل البحر الميت بالمتوسط، لتعويض نقص المياه في حوض نهر الأردن[2].

ث- تحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبريا، وتحويل منابع أنهار الحاصباني وبانياس لاستغلالها في ري الأراضي الزراعية الإسرائيلية.

ج- إنشاء قنوات للري أسفل منحدرات الغور لري أراضي وادي الأردن.

ح- إنشاء سلطة مياه لتنظيم استغلال مياه حوض نهر الأردن.

خ- ضرورة إبقاء جميع المشاريع المذكورة تحت السيطرة اليهودية الكاملة، بحيث تمول من الأمم المتحدة، والحكومة البريطانية، والحركة الصهيونية العالمية[3].

5- مشروع بلاس عام 1944م:

قامت الحركة الصهيونية آنذاك بتكليف "سيمحا بلاس"، دراسة الأوضاع المائية في فلسطين، حيث أجرى بلاس تقييماً شاملاً لمصادر مياه حوض نهر الأردن، وقد توصل "بلاس"

---

(1) شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**، ... مرجع سابق ... ص191.

(2) حسن، شوكت: **القواعد الدولية لتنظيم استغلال مياه الأنهار الدولية**، مجلة الباحث العربي، العدد24، 1990م، ص28.

(3) خليفة، نبيل: **الأبعاد الإستراتيجية والجيوسياسية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، لبنان، 2004م، ص145. ص191.

إلى نتيجة، مفادها أن فلسطين قادرة على تأمين حوالي 4300 مليون $م^3$ من المياه، وهي كافية لري أكثر من ثمانية ملايين دونم من الأراضي الزراعية، وبالتالي توفير احتياجات أكثر من ثمانية ملايين مهاجر يهودي من المياه والغذاء والطاقة[1].

6- مشروع هيز وسافيدج عام 1947م:

وضع المهندسان البريطانيان "هيز وسافيدج" مشروعهما بتوجيه من الحركة الصهيونية في العام 1947م، لتنفيذ دراسة "لاودر ميلك"-السابقة الذكر-، وقد نُشرت خطة هيز وسافيدج تحت عنوان "اقتراحات لتطوير الري بالطاقة الكهربائية في فلسطين"، وقد استغلت الصهيونية هذا المشروع، للضغط على لجنة التحقيق البريطانية الأمريكية، المُكلفة بدراسة مشروع تقسيم فلسطين، والتأثير على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، كي يتم ترسيم الحدود الشمالية لدولة إسرائيل المستقبلية، بما يكفل لها السيطرة التامة على جميع المصادر المائية الهامة والحيوية، علماً بأن ترسيم وتقسيم فلسطين آنذاك، كان قد تم بناءً على مبادئ مشروع "لاودر ميلك"، واعتماداً عليه، وعلى أساس ذلك حُددت المناطق العربية والمناطق اليهودية في فلسطين[2].

ويتلخص هذا المشروع بالتالي:

- استخدام بحيرة طبريا لتخزين المياه، وإقامة خزان آخر للتخزين في سهل البطوف، لتخزين مياه نهر الأردن، لري أراضي بيسان والعفولة والنقب وغيرها.
- إقامة سد في منطقة الحاصباني، لتُستغل مياهه في ري منطقة الجليل الأعلى، وتوليد الطاقة الكهربائية[3].
- تحويل مياه نهر الدان وبانياس والحاصباني إلى بحيرة الحولة، ومرج ابن عامر، والجليل.
- استصلاح أراضي سهل الحولة، وتجفيف المستنقعات فيها، وري الأراضي المستصلحة بضخ ينابيع المنطقة.

---

[1] العضايلة، عادل محمد: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام"**...مرجع سابق...، ص122.

[2] شريف، إبراهيم: **نهر الأردن ومشاريع الري**، الطبعة الأولى، بغداد، 2004م، ص86.

[3] سعودي، محمد عبد الغني: **الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية**، المكتبة النموذجية-القاهرة، 2003م، ص58.

- تحويل مياه نهر اليرموك إلى طبريا، مع تخصيص نسبة 50% من هذه المياه لري مناطق الغور الشرقي في الأردن، وتحويل الباقي لري مثلث اليرموك، ومناطق بيسان.
- إنشاء السدود في مناطق الساحل الفلسطيني، لنقل المياه الفائضة عن الاحتياجات إلى النقب، والمُقدرة بحوالي 320 مليون م^3 سنوياً[1].

ومن الناحية العملية، نجد أن هذا المشروع قد بالغ في النظر إلى المتطلبات المائية الإسرائيلية، بحيث يُسخر موارد مياه المنطقة بكاملها لخدمة اليهود، متجاهلاً بذلك ابسط الحقوق المائية للشعوب العربية، مما يجعل شريان مياه هذه الشعوب، تحت السيطرة والتحكم الإسرائيلي الكامل.

3:2:3 المشاريع المائية الإسرائيلية من العام 1948م-1967م:

بعد قيام إسرائيل عام 1948م، اتبعت السياسة المائية الإسرائيلية أسلوب السيطرة والهيمنة على موارد المياه في المنطقة، لإدراك القادة الإسرائيليين أهمية السيطرة المائية في بناءِ اقتصادٍ قوي للدولة الحديثة، وكذلك أهمية المياه في جلب يهود العالم وتوطينهم في فلسطين[2]. وبناءً على ذلك قامت إسرائيل بتنفيذ العديد من المشاريع المائية المدروسة والمخططة استراتيجياً، ومن أهم هذه المشاريع:

1- مشروع مكادونالد عام 1951م:

كان هذا المشروع من أوائل المشاريع التي بادر بها الطرف العربي، بهدف حماية حقوقه ومصالحه المائية في مياه حوضي الأردن واليرموك، إلا أن الضغط الذي مارسته الحركة الصهيونية في سبيل تحقيق الأمن المائي لإسرائيل، جعل هذا المشروع موجه لخدمة أطماع اليهود في السيطرة المائية[3]. كلفت الحكومة الأردنية شركة مكادونالد البريطانية، لإجراء دراسة لتطوير حوض نهر الأردن واستغلال مياهه، وقد أعدت الشركة تقريراً عن التوسع في ري

---

[1] العضايلة، عادل محمد: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام"**...مرجع سابق...، ص122.
[2] سلسلة دراسات وتقارير السلطة الوطنية الفلسطينية، **مشكلة المياه في فلسطين**...مصدر سابق...، ص46.
[3] طونش، حاقان: **مشكلة المياه في الشرق الأوسط**، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، بيروت، 2001م، ص16.

وادي الأردن، يقوم على أساس حصر استثمار مياه حوض نهر الأردن داخل ضفتيه، وخـزن مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا[1]. وتضمن هذا المشروع الإقتراحات التالية:

- إنشاء قناة في الضفة الشرقية لنهر الأردن، بطول 70كـم، وبسـعة 15م^3/ث، لـري الأراضي من اليرموك حتى وادي الزرقاء.
- شق قناة في الضفة الغربية تستمد مياهها من بحيرة طبريا، لري غور بيسـان ومثلـث اليرموك، وهما تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.
- تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا.
- إنشاء سد تحويلي على نهر اليرموك، وسحب مياهه إلى منطقة الأغوار فـي الضـفة الشرقية.
- ربط قناتي الغور الشرقي والغربي بشبكة أنابيب تحت نهر الأردن، لري أراضي أريحا الزراعية.

ومع أن المشروع في بدايته أكد على عدم جواز نقل مياه نهر الأردن وحوضـه إلـى مناطق أخرى للاستغلال، إلا أنه وبضغط من الحركة الصهيونية، قد وافق على تخزين مياه نهر اليرموك في طبريا، مع ما يترتب على ذلك من مخاطر على الأمن المائي الأردني[2].

2- مشروع بونجر عام 1952م:

قامت الحكومة الأردنية بتكليف خبير المياه الأمريكي "بونجر"، بوضع مشـروع مـائي استراتيجي، يجعل الأردن أكثر قدرة على مواجهة الأزمة المائية المتفاقمة، وقد اقترح بـونجر آنذاك إنشاء سد على نهر اليرموك، بطاقة تخزينية تصل إلى 500 مليون م^3[3]، وقـد رحبـت الحكومة الأردنية بهذا المشروع، وكذلك وكالة إغاثة اللاجئين، لكن القوى الصـهيونية رأت أن

---

(1) سلسلة دراسات وتقارير السلطة الوطنية الفلسطينية، **مشكلة المياه في فلسطين**...مصدر سابق...، ص46.

(2) العضايلة، عادل محمد: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام"** ... مرجع سابق ... ، ص123.

(3) د. الطاهري/ حمدي: **مستقبل المياه في العالم العربي**، دار الكتب القومية، القاهرة، 2002م، ص55.

المشروع يتعارض واحتياجاتها في نهر اليرموك، وعلى ذلك بدأت الصهيونية بدعم من الولايات المتحدة، بإجراءات واسعة لإحباط المشروع، وعليه فقد سحبت وكالة التعاون الفني الأمريكية دعمها للمشروع، وكذلك فعلت وكالة الغوث، التي كانت قد تعهدت بتغطية اكثر من نصف تكاليف المشروع الإجمالية[1].

ويتلخص مشروع بونجر بما يلي:

- إنشاء سد على نهر اليرموك.
- إنشاء محطات توليد كهربائية تحت السد مباشرة، وفي موقع العدسية، لتوليد ما مقداره 280 مليون كيلو واط/ساعة من الطاقة الكهربائية.
- إنشاء محول للمياه لنقل مياه نهر اليرموك بعد العدسية إلى قناة الغور الشرقية والغربية[2].

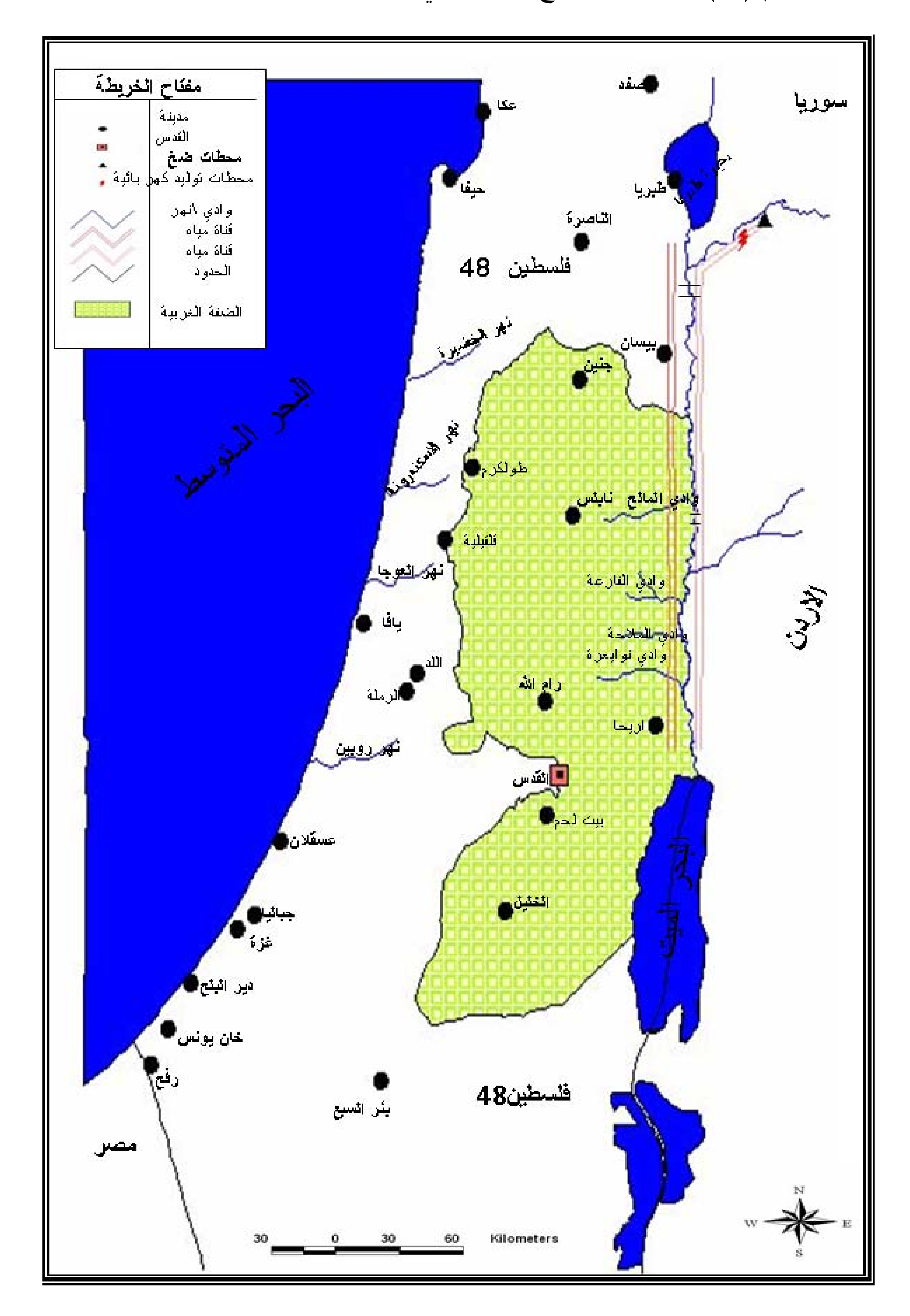
انظر الخريطة رقم (10) والتي تظهر مُخطط مشروع بونجر في فلسطين.

---

[1] العقالي، عبد الله مرسي: **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية** ... مرجع سابق ... ، ص206.

[2] سلسلة دراسات وتقارير السلطة الوطنية الفلسطينية، **مشكلة المياه في فلسطين**، ... مصدر سابق ...، ص45.

خريطة رقم (10): مُخطط مشروع "بونجر" في فلسطين.



المرجع: 1) شديد عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**، دار مجدلاوي للنشر، 1999م.

2) إعداد الباحث وإخراجه.

3- مشروع اليركون–النقب عام 1952م:

كان الهدف الأساسي من إقامة هذا المشروع، تزويد مناطق شمال النقب والتي أُقيم فيها العديد من المستوطنات اليهودية بالمياه، ونتيجة للتوسع الإستيطاني في منطقة غرب النقب، فقد أُضيف للمشروع خط آخر لنقل المياه إلى المناطق المذكورة، وقد بلغ طول خطوط المشروع 106 كم، أما آليات عمل هذا المشروع فكانت:

- تجميع مياه المنحدرات الشمالية للضفة الغربية، والمتمثلة بمياه نهر العوجا، واستغلالها بطاقة مائية تبلغ حوالي 12 مليون م^3/سنة.
- إقامة محطة ضخ مائية بالقرب من رأس العين[1].

4- مشروع جوردن كلاب عام 1953م:

مفاد هذا المشروع، يتمثل في عملية تنظيم ينابيع المياه في بحيرة الحولة وحوض نهر الحاصباني، ثم تخزين المياه في بحيرة طبريا، بهدف ري الأراضي الزراعية في المنطقة. قُدّرت تكاليف المشروع بحوالي 130 مليون دولار، وقد تبنت الولايات المتحدة هذا المشروع، وأوفدت مبعوثاً خاصاً لهذا الهدف، وهو"أريك جونستون" لعرض المشروع على العرب وإسرائيل بغية الحصول على موافقة الطرفين[2].

5- مشروع كوتون عام 1953م:

قام جوزيف كوتون بتكليف من الوكالة اليهودية، بدراسة للموارد المائية في منطقة حوض نهر الأردن والجوار[3]. يتميز هذا المشروع بإجحاف واضّح تجاه لبنان، حيث أدخل مياه نهر الليطاني كجزء من منظومة حوض نهر الأردن. يُعتبر هذا المشروع من أخطر المشاريع المائية على لبنان، لأنه يحرم الجنوب اللبناني من مياهه إلى الأبد، وقد أوصى المشروع بتخصيص 33% من مياه نهر الليطاني إلى إسرائيل، ويتلخص مشروع كوتون بالآتي:

---

[1] أبو عرفة، عبد الرحمن: **الإستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، وكالة أبو عرفة للنشر – القدس، 1981م، ص95.

[2] العقالي، عبد الله مرسي: **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية** ... مرجع سابق ...، ص207.

[3] البصلي، أحمد: **الدور الأمريكي في حل مشكلة المياه في الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اوهايو، 1992م، ص35.

- إدخال الفائض من مياه نهر الليطاني ضمن موارد حوض نهر الأردن.
- تأخذ إسرائيل ما يزيد عن 55% من المياه التي يمكن تجميعها مــن نهــري الليطــاني والأردن[1].
- تحويل مياه الليطاني إلى الحاصباني، وجمعها مع مياه بانياس والدان، لتخزن في مُجمع البطوف، بهدف ري السهل الساحلي والنقب.
- سحب حولي 100 مليون م^3 من مياه نهر اليرموك إلى منخفض البطوف.
- إنشاء قناة وصل بين المتوسط والميت، لتعويض العجز المائي في منطقــة الأغــوار، وتوليد الطاقة الكهربائية، بإستغلال فارق المنسوب في الارتفاع[2].
- حدد المشروع المساحات الزراعية في كل من لبنان، وســوريا، والأردن، وإســرائيل، على أن تُشكل مساحة الأراضي الزراعية المروية في إسرائيل، ما نســبته 69% مــن المجموع الكلي للأراضي الزراعية في الأقطار الأربعة[3].

والجدول رقم (15) يُظهر توزيع كميات المياه، والمساحات المروية بــين الــدول ذات العلاقة، حسب خطة مشروع كوتون.

جدول رقم (15): توزيع كميات المياه والمساحات المروية حسب مشروع كوتون.

الدولة	كمية المياه "مليون م^3/سنة"	المساحة المروية "ألف دونم"
الأردن	690	410
لبنان	290	340
سوريا	55	40
إسرائيل	1310	1810
المجموع	2345	2600

Source: www.pnic.gov.ps/arabic/resources/britain.2006/9/2.htm1

(1) شديد عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**، ... مرجع سابق ... ص203.

(2) راضي، محمد عبد الهادي: **المياه والسلام**، مجلة علوم المياه، العدد الثامن، القاهرة، 1999م، ص21.

(3) المرجع السابق نفسه، ص22.

6- مشروع تشارلز ماين عام 1953م:

تم إعداد هذا المشروع من قِبل مؤسسة تشارلز ماين الأمريكيـــة، كمحاولـــة للتوفيـــق والوسطية في تقاسم الموارد المائية في المنطقة، وقد استندت فكرة هذا المشروع على تقسيم مياه حوض نهر الأردن والليطاني بين دول المنطقة، حيث سوريا 45 مليون م^3/سنة، والأردن 710 مليون م^3/سنة، ولبنان 300 مليون م^3 سنوياً، وإسرائيل 1290 مليون م^3/ سنة[1].

انظر الجدول رقم (16) والذي يُبين توزيع مياه حوض نهر الأردن، ونهـــر الليطـــاني، والمساحات المروية، بين دول المنطقة، حسب مشروع تشارلز ماين.

جدول رقم (16): توزيع مياه حوض نهر الأردن والليطاني، والمســـاحات المرويـــة/ مشـــروع تشارلز ماين.

الدولة	كمية المياه "مليون م^3/سنة"	المساحة الزراعية المروية "ألف دونم"
لبنان	300	350
سوريا	45	30
الأردن	710	430
إسرائيل	1290	1790
المجموع	2345	2600

المرجع: شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**... مرجع سابق... ص207

يظهر من الجدول، أن إسرائيل تطالب من المياه العربية، ما يكفي لري أكثر من ضعفي المساحة الزراعية المروية في الدول العربية الثلاثة المجاورة.

يمكن تلخيص مشروع تشارلز ماين بما يلي:

* زيادة سعة بحيرة طبريا، بإعتبارها الخزان الطبيعي لمياه حوض نهر الأردن، وتحويل مياه نهر اليرموك إليها[2].

---

[1] تقرير الأمم المتحدة، **الأوضاع البيئية في الأراضي المحتلة**، منشورات الأمم المتحدة- جنيف، 2003م، ص30.

[2] المرجع السابق نفسه، ص28.

* إنشاء سد تخزيني على نهر اليرموك، بسعة 500 مليون م^3، لأغراض الـري وتوليـد الطاقة الكهربائية.

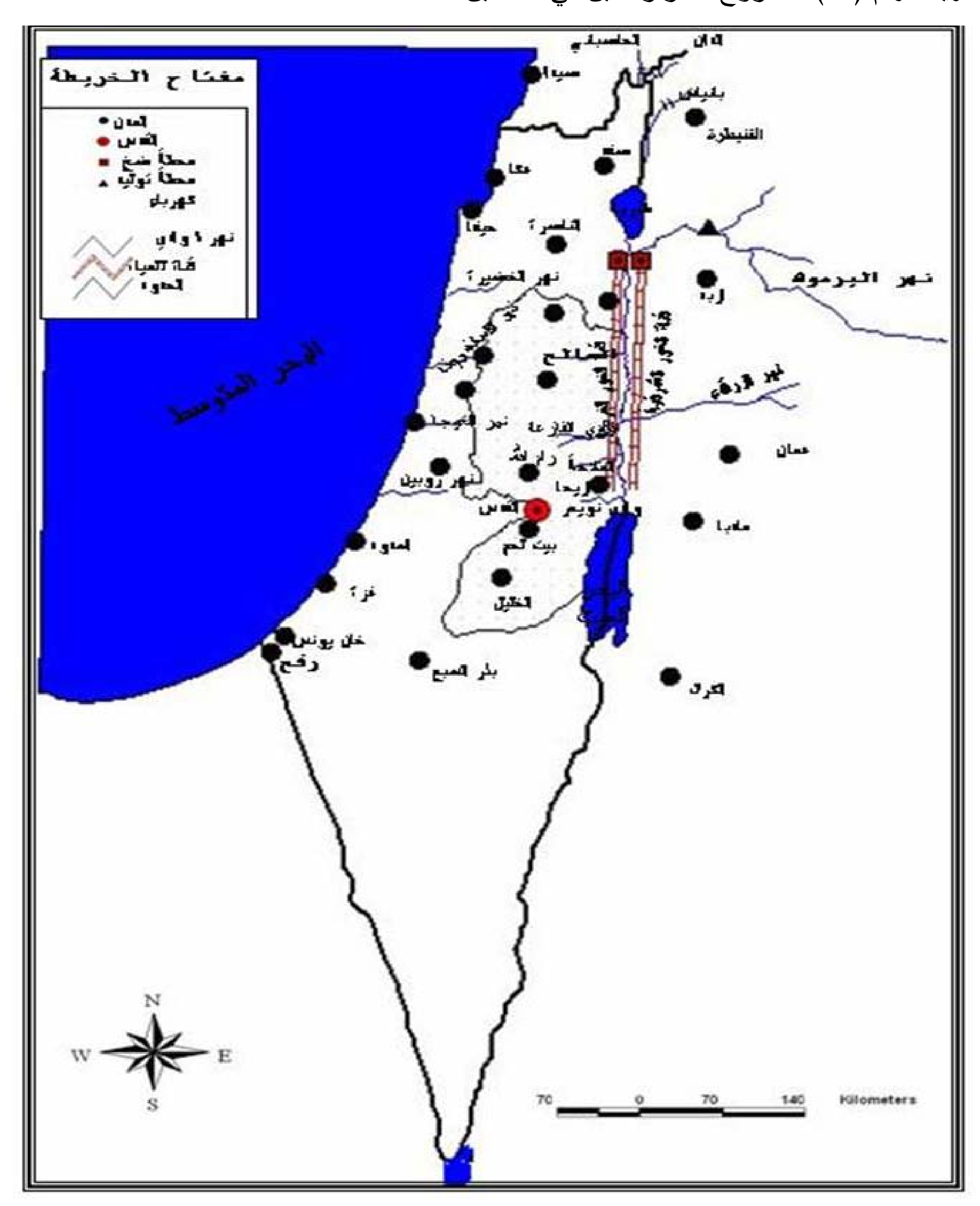
* إقامة سد على نهر الحاصباني، واستغلال مياه منطقة الحولة لري الأراضي الزراعيـة في حوض نهر الأردن الأعلى.

وعلى الرغم من أن هذا المشروع كان يهدف إلى حل الخلاف المائي في المنطقة، كمـا هو مُعلن، إلا أنه قد تبنى وجهة النظر الإسـرائيلية، التـي تعتبـر المنطقـة وحـدة سياسـية وهيدرولوجية واحدة، كما أقر بمطالب إسرائيل بمياه نهر الليطاني، ونقْل مياه نهر الأردن إلـى النقب، وتخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا، إضافة إلى تجاهل الحقوق المائية اللبنانيـة في مياه نهر الحاصباني(*).

والخريطة رقم (11) تُبين مشروع تشارلز ماين في فلسطين.

(*) المومني، محمد أحمد: **السياسة المائية للكيان الصهيوني**، ... مرجع سابق ...، ص122.

خريطة رقم (11): مشروع تشارلز ماين في فلسطين.



المرجع: 1) صاحب، الربيعي: **المياه ومفهوم الأمن والسلام**، دار الخدمات النشرية، 1986م.

2) عمل الباحث وإخراجه.

7- **مشروع الناقل القطري عام 1953م:**

بدأ العمل في هذا المشروع، ابتداءً من منطقة جسر بنات يعقوب في الأراضي المنزوعة السلاح بين إسرائيل وسوريا، مما دفع سوريا لتقديم شكوى لمجلس الأمن في تاريخ 1953/10/12م، بعد رفض إسرائيل لقرار لجنة الهدنة الداعي لوقف المشروع، وقد أيدت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا المشروع الإسرائيلي في حين اعترض الإتحاد السوفياتي عليه، وقد أصدر مجلس الأمن الدولي قراره بتاريخ 1953/10/27م بوقف أعمال المشروع، فنقلت إسرائيل نقطة بداية عمل المشروع إلى منطقة "الطابغة"، الواقعة على شاطئ بحيرة طبريا، وتم الإنتهاء من المشروع عام 1964م[1].

وقد قامت شركة المياه الإسرائيلية "ميكوروت" بتنفيذ المشروع على ثلاثة مراحل اشتملت على ما يلي:

- تحويل مياه نهر الأردن إلى بحيرة طبريا، بواسطة قناة مائية مكشوفة، بطاقة استيعابية تبلغ 435 مليون م^3/سنة.
- إنشاء محطة توليد للطاقة الكهربائية على بحيرة طبريا، في منطقة منخفضة "210م" عن مستوى سطح البحر.
- ضخ 173 مليون م^3/سنة من مياه طبريا، ونقلها إلى خزان البطوف، حيث قدرته التخزينية البالغة مليار م^3 من المياه.

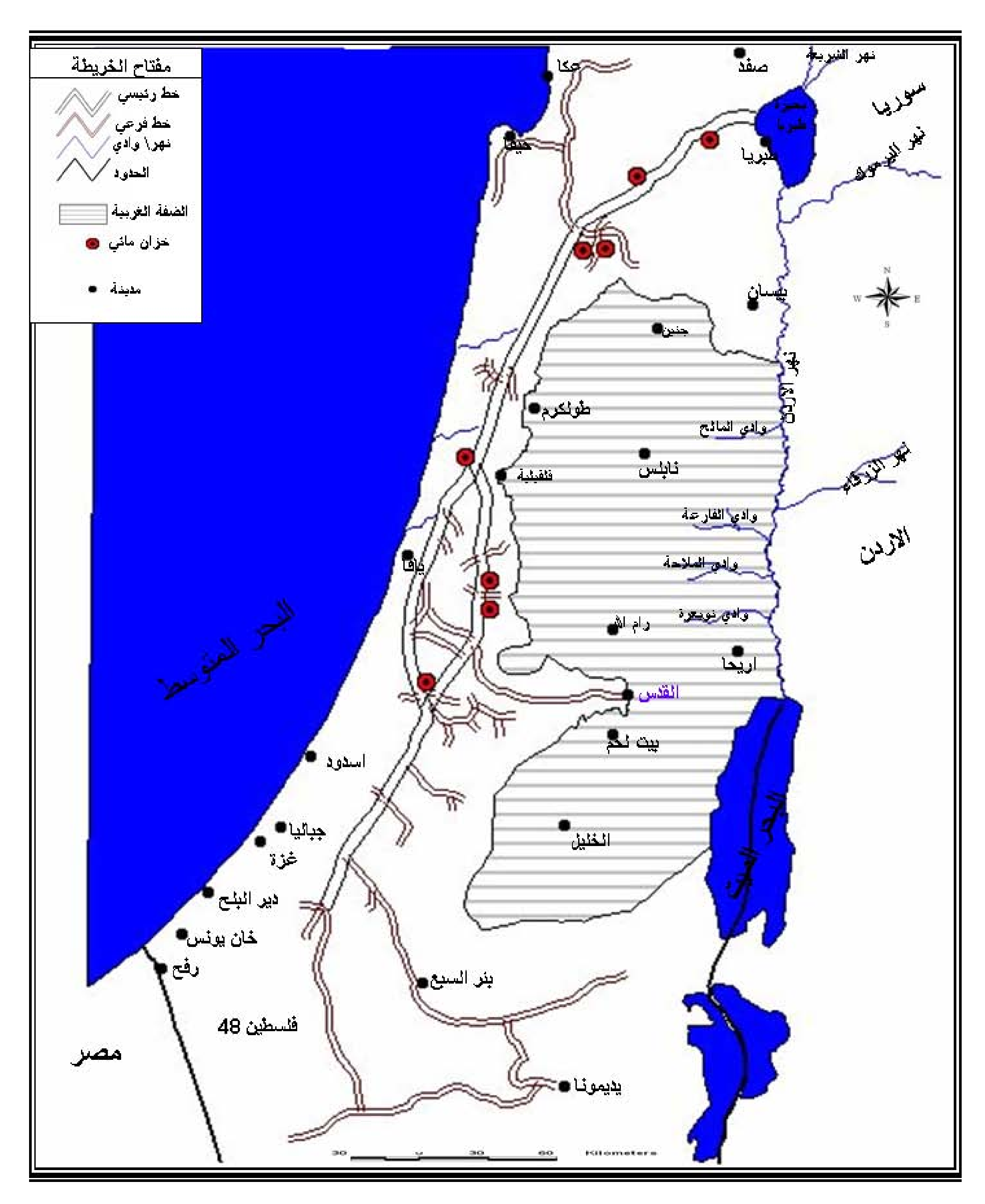
نقل المياه من خزان البطوف وتوزيعها إلى مناطق السهل الساحلي والنقب، عبر شبكات من الأنابيب والأنفاق، مثل قناة الأردن "35 كم"، وقناة البطوف "17.5 كم"، وقناة شومرون، وعيلبون، وقنوات مناشي وغيرها[2]. انظر الخريطة رقم (12) والتي توضّح مُخطط مشروع المياه القطري الإسرائيلي.

---

(1) صالح، حسن عبد القادر: **الأساس الجغرافي للنزاع الإسرائيلي حول مياه نهر الأردن**، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، كانون ثاني، 2003م، ص28.

(2) مصطفى، إحسان: **في الجغرافيا السياسية لفلسطين – الصراع العربي الإسرائيلي على المياه**، جامعة النجاح الوطنية – نابلس، 2000م، ص47.

خريطة رقم (12): مُخطط مشروع المياه القطري الإسرائيلي.



المرجع: 1) د. العضايلة، عادل محمد: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط**، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005م.

2) عمل الباحث وإخراجه.

8- مشروع أريك جونستون 1953م-1955م:

بدأ جونستون بدراسة المشاريع المائية السابقة للمنطقة، وقام بتقييم موارد المياه السطحية والجوفية، وحدد الاحتياجات المائية للدول ذات العلاقة، وإمكانياتها الإقتصادية، وفي النهاية خرج بخطة مشروعه القائمة على مبدأين هما:

أ- استغلال الموارد المائية في المنطقة بشكلٍ موحد.

ب- الاعتماد على المساحة المروية، والاحتياجات المائية للدولة، كأساس للتوزيع المائي[1].

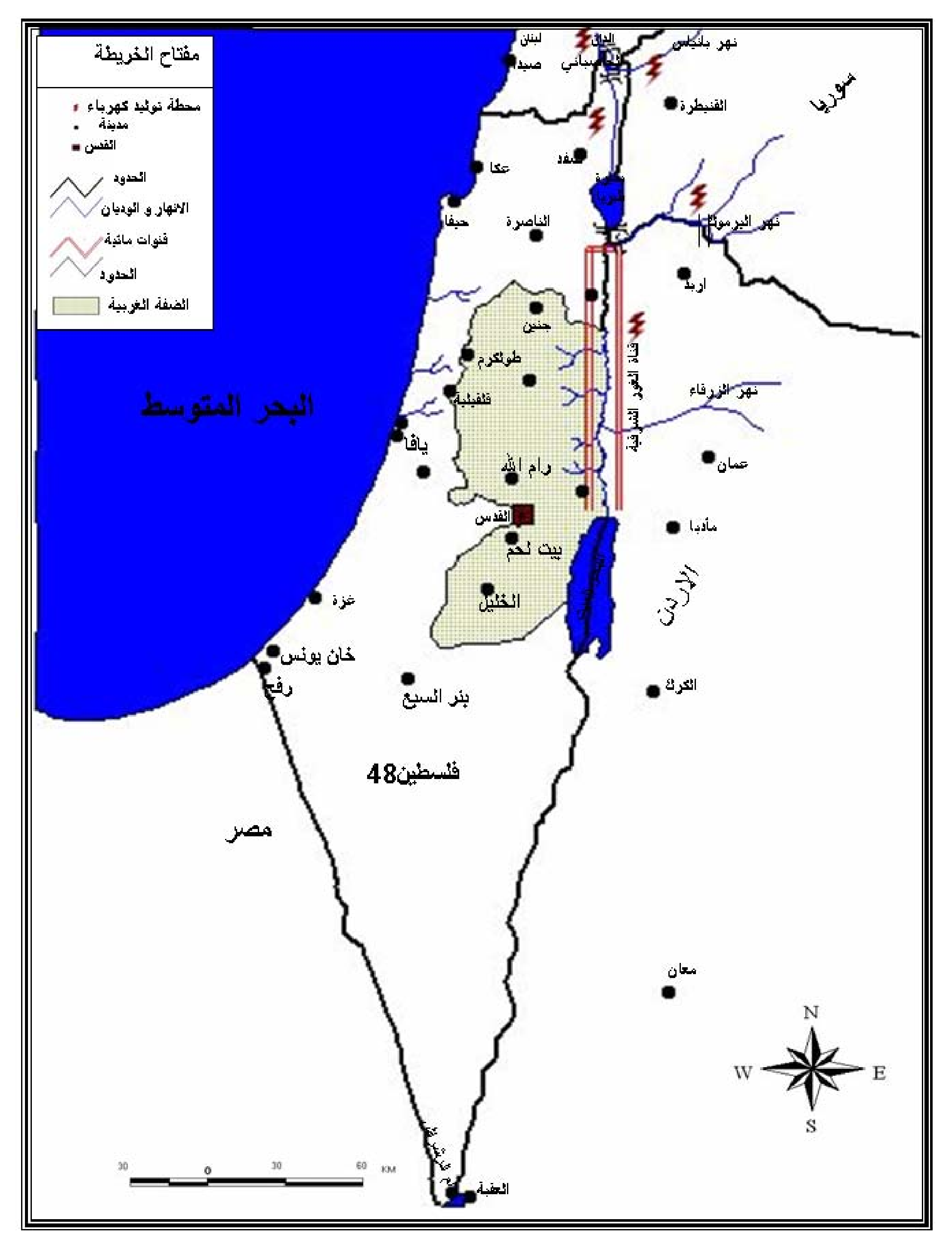
تلخص المشروع في استثمار موحد للموارد المائية بطرق فعّالة، لغايات الري، وتوليد الطاقة الكهربائية، لصالح دول حوض نهر الأردن، بدون اعتبار الحدود السياسية، "التسوية الإقليمية لمشكلة المياه"، على اعتبار أن بحيرة طبريا الخزان الرئيس لتوزيع المياه، مع إقامة سد على نهر اليرموك، مع قناتين على طول امتداد وادي الأردن[2]، والخريطة رقم (13) تُبين خطة مشروع جونستون لتطوير حوض نهر الأردن.

---

(1) العضايلة، عادل محمد: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام"** ... مرجع سابق ... ، ص128.

(2) المرجع السابق نفسه، ص129.

خريطة رقم (13): خطة مشروع جونستون لتطوير حوض نهر الأردن.



المرجع: 1) كحالة، صبحي: **المشكلة المائية في إسرائيل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980م.

2) إعداد الباحث وإخراجه.

ابتدأت مهمة جونستون في تشرين أول من عام 1953م، وانتهت في تشرين الأول من العام 1955م، خاض خلالها جونستون مفاوضات ومحادثات مُطولة بين الدول العربية وإسرائيل، توزعت على أربعة جولات، وقد طلب جونستون من الدول العربية وإسرائيل، دراسة مقترحات مشروعه بهدف مناقشتها وتنفيذها(*).

انظر الجدول رقم (17) والذي يظهر توزيع كميات المياه حسب خطة جونستون النهائية

جدول رقم (17): توزيع كميات المياه/مشروع جونستون.

الدولة/ المنطقة الجغرافية	كمية المياه "مليون م^3/سنة"	النسبة المئوية
الأردن	450	%30.5
الأراضي الفلسطينية/الضفة الغربية	270	%18.5
لبنان	35	%3
سوريا	132	%9
إسرائيل	567	%39
المجموع	1454	%100

المرجع: العضايلة، عادل محمد: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام"**... مرجع سابق... ص135

يلاحظ من الجدول أن الأردن كانت قد أُعطيت من مياه حوض نهر الأردن ما يعادل 720 مليون م^3/ سنة، حيث ضمت إليها حصة الفلسطينيين في الضفة الغربية، والتي كانت جزءاً من الأردن قبل عام 1967م، حيث كانت حصة الضفة الغربية حوالي 270 مليون م^3/ سنة، بنسبة مئوية تعادل حوالي 18.5% من إجمالي مياه حوض نهر الأردن البالغة حوالي 1454 مليون م^3/ سنة، على أن يتم تزويد الأراضي الفلسطينية بهذه المياه من قبل الأردن صاحبة السيادة على الإقليم عن طريق المشاريع وشبكات وخطوط المياه الأردنية.

أما عن طبيعة آلية المشروع فتتلخص فيما يلي:

(*) سلسلة دراسات وتقارير السلطة الوطنية الفلسطينية، **مشكلة المياه في فلسطين** ... مصدر سابق ... ، ص51.

- إقامة سد على نهر الحاصباني، بعد التقائه بنهر الأردن، بسعة 165 مليون م^3 سنوياً من المياه.

- تحويل مياه أنهار الحاصباني، والدان، وبانياس، من خلال بناء سد تحويلي على نهر بانياس، لري منطقة الجليل الأعلى، ومرج ابن عامر، وسهل بيسان.

- تجفيف بحيرة الحولة ومستنقعاتها.

- إنشاء سد على نهر اليرموك، "سد المقارن" بسعة 73 مليون م^3.

- استغلال مياه الآبار الارتوازية، لري الأراضي الزراعية في المناطق التي تحتاج ذلك.

- بناء محطتين لتوليد الطاقة الكهربائية، إحداهما على نهر الحاصباني، والأخرى على تفرع قناة سد المقارن، التي تنقل المياه إلى بحيرة طبريا[(1)].

لقد واجه مشروع جونستون رفضاً واضحاً، وذلك لعدة أسباب من أهمها أن المشروع كان قد حرم لبنان من معظم حقوقه في مياه حوض نهر الأردن، فعلى الرغم من أن الأراضي اللبنانية تعتبر المصدر الأول لمياه منظومة حوض النهر، حيث أنهار الدان والحاصباني وبانياس، إلا أن المشروع لم يخصص للبنان سوى 3% من إجمالي كميات المياه، كما أن المشروع لم يعطي كل من سوريا والأردن والأراضي الفلسطينية ما يجب حسب احتياجات هذه الأقاليم، موجهاً هذه المياه لصالح إسرائيل، كما كان الرفض العربي للمشروع بسبب اقتراحه تخزين مياه نهر اليرموك في طبريا وهذا يعني جعل هذه المياه من الناحية العملية تحت التحكم والسيطرة الإسرائيلية الكاملة[(2)].

وبذلك نلاحظ أن المشروع كغيره من المشاريع المائية الأخرى، كان بتوجيه إسرائيلي وصهيوني لهدف السيطرة على الأراضي الفلسطينية، وزيادة أعداد العائدين اليهود إليها، إضافة إلى زيادة التحكم والسيطرة على دول الجوار من الناحية السياسية والإقتصادية.

[(1)] شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**، ... مرجع سابق ...، ص208.

[(2)] د. حجو، عبد المقصود: **المياه العربية**، دار الكتب العلمية للنشر، القاهرة، 2006، ص57.

9- المشروع العربي عام 1954م:

رأت اللجنة الفنية العربية للمشروع، أن يكون استغلال مياه نهر اليرموك بتخزينها في مجرى هذا النهر، لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية، لصالح الأردن وسوريا، استناداً إلى الاتفاق الموقع بينهما[1]، كما تضمن المشروع العربي ضرورة عدم تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا وذلك لعدة أسباب أهمها:

- تخزين مياه اليرموك في بحيرة طبريا، الواقعة من الناحية العملية ضمن الحدود الإسرائيلية بالكامل، يجعل باقي الدول ذات العلاقة، تحت السيطرة والتحكم الإسرائيلي الكامل.

- استعمال بحيرة طبريا كخزان لمياه نهر اليرموك، يجعل هنالك فاقد مائي كبير بواسطة التبخر، حيث تُشكل نسبة المياه المتبخرة من البحيرة، ما مقداره 300 مليون م^3/سنة.

- ارتفاع ملوحة مياه بحيرة طبريا، مقارنة مع نسبة ملوحة مياه اليرموك، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة ملوحة المياه المخزنة في البحيرة[2].

يتلخص مضمون المشروع العربي المذكور بما يلي:

أ- إنشاء سد تخزيني على نهر اليرموك، عند وادي خالد بن الوليد، وسد آخر على النهر بالقرب من العدسية.

ب- إنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية عند أحد السدود السابقة الذكر، لاستغلالها لصالح الأردن وسوريا[3].

ت- استغلال مياه نهر الأردن وروافده شمال طبريا، لري المساحات الزراعية في لبنان وسوريا وإسرائيل.

---

[1] البرغوثي، بشير شريف: **المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة**، .. مرجع سابق..، ص196

[2] العقالي، عبد الله مرسي: **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية**... مرجع سابق... ص212.

[3] تقرير وزارة المياه والري الأردنية، التقرير السنوي لسلطة المياه، عمان، 2001م، ص167.

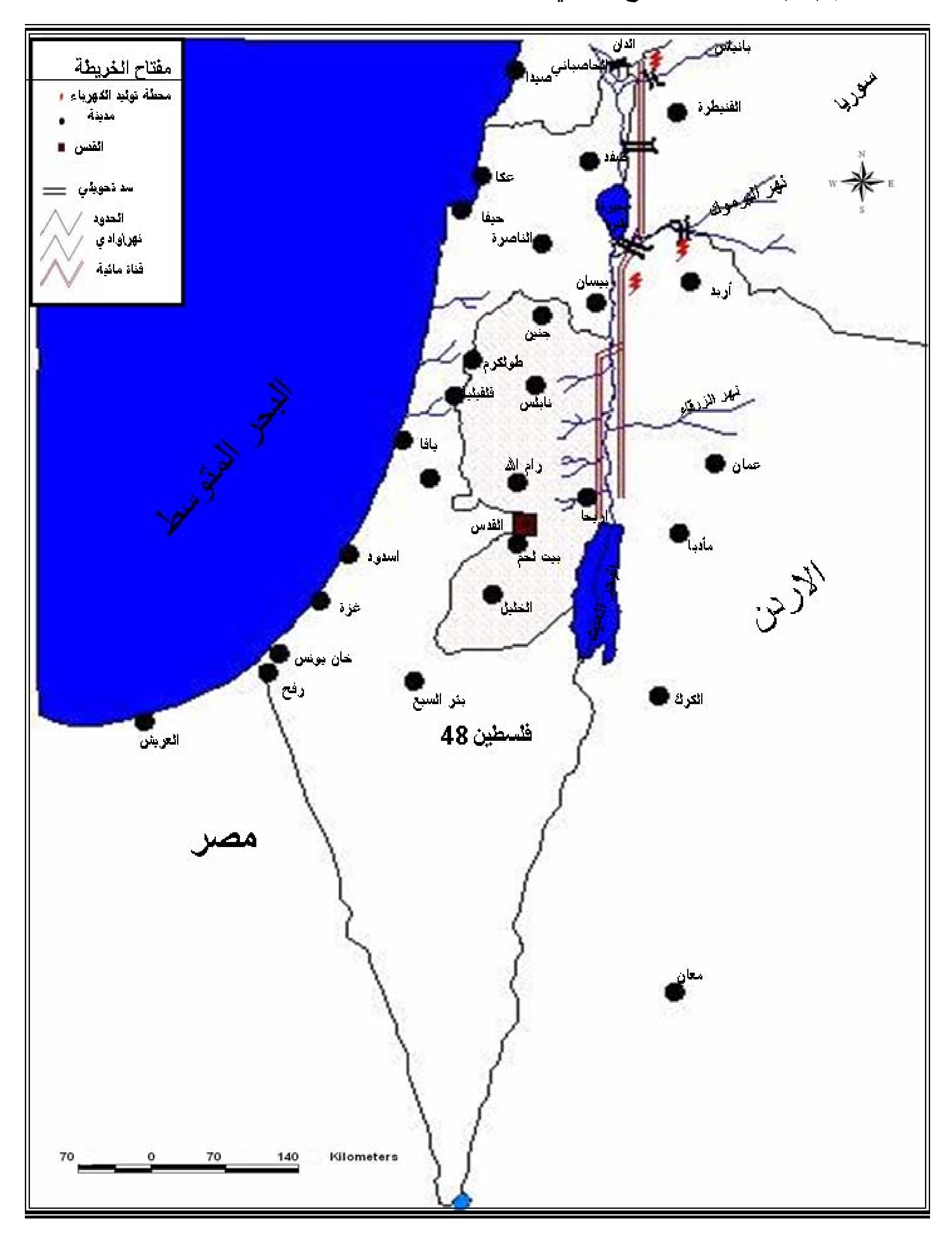
ث-   استغلال انحدار نهر الحاصباني لتوليد الطاقة الكهربائية لصالح لبنان.

ج-   يَسمح المشروع بتحويل المياه الفائضة عن التخزين في السدود المقامة على اليرمــوك إلى بحيرة طبريا، بحيث تضخ لاحقاً إلى قناة الغور الشرقية(*).

انظر الخريطة رقم (14) والتي توضّح خطة المشروع العربي لاستغلال مياه حوض نهر الأردن وروافده.

(*) سلسلة دراسات وتقارير السلطة الوطنية الفلسطينية، **مشكلة المياه في فلسطين**... مصدر سابق... ص55.

خريطة رقم (14): خطة المشروع العربي لاستغلال مياه حوض نهر الأردن وروافده.



المرجع: 1) صاحب، الربيعي: **المياه ومفهوم الأمن والسلام**، دار الإحصاء للنشر، 2000م.

2) عمل الباحث وإخراجه.

10- مشروع بيكر وهيرزا عام 1955م:

تقدمت الأردن بطلب من شركتي بيكر وهيرزا الأمريكيتين، وضع مخططات هندسية وتفاصيل فنية لمشاريع مائية وكهربائية في منطقة حوض نهر الأردن، وقد قدمت الشركتان مشروع تفصيلي في 1955/7/15م إلى الحكومة الأردنية، تضمن إنشاء محطات كهربائية، وزيادة سعة السدود والقنوات التي كانت مقترحة في مشروع "بونجر"، بالإضافة إلى إجراء بعض التعديلات على السد الذي اقترحه بونجر في مشروعه، وتحويل فائض اليرموك إلى طبريا[1].

ومن أهم ما جاء في هذا المشروع ما يلي:

- تخزين الفائض من مياه اليرموك عن حاجة السدود المُقامة عليه في بحيرة طبريا.
- يُقام سد العدسية على نهر اليرموك على بُعد 15كم من نقطة التقاءه مع نهر الأردن.
- إنشاء قناة الغور الشرقية، ويتم تغذيتها من سد العدسية التحويلي، وكذلك قناة الغور الغربية، والتي تمتد من الأغوار غربي النهر، حتى شمال البحر الميت.
- إقامة أربعة محطات لتوليد الطاقة الكهربائية على نهر اليرموك، ومحطتان على قناة الغور الشرقية.
- يصل مجموع الأراضي الزراعية العربية المروية في هذا المشروع إلى520 ألف دونم[2].

11- مشروع تحويل مجرى نهر الأردن عام 1964م:

يُعتبر هذا المشروع الإسرائيلي من المشاريع المحورية في الصراع العربي الإسرائيلي على مياه حوض نهر الأردن، فقد كان بمثابة تهديد صريح ومباشر للأمن القومي العربي في

---

[1] الربيعي، صاحب: **الأمن المائي ومفهوم السيادة والسلام في دول حوض نهر الأردن**، دار الإحصاء للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2000م، ص47.

[2] العضايلة، عادل محمد: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام"**... مرجع سابق... ص125.

المنطقة، لما له من تأثير على مستقبل الحياة السياسية، والإجتماعية، والإقتصادية للدول العربية. أولت إسرائيل هذا المشروع أهمية بالغة، كما واجه المشروع في نفس الوقت مواقف عربية متصلبة، بالإضافة إلى أنه كان السبب المباشر لحرب عام 1967م[1].

من أهم المخاطر التي كانت ستلحق بالدول العربية، فيما لو نُفذ المشروع، تدمير المشاريع الزراعية في الأردن، وجفاف حوالي 70 ألف دونم من الأراضي الزراعية على ضفتي النهر، إضافة إلى تثبيت سيادة إسرائيل المُطلقة على حوض النهر، وما يترتب على ذلك من أوضاع جغرافية وقانونية، كانت ستحقق مكاسب اقتصادية وسياسية كبيرة لإسرائيل[2].

4:2:3 مشاريع المياه الإسرائيلية بعد عام 1967م:

بعد حرب عام 1967م وسيطرة إسرائيل على كامل فلسطين بإحتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك هضبة الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء المصرية والجنوب اللبناني، أخذت المخططات والمشاريع الإسرائيلية المائية تتبلور بصورة أعمق وأكبر، مع توفر مصادر مائية جديدة، ومساحات أرضية أكبر، وإمكانيات استيعابية لأعداد من المهاجرين اليهود الجدد، وبناء المخططات الإستيطانية في الأراضي التي تم احتلالها والسيطرة عليها[3]، ومن أهم المشاريع المائية الإسرائيلية بعد العام 1967م ما يلي:

1- مشروع قناة البحرين (المتوسط والميت) عام 1973م:

بدأ التفكير العملي الإسرائيلي بخصوص مشروع البحر الأبيض والميت في عام 1973م، على أثر أزمة الطاقة التي ارتبطت بحرب تشرين، حيث أرادت إسرائيل بالمشروع أن تواجه المتطلبات الإقتصادية المستجدة، بتوفير موارد مائية جديدة، فشكلت لجنة لدراسة المشروع، والتي أوصت بضرورة شق قنوات لربط البحر المتوسط بالبحر الميت، ضمن عدة

---

(1) www.pnic.gov.ps/arabic/resources/2006/9/25/britain.html.

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) الأحمد، عبد الرحيم طه: **خبير عسكري درس المشروع الإسرائيلي لربط البحر الميت بالبحر المتوسط**، صحيفة السنية الكويتية، 2003/1/14م.

اقتراحات في موضوع موقع القناة التي ستنفذ، وتوجهت الأنظار إلى قناة ربــط فــي المنــاطق الشمالية، لتقليل مسافة الحفر، والاستفادة من مجرى نهر الأردن في المشروع، إلا أن الحكومــة الإسرائيلية كانت قد شكلت لجنة أخرى عام 1977م، والتي أوصت بضرورة شق القنــاة فــي الجنوب من منطقة قطيف في قطاع غزة، انتهاءً بمنطقة عين جدي على البحر الميت، ويبدو أن هذا الاقتراح جاء لأسباب جغرافية موضعية، تتعلق بطبيعــة الأرض الرمليــة فــي الجنــوب، واستبعاد السلاسل الجبلية الرئيسة الموجودة إلى الشمال، إضافة لما قد تلحقه القناة في المنــاطق الشمالية من أضرار على أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية، وكــذلك علــى الأراضــي الزراعية الخصبة في تلك المناطق[1].

كانت إسرائيل تنظر للجدوى الإقتصادية التي يمكن تحقيقها من إنجاز مشــروع البحــر المتوسط والميت، والمتمثلة بشكلٍ أساسي في حماية الأمن الإسرائيلي من الجنوب بحاجز مائي عازل مع مصر، وتوفير 3000 ميغاواط من الكهرباء سنوياً، إضافة إلى إنتاج حوالي 20.000 برميل من الزيت الصخري المتواجدة خاماته في المنطقة. ولكن برغم كــل هــذه الإيجابيــات للمشروع، إلا أن هنالك آثار بيئية سلبية جسيمة كانت ستحدث فيما لو نُفذ على أرض الواقــع، حيث الإخلال بتوازن النظام البيئي لتكوين البحر الميت، نظراً لإختلاف التركيب الكيميائي لمياه البحرين، والقضاء على التميز العالمي لمياه البحر الميت، إضافة إلى اتساع واسع في مســاحة البحر الميت، وما يترتب عليه ذلك من غمر لمساحات واسعة جداً من الأراضــي الزراعيــة، وتغيير في مُناخ المنطقة الإجمالي، إضافة إلى مخاطر لا يمكن حصرها وتقديرها ستنجم عــن تدفق ما يزيد عن مليارين م^3 من مياه البحر المتوسط إلى البحــر الميــت، بصــورة فجائيــة وسريعة[2].

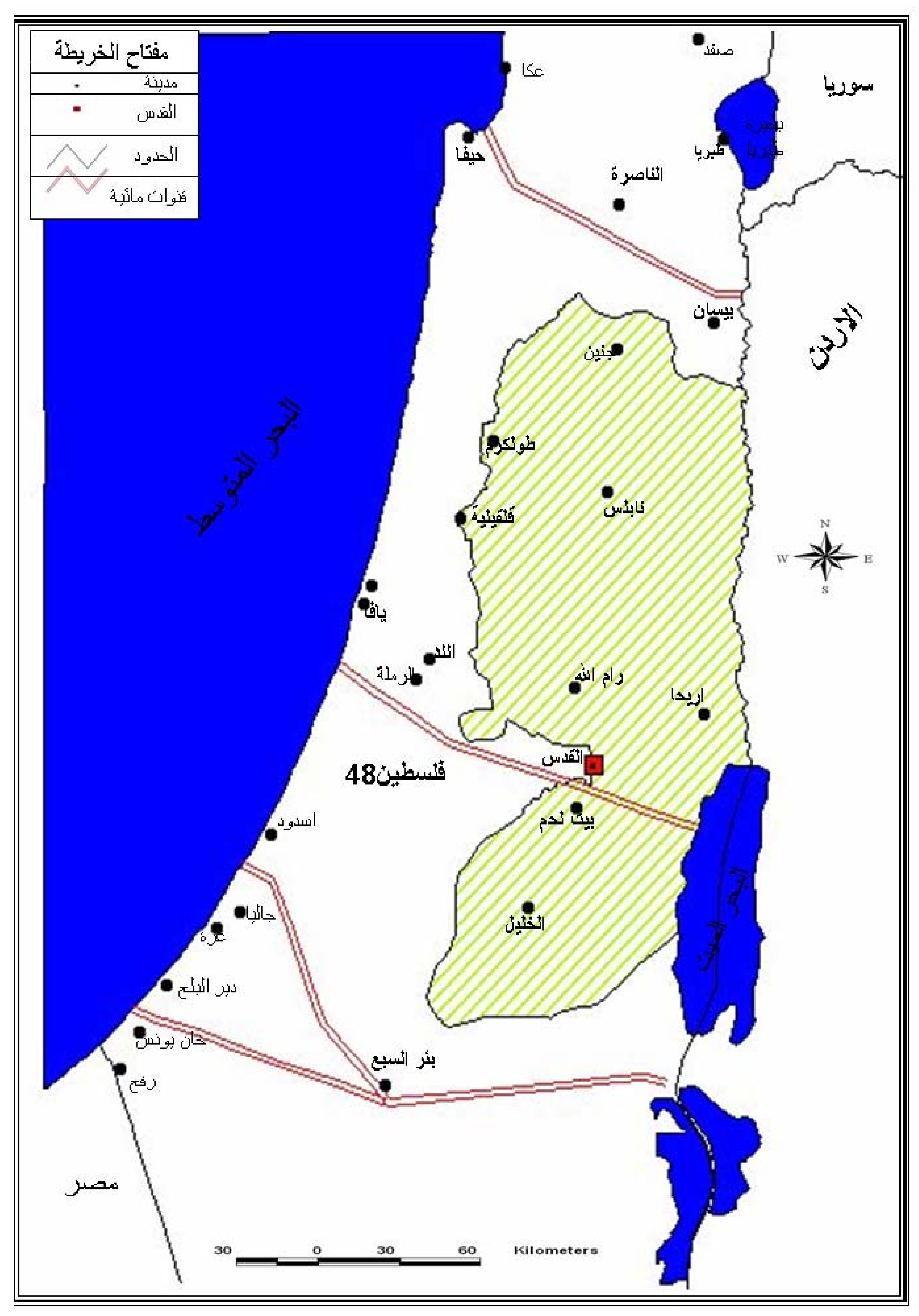
انظر الخريطة رقم (15) والتي تُظهر خطوط القنوات المقترحة فــي مشــروع البحــر المتوسط والبحر الميت.

---

[1] أيوب، سمير: **قناة البحرين – المتوسط والميت**، صامد الإقتصادي، العدد35، كانون أول، 1999م، ص75.

[2] الجابري، منصور بن سالم: **سياسة إسرائيل المائية والصراع العربي الإسرائيلي**، رسالة ماجســتير غيــر منشــورة، الجامعة الأردنية، ص57.

خريطة رقم (15): خطوط القنوات المقترحة في مشروع البحر المتوسط والبحر لميت.



المرجع:1) كحالة، صبحي: **المشكلة المائية في إسرائيل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980م.

2) عمل الباحث وإخراجه.

2- مشروع قناة البحرين (الأحمر والميت):

يقع المشروع المقترح داخل الأراضي الأردنية الفلسطينية في منطقة وادي العربة، بقناة يبلغ طولها 180كم، وتظهر أهمية المشروع من خلال المشاريع الزراعية، والسياحية، والصناعية، التي يمكن إقامتها في المنطقة، وكذلك مشاريع الطاقة، مع ما يرتبط بذلك من مخططات تنموية شاملة وواسعة، لمنطقة صحراوية مهمشة، ومعزولة، عن أبسط أساسيات الحياة، وقد كان من المتوقع، أن توفر محطة التحلية المائية لهذا المشروع حوالي 850 مليون م^{3} من المياه الصالحة للشرب سنوياً، مع إمكانية التوسع في مشاريع التحلية في المستقبل[1].

يرى العرب أن المشروع يهدف إلى خدمة إسرائيل ومستوطنيها، ويشكل حاجزاً طبيعياً لحمايتها وتعزيز قوتها العسكرية، وسيطرتها السياسية على المنطقة وواقعها الجغرافي، وكذلك تقوية اقتصادها، وتحقيق نجاح المشروع الصهيوني بالكامل. بينما يرى الجانب الإسرائيلي أن المشروع جزءاً من المُخطط الإستيطاني في فلسطين، ويُمثل بُعداً تاريخياً للشعب اليهودي، لذا لا بُد من تنفيذه، وبشكلٍ منفرد، لتحقيق الاستفادة الكاملة منه على الصعيد السياسي، والأمني، والاقتصادي، وإذا كان لا بُدَّ من تنفيذه كمشروع مشترك، فيجب أن تحصل إسرائيل على مُعظم إمكاناته، باعتباره نقطة تحكم، وسيطرة، ونفوذ، ضد الدول العربية[2].

يتكون المشروع المقترح من قناة بطول حوالي 180 كم -كما تقدم- وتشمل ما يلي:

1- عدد من المضخات المثبتة داخل مياه خليج العقبة في المياه الإقليمية الأردنية لضخ 15 م^{3}/ ث من المياه وتجميعها في خزانات مائية على ارتفاع 125 م فوق مستوى سطح البحر ليتم نقلها إلى القناة لاحقاً[3].

2- قناة مغلقة بطول 120 كم تنساب فيها المياه بمحاذاة الحدود الأردنية الفلسطينية حتى الوصول إلى مناطق منخفضة 125 م عن سطح البحر.

---

[1] العضايلة، عادل محمد: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام"**، ... مرجع سابق ...، ص278.

[2] المرجع السابق نفسه، ص279.

[3] د. أبو صبيح، عمران: **المياه والصراع في الشرق الأوسط**، مجلة صامد الاقتصادية، ع89، بيروت، 1999م، ص25.

3- قناة مفتوحة بطول 39 كم تتدفع فيها المياه على محطة توليد الكهرباء التي اقترحت بأن تكون في منطقة الغور.

4- ناقل إسمنتي بطول 5 كم لنقل المياه من محطتي التحلية والطاقة الكهربائية إلى البحر الميت.

5- محطة توليد الكهرباء.

6- محطة تحلية مائية بطاقة إنتاجية تصل إلى 850 مليون م^3[(1)].

* **أهمية المشروع:**

أولاً: البُعد المائي:

يُمثل المشروع حلاً لجزء كبير من مشاكل المنطقة المائية، فمن المتوقع أن توفر محطة التحلية المنوي إقامتها على جانب المشروع حوالي 850 مليون م^3 سنوياً من المياه الصالحة للشرب، سيتم توزيعها على اعتبار 570 مليون م^3 للأردن و 120 مليون م^3 للفلسطينيين و 160 مليون م^3 لإسرائيل، مع إمكانية التوسع في مشاريع التحلية مستقبلاً[(2)].

ثانياً: البُعد البيئي:

حيث سيشكل المشروع أساساً للمحافظة على بيئة المنطقة وحمايتها، خاصة وأن تحويل مياه نهر الأردن وإستغلالها من قِبل إسرائيل أدى إلى تناقص كميات المياه المتدفقة للبحر الميت وهو ما يشكل تهديداً لوجود البحر الذي بدأ يتراجع وينحسر، وسيعمل المشروع على تأمين بديل آخر، كتعويض المياه المحولة عنه، لأجل المحافظة على مميزات المنطقة وخصائص مكوناتها الفريدة[(3)].

[(1)] د. ناجي، طلال: **الصراع على المياه بين العرب وإسرائيل**، دار الأوائل للنشر والتوزيع- دمشق، ط3، 2005م، ص74.

[(2)] المرجع السابق نفسه، ص76

[(3)] عبد الكريم، إبراهيم: **المياه والمشروع الصهيوني**، مكتبة الثقافة والإعداد الحزبي، دمشق، 2001م، ص52.

* **الأخطار المترتبة على تنفيذ المشروع:**

يعتقد خبراء الجيولوجيا بأن تدفق مياه البحر الأحمر ستؤدي إلى زيادة منسوب المياه في البحر الميت، الأمر الذي سوف يتسبب في زيادة الضغط على قعر البحر الواقع في منطقة ضعيفة من القشرة الأرضية، وتسرب المياه إلى داخل هذه المنطقة المعروفة جيولوجياً بفالق شمال أفريقيا النشطة زلزالياً، وسيؤدي تسرب المياه إلى إمكانية تنشيط المنطقة وتحريكها بما يكفي لإحداث التصدع والبراكين، وعلى الرغم من أن الدكتور جلال الدبيك رئيس مركز أبحاث علوم الأرض وهندسة الزلازل في جامعة النجاح الوطنية في فلسطين كان قد أكد على إمكانية حدوث مثل هذه التصدعات التي قد تتسبب بالزلازل والبراكين، إلا أنه قال بأن هذا الموضوع يبقى أحد العوامل المساعدة لحدوث ذلك وليس العامل الأساسي[1].

من ناحية أخرى يرى بعض الخبراء بأن القناة المذكورة في المشروع المقترح ستعيد البحر الميت إلى مستواه الطبيعي ولكن بخصائص ومميزات مختلفة، بسبب تدفق مياه البحر الأحمر الأقل ملوحة والمختلفة بتركيبها الفيزيائي والكيميائي، حيث ستوجد طبقتين من المياه مع ارتفاع في معدلات التبخر، وما يرتبط بذلك من تغيرات مُناخية ومشاكل بيئية مختلفة[2].

إضافة إلى ما تقدم، فإن قناة المشروع المقترحة ستحدث تهديداً للبيئة في المنطقة الممتدة من خليج العقبة وحتى البحر الميت، حيث ستؤثر على نوعية المياه الجوفية العذبة الموجودة في المنطقة، إضافة إلى القضاء على الخصائص الطبيعية للبحر الميت وخسارته لأهم مميزاته، باعتباره ظاهرة فريدة ومتميزة على سطح الأرض[3].

أما من الناحية الاقتصادية فعلى الرغم من الإيجابيات التي تم التعرض إليها، فقد رأى الكثير من الخبراء أن الجدوى الاقتصادية للمشروع غير مجدية، لإرتفاع تكاليفه الباهظة المقدرة

---

(1) الهيئة العامة للاستعلامات الفلسطينية- فلسطين، **قناة البحرين والأبعاد السياسية والاقتصادية للمشروع**- غزة، 2005م، ص17.

(2) د. عبد الدايم، عبد الله: **موقف الصهيونية من القومية العربية**، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد55، 1998م، ص10.

(3) أحمد، هاني: **نهر الأردن**، فلسطينيات، مجلة الشؤون الفلسطينية، بيروت، 2005م، ص238.

بحوالي 5 مليار دولار أمريكي، وعليه فقد أكدت شركة "كيميكال" الإسرائيلية، بأن تكلفة المتر المكعب الواحد من المياه المنتجة من المشروع سوف تزيد عن تكلفة تحلية مياه البحر بنحو 35 سنتاً، حيث قَدَّرت المتر المكعب الواحد من مياه المشروع بنحو 80 سنتاً، كما أكدت الشركة على أن تكاليف نقل المياه من منطقة المشروع إلى المدن في الأردن والأراضي الفلسطينية وإسرائيل ستكون مرتفعة جداً، بسبب طبيعة المنطقة الجغرافية وطبوغرافيتها[1].

وعلى الرغم من سلبيات المشروع المذكور، إلا أننا نلاحظ أن المشروع على أهمية بيئية ومائية كبيرة، خاصة في مجال توفير موارد مائية بديلة لدول المنطقة، التي تعاني من الجفاف، وكذلك بالنسبة لحماية البحر الميت من الجفاف، وإنقاذه من كارثة بيئية حقيقية وحماية مكونات البيئة المحيطة به من الإخلال بتوازنها، وتدمير القيمة الجمالية والسياحية للمنطقة بشكلٍ عام.

3- مشروع أنابيب السلام التركية عام 1987م:

لقد سعت تركيا إلى تعزيز وتقوية دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، عن طريق إبراز دورها الهام في قدرتها على المساهمة في إمكانية حل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي على الموارد المائية، بحكم تمتعها بمصادر مائية وفيرة. وقد بدأت تركيا بتنمية برنامجها الإقتصادي، من خلال استغلال ثروتها المائية، وبيع الفائض منها إلى دول الجوار العربية وإسرائيل. حيث أن الرئيس التركي السابق "تورجوت أوزال"، كان يرى أن السبب الرئيس وراء التوجهات الإسرائيلية التوسعية تجاه دول الجوار، هو الأزمة المائية، وأن إسرائيل ستتوقف عن احتلال المزيد من الأراضي العربية، إذا ما توفر لها الأمن المائي[2]. وفي عام 1986م، أعلن "أوزال" عن استعداد تركيا لتزويد الدول العربية وإسرائيل بالمياه من نهري سيحان وجيهان التركيين، والتي تبلغ طاقتهما المائية 39 مليون م^3 يومياً، تستغل تركيا منها 16مليون م^3 فقط ، وكان "أوزال" قد أعلن عن إمكانية نقل 6 مليون م^3 يومياً من المياه إلى الدول ذات العلاقة،

---

[1] سلطة المياه الفلسطينية –مشكلة المياه في فلسطين– **الأوضاع المائية في الأراضي الفلسطينية**، تقارير دورية سنوية– غزة، 2005م، ص9.

[2] مصطفى، إحسان: **في الجغرافيا السياسية لفلسطين– الصراع العربي الإسرائيلي على المياه**.. مرجع سابق..، ص54.

بواسطة "أنابيب السلام التركية" واقترح "أوزال" آنذاك، أن تكون خطوط الأنابيب بإتجاهين، الأول غربي، والآخر شرقي، بحيث يتجه الخط الغربي من تركيا إلى سوريا فالأردن وإسرائيل، وينتهي بالأراضي السعودية، بطول يبلغ 2700 كم، وينقل حوالي 3.5 مليون م^3 يومياً. أما الخط الشرقي، فيتجه من الأراضي التركية إلى العراق، ثم الكويت فالسعودية وباقي دول الخليج العربي، وانتهاءً بسلطنة عمان، بطول يبلغ 3900 كم، وبقدرة نقل مائي تبلغ 2.5 مليون م^3 من المياه يومياً[1].

4- مشروع قناة السلام "بوعاز فاشتيل":

يقوم هذا المشروع، الذي جاء به "فاشتيل"، على أساس المنشآت العازلة، وقد توافقت فكرة المشروع مع مفهوم الأمن المائي الإسرائيلي، خاصة بعد أن أدركت إسرائيل أن بقائها في هضبة الجولان السورية لن يستمر طويلاً. اقترح "فاشتيل" رئيس منظمة بيت الحرية لشؤون السلام في نيويورك، شق قناة في هضبة الجولان، توفر لإسرائيل موارد مائية جديدة بعد انسحابها من الهضبة، مع تحقيق السيادة السورية على أراضيها المُحتلة، وقد لاقى المشروع قبولاً واسعاً في إسرائيل، حيث طرحته على لجنتي المياه والتعاون الإقتصادي في المفاوضات المتعددة الأطراف، كأحد مشاريع التعاون الإقليمي[2]، وتنظر إسرائيل إلى المشروع بإيجابية تامة لتحقيق هدفين رئيسين هما:

1- إمكانية جلب حوالي مليار م^3 سنوياً من فائض بحيرة اتاتورك، أو نهري سيحان وجيهان التركيين، عن طريق أنابيب تحت سطح الأرض، وتخزينها في القناة، ليتم توزيعها لاحقاً على الأراضي "الإسرائيلية"، والدول المعنية[3].

2- إمكانية استخدام القناة كحاجز وعازل طبيعي بين إسرائيل وسوريا، في حالة حدوث نزاع مُحتمل، ويُعتبر ذلك هدفاً استراتيجياً في السياسة الأمنية الإسرائيلية، حيث نُلاحظ

---

(1) الجابري، منصور بن سالم: **سياسة إسرائيل المائية والصراع العربي الإسرائيلي**، ... مرجع سابق ... ، ص66.

(2) العضايلة، عادل محمد: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام"**،... مرجع سابق... ص282.

(3) جريس، صبري: **تاريخ الصهيونية**، الجزء الأول، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث والدراسات، بيروت، 2002م، ص69.

أن من أهداف مشروع قناة البحرين–السابق الذكر–، تشكيل حاجز طبيعي، يفصل بين العرب وإسرائيل، وكذلك مشروع الجدار الفاصل قيد التنفيذ، ليعزل الشعب الفلسطيني عن بعضه، ويفصله عن إسرائيل[1]. إن مُعظم المشاريع المائية المقترحة أو التي نُفذت فعلياً، سواءً قبل قيام إسرائيل أو بعد قيامها، كانت تقوم على إستغلال مياه حوض نهر الأردن ومنابعه الشمالية[2]، ومن الملاحظ أن الضفة الغربية تقع بمحاذاة هذا النهر، وتمتد حدودها على مسافة كبيرة من مجراه، حيث تُشكل مياه حوض نهر الأردن أهم مصادر المياه السطحية بالنسبة للضفة الغربية، وبما أن المشاريع المائية المذكورة كانت في أغلبها بدعم وتخطيط وتوجيه صهيوني قبل قيام إسرائيل، وضمن المفهوم الإستراتيجي الإسرائيلي بعد عام 1948م، فقد هدفت دائماً إلى محاولة السيطرة على هذا المورد المائي الهام وتوجيهه لصالح الأمن المائي الإسرائيلي، وما يعنيه ذلك من حرمان الضفة الغربية وقاطنيها من الفلسطينيين من أهم مورد مائي من مواردهم السطحية وتوجيه هذه المياه للسيطرة الإستيطانية على الأرض والإنسان.

5:2:3 المياه والجدار "الأمني" الإسرائيلي:

1- لمحة تاريخية:

ترجع بدايات فكرة عزل المناطق الفلسطينية، إلى عهد رئيس وزراء إسرائيل "إسحق رابين"، إلا أن عملية البناء التنفيذي، بدأت في عهد الرئيس الإسرائيلي "أيهود براك"، حين أمر ببناء جدار عازل لمنع العمليات الفلسطينية داخل إسرائيل. تبنى رئيس الوزراء الإسرائيلي "أريئيل شارون" عام 2002م، مشروع بناء الجدار الفاصل، وأعلن عن إمكانية تنازل إسرائيل عن نسبة 42% من مجموع أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، لإقامة "دولة فلسطينية"، وقد أطلق على هذا الإجراء مصطلح "تنازلات مؤلمة"[3]. وفي نفس العام قررت "حكومة الوحدة

---

[1] Thomas Stauffer, **Arab water in Israeli Calculations**, the Benefits of war, and the costs of peace, from Israel and Arab water, by Abed Al-Majid farid and Hussein sirriyeh, the Arab research center, London – England, 2002. Page 75.

[2] د. سليم، محمد عبد الرؤوف: **نشاط الوكالة اليهودية في مجال الزراعة والتوطين**، مركز الأبحاث والدراسات، العدد103، 2004م، ص114.

[3] د. السلاق، محمد عبد القادر: **الأثر البيئي للمياه المشتركة في حوض نهر الأردن**، معهد الإدارة العامة الأردني، عمان، 2000م، ص14.

الوطنية" في إسرائيل، البدء ببناء الجدار، وكان ذلك بتاريخ 2002/6/23م، وتزامن مـــع قيـــام الخارجية الإسرائيلية بحملة دبلوماسية، للتأكيد على البُعد الأمني للجدار، على الرغم من ضعف المبررات الإسرائيلية، لأن الجدار لم يُبنى على امتداد خط الهدنة "الخط الأخضر"، ملتهماً أكثر من 50% من مساحة أراضي الضفة الغربية، وأكد ذلك تصريح رئيس الإستخبارات الإسرائيلية "ابراهام بندور شالوم" حيث قال: "إن مثل هذا الجدار لا يمكن أن يحمي إســرائيل، حيــث أن اختراقه ليس بالأمر الصعب، مع تنوع أساليب القتال الفلسطينية، بل يمكن أن يزيد من العمليات النوعية"[1].

2- ماهية الجدار ومواصفاته:

يتمثل الجدار الإسرائيلي الفاصــل، بمنظومــة متكاملــة مــن المكونــات الإســمنتية، والتكنولوجية، والتجهيزات المعدنية، والكهربائية، والإستنادات الترابيــة، ويبلــغ اتســاع هــذه التجهيزات ما بين 60-100م. يبدأ الجدار من نقطة تقع شمالي الأغوار، بإتجاه غربــي حتــى جنين، ثم يتجه جنوباً إلى طولكرم وقلقيلية، حتى منطقة اللطرون، ثم يلتقي مع مناطق القــدس، ويتجه فيما بعد إلى الجنوب حتى مدينة الخليل[2]. يتوغل الجدار في عمق الأراضي الفلسطينية، بمسافة تتراوح ما بين 300م في مناطق التعمق السطحي، إلى 23 كم في أكثر أجزائه تــوغلاً، ويبلغ طول هذا الجدار حوالي 620 كم، متجاوزاً بذلك خــط الهدنــة لعــام 1949م، والــذي يبلغ 350 كم، ويرجع ذلك إلى الانحناءات والالتفافات التي يرسمها الجــدار داخــل أراضــي الضفة[3].

بالرغم من ادعاءات إسرائيل الأمنية بشكلٍ بحت في بناء هذا الجدار، إلا أن الواقع يؤكد على أهداف إضافية أخرى، أهمها تحقيق أمر واقع على الأرض، من خلال فــرض مُعطيــات سياسية، وديموغرافية، واقتصادية، لتثبيت الإستيطان، وفرض حقائق تستبق مفاوضــات الحــل النهائي، وتمنع إقامة أبسط مقومات الدولة الفلسطينية، وفي النهاية، رسم حدود سياسية جديــدة

---

[1] العضايلة، عادل محمد: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام"**،... مرجع سابق... ص158.

[2] المرجع السابق نفسه، ص160.

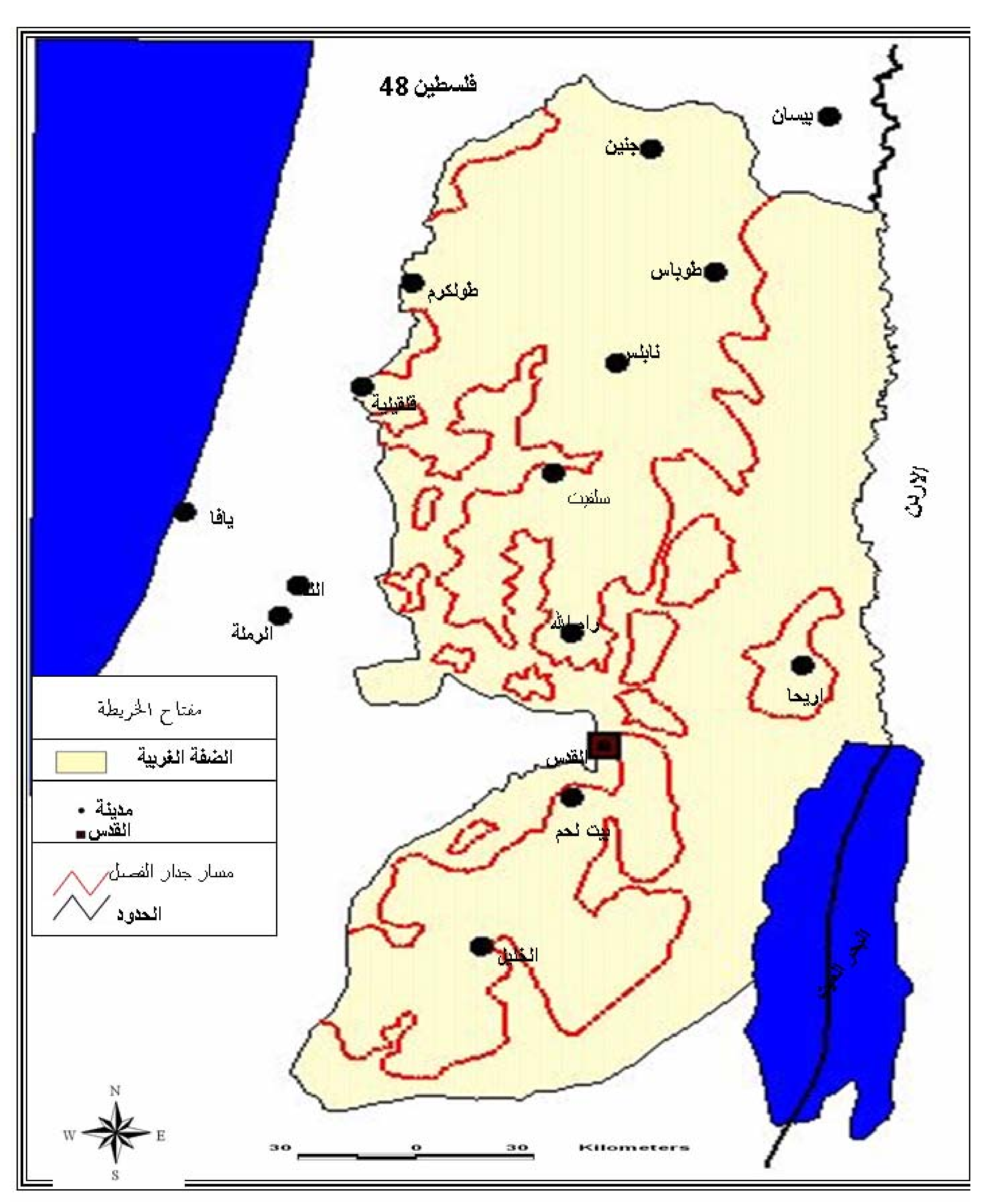
[3] الموعد، حمد سعيد: **حرب المياه في الشرق الأوسط**، دار التعاون للدراسات والنشر، دمشق، 2005م، ص55.

ودائمة بين إسرائيل والفلسطينيين، مع السيطرة الإسرائيلية الكاملة والمُطلقة على خزانات المياه الجوفية الرئيسة داخل أراضي الضفة، من خلال إلتفاف الجدار على مكونات هذه الأحــواض، ومواقع الإستغلال المائي الإستراتيجية فيها، لضمان الأمن المائي للمستوطنات الإسرائيلية، التي ضمها الجدار إلى إسرائيل، مع تقييد ومنع أي استغلال مائي فلسطيني لمياه هذه الأحواض فــي المستقبل المنظور(*).

انظر الخريطة رقم (16) والتي تُبين مخطط الجدار الإسرائيلي الفاصــل فــي الضــفة الغربية .

(*) سلسلة تقارير مركز غزة للحقوق والقانون، **الأبعاد القانونية لجدار الفصل العنصري الإسرائيلي في الضــفة الغربيــة**، تشرين أول 2003م، غزة، ص14.

خريطة رقم (16): مُخطط الجدار الإسرائيلي الفاصل في الضفة الغربية.



Source: www.stopthewall.org\maps\2005-7-12\shtm

* عمل الباحث وإخراجه.

3- الأبعاد المائية للجدار:

على الرغم من أن كثير من السياسيين والعسكريين والمراقبين الدوليين، قد نظروا إلى الجدار الإسرائيلي من منظور أمني بحت، إلا أن المتفحص للأمور، بنظرة جغرافية هيدرولوجية استناداً إلى واقع وحيثيات بناء هذا الجدار، يجد أن إحكام السيطرة الإسرائيلية على كل قطرة ماء داخل التجاويف الأرضية في الضفة، وتحقيق وحماية ما يُسمى بمناطق الأمن المائي الإسرائيلي، هو هدف لا يقل أهمية عن الهدف الأمني، لأن السياسة المائية والأمنية لإسرائيل متلازمتان، حيث يرى القادة السياسيون، والعسكريون، والإقتصاديون، في إسرائيل، بأن أمن واستقرار دولتهم، مرهون بتحقيق الأمن المائي قبل أي شيء[1].

يعمل مُخطط مسار الجدار حالياً على عزل منطقة الحوض الغربي عن التجمعات السكانية والزراعية الفلسطينية، وفي ذلك سيطرة على جزء هام من مخزون الضفة الغربية من المياه. وقد اعتبر وزير الزراعة الإسرائيلي السابق "رفائيل إيتان"، أن الحوض المذكور يُمثل جزءاً أساسياً من أمن إسرائيل المائي، وكذلك فقد أوصى "إسحق مردخاي" بضرورة ضم هذا الحوض لإسرائيل وإلى الأبد[2]. ومن الملاحظ أن مسار الجدار ينسجم مع حدود الأحواض المائية، وهذا كان نتاج دراسات حول أماكن وجود المياه الجوفية، وأماكن تركز الآبار، وذلك بهدف السيطرة المائية الإسرائيلية. سيلتهم الجدار في مرحلته الأولى الكثير من الآبار الإرتوازية، كما سَتَلحق الأضرار بمناطق كثيرة، ابتداءً من حبلة وعزون، وانتهاءً برمانة وزيتا في الشمال. أما المرحلة الثانية من بناء هذا الجدار، فستعمل على حجز أكثر من 400 ألف فلسطيني بين خط الهدنة والجدار، وسوف تُجّهِزُ إنشاءات بناء الجدار، وعمليات الحفر، على 25% من أراضي الضفة، تشمل 80% من أراضيها الزراعية، ونسبة 65% من مصادرها المائية، التي ستتحول للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، وبذلك ستسيطر إسرائيل على 95% من مياه الحوض الغربي، بعد اكتمال بناء الجدار، أو ما يعادل 362 مليون م^{3}من مياه هذا الحوض[3].

---

[1] www.attareek.org/details.2005/4/2/php

[2] www.fm-m.com/2004/9/7mar

[3] وثائق وأوراق فلسطينية، منشورات منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة، بيروت، 2001م، ص471.

حددت إسرائيل سياستها المائية، بتلازم الخريطة المائيـة مـع خريطتهـا الجغرافيـة، وحدودها السياسية القابلة للتوسع والتمدد بإستمرار، أينما كانت الضرورة المائية تستدعي ذلـك. كانت إسرائيل قد ركزت في مفاوضات كامب ديفيد المصرية، على أن أي اتفـاق سـلام مـع الجانب الفلسطيني، يجب أن يُقيد الإستخدام الفلسطيني من مياه الحوضـين الغربـي والشـمالي الشرقي بما تحدده إسرائيل، وكان قد صرح كثير من المسؤولين الإسرائيليين، علـى ضـرورة اتخاذ إجراءات، تشمل عدم المساس بمياه الحوضين المذكورين، خصوصاً في المنطقة الممتـدة من طولكرم، وحتى اللطرون، والتي تشكل أحد أهم أجزاء الجدار حالياً[1].

كما أكد "أريئيل شارون" على ذلك عندما كان وزيراً للزراعة، حينمـا طالـب بإتخـاذ إجراءات عسكرية رادعة، لمنع الفلسطينيين من إحداث أي تغيير في المياه الجوفية الواقعة على طول خط الهدنة، من منطقة بيسان وحتى اللطرون، أي خط مسار الجدار الحالي، وتحـت أي الظروف، فقد حددت إسرائيل كمية المياه للسكان الفلسطينيين من الحوض الغربي علـى سـبيل المثال، بألا تتجاوز 22 مليون م^3 سنوياً، وأن يتم تزويدهم بهـا عـن طريـق شـركة الميـاه الإسرائيلية "ميكوروت"[2].

يمكن تلخيص الأضرار المائية الناجمة عن بناء الجدار على الحياة الفلسطينية بما يلي:

أ- سيعمل الجدار بعد اكتماله، على إضعاف إمكانية استغلال وإدارة الفلسطينيين لمواردهم المائية المحاذية له. كما سيحد الجدار من كميات المياه المستغلة فلسطينياً من الحـوض الشرقي والشمالي الشرقي، بسبب عُمق تواجد المياه في مكامن هذه الأحواض، وارتفاع كثافة صخورها. كما يُعتبر الحوض الغربي أكثر الأحواض تضرراً، بإعتباره المـورد المائي الأكثر استراتيجية، لمستقبل الإستغلال الفلسطيني، لوفرة مياهه، وسرعة تجددها، وغزارة مياه أمطاره، ولأن 90% من مياه هذا الحوض المتجددة، تتكون داخل أراضي

---

[1] سلسلة تقارير سلطة المياه في فلسطين، **جدار الفصل العنصري والسيطرة على مصادر الميـاه الفلسـطينية**، نيسـان، 2004م، غزة، ص2.

[2] علي، محمد علي: **إسرائيل قاعدة عدوانية عسكرية**، القاهرة، 2003م، ص385.

الضفة، وسيؤدي الجدار إلى سيطرة إسرائيلية كاملة على مياه هـذا الحـوض، حيـث سينخفض الاستهلاك الفلسطيني من مياهه من 22 مليون م^3 إلى 10 مليون م^3 سنوياً.

ب- سيؤدي الجدار إلى تدمير أكثر من 25 بئراً ارتوازياً، حفرت قبل عام 1967م بـالقرب من خط الهدنة، وكانت تُزود الفلسطينيين بحوالي خمسة ملايين م^3 من الميـاه سـنوياً، لغاية عام 1999م. إضافة إلى تدمير الجدار للموارد المائية، والآبار الارتوازية الواقعة إلى الشرق منه في عمق أراضي الضفة الغربية، حيث سيعطل الجدار عمل 48 بئـراً عن العمل، تضخ ما مجموعه خمسة ملايين م^3، تؤمن احتياجـات حـوالي 32 ألـف مواطن فلسطيني من المياه، إضافة إلى تلوث الموارد الفلسطينية، والبيئـة المحيطـة، نتيجةً لأعمال الحفر والبناء، وعمليات المراقبة والصيانة المستقبلية[1].

ت- تحكم وسيطرة إسرائيل على أي نشاطات فلسطينية مستقبلية، بخصوص تنمية مواردهم المائية في مناطق تمتد أكثر من 1.5 كم شرقي الجدار، بحيث يـتم ذلـك بـإجراءات عسكرية، وتبريرات أمنية، إضافة إلى إحداث شلل مستديم للدولة الفلسطينية في مجـال سيادتها المائية، وقدرتها على توفير مياه مواطنيها، وإبقاء الحاجة الفلسـطينية للميـاه، رهناً بقرارات وتوجهات إسرائيل إلى أمد طويل، أو غير معلوم**!!**[2]

3:3: الأطماع الإسرائيلية في مياه الدول العربية المجاورة:

1:3:3 السياسة المائية والأمنية لإسرائيل:

تلازمت الخريطة المائية لدى الساسة الإسرائيليين مع الخريطة الأمنية تلازماً وثيقاً، فقد أوصى مجلس "الأمن القومي الإسرائيلي" رئيس حكومته آنذاك "أيهود باراك"، خلال المفاوضات السياسية عام 1999م، بضرورة رفض أي معادلة لتوزيع المياه مع الفلسطينيين، مـع إمكانيـة القبول بإدارة مشتركة لمصادر المياه في الضفة الغربية، في نهاية مرحلة انتقالية طويلة الأمد،

---

[1] سلسلة تقارير مديرية الأمن العام–السلطة الفلسطينية، **دراسة حول الأسباب الجوهرية الإسرائيلية المتعلقة ببناء الجدار الفاصل من الناحية القانونية والاستراتيجية الطويلة الأمد**، تموز 2004م، غزة، ص5،ص6.

[2] العضايلة، عادل محمد: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام"**،... مرجع سابق... ص165.

تُمكِّن إسرائيل من السيطرة على مُعظم مصادر المياه الجوفية الرئيسة في السفوح الغربية من السلسلة الجبلية في أراضي الضفة[1].

يظهر التلازم الأمني والمائي في السياسة الإسرائيلية، من خلال سعي إسرائيل الدائم، وحرصها على أن تكون حدودها مُحاطة بالمياه، حيث تتمثل حدود إسرائيل الصغرى بنهر الليطاني، والحاصباني، وطبريا، والبحر الميت، وكذلك حدود إسرائيل المتوسطة وهي حدود نهر الأردن، والبحر الأحمر، وقناة السويس، وحتى النظرة اليهودية لإسرائيل الكبرى، حيث تُحتضن بمياه النيل من الغرب، وبمياه الفرات من الشرق. كما يُلاحظ التلازم الأمني والمائي لإسرائيل، من خلال الحروب التي خاضتها ضد العرب، حيث أن أساس هذه الحروب كان الدافع لتحقيق الأمن المائي الإسرائيلي، فقد هدفت العمليات العسكرية الإسرائيلية على الجبهة السورية بعد عام 1948م، إلى الاستيلاء على كامل ضفاف بحيرة طبريا والحولة، كما كان الوصول إلى قناة السويس هدفاً محدداً واستراتيجياً في حرب عام 1956م، كما كان تحويل مجرى نهر الأردن، سبباً غير مباشر في حرب عام 1967م، وكان الاستيلاء على أراضي الجنوب اللبناني ومنابع المياه فيه، أحد العوامل والأهداف الاستراتيجية لغزو إسرائيل للبنان عام 1982م[2].

إن المخططات الإسرائيلية الداخلية لمواجهة الأزمة المائية غير كافية، في ظل الزيادات السكانية المُضطردة، وعلى ذلك فإن التدابير والمخططات التي تعمل إسرائيل على تنفيذها على المستوى الإقليمي، تُعتبر ذات علاقة مباشرة بالأمن المائي العربي، حيث أن الانتهاكات الإسرائيلية للمياه العربية، بلغت عام 1990م حوالي 1200 مليون م^3[3].

2:3:3 الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية:

عملت الحركة الصهيونية بإعتبار المياه اللبنانية في مخططاتها العسكرية ومنذ مرحلة التحضير لوعد بلفور، على إقناع بريطانيا بجعل الليطاني يُمثل حدود فلسطين الشمالية، كما

---

[1] www.attareek.org/details./2005/9/10/php.
[2] www.fm-m.com/2006/9/4/story.htm
[3] العقالي، عبد الله مرسي: **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية**، ... مرجع سابق ...، ص77.

طالبت الحركة أيضاً بشكلٍ صريح، بمياه هذا النهر في مؤتمر فرساي عام 1919م وأعلنت عن رغبتها في الاستيلاء على جنوب لبنان وجبل الشيخ، فكتبت لحكومة الانتداب البريطاني آنذاك: "إن الحقيقة الأساسية فيما يتعلق بحدود فلسطين، أنه لا بُدّ من إدخال المياه الضـــرورية للـــري والقوة الكهربائية، ضمن هذه الحدود، وذلك يشمل مجرى نهر الليطاني، ومنـــابع نهـــر الأردن، وثلوج جبل الشيخ"(1).

أعطت إسرائيل أهمية بالغة للمياه، وخاصة مياه نهر الليطاني، وممـــا يؤكـــد مطـــامع إسرائيل بمياه الجنوب اللبناني بشكلٍ واضّح، ما قامت به من التصدي بكل قوة للمشروع العربي عام 1966م، والهادف إلى تحويل مياه ينابيع الحاصباني والوزاني في كل من لبنان وســـوريا، حيث إعتبرت إسرائيل أن ذلك بمثابة إعلان حرب عليها، وكذلك غزوها للجنوب اللبناني عـــام 1978م، فيما عُرف بحرب الليطاني، وقد شكل الوصول إلى نهر الليطاني أهم أهداف الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982م، بالرغم من ادعاءات إسرائيل في تأمين حدودها الشمالية، وهدف هذا الاجتياح إلى السيطرة على مياه النهر من المنبع وحتى المصب، لتأمين كميات هائلـــة مـــن المياه، لا تقل عن 150 مليون م^3 سنوياً(2).

كذلك تبدو أهمية الليطاني في الفكر الصهيوني واضّحة مـــن مقولـــة زعـــيم الحركـــة الصهيونية "ثيودور هرتزل" عام 1897م: "إننا وضعنا أسس الدولة اليهودية بحدودها الشـــمالية، التي ستمتد حتى نهر الليطاني، وبعد 50 عام، سيرى كل إنسان بالتأكيد حدود هذه الدولة"(3).

على الرغم من أن إسرائيل قد أعدت مبكراً للسيطرة على نهر الليطاني، بإعتباره جوهر المياه اللبنانية وأهمها على الإطلاق، إلا أن عملية الإستغلال الفعلية بدأت عنـــدما أُعلـــن عـــن استعداد إسرائيل لإحتلال جنوب لبنان، للسيطرة على النهر بالقوة. حيث بـــرر رئـــيس وزراء إسرائيل آنذاك "مناحيم بيجن" ذلك، بإمكانية توفير أكثر من 800 مليون م^3 سنوياً من المياه. وقد

---

(1) العقالي، عبد الله مرسي: **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية**، ... مرجع سابق ...، ص127.

(2) د. الطفيلي، أحمد: **دور المياه في عملية تسوية الشرق الأوسط**، كمبيوتشر للدراسات والنشر، بيروت، العدد الخامس، 2006م، ص64.

(3) محمد، عبد الحفيظ: **نهر الأردن ومشاريع التحويل**، الطبعة الأولى، دار أخبار الأسبوع، القدس، 2005م، ص77.

تحقق ذلك، إثر الاجتياح الإسرائيلي الواسع للبنان عام 1982م، حيث بدأت إسرائيل بتحويل مياه أنهار الوزاني، ونبع الدردارة، والحاصباني، ونهر الخردلي وغيرها[1].

بالرغم من انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني، إلا أنها لا تزال تستغل كميات هائلة من المياه اللبنانية بطرق مختلفة، ويؤكد ذلك أن إسرائيل لم تنفذ قرار مجلس الأمن رقم 425، والقاضي بانسحابها من جنوب لبنان، إلا بعد حصولها على ضمانات بعدم إمكانية الحكومة اللبنانية التفرد بإستغلال الموارد المائية، وخاصة مياه نهر الليطاني، ويدعم ذلك، ما قامت به لبنان من تخفيضات في استغلال مياه نهر الوزاني والليطاني، آخذه بعين الاعتبار رد الفعل الإسرائيلي، خاصة وأن إسرائيل أكدت على ربط عملية الانسحاب بضمانات دولية، تؤمن لها احتياجاتها في المياه اللبنانية، أضف إلى ذلك بقاء مزارع شبعا تحت الإحتلال الإسرائيلي، واستغلال إسرائيل لمعظم مياه نهر الأردن، التي تُشكل الأنهار اللبنانية أحد أهم روافده بالمياه[2].

فنلاحظ بأن استمرار احتلال إسرائيل لمزارع شبعا اللبنانية الواقعة على السفوح الجنوبية لجبل الشيخ والغنية بالمياه، إضافة لقمة جبل الشيخ نفسها لا يزال يوفر لإسرائيل مصدر هام للمياه المقدرة بنحو 120 مليون م^3/ سنوياً، علماً بأن هذه المياه لا تزال حتى وقتنا الحاضر في منطقة عسكرية لبنانية سورية إسرائيلية، ولم يستطع لبنان حتى الآن استغلال حصته المائية من هذه المنطقة، من جهة أخرى فلا يزال لبنان حتى اللحظة وبعد انسحاب إسرائيل من جنوبه عاجز عن استغلال حصته المائية من روافد نهر الأردن التي تنبع من أراضيه الجنوبية والمقدرة بنحو 45 مليون م^3/ سنوياً[3].

3:3:3 إسرائيل ومصادر المياه السورية:

اعتُبرت عملية ترسيم الحدود السورية، الفلسطينية، اللبنانية، أساساً للصراع على موارد المياه منذ البداية، حيث أكدت اتفاقية بيروت الموقعة بتاريخ 1922/2/3م بين بريطانيا وفرنسا،

---

[1] د. زهر الدين، صالح: **مياه الجنوب اللبناني والأمن القومي الصهيوني**، مجلة الوحدة/ المجلس القومي للثقافة العربية، 2004م، ص60.

[2] العضايلة، عادل محمد: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام"**، ... مرجع سابق ...، ص87.

[3] د. المومني، محمد أحمد: **جيوبوليتيكا المياه**، دار الكتاب الثقافي– الأردن، 2005م، ص124.

على الحقوق المشروعة في استخدام مياه نهر الأردن من قِبل السكان السوريين، بما فيها حقوق الصيد والملاحة في بحيرتي طبريا والحولة، ونهر الأردن. وكذلك كان الحال بالنسبة لاتفاقية باريس عام 1923م، والتي اعترفت بالحقوق السورية في مياه نهر الأردن، وبحيرتي طبريا والحولة[1].

في العام 1948م، استطاعت سوريا السيطرة على المساحة الأكبر من المنطقة الواقعة ضمن حدود اتفاقية عام 1923م، واستمر الأمر على ذلك إلى حين اتفاقية الهدنة عام 1949م، والتي اعتبرت المنطقة منزوعة السلاح، ليستمر الصراع على الأراضي المُحيطة بالبحيرة، حتى تمكَّنت إسرائيل من السيطرة على الجزء الأكبر والأهم منها عام 1951م، ولعِظم الأهمية الجيوسياسية للمنطقة، فقد بقيت مصدراً للنزاع، حتى احتلتها إسرائيل كاملةً عام 1967م[2]. ويمثل نهر اليرموك، وهضبة الجولان، أهم المصادر المائية السورية، بالنسبة للأطماع الإسرائيلية.

- **نهر اليرموك:**

يُشكل نهر اليرموك صراعاً استراتيجياً وحيوياً بالنسبة لإسرائيل، حيث سعت لزيادة حصتها المائية منه من 17 مليون م^3 إلى 40 مليون م^3 ، لهدف ري مثلث اليرموك، وأراضي الغور في الضفة الغربية، على الرغم من أن جغرافية هذا النهر لا تلامس الحدود الفلسطينية إلا ببضعة كيلومترات، عند مروره على حدود مثلث اليرموك، وقبل التقائه بنهر الأردن. ومن جهة أُخرى، فإن إسرائيل من الناحية القانونية، ليست دولة مشاطئة لنهر اليرموك على الإطلاق، حيث أن ضفة النهر الشمالية، الممتدة من الحِمه حتى المصب في نهر الأردن، تقع ضمن الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967م، والواجب عليها الانسحاب منها بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، وبهذا فإن الأراضي الفلسطينية هي المشاطئة لنهر

---

(1) العضايلة، عادل محمد: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام"**،... مرجع سابق... ص235.

(2) حسين، فتحي علي: **المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، 1997م، ص192.

اليرموك، وهي صاحبة الحق في جزء من مياهه، إضافة إلى سوريا والأردن، وليس لإسرائيل أن تدعي حقاً في مياه هذا النهر[1].

- **هضبة الجولان:**

تُمثل مرتفعات الجولان السورية أهمية مائية كبيرة في المنطقة، حيث يتخللها عدد كبير من الأودية العميقة الشديدة في انحدارها، وهي تتجه من الشرق إلى الغرب، وإلى الجنوب الغربي، وتنتهي على الضفاف الشرقية لبحيرة طبريا، والجانب الأيمن لنهر اليرموك، مُشَكِّلة روافد مائية طبيعية هامة وحيوية. يتراوح معدل السقوط المطري في أراضي الجولان بين 1500-1700 ملم/سنوياً، مُعظمها يُصرف داخل الأرض، مُشكِّلاً الينابيع التي تتدفق عبر المجاري الأرضية، التي تُشكل لاحقاً منابع نهر الأردن الرئيسة، (بانياس، حاصباني، الدان) كما يوجد في الهضبة أكثر من مائة نبع، تُنتج كميات مياه تُقدر بحوالي 55 مليون م^3 سنوياً[2].

أشارت شركة تخطيط المياه الإسرائيلية "تاهال"، أن الجولان يحوي خزان هائل من المياه، وأن مياه هذا الخزان تُغذي الينابيع الرئيسة في المنطقة، وبعض الأحواض الجوفية الواقعة خارج الحدود الجُغرافية للهضبة، كما تؤكد مصادر إسرائيلية استناداً إلى دراسات شركة "ميكوروت"، أن أكثر من 20% من كميات المياه المُستهلكة في إسرائيل تأتي من الجولان[3].

خططت إسرائيل منذ عام 1967م، للإحتفاظ بهضبة الجولان، ليس لدوافع أمنية وعسكرية فحسب، ولكن لدوافع أكثر أهمية وحيوية، تتمثل بحماية أنظمة ضخ المياه من طبريا، والتحكم بمياه نهري الأردن واليرموك، إضافة إلى السيطرة على نهر بانياس.

يظهر لنا أن أي توجهات مستقبلية من قِبل إسرائيل للتخلي عن الجولان، ستكون مرتبطة بشكلٍ قوي بضمانات تؤمن لها استمرار حصولها على جزء هام من مياه الهضبة، ويؤكد ذلك ما قاله "بنيامين نتنياهو" في هذا السياق: "لا بُدَّ من الإحتفاظ بالجولان، لأسباب اقتصادية،

---

[1] الجادر، عادل حامد: **إمتيازات أراضي الحولة**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 55، بغداد، 2001م، ص197.

[2] حسين، فتحي علي: **المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، 1997م، ص194.

[3] العقالي، عبد الله مرسي: **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية**،... مرجع سابق... ص105.

واستراتيجية، وتاريخية، ولابُدّ أن نُدرك، أن حوالي ربع موارد إسرائيل المائية مصدرها هضبة الجولان، فما الذي يدفعنا للتخلي عن مصادرنا المائية؟ إن لذلك أهمية حيوية"[(1)].

4:3:3 التطلعات الإسرائيلية لمياه نهر النيل:

على الرغم من أن المطامع المائية الإسرائيلية كانت موجهة مباشرةً إلى ميـــاه الجـــوار الفلسطيني جغرافياً، إلا أن المخططات كانت ترتكز أيضاً على مصادر المياه الأبعد والأغـــزر والأكثر تدفقاً، والأضمن استمراراً على مدى التاريخ. ومع إخفاق اليهود الواضّح والمستمر حتى الآن في جر مياه النيل، عبر صحراء سيناء إلى النقب، لتعمير وري صـــحاريه، فقـــد لجـــأت إسرائيل إلى الضغط على مصر والسودان، والتضييق على مواردهما المائية النيلية، وذلك عبر دول المنابع، وبحيرات وأحواض تجميع مياه هذا النهر في أقصى الجنوب[(2)].

بالرغم من أن مصر ترفض قطعياً وضع مياه النيل ضمن المخططات الهادفة لنقلها إلى خارج الأراضي المصرية، وبالتحديد إلى إســـرائيل، إلا أن المخططـــات الإســـرائيلية كانـــت بإستمرار تؤمن بأن حل المشكلة المائية الإسرائيلية بشكلٍ جذري، يأتي من خلال نهـــر النيـــل، حيث يؤكد خبراء إسرائيل، بأن متطلبات دولتهم من مياه النيل لا تتجاوز المليار م^3 سنوياً، وهو ما يُشكل 1% من إجمالي إيراد نهر النيل إلى مصر، والذي يُشكل بدوره 10% من كميات المياه التي يفقدها النيل سنوياً في البحر المتوسط، والمُقدرة بحوالي 10 مليار م^3 سنوياً[(3)].

ومما يؤكد المطامع الإسرائيلية الواضّحة في مياه نهر النيل، وسعيها الدائم والمتواصـــل للضغط على الحكومة المصرية ما يلي:

- الجهود الإسرائيلية لتوثيق العلاقات الدوبلوماسية مع أوغندا، من خلال السيطرة علـــى حكومتها، والتأثير على قراراتها[(4)].

---

(1) العضايلة، عادل محمد: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام"**،... مرجع سابق... ص237.

(2) العقالي، عبد الله مرسي: **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية**،... مرجع سابق... ص169.

(3) العضايلة، عادل محمد: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام"**،... مرجع سابق... ص84.

(4) العبد الله، حسن: **الأمن المائي المصري**، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2000م، ص29.

- الدور الإسرائيلي في أثيوبيا، حيث المنابع الأساسية للنيل، فقد قامت إسرائيل بتقديم المساعدة لحكام أثيوبيا، عندما ساءت علاقاتها مع مصر، وكذلك قيامها بتنفيذ ستة مشاريع مائية لأثيوبيا على منابع النيل، وما يُمثله ذلك من خطر حيوي مباشر على حصة مصر من مياه النهر.
- قيام إسرائيل بدعم ومساعدة "جون جارانج" ومد قواته بالسلاح، لهدف تحرير جنوب السودان وإضعافه[(1)].

أما فيما يخص المشاريع والمخططات الإسرائيلية التي تُظهر مطامع اليهود في مياه نهر النيل، فيمكن تلخيصها فيما يلي:

1- مشروع "اليشع كالي" عام 1974م:

اقترح مهندس المياه الإسرائيلي "كالي"، الذي كان يعمل بشركة تخطيط المياه الإسرائيلية "تاهال"، مشروعاً يهدف إلى نقل المياه من النيل إلى إسرائيل، ويتضمن المشروع توسيع ترعة الإسماعيلية، لزيادة مُعدل تدفق المياه منها، ثم تنقل المياه من خلالها أسفل مجرى قناة السويس، لتصب في مجرى يتجه شمالاً لساحل شبه جزيرة سيناء، ويسير بمحاذاة الساحل في خطين متجاورين حتى خان يونس، ثم يتفرع في اتجاهين، أحدهما بمحاذاة الساحل الشمالي لفلسطين، بإتجاه تل أبيب، والآخر يتجه جنوباً إلى النقب[(2)].

2- مشروع "يؤر" عام 1979م:

قام الخبير الإسرائيلي "شاؤول يؤر"، النائب السابق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية، بتقديم هذا المشروع المائي للسادات، خلال مباحثات كامب ديفيد عام 1979م، وهدف المشروع إلى جر مياه النيل إلى إسرائيل، من خلال شق ست قنوات تحت مياه قناة السويس، وبإمكان هذا المشروع نقل مليار م^3 من المياه سنوياً لري صحراء النقب[(3)].

[(1)] حسين، فتحي علي: **المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط**، ... مرجع سابق ....، ص159.

[(2)] العقالي، عبد الله مرسي: **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية**،... مرجع سابق... ص168.

[(3)] حسين، فتحي علي: **المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط**، ... مرجع سابق ....، ص151.

3- مشروع استغلال الآبار الجوفية في سيناء:

بدأت إسرائيل عام 1990م، بتنفيذ مشروع ضخم لسحب المياه الجوفية من أراضي سيناء المصرية، بعد دراسة متعمقة بهذا الخصوص، استعانت خلالها إسرائيل بالأقمار الإصطناعية، والإستشعار عن بُعد، لتحديد أماكن الخزانات الجوفية، وكميات المياه المُتاحة، والكميات التي يمكن سحبها، وقد قُدِّرت كميات المياه المختزنة في صحراء سيناء آنذاك بأكثر من 200 مليار$م^3$[(1)].

5:3:3 أهمية نهر الأردن في الاستراتيجية الإسرائيلية:

شكل نهر الأردن جوهر الصراع العربي الإسرائيلي على المياه على مدار العقود الماضية، بالرغم من أن الأطماع المائية الإسرائيلية لم تقف عند حدود حوض هذا النهر[(2)]، وتظهر الأهمية العُظمى لنهر الأردن كمورد مائي حيوي واستراتيجي من خلال ما يلي:

1- قلة سقوط الأمطار على حوض هذا النهر بوجهٍ عام، وضعف مُعدلات تدفق أنهار الحوض، وهذا زاد من أهمية كل قطرة ماء تجري ضمن منظومة حوض هذا النهر.

2- السيطرة الإسرائيلية شبه الكاملة على موارد حوض هذا النهر، في ظل افتقار دول الحوض العربية للقوى الإقتصادية والمادية، وانخفاض معدلات النمو الإقتصادي فيها، وعجزها المادي عن استخدام الوسائل العلمية والتكنولوجية المتطورة، والمُكلفة مادياً، بهدف استغلال مياه حوض هذا النهر بالشكل الصحيح، مع زيادة سكانية عالية جداً لدى هذه الدول، وما يعنيه ذلك من زيادة مُلحة، وضغط هائل على موارد المياه[(3)].

يوجد مجرى نهر الأردن ضمن منطقة انهدام البحر الميت ووادي الأردن، في منطقة الحولة، ومنطقة الأغوار الشمالية والوسطى، وبحيرة طبريا، تبلغ مساحة حوضه حوالي "43.535" $كم^2$، تضم أجزاء من الأردن، وفلسطين، وسوريا، ولبنان، يبلغ طول هذا النهر

---

(1) العقالي، عبد الله مرسي: **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية**،... مرجع سابق... ص171.

(2) العضايلة، عادل محمد: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام"**،... مرجع سابق... ص97.

(3) د. قبعة، كمال: **المياه المشتركة والقانون الدولي**، المنظمة العربية للتنمية والثقافة والعلوم، تونس، 2004م، ص14.

حوالي 192 كم، ويقسم حوضه إلى ثلاثة أقسام رئيسة، تشمل المجرى العلوي بـين سلاسـل مرتفعات هضبة الجولان، على ارتفاع 70م فوق سطح البحر، بمساحة إجمالية تبلغ 115 كم^2، تشكل حوالي 16% من مساحة الحوض، يشمل المجـرى العلـوي للحـوض نهـر بانيـاس، والحاصباني، والدان، أما بالنسبة للمجرى الأوسط، فيقع ضمن المنطقة الممتدة من سهل الحولة، وحتى بحيرة طبريا، بإنحدار شديد تصل نسبته إلى 17.5م/كم، تُشكل بحيرة طبريا أهم أجـزاء الحوض في هذا المجرى، أما المجرى السفلي، فيمثل المنطقة الممتدة من جنوب طبريا وحتـى مصب النهر شمال البحر الميت[1].

لقد طرحت إسرائيل مشروع جونستون عام 1953م، ومشروع كوتون عـام 1954م، بهدف اقتسام مياه نهر الأردن، مقابل إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية، وإنهاء النزاع القائم فـي المنطقة، وقد رفض العرب ذلك بسبب نظرة إسرائيل لمصالحها على حساب الآخـرين، مـن منطلق مبدأ القوة، وعندما حاولت الدول العربية تنفيذ مشاريعها الخاصة لاستغلال مياه النهـر، واجهت إسرائيل ذلك على أنه عدوان موجه ضدها، مما تسبب في توترات أمنية كانت نواة قيام حرب عام 1967م، والتي فرضت واقعاً جغرافياً جديداً علـى الأرض، مـن خـلال سـيطرة إسرائيل على كامل بحيرة طبريا، ومنطقة الجولان السورية، وكذلك الضفة الغربيـة، وعلـى مُعظم نهر الأردن[2]. يمكن اعتبار حرب عام 1967م حرباً على المياه، وبالتحديد ميـاه نهـر الأردن، فقد كانت مُعظم التهديدات والاحتكاكات التي سبقت الحرب تدور حول موضوع تحويل مياه نهر الأردن، والتي كان من أهم نتائجها شل القدرات والمشاريع العربية، لإسـتغلال ميـاه النهر، وفي نفس الوقت تنفيذ إسرائيل لمشاريعها في هذا المجال، واستغلال كافة الموارد المائية للنهر[3].

أدركت إسرائيل الأهمية الحيوية والاستراتيجية لنهر الأردن، كمـورد مـائي طبيعـي ومتجدد، ويمتاز بكميات مياه كبيرة، لذلك فقد كانت السياسة المائية الإسرائيلية بخصوص ميـاه هذا النهر، تقوم على مبدأ إنكار الحقائق والحقوق المائية، واللجوء إلى المبـررات السياسـية،

---

[1] العضايلة، عادل محمد: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام"**،... مرجع سابق... ص100.

[2] علي، محمد علي: **نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية**، الدار القومية للطباعة والنشر، 2006م، ص54.

[3] العقالي، عبد الله مرسي: **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية**. ... مرجع سابق ...، ص90.

لتكريس سيطرتها على الأرض الفلسطينية، والموارد المائية، والواقع أن ذلك يتعارض بشــكلٍ جلي مع مبادئ القانون الدولي، الذي أقر بحقوق الفلسطينيين كشعب موجــود علــى أرضــه، وثرواته الطبيعية، وكذلك بأحقية دول الجوار العربية، بإقتسام مياه نهر الأردن مــع إســرائيل، بإعتبار أن هذا النهر مشترك الحوض، وموارد التغذية، بين دول المنطقة[*].

---

[*] أبو رجيلي، خليل: **المياه في إسرائيل، الوضع الراهن والتوقعات**، مجلة الشؤون الفلسطينية، بيروت، ع33، 2003م، ص155.

الفصل الرابع

الإستيطان الإسرائيلي والموازنة المائية في الضفة الغربية

1:4: واقع الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية

2:4: مشاريع الإستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية بعد عام 1967م

3:4: السكان والموازنة المائية في الضفة الغربية

الفصل الرابع

الإستيطان الإسرائيلي والموازنة المائية في الضفة الغربية

مقدمة:

يُمثل الإستيطان الإسرائيلي جوهر الصراع الحقيقي في فلسطين، لأنه يُشكل الوسيلة والهدف في آنٍ واحد، فهو وسيلة للإستيلاء على الأرض التي تحقق الهدف بإقامة الدولة ذات القوة والسيطرة والنفوذ، وبذلك أصبحت القضية الفلسطينية مُعقدة ومتشابكة من الناحية السياسية والعقائدية، لأن الفكر الصهيوني الإستيطاني يقوم على مبدأ "الطرد والإحلال"، من خلال ترحيل وتهجير السكان الأصليين من أراضيهم، وإحلال المستوطنين اليهود في أماكنهم، ولتحقيق ذلك استخدمت الصهيونية ومن ثم إسرائيل دوافع ومبررات دينية وتاريخية، وساعدهم في ذلك الدعم السياسي والعسكري من القوى الدولية الكبرى، التي توحدت مصالحها وأهدافها مع الأهداف الصهيونية العالمية[1].

تَعتبر الحركة الصهيونية الإستيطان وسيلة البقاء والوجود والإستمرار، لذلك نُلاحظ بأن ساسة إسرائيل يحاولون دائماً أن يؤكدوا على شرعية وقانونية الإستيطان على أراضي الضفة والقطاع، لإدراكهم أن التخلي عن الأرض، يعني الضعف، والتراجع، والانحسار، بإتجاه الفناء والزوال، لهذا نجد أن حدود دولتهم يشوبها الغموض، وهي مفتوحة من وجهة نظر القادة الإسرائيليين نحو التوسع إلى أبعد حد مُمكن ومُتاح، ويؤكد ذلك ما قاله أحد قادة إسرائيل بأن "حدود إسرائيل عند مكان وقوف آخر جندي لها"[2].

يُشكل الإستيطان أهم الركائز الإسرائيلية للسيطرة على أراضي الضفة الغربية، وهو وسيلتها لضمان وجودها واستمرارها، وفرض سيطرتها وقوتها، ولتحقيق أمنها القومي المستقبلي. تُعتبر المياه أهم عامل محدد وموجه للإستيطان، كذلك فإن توفير المياه للمستوطنات

---

[1] المصري، محمد أحمد: **التخطيط للإستيطان الصهيوني في الضفة الغربية/ 1967م-2000م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية- نابلس- 2000م، ص19.

[2] أبو الروس، إيمان: **التخطيط الإستيطاني للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية/ 1977م-1984م**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية-1985م، ص149.

هو سبب لوجودها وبقائها، لذلك سُخرت سياسة إسرائيل المائية في الضفة الغربية، لتأمين وتوفير احتياجات المستوطنات من المياه، دون الأخذ بعين الاعتبار الحقوق المائية أو الاحتياجات المائية الحاضرة والمستقبلية لسكان الضفة الغربية من الفلسطينيين، مما تسبب في تفاقم حدة العجز المائي في المناطق الفلسطينية، في ضوء التزايد السكاني المضطرد لهذه المناطق، وازدياد أعداد المستوطنين اليهود في أراضي الضفة، واستمرار إسرائيل في بناء المستوطنات، والسيطرة ما أمكن على كل قطرة ماء مُتاحة، ولهذا فإن دراسة مُحددات الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، يوضّح مدى العلاقة بين الإستيطان والموارد المائية.

1:4: واقع الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية:

1:1:4 تاريخ الإستيطان الإسرائيلي في أراضي الضفة الغربية:

بعد ظهور الحركة الصهيونية كحركة سياسية عملية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حاولت هذه الحركة السيطرة على الأراضي الفلسطينية بوسائل وطرق متعددة ومختلفة، من خلال العديد من الوكالات والمؤسسات والشركات التابعة لها[1]. وقد نشطت هذه المؤسسات بعد الحرب العالمية الأولى، بعدما تمكّنت المنظمة الصهيونية العالمية، من استصدار وعد بلفور عام 1917م، والذي تضمن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ثم وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، حيث عملت حكومة بريطانيا المُنتدبة، على تمكين اليهود من السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية، من خلال القوانين والإجراءات المختلفة، مثل قانون الغائبين، وقانون الأراضي الأميرية[2].

لم تظهر المستوطنات اليهودية في فلسطين بشكلٍ منتظم، إلا في عام 1878م، عندما تمكَّن يهود القدس من تأسيس مستوطنة "بتاح تكفا"[3]، أما في العام 1883م فقد قام اليهود بتأسيس مستوطنتي "يسود معلية وعفرون" وكذلك مستوطنة "جديرا" في عام 1884م، وفي عام

---

[1] د. غانم، محمد حافظ: **مبادئ القانون الدولي العام**، مطبعة النهضة، القاهرة، 2003م، ص14.

[2] www.btselem.org/arabic/publications/2006/7/2summaries .

[3] د. النعيم، محمد طلعت: **الوسيط في القانون الدولي، منشأة المعارف**، الإسكندرية، 2004م، ص684.

1890م، أُقيمت مستوطنات "رحوبوت ومشمار هيارون" وأغلب هذه المستوطنات أُقيمت في مناطق القدس وضواحيها، لأهميتها الاستراتيجية من الناحية الدينية والمائية. بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني العالمي الثاني عام 1898م، أُقر قانون المنظمة الصهيونية العالمية، التي تبنت كافة الشؤون المتعلقة بالإستيطان اليهودي في فلسطين. بعد ذلك التاريخ دخلت فلسطين مرحلة جديدة من الإستيطان اليهودي، حيث عملت المؤتمرات الصهيونية العالمية المتتالية، على تنفيذ العمل لإستعمار فلسطين، من خلال تغذية المشاعر اليهودية، والوعي القومي اليهودي، تجاه الوطن التاريخي الموعود!![1].

تمثلت فلسفة الصهيونية العالمية بالسيطرة على الأرض الفلسطينية، وكان ذلك منذ نشوء الفكرة الأولى لتوطين اليهود في فلسطين، وقد انتهجت إسرائيل ذات السياسة، ونفس الفلسفة بعد قيامها وحتى وقتنا الحالي. تلازمت سياسة إسرائيل في الاستيلاء على الأرض، مع عمليات التغيير الديموغرافي لطبيعة المناطق الفلسطينية. وفي جميع حالات الاستيلاء الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية، كان يؤتى باليهود من مختلف أنحاء العالم، ليحلوا مكان السكان العرب الأصليين[2]. تعرضت فلسطين لخمس موجات من الهجرات اليهودية، منذ أواخر القرن التاسع عشر، وحتى الحرب العالمية الثانية:

- الموجة الأولى 1882–1903م: تمثلت بهجرة نحو 10.000 يهودي من روسيا، عقب اغتيال قيصر روسيا، وما لازم ذلك من اضطهاد لليهود في روسيا آنذاك.

- الموجة الثانية 1904–1918م: وصل عدد اليهود في فلسطين عقب هذه الموجة إلى نحو 85.000 مهاجر من مناطق مختلفة من أوروبا الغربية[3].

- الموجة الثالثة 1919–1923م: وكانت هذه الموجة بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا، حيث وصل من المهاجرين اليهود إلى فلسطين حوالي 35.000 مهاجر.

---

[1] www.psnewsonline.com/archive/index.php.2006/12/24htm1.

[2] البديري، هند أمين: **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**، ط1، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة– مصر، 1998م، ص97.

[3] د. أحمد، محمود سمير: **المبادئ القانونية**، مركز الدراسات الإفريقية والشرقية، جامعة لندن، 2005م، ص26.

- الموجة الرابعة 1924–1932م: حيث هاجر نحو 62.000 يهودي إلى فلسطين، بسبب قيام الولايات المتحدة بسن قوانين تحد من الهجرة إليها.

- الموجة الخامسة 1933–1938م: بلغ عدد المهاجرين في هذه الموجة حوالي 164.000 مهاجر، بسبب الاضطهاد والتشريد الذي لحق بالمخيمات اليهودية في مناطق الإحتلال النازي الألماني.

بلغت إحصائية الهجرة اليهودية الإجمالية إلى فلسطين حتى عام 1948م حوالي 650.000 مهاجر يهودي[(1)].

منذ العام 1967م وبعد وقوع المنطقة المسماة بالضفة الغربية تحت الإحتلال الإسرائيلي، إنتشر الإستيطان في مُعظم أراضيها، البالغة 5844 كم^2، كان هدف الإستيطان الوصول إلى الاستيلاء الكامل على الأراضي الفلسطينية، ويُلاحظ ذلك من خلال جهود الحكومات الإسرائيلية بعد عام 1967م، في مجال بناء وتوسيع المستوطنات، حيث عملت حكومات حزب العمل بموجب "خطة ألون"، التي تركز على ضرورة بناء المستوطنات في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية والأمنية، والتي تتميز بإنخفاض الكثافة السكانية الفلسطينية، مثل مناطق غور الأردن، وبعض أجزاء من جبال الخليل، والقدس وضواحيها[(2)].

أما حكومات حزب الليكود، فإتبعت سياسة بناء المستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية، مع التركيز على مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية، فأحاطت المدن الكبرى بمستوطنات تعلوها على قمم الجبال المُحيطة، ويتركز ذلك في المناطق الواقعة غربي خط رام الله– نابلس. ترتكز سياسة الإستيطان لحكومات حزب الليكود، على مفاهيم أمنية وأيدولوجية في آنٍ واحد، وكل ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار، عامل المياه وتوزعها الجغرافي، كأساس استيطاني استراتيجي[(3)].

[(1)] www.psnewsonline.com/archive/index.php/2003/4/6.htm1.

[(2)] **الأبعاد القانونية لاستغلال مياه الضفة الغربية**، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1999م، ص459.

[(3)] شاتيلا، فتحي: **اقتراحات جيولوجية وأحداث سياسية**، جريدة السفير اللبنانية، بيروت، 1998م.

نتيجة لهذه السياسة الإستيطانية التي اتبعتها إسرائيل، يعيش اليوم حوالي 380.000 مستوطن يهودي على أراضي الضفة الغربية وحدها، يستأثرون بموارد الضفة الغربية على حساب السكان الأصليين، وما يُمثله ذلك من تدهور حاد ومستمر لكثير من مقومات الحياة الفلسطينية الآنية والمستقبلية[1].

2:1:4 أهمية الإستيطان في الفكر الصهيوني:

تتجسد أصول ومبادئ الإستيطان لدى قادة اليهود ومفكريهم، في اعتبار أن فلسطين هي أرض "إسرائيل"، وأن التاريخ اليهودي قد توقف برحيل اليهود عنها، ولن يتجدد ويُستأنف إلا بعودتهم إليها، فهو تاريخ مكفول ومقدس، جسدت الحركة الصهيونية العقيدة التوراتية في طريقة عرضها للإستيطان، حيث جعلت من عملية إحتلالها واستعمارها لفلسطين، مفهوماً أيدولوجياً توراتياً مقدساً، يتمثل بعودة الشعب اليهودي المختار من قبل الإله، إلى الأرض التي وعدهم بها "أرض الميعاد– فلسطين"، وبذلك يهاجر اليهود إلى فلسطين من مختلف أنحاء العالم، كعائدين إلى أرض إسرائيل الموعودة، ويُمثل هؤلاء العائدون تكويناً استيطانياً إحلالياً، بمعنى إحلال هذه الجماعات اليهودية المهاجرة، مكان السكان الفلسطينيين[2].

إن الأيدولوجية الصهيونية في أساسها، قائمة على فلسفة خاصة بها، تتمثل في إنكار ونفي الآخر، لا التعايش معه، أو القبول بوجوده كطرف موازي، على اعتبار أنها تُمثل طبقة متميزة عن سواها من البشر، وبناءً على ذلك، فغاية الفكر الصهيوني النهائية هي الإجلاء والإحلال، بإقتلاع الفلسطيني، لتوطين العائد اليهودي مكانه ويؤكد ذلك ما قامت به المنظمات الصهيونية قُبيل عام 1948م، من قتلٍ وتهجير لسكان فلسطين، وإحلال العائدين اليهود في أماكنهم[3].

---

[1] الدقاق، إبراهيم: **السياسة الإستيطانية وانعكاساتها على قضية الإسكان الفلسطيني في الأرض المُحتلة**، مجلة المستقبل العربي، العدد107، كانون ثاني 1998م، ص7.

[2] هلال، علي الدين: **في مفهوم الكيانات الإستيطانية**، مجلة المستقبل العربي، العدد الأول، أيار 1998م، ص92.

[3] أبو حسن، نافذ: **الإستيطان واستيعاب الهجرة اليهودية إلى فلسطين**، مجلة صامد الإقتصادي، ع90، كانون أول 2005م، ص113.

شَكَّلت الأرض عنصر الصراع الأساسي بين اليهود والشعب العربي والفلسطيني، حيث حسمت سيطرة الصهيونية على 78% من الأراضي الفلسطينية عام 1948م، مسألة إقامة الدولة اليهودية. ثم أخذت تعمل على حسم الصراع حول مستقبل أراضي الضفة والقطاع، عن طريـق سياسة الإستيطان والاستيلاء على الأرض، من خلال مُخطط استيطاني تهويدي، لفـرض أمـر واقع على الأرض[1].

ترتبط الصهيونية ارتباطاً وثيقاً بالإستيطان، بإعتباره جزءاً منها، وأساسـاً هامـاً فـي مشروعها، فهي تَعتبر جميع اليهود بتعدد مواقفهم واتجاهاتهم قومية واحدة متميزة، تقوم علـى مبدأ معاداة الخصم الآخر، وأن مشكلة يهود العالم لا حل لها، إلا بإقامة الدولة اليهوديـة علـى "أرض الميعاد" فيُمثل الإستيطان بذلك روح الصهيونية، وقد أكد المؤرخ الصهيوني "سوكولوف" على أن مستقبل الصهيونية لا يكون إلا بإستمرار استيطان فلسطين[2].

تزايد الترابط بين الصهيونية والإستيطان بعد الحرب العالمية الأولـى، مـع ظهـور الأفكار الصهيونية المؤيدة والداعية لإستخدام القوة، لتجسيد الإستيطان على الأرض الفلسطينية، مما كان له الأثر في جيل شغل دوراً في قيادة المؤسسة العسكرية في إسرائيل بعد قيامها، وتبنى ترجمة هذه الأفكار الإستيطانية في الضفة والقطاع، وفي ذلك يقول "مناحيم بيجن" بأن الإستيطان في الضفة والقطاع، نابع من حيوية ثابتة بالصهيونية، ورؤية أخلاقية لها، وليس من فرق بين السياسات الإستيطانية التي طُبقت قبل قيام الدولة أو بعدها. كما يرى "إسحق شامير" أحد رؤساء وزراء إسرائيل: "أن ارتباط الصهيونية بالإستيطان، يعني أنه جزء منها، ومن المصلحة القومية اليهودية"، كل هؤلاء وغيرهم، عملوا على نقل هذه الأفكار للمؤسسات الإسرائيلية، التي أشرفت ونفذت أعمال تطوير حركة إستيطان الضفة والقطاع[3].

---

(1) حماد، مجدي: **النظام السياسي الإستيطاني**، ط1، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، 2004م، ص147.

(2) المرجع السابق نفسه، ص148.

(3) عبد الودود، رضا: **مؤامرة القناة البديلة**، جريدة آفاق عربية، العدد616، تموز، 2003م.

3:1:4 أهداف الإستيطان الإسرائيلي ومبرراته:

في الوقت الذي يظهر فيه الإنتشار والإمتداد الإستيطاني الإسرائيلي في مختلف الأراضي المُحتلة من قِبل إسرائيل، نجد أن الضفة الغربية هي الهدف الأول في المخططات الإستيطانية لدى القادة والسياسيين الإسرائيليين، مما أدى إلى ظهور أكبر عدد من المستوطنات على أراضيها، بأكبر مساحات من الأراضي المصادرة، وما يمثل ذلك من استنزاف لمصادر الإنتاج الرئيسة للمواطنين العرب، خاصة مصادر المياه والأراضي الزراعية. إن القادة وأصحاب القرار في إسرائيل يؤمنون بضرورة استغلال الوضع الإقليمي الحالي، لإلغاء مبدأ الموافقة على تقسيم "أرض إسرائيل"، وإكمال مُخطط تهويد فلسطين وشعبها، من خلال إيجاد واقع ديموغرافي وجغرافي جديد، بالمفهوم الإسرائيلي الشامل[1].

يُبرر القادة والمخططون الإسرائيليون استيطانهم بدواعي مختلفة ومتعددة، إلا أن مُلخص أهداف ومبررات الإستيطان الإسرائيلي في الضفة والقطاع على وجه التحديد، يمكن عرضها من خلال هدفين أساسيين هما:

1- الإستيطان وسيلة أساسية في جلب المهاجرين اليهود إلى "أرضهم الموعودة" من مختلف بقاع العالم. وقد اعتبرت الصهيونية العالمية منذ تأسيسها، أن الإستيطان وسيلة أساسية لخدمة المهاجرين اليهود، فالهجرة والإستيطان مفهومان متلازمان، يخدم كلٌ منهما الآخر، والمستوطنات تمثل "جيتو اليهود الجديد"، الذي يمنحهم الحماية، والأمن، والولاء للدولة. لذلك نجد أن الهجرة والإستيطان لدى "بن غوريون"، يمثلان استرجاع العهد للصهيونية في العالم، وهما بأحرف من دم ونار على راية الحركة الصهيونية[2]. أما "هرتزل" فقد ربط بين الهجرة والإستيطان، واعتبر استيطان اليهود في فلسطين، وسيلة ناجعة للقضاء على ظاهرة العداء للسامية. إن تلازم الهجرة والإستيطان ظل قائماً حتى بعد قيام إسرائيل، فاعتبر أحد قادة إسرائيل "أبا إيبان"، أن من شأن الهجرة اليهودية إلى فلسطين، أن تُعزز مكانة إسرائيل وتقويها، وأن إحتلال الأرض وحده غير

---

(1) أبو عرفة، عبد الرحمن: **الإستيطان- التطبيق العلمي للصهيونية**، وكالة أبو عرفة للنشر- القدس، 1981م، ص238

(2) حسين، عدنان: **التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية**، ط1، دار النقاش للنشر- بيروت، 2003م، ص27.

كافٍ، إن لم يتم استغلالها استيطانياً، وبذلك ظل مفكري اليهود يعتقدون وينادون، بــأن الإستيطان في فلسطين واستمراره وتعزيزه، يعني استرداد الحــق اليهــودي، وأن مــا يتعارض مع ذلك، يعني تنازلاً عن حق اليهود في الحياة على هذه الأرض[1].

2- الإستيطان هدف أمني: يُشكل الإستيطان وسيلة للحفاظ على أمن التجمعات الســكانية، وبتزايد هذه التجمعات، تزداد الحاجة إلى التوسع في إقامة البؤر الإستيطانية الجديــدة، وبناءً على ذلك نجد أن الصهيونية، قد اعتبرت الإستيطان بمثابة المُخطط لحدود الدولة اليهودية، وأن كل نواة استيطانية جديدة، تُشكل منطلقاً للمزيد مــن التوســع، حتــى أن المستوطنات الناشئة، تبرهن عن حاجة إســرائيل الدائمــة، للمزيــد مــن الأراضــي، واحتياجاتها الحيوية، والتي من أهمها المياه[2].

أدرك الإسرائيليون أهمية جعل الإستيطان وسيلة وأداة لتحقيــق أمــنهم، لإدراكهــم أن مصادرة الأرض من الغير والسيطرة عليها، يحتم استحالة العيش بأمان دون منطق القوة، وفي ذلك يقول بن جوريون: "علينا أن نتخذ من العمليات العسكرية أساساً استيطانياً، وواقعــاً يُجبــر الجميع على الرضوخ له، والإنحناء أمامه". وقد اعتبر "موشي ديان" في عام 1956م: "أن جيله، هو جيل من المستوطنين البنائين والمزارعين، جنباً إلى جنب مع الخوذة الحربية والمدفع"[3].

يَعتبر "إيغال ألون" أحد مُخططي الإستيطان فــي الضــفة والقطــاع، أن للإســتيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المُحتلة، مكانة استراتيجية ودفاعية، وبرأيه أن الإســتيطان إحدى الوسائل الهامة في صراع إسرائيل السياسي حول مسألة الحدود. أما "اسحق رابين"، فهو أول من دعا إلى عدم عشوائية اختيار مكان المستوطنة، وذلك من خلال منظور الوظيفة الأمنية

---

[1] حسين، عدنان: **التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية**، ط1، دار النقاش للنشر- بيروت، 2003م، ص38.

[2] سمارة، عادل: **الإستيطان اليهودي في فلسطين بين الإزاحة والانزياح الذاتي**، مجلة قضايا للحــوار، ع33، المركــز القومي للدراسات والتوثيق، كانون ثاني، 2000م، ، ص13.

[3] المرجع السابق نفسه، ص14.

لها، وأكد أن المستوطنات تُعطي أساساً ثابتاً وقوياً لمطالب إسرائيل في السلام مع الحدود الآمنة، التي يمكن الدفاع عنها، وأن هدف الإستيطان الإسرائيلي هو توسيع الحدود[1].

وبذلك يظهر لنا أن هدف المستوطنات الأساسي على أراضي الضفة والقطاع، هو هدف أمني وتوسعي في آن واحد، فتُشكل المستوطنات خطاً دفاعياً أولياً لحدود إسرائيل في حالة الحرب، كما تُعتبر مركز انطلاق للتوسع والاستيلاء على المزيد من الأراضي المجاورة لها في حالات السلم والإستقرار الأمني.

4:1:4 مراحل الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية:

لقد نجحت الجهود الصهيونية، ومن خلفها جهود القوى الإستعمارية الغربية، في إقامة إسرائيل عام 1948م، على ما يقارب 77% من المساحة الكلية لفلسطين، تمكّنت إسرائيل آنذاك، من طرد أكثر من 700 ألف نسمة من السكان الفلسطينيين، بعد ارتكاب المجازر، وتدمير القرى والمدن الفلسطينية، وتحويل أكثر من نصف الشعب الفلسطيني إلى لاجئين، وفي مقابل ذلك فتحت أبواب الهجرة اليهودية، ليتدفق الآلاف من اليهود، من مختلف أنحاء العالم إلى فلسطين، واستمر هذا النمط من الهجرة اليهودية حتى عام 1967م، عندما أكملت إسرائيل سيطرتها على جميع الأراضي الفلسطينية، حيث دخلت الهجرة اليهودية مرحلة جديدة ومكثفة، لمتابعة مخططات الصهيونية في تهويد فلسطين. إن مراحل توطين اليهود في فلسطين، كانت بشكلٍ تدريجي ومنتظم، بدأت منذ انعقاد مؤتمر لندن عام 1840م، ولا تزال حتى وقتنا المعاصر. وبوجهٍ عام، يمكن تحديد مراحل استيطان اليهود لفلسطين، بمرحلة ما قبل الانتداب البريطاني، أي مرحلة المخططات الصهيونية، ومرحلة الإنتداب البريطاني الذي خضعت له الأراضي الفلسطينية، وكذلك مرحلة قيام إسرائيل عام 1948م، وإنتهاءً بمرحلة إحتلال عام 1967م، والمستمرة حتى الآن[2].

---

[1] ياريف، أهارون "لواء احتياط في الجيش الإسرائيلي": **دور الإستيطان وأهدافه**، ضمن ندوة بعنوان "دراسات لأمن إسرائيل"، إعداد الحانان أورون، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1998م، ص215.

[2] أبو عرفة، عبد الرحمن: **الإستيطان – التطبيق العملي للصهيونية**، ... مرجع سابق ...، ص149.

أحدثت حرب عام 1967م، طفرة من أشكال الإستيطان اليهودي، وذلك ناتج عن سقوط الضفة الغربية وقطاع غزة، تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، إضافة إلى مناطق عربية أخرى، مما تسبب في زيادة الرغبة في إقامة أكبر عدد ممكن من المستوطنات في هذه الأراضي وخاصة في الضفة الغربية، من أجل خلق واقع جديد، يخدم التطلعات التوسعية لإسرائيل، ضمن المُخطط الإسرائيلي العام[1].

أما فيما يتعلق بمراحل الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية – منطقة الدراسة – فيمكن عرضها كما يلي:

1- مرحلة بدايات الإستيطان:

بدأت مخططات الإستيطان الإسرائيلي تدخل مرحلة التنفيذ في أراضي الضفة الغربية، قبل وقف إطلاق النار لحرب 1967م، عندما قامت إسرائيل بتهجير سكان القرى الفلسطينية الواقعة غربي القدس وتدميرها، مثل قرى يالو، عمواس، بيت نوبا، إضافة إلى تدمير أجزاء من مدينة قلقيلية، وبيت عوا، وكان الهدف من تدمير القرى الثلاثة، السيطرة على مساحة تزيد عن 90 كم^2، لإقامة مستوطنة جديدة عليها، وتلازم ذلك مع عملية هدم لحي الشريف في مدينة القدس، لإقامة حي يهودي، وبالرغم من غموض ملامح السياسة الإسرائيلية آنذاك، إلا أنها ومع تطور السياسة الإستيطانية، والرؤية الإسرائيلية للإستيطان، كانت تريد من ذلك "التعديل الحدودي"، وضم أجزاء من الأراضي لإسرائيل، مثل القدس واللطرون، ومنطقة غوش عتصيون، ومناطق الغور الأمنية[2].

2- مرحلة 1967-1974م:

في هذه المرحلة، تَشكلت حكومة حزب العمل برئاسة ليفي أشكول، ثم جولدا مائير، حيث نفذت هذه الحكومات تسع مستوطنات، تعادل ما نسبته 82% من مجموع

---

[1] الفراء، يوسف، ترجمة عليان الهندي: **مستوطنات وحدود إسرائيل**، مركز الأبحاث الإستراتيجية، يافا–جامعة تل أبيب، ص11.

[2] مركز القدس للإعلام والاتصال: **الإستيطان تحدي السلام**، دار القدس للنشر والتوزيع– القدس، آذار– 1995م، ص54

المستوطنات التي أُنشئت آنذاك. بدأت عمليات الإستيطان في الضفة بعد إحتلالها، فتم توسيع القدس، لتضم 70 ألف مستوطن إضافي، وكذلك اتجه النشاط الإستيطاني نحو غور الأردن، وأطراف الجبال الشرقية المقابلة للأردن. إن من الأهداف الإستراتيجية لتوجيه الإستيطان في هذه المرحلة شرق الضفة الغربية، حماية المياه حول نهر الأردن[1].

3- مرحلة 1974-1977م:

استغلت حكومة حزب العمل برئاسة رابين حرب أكتوبر في تصعيد السياسة الإستيطانية وتكثيفها، فأقامت تسع مستوطنات جديدة، تُشكل 6.5% من مجموع مستوطنات الضفة الغربية اليوم، كما ارتفع عدد المستوطنين إلى 2876 مستوطناً يُمثلون 0.3% من مجموع مستوطني الضفة في هذه الأيام. تميزت هذه المرحلة أيضاً بتكثيف الإستيطان حول القدس، وإقامة الحي اليهودي، ومستوطنات التلة الفرنسية، ونفي يعقوب، وجيلو، ورمات أشكول، ومعلوت دفنا وغيرها، ومع نهاية عام 1977م، وصل عدد سكان المستوطنات إلى 163 ألف مستوطن، إضافة إلى 170 ألف إسرائيلي يقطنون المستعمرات التي أصبحت أحياء سكنية في القدس الشرقية، وبحسب إحصاءات إسرائيل، فقد بلغ عدد المستوطنات عام 1982م 122 مستعمرة معترف بها في الضفة الغربية والقطاع، علماً بأن عدد مستوطنات الضفة قد تطور وارتفع ليصل إلى 209 مستوطنة لاحقاً[2].

4- مرحلة 1977-1981م:

شهدت هذه المرحلة تحولاً جذرياً بوصول أكثر الحكومات تطرفاً بقيادة مناحيم بيجن، فأقيمت في هذه الفترة 35 مستوطنة جديدة، بنسبة تصل إلى 35.5% من مجموع المستوطنات اليوم في الضفة، وقد أقيمت أول مستوطنة في قطاع غزة.

---

(1) مركز القدس للإعلام والاتصال: **الإستيطان تحدي السلام**، دار القدس للنشر والتوزيع- القدس، آذار- 1995م، ص55

(2) المركز الجغرافي الفلسطيني، **قاعدة بيانات المستوطنات**، رام الله- 2003م.

كما شهدت مناطق القدس أكبر حملات مصادرة الأراضي، واستمرت عمليات بناء المستوطنات وتكثيفها، خاصة شمال شرق المدينة[1].

5- مرحلة 1981-1988م:

امتازت هذه المرحلة بتحرك حزب الليكود بقيادة بيغن وشامير، فأُقيمت 43 مستوطنة جديدة، بنسبة إجمالية تصل إلى 41% من مجموع المستوطنات اليوم، كما ازدادت نسبة المستوطنين بنسبة 124%، وشكل المستوطنون ما نسبته 4.4% من مجموع السكان العرب آنذاك، ومن الملاحظ هنا، أن مستوطنات الضفة، كانت قد تركزت في المناطق كثيفة السكان، كنابلس، ورام الله، ومناطق الخليل[2].

6- مرحلة 1988-1992م:

استمرت سياسة الإستيطان، فأُقيمت 12 مستوطنة جديدة، شكلت 8.6% من مجموع مستوطنات الضفة الإجمالي في هذه الأيام، وارتفع عدد المستوطنين إلى 81200 مستوطن، بنسبة قدرها 5.3% من مجموع السكان العام للضفة، وتوزعت المستوطنات جغرافياً في جميع أرجاء الضفة الغربية تقريباً، بإستثناء مناطق رام الله وغور الأردن[3].

7- مرحلة 1992-2005م:

استمرت الحكومات الإسرائيلية في سياسة توسيع الإستيطان، وفتح الشوارع الإلتفافية، وإصدار الأوامر العسكرية، التي تهدف للسيطرة على الأراضي الفلسطينية، واستمر التوسع الإستيطاني المحدد والمخطط، بهدف تنفيذ التطلعات الإسرائيلية للمرحلة النهائية للحدود والمستوطنات. تزايد عدد المستوطنين منذ العام 1992م من 107 آلاف

---

[1] مركز القدس للإعلام والإتصال: **الإستيطان تحدي السلام**، ... مصدر سابق ... ص56.

[2] أبو عرفة، عبد الرحمن: **الإستيطان- التطبيق العملي للصهيونية**، ... مرجع سابق ... ص155.

[3] مركز القدس للإعلام والاتصال: **الإستيطان تحدى السلام**، ... مصدر سابق ...، ص58.

مستوطن، إلى 145 ألف مستوطن، كما تم بناء عشرة آلاف وحدة سكنية، أُقيمت ضمن مفهوم القدس الكبرى. وبعد توقيع اتفاقية "وايرفر" عام 1998م، أقيمت حوالي 27 بؤرة استيطانية جديدة، كما بلغ مجموع الأراضي المصادرة حوالي 28.000 دونم[1].

إن الإرتفاع في عدد المستوطنات أثناء العام 1999م، قد ازداد بنسبة 12.5%، كما أن ارتفاع أعداد المستوطنين في منطقة القدس استمر ليصل إلى 67 ألف نسمة، يُشكلون حوالي 30% من مجموع السكان اليهود، أما مناطق غرب نابلس، فبلغت نسبة مستوطنيها حوالي 50 ألف نسمة، يُشكلون أكثر من ربع السكان اليهود، ويسكن في المناطق ذات الإجماع القومي اليهودي، بعدم التنازل عنها خلال أي مبادرات سلمية، حوالي 250 ألف مستوطن يهودي، أما المناطق التي قد تنتقل إلى السيطرة الفلسطينية، فيقطنها حوالي 45 ألف نسمة من المستوطنين[2].

5:1:4 أشكال الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية:

يتوحد الإستيطان الإسرائيلي باختلاف أشكاله وتعدد أنواعه، لتحقيق هدف نهائي واحد، يتمثل في السيطرة على هذه الأرض واستغلالها، مع تلازم ذلك بتهويد مستمر ومنظم للروابط الإنسان الفلسطيني بالمكان الذي يسكنه، تمهيداً لفرض الأمر الواقع[3]، ولكن من المهم بمكان الإشارة إلى أشكال وأنواع هذا الإستيطان، فيتناسبُ كل شكلٍ استيطاني بهدف أساسي مع طبيعة الأمر الواقع على الأرض، فيظهر الإستيطان الأمني في المناطق الحدودية في الأغوار، ليُشكل حاجزاً ما بين المناطق الفلسطينية والحدود الأردنية، في حين يظهر الإستيطان المائي في المناطق الإستراتيجية بالنسبة لجغرافية الأحواض المائية الجوفية، ومصادر المياه السطحية والنهرية، بهدف أحكام السيطرة عليها، كذلك الإستيطان الديموغرافي، الذي يتركز بالقرب من

---

[1] www.aljazeera.net/in-depth/water/2005/2/-6-1htm.
[2] www.aljazeera.net/in-depth/water/2005/5/-6-1htm.
[3] **السياسة السكانية والاقتصادية في الأراضي المحتلة**، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة والإعلام، بيروت، 2005م، ص25.

التجمعات السكانية الفلسطينية الكبيرة، كمحاولة لإيجاد نوع من التوازن السكاني، ويظهر ذلك جلياً في مناطق القدس على سبيل المثال، وما إلى ذلك من أشكال استيطانية أخرى.

وفيما يلي أهم أشكال الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية:

أولاً: الإستيطان الأمني والاستراتيجي:

لهذا الإستيطان أبعاد إقليمية وسياسية وجغرافية، وتتحقق هذه الأبعاد استناداً إلى مُخططات تعتمد على دراسات مستفيضة في المجال الإستراتيجي، تقوم بوضعها الحكومات الإسرائيلية، بالإعتماد على التوقعات المستقبلية، في إطار المنظور السياسي الإسرائيلي، ومع مرور الوقت تبدأ مُخططات هذا الإستيطان بالوضوح. أرادت إسرائيل من إقامة المستوطنات، أن تحقق هدفاً أمنياً بالدرجة الأولى، يتمثل في إضفاء الشرعية على وجود قواتها العسكرية في الأراضي التي تحتلها، فهي موجودة لحماية "المدنيين اليهود"، وأكد على ذلك موشي ديان بقوله: "هنالك أهمية للمستوطنات في المناطق المُحتلة، لأننا لا نستطيع بدونها أن نحافظ على بقاء الجيش هناك، وبدونها سيكون الجيش أجنبياً، يحكم سكاناً أجانب". أي أن المستوطنات ذريعة إسرائيلية واقعية، لإستمرار إحتلال الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية[1].

من جهة أُخرى، تنظر إسرائيل للمستوطنات، لتقوم بالوظيفة الأمنية في المناطق المُحتلة، من خلال أنها تؤدي الوظيفة الدفاعية في بدايات التوترات الأمنية، لصد أي هجوم عربي مُحتمل، فهي بذلك بحاجة لمستوطنات تُشكل خط الدفاع الأول، لصد أي هجوم، من منطلق الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، التي تقضي بضرورة أن تكون المعركة في أرض الطرف الآخر من النزاع، ولذلك سعت إسرائيل لإقامة المستوطنات في الأراضي المُحتلة على شكل أحزمة طولية وعرضية، لخدمة الأهداف الأمنية والإستراتيجية[2].

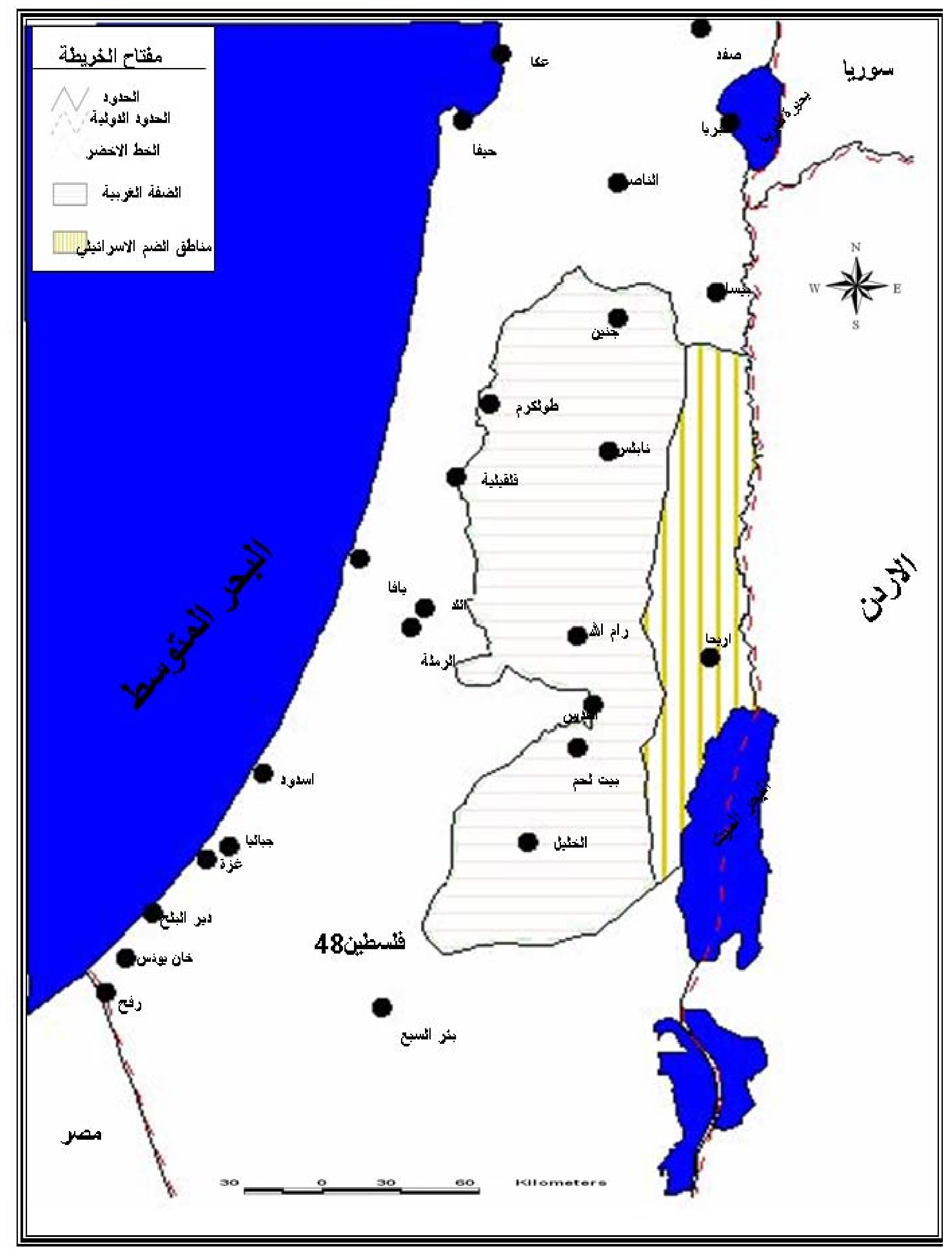
---

[1] أورنسون، جيفري: **المستوطنات والمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية**، المركز القومي للدراسات الإستراتيجية/ غزة- فلسطين، 1997م، ص32.

[2] عبد الجواد، صالح: **الإستيطان اليهودي- أبعاده وعواقبه**، مركز القدس للدراسات الإنمائية، الأردن، 1992م، ص11.

تتباين الأهداف الأمنية الإسرائيلية للإستيطان، بإختلاف طبيعة الظـــروف ومقتضـــيات الواقع، وعلى ذلك فستؤدي المستوطنة وظيفتها الأمنية، بما يتناسب والمتطلبات المتغيـــرة مـــن وقتٍ لآخر، فأحياناً تكون قواعد لأجهزة الإستخبارات العسكرية، وأحياناً أخرى يلزم أن تكـــون قواعد انطلاق للقوات الخاصة بإتجاه الأراضي الفلسطينية، أو قد يستلزم الأمر أن تصبح قواعد برية للجيش، أو مطارات عسكرية، أو غير ذلك، انظر الخريطة رقم (17) والتي تُظهر مُخطط الضم الإسرائيلي في الضفة الغربية لأهداف أمنية.

خريطة رقم (17): مُخطط الضم الإسرائيلي في الضفة الغربية لأهداف أمنية.



المصدر: 1) المركز الجغرافي الفلسطيني – رام الله، 2000م.

2) عمل الباحث وإخراجه.

تهدف إسرائيل من خلال مستوطناتها في الأراضي المُحتلة، إلى الوصول للحل السياسي الذي تريده. حيث تُشكل المستوطنات إطاراً للمقايضة بالنسبة لإسرائيل، للحصول على امتيازات أُخرى في المكان المطلوب، والزمان المناسب، إضافة إلى تعزيز فكرة الفصل الإقليمي بين الأراضي الفلسطينية، وبين مُحيطها العربي، مع تحقيق عدم التواصل الجغرافي لجسم الدولة الفلسطينية، من خلال سلاسل المستوطنات في الضفة الغربية ، كشريط الأغوار الإستيطاني، وكذلك سلسلة مستوطنات غوش قطيف السابق في قطاع غزة[1].

ثانياً: الإستيطان المائي:

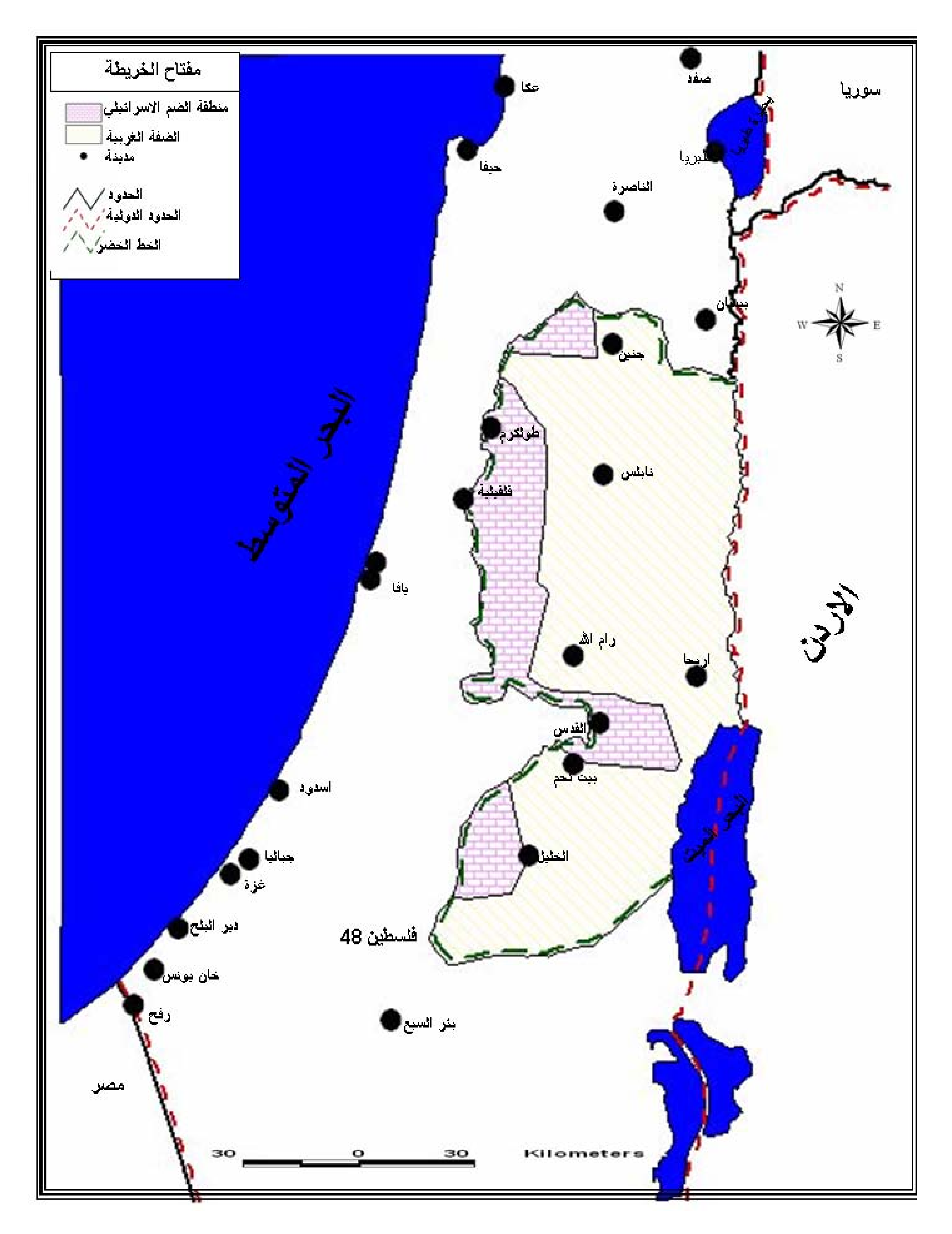
يهدف الإستيطان المائي، إلى السيطرة على المياه الجوفية الفلسطينية، حيث تسيطر إسرائيل على ما يقارب من 80% من إجمالي كميات المياه الفلسطينية الجوفية في الضفة الغربية، تقوم السياسة المائية الإسرائيلية، على مبدأ الضم والتوسع، في حالة التقاء قضية المياه مع احتياجات إسرائيل الإستراتيجية، والقضايا الحيوية الأخرى، كالأمن والسكان[2]، والخريطة رقم (18) تُبين مناطق الضم والتوسع الإسرائيلي في الضفة الغربية لأهداف مائية.

---

[1] المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الإستيطان: **الإستيطان في عهد باراك**، نابلس- فلسطين، 2000م، ص2.

[2] يهوشع شفارتس، واهرون زوهر: **مشكلة المياه في إطار التسويات بين إسرائيل والعرب**، مركز تاهال ومركز الأبحاث- تل أبيب، 2004م، ص7.

خريطة رقم (18): مُخطط الضم والتوسع الإسرائيلي في الضفة الغربية لأهداف مائية.



المصدر: 1) المركز الجغرافي الفلسطيني – رام الله، 2000م.

2) عمل الباحث وإخراجه.

يتضّح من الخريطة رقم (18)، بأن المناطق المراد ضمها لأسباب مائية، هي مناطق ما يُعرف بغرب السامرة حسب الإدعاء الإسرائيلي، أي الشريط الشمالي الجنوبي لغــرب نــابلس ورام الله، وكذلك مناطق ضواحي غربي القدس، وغربي الخليل، وهي غالبية المنــاطق التــي أسكنتها إسرائيل بنسب كبيــرة مــن المســتوطنين منــذ العــام 1967م، لأهميتهــا الأمنيــة، والديموغرافية، والسياسية، والدينية.

كما نلاحظ بأن مناطق الضم المائي المذكورة هي مُعظم المناطق التي ضــمها الجــدار الإسرائيلي العازل من الجهة الغربية للضفة، لتشكل المواقع الإستراتيجية اللازمة للسيطرة على مواقع الضخ المائي من الأحواض الجوفية الرئيسة في الضفة الغربية، سيما الحوض الغربــي لأهميته الإستراتيجية لإسرائيل، حيث استغلالها لمعظم مياهه، خاصة إذا ما أخذنا بالاعتبار أن مُعظم الحزام الشرقي للحوض الشرقي هو أراضي الأغوار الخاضــعة للســيطرة الإســرائيلية لأسباب أمنية حسب إدعاءات إسرائيل، تحت أي من الظروف بخصــوص التســوية الســلمية المحتملة.

ثالثاً: الإستيطان العمراني والديموغرافي:

يركز هذا الإستيطان على بناء المساكن للمستوطنين اليهود، خاصة في مناطق ضواحي القدس، بهدف إيجاد واقع ديموغرافي جديد لصالح الوجود اليهودي في تلك المناطق الحساســة، ذات الأهمية التاريخية والدينية. وتتمثل خطورة هذا الشكل الإستيطاني في أن حوالي 300.000 مستوطن وإسرائيلي، يقطنون مناطق ضواحي القدس، وذلك ما سيشكل مُعضلة حقيقية أمام أي مسار للتسوية، والحلول المستقبلية بين إسرائيل والشعب الفلسطيني[1].

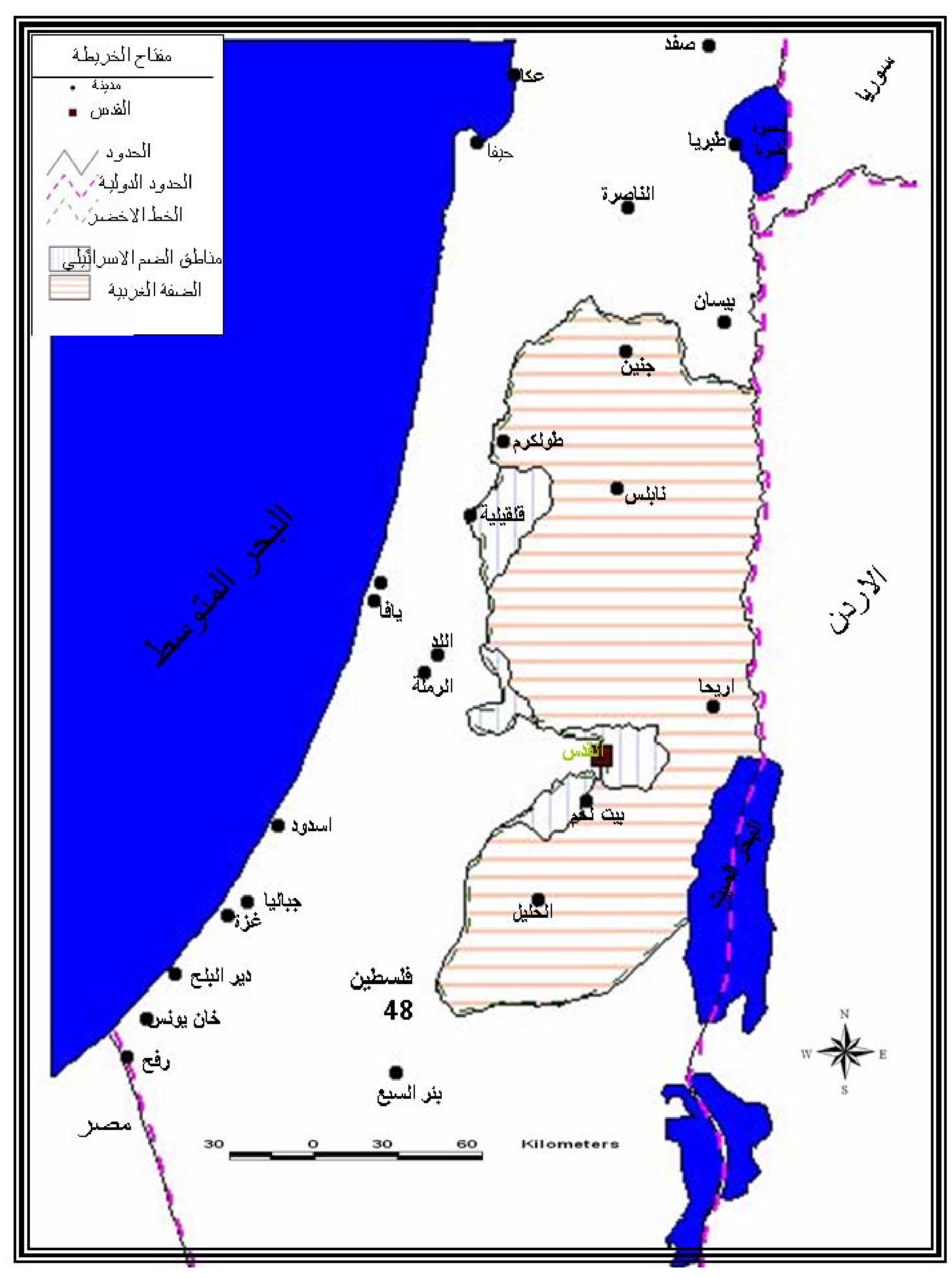
ستأخذ إسرائيل العامل الديموغرافي بعين الإعتبار في أية تسوية سلمية مقترحة، لضمان السيطرة والحماية لمستوطنيها، وتحقيق الأهداف التي رسمت لهذا النوع مــن الإســتيطان[2]. والخريطة رقم (19) توضّح مناطق الضم المقترحة على أسس ديموغرافية.

---

[1] المسيري، عبد الوهاب: **موسوعة اليهود واليهودية الصهيونية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، 1999م، ص62.

[2] حسني، يوسف: **الأبعاد السياسية والاقتصادية لأزمة المياه العربية**، دار البعث للنشر، بغداد، 2004م، ص103.

خريطة رقم (19): مُخطط الضم الإسرائيلي في الضفة الغربية لأهداف ديموغرافية.



المصدر: 1) المركز الجغرافي الفلسطيني– رام الله، 2005م.

2) عمل الباحث وإخراجه.

إن مناطق الضم المقترحة على الخريطة لأهداف ديموغرافية، ستضم حوالي 12% من مساحة الضفة الغربية، يقطنها حوالي 70% من مستوطنيها الإقتصاديين، ولـيس المسـتوطنين القاطنين في قلب المناطق السكنية العربية، لأهداف أيدولوجية وتاريخية[1].

رابعاً: الإستيطان الديني والتاريخي:

يُعتبر الإستيطان الديني من أخطر أنواع الإستيطان اليهودي في فلسطين، لأنه يهـدف وبشكلٍ مباشر، إلى تدمير المبادئ الدينية لسكان البلاد، والذين يُدين مُعظمهم بالإسـلام، ومـن المعتقد به أن هدف هذا الإستيطان هو زرع الفتن بين المسلمين والمسيحيين، ووضع التعقيدات على إقامة الشعائر الدينية للمسلمين. مارست إسرائيل مختلف الأسـاليب تحقيقـاً لأهـدافها، وفرض سيطرتها، فعملت على هدم أكثر من 720 مسجد ومكان إسلامي مقدس داخل خط الهدنة من فلسطين 48، وأقامت مكانها المشاريع العمرانيـة المختلفـة. إن الإسـتيطان الـديني مـع الإستيطان الأثري والتاريخي، هو الذي يقوم بعمليات التنقيب والحفريات تحت المسجد الأقصى، وحائط البراق، وكنيسة القيامة، لإثبات أن لليهود بقايا آثار في هذه الأرض، مع أن كل الـدلائل تُشير إلى الآثار الإسلامية والكنعانية وبإقرار وزارة الآثار الإسرائيلية نفسها[2].

كان التذرع بالهدف الديني والتاريخي للاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، من أهم الوسائل التي استخدمتها إسرائيل، للتغلب على العوائق النفسية، التي تحد مـن قبـول اليهـود للإستيطان في الضفة الغربية، فقد أعتبر رئيس وزراء إسرائيل السابق ليفي أشكول "أن الضـفة التي كانت تحت الإحتلال الأردني، ومنطقة غزة التي كان يحتلها المصريون، لم تكـن كـذلك طوعاً على حق، بل إن الإحتلال والقوة، ومنطق العدوان على اليهود، هو الذي فرض ذلك"[3].

---

(1) ستار، جويس: **سياسة ندرة المياه في الشرق الأوسط**، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، 1995م، ص55.

(2) المصري، محمد أحمد: **التخطيط للإستيطان الصهيوني في الضفة الغربيـة/ 1967-2000م**، ... مرجـع سـابق..، ص25.

(3) عبد الحق، يوسف: **المستقبل العربي والشرق أوسطية**، صامد الاقتصادي، العدد98، 2001م، ص154.

كما اعتبر "موشي ديان"، أن إحتلال الضفة والقطاع، هو عودة اليهـود إلـى أمـاكنهم المقدسة. أما وزير الشؤون الدينية "زراخ"، فقد اعتبر عام 1967م، "أن العودة إلى غزة، هـي جزء من العودة إلى الوطن، والى الأبد، لأنها أرض الأجداد"[1].

خامساً: الإستيطان الإقتصادي:

سيطرت إسرائيل بإحتلالها للضفة والقطاع على مورد اقتصادي حيوي وهام، كان لـه الأثر الأكبر في خروج الإقتصاد الإسرائيلي من الأزمة التي عاشها خلال حرب عـام 1967م وما قبلها، ويتمثل هذا المورد الإقتصادي بشكلٍ أساسي في مجال الزراعة والصناعة[2].

- في المجال الزراعي: سيطر الإستيطان الإسرائيلي على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، وكذلك المياه اللازمة لها، مما أدى إلـى زيـادة الإنتـاج الزراعي، الذي ساهم في تطوير الإنتاج الغذائي الإسرائيلي[3].

- في المجال الصناعي: قامت إسرائيل بإنشاء العديد من المناطق والمجمعات الصـناعية في المستوطنات المُقامة على أراضي الضفة والقطاع على حدٍ سـواء، مثـل المنطقـة الصناعية في مستوطنة "بركان"، الواقعة على أراضي محافظة سلفيت، وكذلك مستوطنة "إيرز" السابقة في قطاع غزة. هدفت إسرائيل من الإستيطان الصناعي، إلـى اسـتثمار موارد الأرض، وإقامة المنشآت الصناعية، لإستغلال الموارد المتوفرة، إضافة إلى إقامة المصانع الخطرة والمؤثرة على البيئة والإنسان داخل المستوطنات، والتـي لا يُرغـب بإقامتها داخل إسرائيل مثل المصانع التي تستعمل المواد الكيماوية كمصـانع المطـاط والألمنيوم في مناطق أريحا، ومصانع البلاستيك والدهانات والجلود والمنظفـات فـي محافظة نابلس. إن إقامة مثل هذه المستوطنات الصناعية، سيطور الإقتصاد الإسرائيلي

---

[1] البطش، جهاد شعبان: **الإستيطان الصهيوني في قطاع غزة**، مكتبة اليازجي للنشر والتوزيع، غزة- فلسطين، 2003م، ص42.

[2] عبد الهادي، مهدي: **المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة المُحتلة**، جمعية الملتقى الفكري العربـي- القـدس، 1978م، ص58.

[3] الأمم المتحدة، **منشأة القضية الفلسطينية وتطورها 1970-1988م**، نيويورك، 1990م، ص153.

بدرجة كبيرة، لأنها توجه لصناعة منتجات استهلاك لسكان الضفة والقطاع، إضافة إلى استغلال عمال الأراضي المُحتلة ذوي الأجور المتدنية في العمل في هذه المستوطنات، مع إعاقة الإقتصاد الفلسطيني عن النهوض، وجعله من توابع الإقتصاد الإسرائيلي[1].

6:1:4 التوزيع الجغرافي للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية:

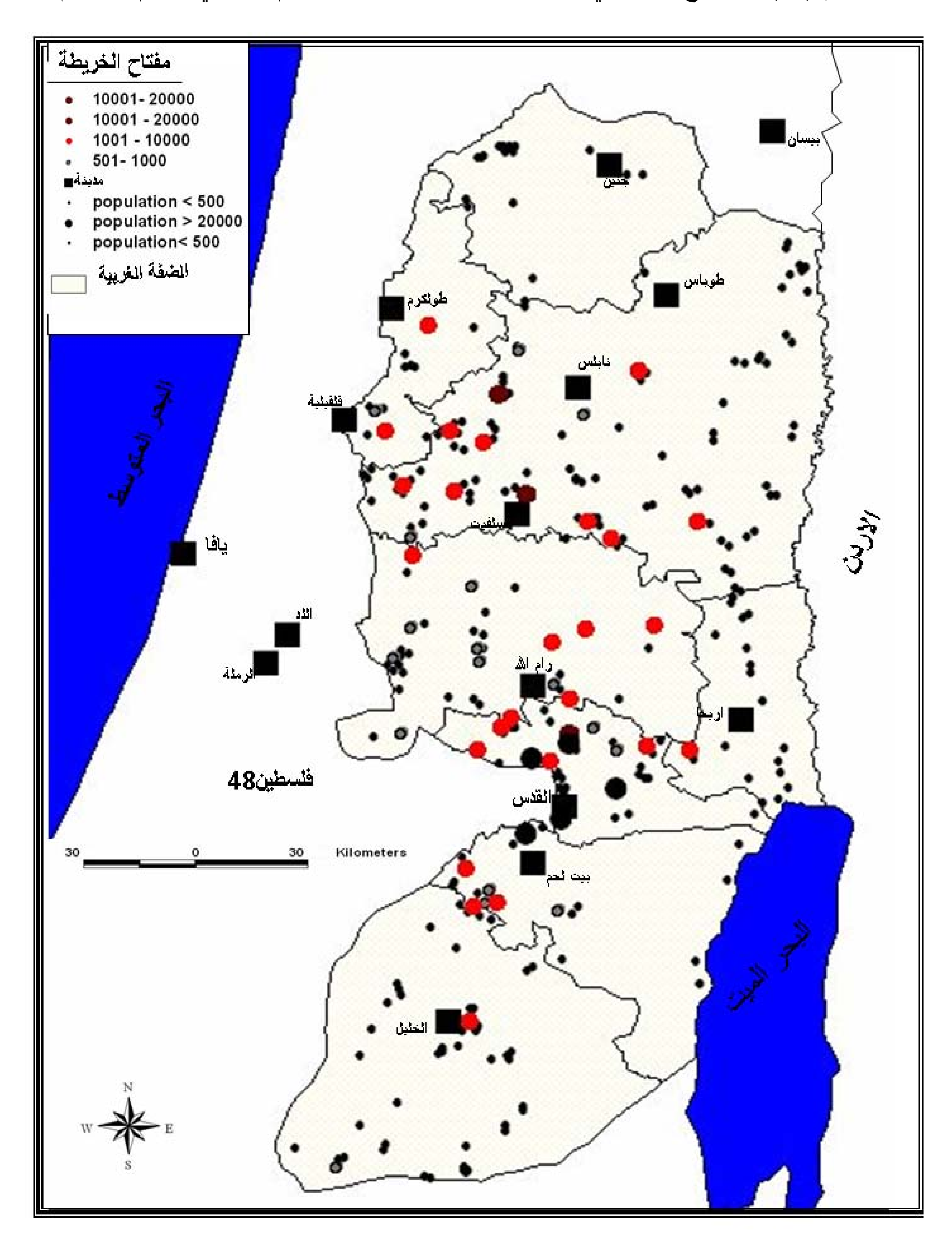
لقد وصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة في منتصف عـــام 2000م، إلى حوالي 193.000 مستوطن، إضافة إلى 180.000 يقطنون داخل نطاق مدينـــة القـــدس، وبذلك يصبح العدد الإجمالي 373.000 يسكنون في 144 مستوطنة في الضفة الغربيـــة، و15 مستوطنة في القدس، و17 مستوطنة أخرى كانت في القطاع[2]، والخريطة رقـــم (20) تظهـــر التوزيع الجغرافي لمستوطنات الضفة، حسب الحجم السكاني، للعام 2005م.

---

[1] Palestinian Center for human rights: a comprehensive، op. cit، p34.

[2] المصري، محمد احمد: **التخطيط للإستيطان الصهيوني في الضفة الغربيـــة/ 1967-2000م**، ... مرجع ســـابق ....، ص19.

خريطة رقم (20): التوزيع الجغرافي لمستوطنات الضفة، حسب الحجم السكاني، للعام 2005م.



المصدر: 1) معهد الأبحاث التطبيقية– أريج، القدس، 2005م.

2) عمل الباحث وإخراجه.

بالنظر إلى خريطة مستوطنات الضفة الغربية، يلاحظ التركيز الواضّح للإستيطان في مناطق محددة، حيث أن حوالي 85% من المستوطنين يسكنون حول مدينة القدس، وفي منطقة رام الله الجنوبية، وجنوب غرب نابلس، وقد يرجع ذلك لإرتباط هؤلاء المستوطنين بمراكز العمل والخدمات داخل فلسطين المُحتلة عام 48، حيث الموقع الجغرافي، وحدود التماس ما بين الضفة وفلسطين عام 48، وقد أقامت إسرائيل مناطق صناعية ضخمة، بإمتيازات وحوافز تشجيعية عالية، لتكون هدفاً لعمل المستوطنين، فأقيمت كبرى المناطق الصناعية في وسط الضفة، مثل "بركان، وكرني شمرون"، وفي منطقة القدس "مشور أدوميم"، كما تم نقل مصانع من داخل إسرائيل إلى الضفة، بسبب رخص التكاليف، والأيدي العاملة، وامتيازات الحكومة[1].

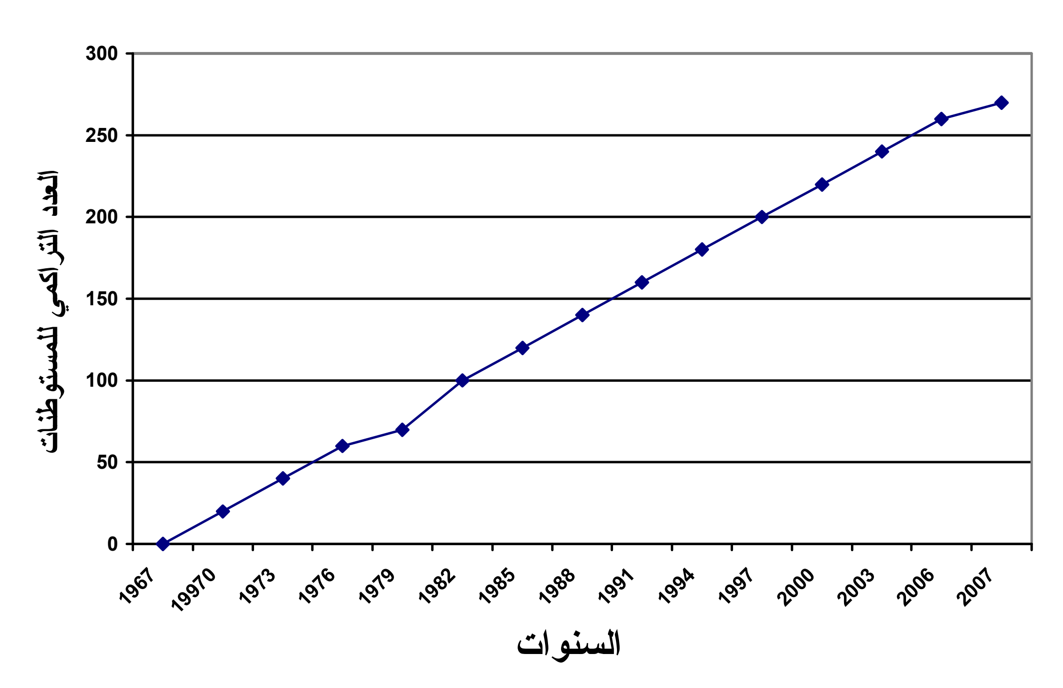
من ناحية أخرى فإن هنالك تزايد واضّح في نسبة الإستيطان العلماني الإقتصادي على حساب الإستيطان الأيدولوجي، فالإزدياد السنوي لمستوطنات "الأمناه" التابعة لحركة "غوش امونيم" المتطرفة، وصلت فقط إلى حوالي 50 نسمة سنوياً في كل مستوطنة، في حين أن الإستيطان الإقتصادي يشكل 70% من مجموع الإستيطان العام، ويجب علينا أن نأخذ بعين الإعتبار، أن ذلك لا يرجع بالضرورة إلى ضعف الروح الأيدولوجية لدى المستوطنين تجاه "أرض إسرائيل الموعودة"، بقدر ما هو ناتج عن أن أكثر من 57% من المستوطنين، يعيشون في مستوطنات مختلطة، مما افقد المستوطنات الأيدولوجية جزءاً هاماً من شخصيتها وقوتها النسبية، وهكذا فإن الإستيطان في السنوات الأخيرة، جاء بطابع اقتصادي المظهر، بعكس الحركات الإستيطانية أثناء الفترة الأولى، والتي كانت بالروح الأيدولوجية والتاريخية[2].

انظر الشكل رقم (1) والذي يُبين الزيادة التراكمية في أعداد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية / 1967-2007م.

[1] Abu Ayyash, Ahmmad: **Israeli regional Planning Policy in the occupied territories**, Palestine studies, 2005, p3-4.

[2] رابايعه، غازي: **الإستراتيجية الإسرائيلية للفترة من 1967-1980م**، مكتبة المنار للنشر والتوزيع- الزرقاء، 2002م، ص165.

شكل رقم (1): العدد التراكمي لمستوطنات الضفة الغربية/ 1967-2007م.



المصدر: عمل الباحث بالإعتماد على بيانات المركز الجغرافي الفلسطيني: **مسح المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية**، رام الله، 2007م.

يُظهر الإنتشار الجغرافي للمستوطنات الإسرائيلية في محافظات الضفة الغربية، تقسيم الضفة إلى أربع مناطق، تتوزع على ثلاث قطاعات طولية، ممتدة من الشمال إلى الجنوب، إضافة إلى منطقة القدس:

1- القطاع الشرقي: ويشمل غور الأردن، وشاطئ البحر الميت، ويقطن هذا القطاع من المستوطنين حوالي 5400 مستوطن، مُعظمهم في كيبوتسات وقرى صغيرة، بإستثناء منطقة أريحا، ونتيجة لوجود هذه المستوطنات، فقد تقلصت إمكانيات التطور الإقتصادي الفلسطيني بشكلٍ عام، والقطاع الزراعي على وجه الخصوص، بسبب حرمان المزارع الفلسطيني من عناصر مقومات الزراعة، والتي أهمها المياه والأرض(*).

2- القطاع الأوسط "قطاع ظهر الجبل": ويتمثل في السلسلة الجبلية التي تفصل الضفة الغربية إلى قسمين، شرقي وآخر غربي، وقد تم بناء معظم المستوطنات بدعم من

(*) ربايعة، غازي: **الإستراتيجية الإسرائيلية للفترة من 1967-1980م**، ... مرجع سابق ...، ص167.

منظمة "غوش أمونيم" الدينية المتطرفة. يسكن في مستوطنات هذا القطاع حوالي 34.000 مستوطن، وينتشر جزء منها على شكل سلسلة ممتدة على الشارع المعروف بشارع رقم 60، والذي يُمثل محور المواصلات الرئيس، الذي يصل شمال الضفة بجنوبها، لتوفير أمن المستوطنات، حيث تحد مستوطنات هذا القطاع، من التطور العمراني للمدن الفلسطينية الكبيرة "الخليل، رام الله، نابلس وجنين"[(1)].

3- قطاع التلال الغربية: يمتد هذا القطاع من الشمال إلى جنوب الضفة الغربية، بعرض يتراوح ما بين 10-20 كم، يقطن مستوطنات هذا القطاع حوالي 85.000 مستوطن، وتعمل مستوطنات هذه المنطقة الجغرافية على إعاقة التطور المدني والإقتصادي للبلدان الفلسطينية، من خلال مصادرة الأراضي المحيطة بها، الأمر الذي يتسبب في قطع أوصال الإمتداد الإقليمي للمدن والقرى العربية الممتدة على طول هذا القطاع.

4- منطقة القدس الإستيطانية "ميتروبولتين القدس": تشمل المستوطنات التي بُنيت في المنطقة التي ضُمت إلى مدينة القدس، وأطلق عليها اسم "الأحياء"، وتضم أيضاً المستوطنات الخاضعة لنفوذ القدس وضواحيها، يسكن هذه المستوطنات العدد الأكبر من المستوطنين، بتعداد يصل إلى حوالي 248.000 مستوطن. تتمثل تعقيدات هذه المستوطنات على الوضع الفلسطيني، من خلال مصادرة حوالي 2 مليون دونم من الأراضي الفلسطينية، خاصة في منطقة غور الأردن، وغالبية هذه الأراضي تُمثل مخزوناً احتياطياً لتوسيع المستوطنات عمرانياً واقتصادياً[(2)].

وبوجهٍ عام يهدف التوزيع الجغرافي للمستوطنات الإسرائيلية إلى تحقيق أحد الأهداف التالية:

[(1)] أورنسون، جيفري: **مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية- بيروت، 1996م، ص17.

[(2)] www.btselem.org/arabic/publications/summaries/landgrab/2006/11/2.asp.

أ- الهدف الديني التاريخي: بإقامة المستوطنات بالقرب من المدن التاريخية والدينية، التي يعتقد اليهود أحقيتهم فيها، لإيجاد الرابطة الايدولوجية بين المستوطن والمكان، وكذلك لتحقيق الدعم السياسي الدولي في ذلك.

ب- تُشكل المستوطنات ضرورة أساسية للسيطرة على الموارد الحيوية في الضفة بوجهٍ عام، حيث تُعتبر المياه أهم مورد استراتيجي تسعى إسرائيل للسيطرة عليه، لذلك أخذ التوزيع الجغرافي لمواقع المستوطنات ومواضعها، مصادر وموارد المياه الجوفية والسطحية بأهمية كبيرة[(1)].

ت- الهدف الأمني: حيث بُعثرت المستوطنات الصغيرة والهامشية في المناطق النائية الأقل حيوية وإستراتيجية، في حين تركزت الكبيرة منها حول المدن الإسرائيلية الكبرى كالقدس، لتشكل حزاماً استيطانياً حولها، وظهيراً أمنياً لحمايتها[(2)].

لا تنظر إسرائيل إلى المياه كهدف يجب تحقيقه بالسيطرة على مصادرها، لأن السيطرة على المياه هي وسيلة أساسية وإستراتيجية لدعم وإرساء قواعد المستوطنات والإستيطان في الأراضي المُحتلة، حيث يُمثل الإستيطان الهدف، وتمثل المياه والسيطرة عليها، الوسيلة الأساسية الواجب توفرها لتحقيق الهدف الإستيطاني، لذلك نُلاحظ بأن الصهيونية العالمية وقبل قيام إسرائيل، اعتبرت أن الإستيطان يُمثل الروح بالنسبة لها، والهدف الذي وجدت لأجله، بهدف جذب اليهود من مختلف بقاع الأرض، ليستوطنوا فلسطين، وليس مجرد أن يستعمروها ويحتلوها، فالإستيطان والإستغلال للموارد، وتكوين المجتمعات المدنية، هو أساس البقاء والإستمرار لليهود في فلسطين، لكن لنا أن نسأل هنا، هل يستقيم الوضع الإستيطاني دون أن تتوفر له عناصر البقاء والوجود اللازمة، والتي أهمها وأساسها المياه؟

اقترنت سياسة الإستيطان اليهودي في فلسطين مع موضوع المياه، لذلك نجد أن المخططات الصهيونية لإستيطان فلسطين قبل قيام إسرائيل، كانت قد سبقتها مخططات مائية،

---

(1) إغبارية، مسعود: **حركة غوش أمونيم بين النظرية والتطبيق**، جمعية الدراسات العربية، 2001م، ص247.

(2) د. زروق، أسعد: **إسرائيل الكبرى-دراسات في الفكر الصهيوني**، مركز الأبحاث، بيروت، 1997م، ص413.

استلزمت من المنظمة الصهيونية ومفكريها، أن يدرسوا الأوضاع المائية في فلسطين، فكانـت الحملات، والبعثات، والمشاريع، والبرامج المائية المختلفة في فلسطين، وقبـل قيـام إسـرائيل بعشرات السنين(*)، فليس من المبالغ به إذاً، إذا رأينا بـأن التوزيـع الجغرافـي للمسـتوطنات الإسرائيلية في الأراضي المُحتلة، كان يأخذ بالإعتبار الموارد المائية، وخاصة الجوفيـة منهـا، فإنتشرت المستوطنات بإنسجام مع حدود الأحواض المائية.

تلازم توزيع المستوطنات على أراضي الضفة الغربية مع الجغرافيا المائية، مع الأخـذ بالإعتبار الجغرافيا السياسية والإستراتيجية، والجغرافيا الايدولوجية، فإنتشرت المستوطنات بناءً على ذلك، في كل أرجاء الضفة، والجدول رقم (18) يُبين التوزيع الجغرافي لمستوطنات الضفة ومستوطنيها حسب المحافظات الفلسطينية لعام 2005م. وكذلك الشكل رقم (2) والـذي يُظهـر ويُمثل التوزيع الجغرافي لعدد المستوطنات على محافظات الضفة الغربية للعام 2005م.

(*) ستار، جويس: **حروب المياه في الشرق الأوسط**، مجلة دراسات الشرق الأوسط، واشنطن، 1991م، ص24.

جدول رقم (18): التوزيع الجغرافي لمستوطنات الضفة ومستوطنيها حسب المحافظات لعام 2005م.

المحافظة	العدد الإجمالي للمستوطنات	% من إجمالي مستوطنات الضفة	العدد الإجمالي للمستوطنين	% من إجمالي مستوطني الضفة	المساحة المبنية للمستوطنات "كم^2"	% من إجمالي مساحة المستوطنات المبنية
أريحا	28	11.6	5970	1.7	15.1	10.4
الخليل	33	13.9	13094	3.7	10.6	7.3
القدس	43	18.5	171702	48.5	34.1	23.5
بيت لحم	26	10.6	57429	16.2	14.1	9.7
جنين	12	4.2	2370	0.7	3.5	2.4
رام الله	34	14.4	41542	11.7	23	15.8
سلفيت	22	8.9	32055	9.0	15.1	10.7
طوباس	14	5.1	1610	0.4	5.5	3.8
طولكرم	6	1.4	1624	0.5	2.5	1.7
قلقيلية	14	5.1	19636	5.5	10.1	6.9
نابلس	17	6.2	7295	2	11.8	8.1
المجموع	249	%100	354327	%100	145.4	%100

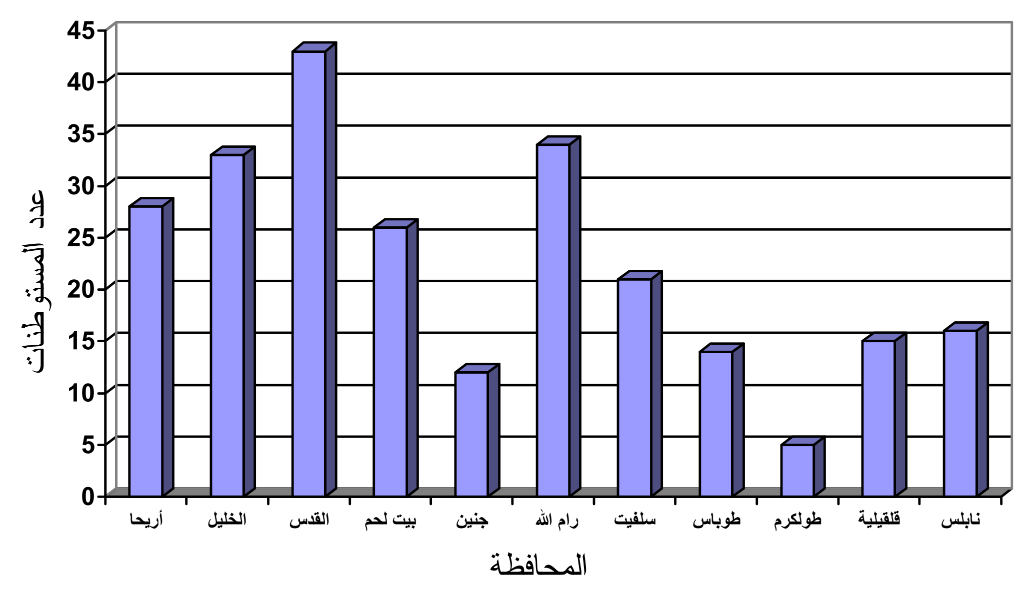
المصدر: المركز الجغرافي الفلسطيني، **قاعدة بيانات المستوطنات**، رام الله، 2005م.

يظهر لنا من الجدول رقم (18)، أن محافظة القدس تشمل أكبر عدد من المستوطنات، والبالغة 43 مستوطنة، بنسبة مئوية تصل إلى 18.5% من مجموع المستوطنات في الضفة، كما أن مستوطناتها تضم أكبر مساحة مبنية، مقارنة مع غيرها من المحافظات الأخرى، والبالغة 34.1 كم^2، بنسبة مئوية قدرها 23.5% من إجمالي المساحة المبنية لمستوطنات الضفة الغربية جميعها، وكذلك الأمر بالنسبة لعدد قاطنيها من المستوطنين، حيث بلغ عددهم 171702 من إجمالي عدد المستوطنين في مختلف محافظات الضفة، بنسبة مئوية قدرها 48.5% من إجمالي تعداد مستوطني الضفة، وقد يرجع ذلك لأسباب ايدولوجية وتاريخية بالنسبة لليهود، حيث كانت

بدايات الإستيطان اليهودي في فلسطين قد تركزت في هذه المحافظة، إضـــافة إلـــى العوامـــل الأخرى، كالإقتصادية، والجغرافية، والسياحية، والأثرية، وكذلك المائية، وفي المقابـــل يُظهـــر الجدول أن محافظة طولكرم قد حظيت بأقل عدد من المستوطنات، والبالغ 6 مســـتوطنات مـــن إجمالي 249 مستوطنة في الضفة، بنسبة 1.4% من إجمالي العدد الكلي، فـــي حـــين أن عـــدد مستوطنيها بلغ 1624 بنسبة 0.5% من إجمالي عدد مستوطني الضـــفة فـــي العـــام المـــذكور "2005م"، والبالغ 354327 وهو العدد الأقل من بين المحافظات، بإستثناء محافظـــة طوبـــاس، حيث يبلغ عدد مستوطنيها 1610 بنسبة 0.4% من العدد الإجمالي لمستوطني الضفة، وقد يرجع ذلك إلى الظروف المُناخية، حيث قرب محافظة طوباس من المناطق الحارة والجافة، وكذلك لأن محافظة طولكرم أقرب جغرافياً من أراضي فلسطين 48، حيث ارتباط المســـتوطنين اقتصـــادياً بأعمالهم داخل إسرائيل، أما من حيث المساحة المبنية للمستوطنات الثلاثة في محافظة طولكرم، فتُشكل ما مجموعه 2.5 كم^2، بنسبة تعادل 1.7% من إجمالي مساحة مستوطنات الضفة المبنية، والبالغة 145.4 كم^2.



شكل رقم (2): التوزيع الجغرافي للمستوطنات الإسرائيلية على محافظات الضفة لعام 2005م.



المصدر : عمل الباحث بالإعتماد على بيانات المركز الجغرافي الفلسطيني، **قاعدة بيانات المستوطنات**، رام الله، 2005م.

7:1:4 نتائج وآثار الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية:

تمثلت أهداف السياسة المائية الإسرائيلية بالسيطرة على كل قطـرة مـاء مُتاحـة فـي الأراضي المُحتلة، بهدف توفير أهم مقومات الإستيطان والسيطرة على الأرض، فكـان النمـو الإستيطاني المتزايد باستمرار على الأراضي المُحتلة، وما يرتبط به من انعكاسـات سـلبية لا حصر لها على حياة المواطن الفلسطيني، وسيتم هنا استعراض أهم آثار الإستيطان الإسـرائيلي على سكان الضفة الغربية من الناحية المائية على وجه الخصوص إضافة إلى بعض الجوانـب الإقتصادية والأمنية والبيئية ذات العلاقة[1].

أولاً: أثر الإستيطان الإسرائيلي على الوضع المائي في الضفة الغربية:

منذ أن احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، أخذت بتنفيذ المرحلـة الإستيطانية الشاملة، بإقامة الأنوية الإستيطانية التي تطورت ونمت لتصبح مدناً وتجمعات كبيرة فوق المناطق الغنية بالمياه العذبة، وسيطرت المستوطنات على مساحات واسعة من الأراضـي، حيث أُقيمت 246 مستوطنة في أراضي الضفة حتـى عـام 2003م، يسـتهلك المسـتوطنون وإسرائيل فيها حوالى 483 مليون م^3 من المياه سنوياً، في حين يعيش أكثر من 350 ألف نسمة من المواطنين العرب في حوالي 200 قرية وتجمع سكاني، في أوضاع مائية صعبة[2].

أما قطاع غزة فليس الوضع بأفضل منه في الضفة، فقد بلغ عدد المستوطنين في القطاع قُبيل الإنسحاب حوالي 70 ألف مستوطن، يستهلكون أكثر من 12 مليون م^3 سنوياً من المياه[3]. قامت إسرائيل على مدى إحتلالها لغزة، بحفر أكثر من 175 بئراً ارتوازياً في منطقة رفح، و13 بئراً شرقي غزة، وحوالي 25 بئراً على الشريط الحدودي. أما من حيث نوعية المياه، فقـد أدى تسرب المواد الكيماوية من المستوطنات إلى الخزان الجوفي، إلى ارتفاع نسبة الملوحة والتلوث

---

[1] www.attareek.org/Details/2005/9/26.php

[2] إغباريه، مسعود: **حركة غوش أمونيم بين النظرية والتطبيق**، ... مرجع سابق...، ص252.

[3] إنطوان، جورج: **المياه عامل صراع أم سلام في الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير غير منشـورة، جامعـة أوهـايو- الولايات المتحدة، 1995م، ص45.

العضوي، وتُشير دراسات الخبراء ذات العلاقة، إلى أن مياه قطاع غزة ستكون غيـر صـالحة للإستعمال الآدمي، بحلول عام 2010م، إذا استمر الوضع القائم[1].

تُشير تقارير وزارة البيئة الفلسطينية، إلى تلوث المياه في منطقة نابلس بالمواد العضوية والكيماوية، في الأحواض المائية القريبة من مكبات النفايات التابعة للمستوطنات. كمـا أفـادت التقارير البيئية، أن نفايات المستوطنات تحتوي على أكثر من 200 تركيبة سامة، تتسـبب فـي تلويث المياه الجوفية والسطحية، مثل الزرنيخ، والفنيل كلورايد، وكلوريد البنزين، إضافة إلـى غاز الميثان السام. وفي منطقة سلفيت، أدى مجرى مياه الصرف الصحي لمستوطنة "أريئيـل"، إلى التسبب في أخطار كبيرة على مصادر المياه لبلدة سلفيت والقرى المجـاورة، فتلـوث نبـع المطوي الحيوي في المحافظة، وكذلك عملت مجاري الصرف الصحي والصناعي لمسـتوطنة "بركان" إلى إحداث كارثة بيئية حقيقية، جراء النفايات الكيماوية الناتجة عن مصانعها[2].

لقد قُدِّرت كمية المياه الجوفية في أراضي الضفة الغربية بحوالي 710 مليون م^3، منهـا حوالي 483 مليون م^3 مخصصة لسكان المستوطنات وإسرائيل، وهي كمية كبيرة جداً من المياه، إذا ما قورنت بالكمية المخصصة للسكان العرب، الذين يتجاوز عددهم الثلاثة ملايين نسمة، ولا يستهلكون في الضفة مثلاً أكثر من 118 مليون م^3/ سنة[3]. يستهلك المستوطنون المياه بشـكلٍ كبير وفائض عن الحاجة، في الوقت الذي يعاني منه الفلسطينيون، ومزروعاتهم، ومواشيهم، من الجفاف والعطش، وهذا الاستهلاك الإسرائيلي للمياه الفلسطينية، أدى إلى آثار سلبية خطيرة على الوضع المائي العام في الأراضي الفلسطينية، حيث أصبحت الأحواض الجوفية فـي الضـفة، تعاني من العجز التراكمي المُقدر بحوالي 50 مليون م^3 سنوياً، أما بالنسبة للقطاع، فإن مُعـدل العجز السنوي قد وصل إلى أكثر من 50 مليون م^3 سنوياً، وقد أدى هذا العجز إلى التأثير على

---

(1) السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: **الأخطار التي تواجه المياه في فلسطين**، غزة– فلسطين، 2001م، ص3.

(2) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة شؤون البيئة: **الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية**، دراسة غير منشورة، غزة– فلسطين، ص20.

(3) د. محمود، أمين عبد الله: **مشاريع الاستيطان**، المجلس الوطني للثقافة، الكويت ، 2002م، ص41.

نوعية المياه ومدى فعّالية استعمالها واستخدامها، بحيث أصبحت تعاني تلوثاً شديداً وحاداً، بلغت نسبته ومعدلات تركيزه درجة كبيرة وخطيرة، فاقت المقاييس المسموح بها صحياً ودولياً[1].

ويمكن تلخيص أثر المستوطنات على الوضع المائي في الضفة الغربية بما يلي:

1- فقدان التوازن بين كمية المياه الواردة والمُغذية للخزانات والأحواض الجوفية، وبين كميات المياه المستخرجة منها، ويظهر ذلك من ارتفاع نسبة الملوحة في المياه، وكذلك من جفاف الكثير من الينابيع، نتيجةً لإنخفاض منسوب الأحواض المائية المُغذية لها.

2- أثرت المستوطنات الإسرائيلية على الإقتصاد والتنمية في الأراضي الفلسطينية، من خلال تسخير المياه لخدمة الإستيطان، وتوسيع المستوطنات، ومصادرة المزيد من الأراضي، وتطوير الإقتصاد الزراعي، وزيادة المساحات المروية في المستوطنات الزراعية، في حين لا تتجاوز الأراضي الزراعية المروية لدى الفلسطينيين 6%، من إجمالي الأراضي الزراعية القابلة للزراعة في الوقت الحالي.

3- الأثر البيئي: تُشكل المستوطنات ونفاياتها ومخلفاتها الصلبة، والسائلة، والكيماوية، أضراراً على حياة المواطن الفلسطيني، فهي تلوث مناطق التغذية الجوفية لأحواض المياه وخزاناتها، وكذلك مياه الصرف الصحي المكشوفة، التي تلوث المياه السطحية، وتلحق الأذى والضرر بالإنسان، وممتلكاته بكافة أشكالها[2].

إن نسبة استغلال مصادر المياه في الضفة الغربية من قِبل السكان الفلسطينيين، لا تتجاوز 15% من إجمالي كمية المياه الواردة لعام 1999م، في الوقت الذي تعاني منه الأراضي الفلسطينية من قلة وشح المياه اللازمة للري، وحتى اللازمة للشرب[3]، وقد يرجع ذلك لسياسة إسرائيل المائية، من خلال القوانين والأنظمة التي تفرضها، وكذلك عن طريق مصادرة

---

(1) The Rand report, **Why Palestinian state is now inevitable**, Palestine liberation organization Unified in formation, 2003, page 16.

(2) مُضر، إبراهيم: **الإستيطان اليهودي "الحقوق الفلسطينية والسلام"**، مركز تحليل السياسات الفلسطينية / واشنطن- الولايات المتحدة، 2004م، ص13.

(3) السوداني، محمد: **الدور الأمريكي في مشكلة مياه حوض نهر الأردن**، مركز دراسات التنمية الدولية، جامعة أوهايو، الولايات المتحدة، 2003م، ص18.

الأراضي، وإنشاء وحفر الآبار المائية، وكل ذلك ضمن إستراتيجية كاملة لتطوير المستوطنات، والتغلغل والسيطرة على مقومات الحياة على الأرض الفلسطينية، والتي أهمها المياه والأرض[1].

ثانياً: أثر الإستيطان الإسرائيلي على النشاط الزراعي في الضفة الغربية:

تُمثل التربة والمياه أهم عناصر ومقومات النشاط الزراعي، وعلى هذه العناصر تتوقف العملية الإنتاجية الزراعية. يُمثل النشاط الزراعي أساس الإقتصاد الفلسطيني، فقد بلغت نسبة العاملين في هذا النشاط عام 1996م، حوالي 38.7% من سكان الضفة والقطاع، في حين شكلت مساهمة هذا النشاط الحيوي في الدخل القومي الفلسطيني، ما نسبته 34%، مما يظهر الأهمية الكبيرة للنشاط الزراعي كمصدر دخل للفلسطينيين.

شكل الإحتلال والإستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية أهم عوائق تنمية النشاط الزراعي، من خلال استنزاف المياه، وتلويث التربة، ومصادرة الأراضي الزراعية، إضافة إلى إعاقات التسويق وما يرتبط به من مُعطيات اقتصادية عديدة. تعرضت التربة الفلسطينية إلى أعمال التجريف من قِبل إسرائيل، من خلال إزالة مساحات واسعة من الغابات الحُرجية، وشق الطرق الإلتفافية، وكل هذه الأعمال أدت إلى تفكيك بِنْيَة التربة وانجرافها وتصحرها، إضافة إلى الاستيلاء على الأراضي الخصبة كمنطقة الأغوار، وحرمان الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم في استعمال أراضيهم، وما إلى ذلك من صعوبات تواجه المزارع الفلسطيني على أرضه[2].

اعتمدت الفلسفة الصهيونية الإستيطانية السيطرة على الموارد الطبيعية في الأراضي المُحتلة، مما أثر على النشاط الزراعي الفلسطيني، فقامت السلطات الإسرائيلية، بالسيطرة على الموارد المائية الهامة للنشاط الزراعي والتحكم فيها، كما ساهمت السياسة الإسرائيلية في

---

(1) أبو عرفة، عبد الرحمن: **الإستيطان– التطبيق العملي للصهيونية**، ... مرجع سابق ... ص129.

(2) سلمان، رضا: **إسرائيل عام 1985م، أحداث ومواقف**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية– بيروت، 1995م، ص148.

إضعاف البِنْيَة التحتية للزراعة الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بشق الشوارع، والطرق الزراعية، وإمكانية وصول المزارع الفلسطيني إلى أرضه[1].

تسببت المستوطنات وشوارعها الإلتفافية في السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وأدى ذلك إلى خسائر كبيرة في القطاع الزراعي، نتيجةً لفقدان المزارع لأرضه من جهة، أو عرقلة وصوله إليها من الجهة الأخرى، أما في الجانب التسويقي للمنتجات، فقامت المستوطنات الإسرائيلية بإغراق الأسواق الفلسطينية بمنتجاتها الزراعية ذات الجودة العالية، والأسعار المتدنية، نتيجة لدعم الحكومة للمزارع المستوطن، بُغية القضاء على الإنتاج الزراعي الفلسطيني، والسيطرة على الإقتصاد في الأراضي المُحتلة، كجزء من السيطرة الأمنية والسياسية المتكاملة[2].

ثالثاً: أثر الإستيطان الإسرائيلي على البيئة الفلسطينية:

بدأ الإستيطان الإسرائيلي في الضفة والقطاع بعد العام 1967م، مستخدماً إستراتيجية عنصرية وعدوانية تهدف إلى اقتلاع المواطن الفلسطيني من أرضه، بعد سلبه أهم عناصر البقاء والإستمرار "الأرض والمياه"، ثم إحلال العائد الجديد القادم من بيئته الخاصة والغريبة عن هذه الأرض، ويتسبب هذا الإحلال، بأضرار في بِنْية البيئة الطبيعية الفلسطينية، ويعتمد ذلك على سياسة فرض الأمر الواقع، ومنطق القوة العسكرية، مع توفير كل متطلبات التغطية اللوجستية، والسياسية، والإعلامية، أمام العالم، والشعوب، والحكومات[3].

قامت إسرائيل بالتأثير السلبي على البيئة الفلسطينية، في سبيل توفير متطلبات الإستيطان الهامة، وفي مقدمتها "المياه والأرض"، حيث طال الإستيطان مُعظم عناصر البيئة الطبيعية الفلسطينية من أرض ومياه وهواء، مما أدى إلى تلوثها وتدهورها[4]، ويمكن إيضّاح

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **الإحصاءات الزراعية 1997-1998م**، رام الله، 1999م، ص36.

(2) المومني، محمد أحمد: **السياسة المائية للكيان الصهيوني- دراسة في الجغرافيا السياسية**، دار عمان للنشر- الأردن، 1986م، ص175.

(3) Ministry of Environmental Affairs, **Palestinian Environmental Strategy**, Main Report, October, 1999, page33.

(4) بولوك، جون: **حروب المياه والصراعات القادمة في الشرق الأوسط**، جامعة أكسفورد-لندن، 1993م، ص204.

آثار الإستيطان والسياسة الإسرائيلية الإستيطانية على البيئة الفلسطينية ومواردها، في المجالات الآتية:

1- المياه العادمة:

ساهمت مستوطنات الضفة الغربية، بإلحاق أضرار فادحة بالبيئة الفلسطينية. حيث قامت إسرائيل بضخ ملايين الأمتار المكعبة من مياه الصرف الصحي في الأودية والأراضي الفلسطينية، مما أدى إلى تدمير البِنْيَة التحتية للبيئة الفلسطينية، فقد بلغت كمية المياه العادمة التي تضخها إسرائيل من مستوطناتها التي يسكنها حوالي 350.000 مستوطن، حوالي 40 مليون م^3 / سنوياً، في حين أن السكان الفلسطينيون في أراضي الضفة والمُقدرين بحوالي 1.9 مليون نسمة، لا ينتج عنهم سوى حوالي 33.7 مليون م^3 من مياه الصرف الصحي[*]. تصب مياه المستوطنات في الأودية والأراضي الزراعية الفلسطينية، وفي حوض نهر الأردن، وعلى سبيل المثال تنساب المياه العادمة في وادي النار، من المستوطنات المحيطة بالقدس، بمعدل 30.000 م^3 / يومياً، كذلك وادي قانا الواقع بين نابلس وقلقيلية، والذي تنصرف فيه المياه العادمة الناتجة عن مستوطنة أريئيل الضخمة، والمستوطنات المجاورة الأخرى في منطقة سلفيت، مما يؤدى إلى تأثيرات خطيرة في منابع المياه الجوفية، التي تنتشر بكثافة في تلك المنطقة، ولها تأثيرات سلبية على خزانات المياه الجوفية، وموارد المياه السطحية، والجدول رقم (19) يُبين بعض مستوطنات الضفة الغربية، وأماكن تصريف مياهها العادمة.

---

[*] ألان، جي: **المياه في الشرق الأوسط- دراسة قانونية وسياسية واقتصادية**، مكتبة دراسات الشرق أوسط الجديد، لندن، 1995م، ص53.

جدول رقم (19): بعض مستوطنات الضفة الغربية وأماكن تصريف مياهها العادمة.

اسم المستوطنة وموقعها	طبيعة المياه العادمة ومكان تصريفها
مستوطنة بركان/ سلفيت	يمثل الصرف الصحي لهذه المستوطنة، مياه الصرف الصناعي، وما فيها من مخلفات خطرة صلبة ومعدنية، تصرف في الأودية المجاورة لبلدة بديا وسرطه وكفر الديك.
مستوطنة أريئيل/ سلفيت	تصرف مياهها العادمة المحتوية على تركيز أملاح عالي ناتج عن محطة للتحلية، إلى الوادي المجاور لها.
مستوطنة شعاري تكفا/ قلقيلية	يسري تيار مياه الصرف الصحي من المستوطنة، إلى الأراضي الزراعية لقرية بيت أمين في محافظة قلقيلية، مُلحقاً أضراراً بالأراضي الزراعية، إضافة إلى تسرب المياه العادمة مسامياً إلى الخزان المائي الجوفي هناك.
مستوطنة عمانوئيل/ قلقيلية	تضخ مياه الصرف الصحي لمحطة تجميع مستوطنة قانا، ثم تضخ للزراعة، ويصرف الفائض للوادي المجاور والأراضي الفلسطينية.
مركز المجنونة العسكري/ الخليل	يتسبب هذا المعسكر بأضرار كبيرة للبيئة الفلسطينية، نتيجة لوصول مياه الصرف الصحي إلى الأراضي الزراعية في وادي الغور.
مستوطنة كريات أربع/ الخليل	حيث تنساب مياه الصرف الصناعي من مصنع "بير" في المستوطنة، إلى الأراضي الزراعية على الطريق من مدينة الخليل إلى بني نعيم.
مستوطنة معاليه هكوفشيم/ رام الله	تنساب مياه الصرف الصحي من هذه المستوطنة الزراعية، من مزارع الأبقار، إلى الأراضي الزراعية لبلدة قطنة في محافظة رام الله، متسببة في أضرار بيئية وصحية خطيرة.
مستوطنة سلعيت/ طولكرم	تنساب مياه المجاري من هذه المستوطنة، لتصب في أراضي المواطنين الفلسطينيين في منطقة طولكرم، حيث تم تدمير مساحات واسعة من الأراضي المزروعة باللوزيات والزيتون.

المصدر: وزارة شؤون البيئة الفلسطينية: **الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية**، أيلول 2005م، ص24.

إن للمياه العادمة للمستوطنات، أثر كبير في تلويث البيئة الفلسطينية، فهي تعمل على تلوث المياه السطحية والجوفية، وتعمل على زيادة نسبة الأملاح والنيترات، مما يجعل المياه غير صالحة للإستخدام البشري، وحتى الإستعمال الزراعي، عندما تزيد درجات التلوث بالمركبات السامة، كما هو الوضع في أجزاء من نهر الأردن. تعمل المياه العادمة على تلويث الأراضي الزراعية والمحاصيل، حيث أن تركيز أملاح الصوديوم في التربة، نتيجةً لهذه المياه، يعمل على إضعاف نفاذية التربة، وما يرتبط بذلك من سوء للصرف، وحدوث التملح، والقلوية والتسبخ، الأمر الذي يسبب التصحر الزراعي، إضافة إلى الروائح الكريهة، الناتجة عن مخلفات مياه الصرف العادمة، وتكاثر الحشرات، وانتشار الأوبئة والأمراض[1].

2- النفايات الصلبة:

تُعتبر النفايات الصلبة الناجمة عن المستوطنات الإسرائيلية، شكلاً آخر من أشكال التلويث الإسرائيلي للبيئة الفلسطينية. فقد ساهمت المستوطنات المنتشرة في الضفة والقطاع، في تلويث مختلف عناصر وموارد البيئة الطبيعية، بمواد النفايات الصلبة الناتجة عن المستوطنين، سواءً المواد ذات الإستخدام المنزلي أو الصناعي. تعمل المستوطنات على إلقاء نفاياتها الصلبة في الأراضي الفلسطينية، لا سيما الزراعية منها، كما هو الحال في منطقة أبو ديس، التي يتواجد فيها أضخم مكب نفايات إسرائيلي، تقدر مساحته بحوالي 3000 دونم، لخدمة المستوطنات الإسرائيلية. وكذلك هو حال منطقة جيوس غرب مدينة قلقيلية، التي يوجد على أراضيها مكباً آخر للنفايات الصلبة، لخدمة مستوطنات "كرني شمرون، قدوميم، تسوفيم، ومعاليه تشومرون"[2]. انظر الجدول رقم (20) والذي يُشير إلى بعض مستوطنات الضفة الغربية، وأماكن التخلص من نفاياتها الصلبة.

---

[1] Ministry of Environmental Affairs: **State of Environmental in Palestine Environmental Management,** volume one, August – 2000, page4.

[2] وزارة شؤون البيئة الفلسطينية: **الإنتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية**، ... مصدر سابق ... ص33.

جدول رقم (20): بعض المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وأماكن التخلص من نفاياتها الصلبة.

اسم المستوطنة/ التجمع	مكان التخلص من النفايات الصلبة
مستوطنة أريئيل	الأراضي الزراعية في محافظة سلفيت.
معسكرات الجيش الإسرائيلي بالقرب من جنين	أراضي بلدة عرابة الزراعية في محافظة جنين.
معسكرات الجيش الإسرائيلي في منطقة طوباس	موقع مجمع مدينة طوباس.
مستوطنة يتسار	منطقة العبدلي- أبو ديس بالقرب من العيزرية والسواحرة.
مستوطنة ألون موريه	أراضي قرية بيت فوريك الزراعية في محافظة نابلس.

المصدر: وزارة شؤون البيئة الفلسطينية: **الإنتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية**، ... مصدر سابق ... ص32.

تتسبب النفايات الصلبة بمخاطر بيئية وصحية كبيرة على حياة المواطن الفلسطيني، إضافة إلى كونها مصدراً للروائح النتنة والحشرات والأوبئة، كما تتسبب في تلويث مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، والتربة والمياه الجوفية والسطحية، نتيجة لرشح سوائل هذه النفايات إلى الخزان المائي الجوفي، إضافة إلى تلوث الهواء بالغازات الكيماوية السامة، في حال تم حرق هذه النفايات[*]. إن سياسة إسرائيل القائمة على الإهتمام بالمصلحة والمنفعة الذاتية، تجعل المواطن الفلسطيني يدفع الثمن، بتحمله كل أشكال المخاطر الناتجة عن طرق إسرائيل في التخلص من نفاياتها، على حساب الأراضي الفلسطينية، سواءً بالحرق، أو الدفن، أو تهريب المواد السامة والخطرة، من المصانع الإسرائيلية، إلى أراضي المواطنين الفلسطينيين.

3- النفايات الخطرة:

تتكون النفايات الخطرة من النفايات الصناعية الكيماوية، والنفايات الطبية، والنفايات المشعة. استخدمت إسرائيل أراضي الضفة والقطاع كمكان للتخلص من نفاياتها الخطرة، حيث

---

[*] وزارة شؤون البيئة الفلسطينية: **الإنتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية**، ... مصدر سابق ... ص29.

عملت على نقل العديد من المصانع المنتجة لهذه النفايات، إلى المستوطنات الصناعية في الأراضي المُحتلة، كما استخدمت عدة مواقع في أراضي المواطنين الفلسطينيين، للتخلص من المواد الخطرة[1]. أصبحت الأراضي الفلسطينية تتعرض بإستمرار، لأخطار النفايات وغازاتها السامة، المنبعثة من المصانع الإسرائيلية. سُجلت العديد من الحوادث الملوثة الخطرة في هذا المجال، كما حدث في غزة عام 1989م، إذ تسربت كميات من المركبات الفسفورية العضوية شمال محافظات غزة، وما قامت به إسرائيل عام 1987م، من دفن للنفايات الصلبة والخطرة، في أراضي بلدة عزون، في محافظة قلقيلية، ليصبح هذا المكان مكباً للنفايات الإسرائيلية فيما بعد. تشير الدراسات إلى ارتفاع مُعدل الإصابة بأمراض السرطان بين مواطني هذه المنطقة، أضف إلى ذلك اكتشاف كميات كبيرة من النفايات السامة، بالقرب من قرى عزون، وجيوس، وتل صوفين، بالقرب من قلقيلية، وكذلك اكتشاف كميات ضخمة من المواد السامة المجهولة والمهربة من إسرائيل إلى قرية أم التوت في محافظة جنين، وإنشاء مكب للنفايات في غور الأردن، بعد نقله من مدينة العفولة داخل أراضي فلسطين 48[2].

تتسبب المصانع الإسرائيلية في المستوطنات، والتي يقارب عددها 200 مصنعاً كيماوياً وغير كيماوي، بأضرار متعددة على المواطن والبيئة الفلسطينية، مثل مصانع الجلود، والإسمنت، والمطاط، والكحول، والمنظفات، والغاز، والمبيدات، والصناعات العسكرية السرية وغيرها[3].

إن مثل هذه المصانع وغيرها من المصانع التي تستخدم المركبات الكيماوية، هي المسؤول الرئيس عن إنتاج المواد السامة، مثل الألمونيوم والكروسيوم والرصاص والزنك والنيكل، وما إلى ذلك، تُضاف هذه المركبات إلى المياه العادمة للمستوطنات، لتصرف إلى الأراضي الفلسطينية[4]، ويُظهر الجدول رقم (21) بعض المصانع الإسرائيلية في الضفة الغربية، وأضرارها البيئية والصحية، على المواطن الفلسطيني.

---

[1] وزارة شؤون البيئة الفلسطينية: **الإنتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية**، ... مصدر سابق ... ص35.

[2] شحادة، رجا: **قانون المُحتل- إسرائيل والضفة الغربية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية- جامعة الكويت، بيروت، ط1، 1990م، ص185.

[3] د. محمود، أمين عبد الله: **مشاريع الاستيطان**، ... مرجع سابق ...، ص38.

[4] بولوك، جون: **حروب المياه والصراعات القادمة في الشرق الأوسط**، ... مرجع سابق ...، ص205.

جدول رقم (21): بعض المصانع الإسرائيلية في الضفة الغربية ومخاطرها البيئية على السكان الفلسطينيين.

المحافظة	المستوطنات	المصانع الإسرائيلية	الأضرار البيئية والصحية الناتجة
رام الله	عطروت، جفعات هداسا، كفروت، نيلي، حلميش	مصانع ألومنيوم، وبلاستيك، وجلود، ومصانع حفظ المواد الغذائية.	تفريغ مواد قلوية إلى الأراضي الزراعية، وانبعاث روائح كريهة، ومخلفات ضارة، نتيجة لاستخدام الكروم والزرنيخ.
الخليل	كريات أربع، سيراميكس	مصنع كحوليات، ومصانع أخرى غير معروفة.	إنشاء موقع دفن للنفايات، بمساحة قدرها 6 هكتار في أراضي يطا، وكذلك موقع "خرب" قرب الخليل، وما يرتبط بذلك من مخاطر صحية وبيئية.
نابلس	هومش، ألون موريه، شيلو، ايتمار، ماجدولين	مصانع بلاستيك، وجلود، ودهانات، وألومنيوم، ومنظفات.	يصب الصرف الصحي والصناعي للمستوطنات ومصانعها في حقول الزيتون الفلسطينية.
جنين	حومش، جنانيت	مصنع بطاريات، مصنع شموع، مصنع غاز.	يصرف الكاديوم السام على الأراضي الزراعية بعد مزجه بالماء.
طولكرم	مصانع غير حكومية "للمستوطنين"	مصنع مبيدات حشرية، مصنع غاز، مصنع للصوف الصخري والإستبس، ومصنع أسمدة كيماوية.	تضر النفايات السائلة والغازية الناتجة بالسكان والزراعة، وخاصة غازات مصنع الصوف الزجاجي.
سلفيت	بركان الصناعية	ثلاثة مصانع ألومنيوم، ومصنع صوف زجاجي، وعدة مصانع بلاستيك.	أكبر منطقة صناعية في الضفة الغربية، حيث يتم دفن المخلفات الصناعية في أراضي محافظة سلفيت.
أريحا	مستوطنات منطقة الخان الأحمر الصناعية	مصانع بلاستيك، ومصنع مطاط، ومصنع جلود، ومصانع ألومنيوم.	تستخدم مصانع الألومنيوم المواد الشديدة السمية، وتنتج الدخان الأسود الكثيف، كما ينتج عن مصنع المطاط ومصنع الجلود، تلوث الهواء، والتلوث بالضجيج، وتدفن نفايات المصانع في أراضي العيزرية الزراعية.

المصدر: وزارة شؤون البيئة: **الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية**، ... مصدر سابق ...، ص36.

4- تدهور التنوع الحيوي:

انعكست الاعتداءات الإسرائيلية المتمثلة بمصادرة الأراضي وتجريفها على البيئة الفلسطينية، إضافة إلى اقتلاع الغابات والأحراش، واستنزاف المياه الجوفية، والسيطرة على الموارد المائية، وكذلك أشكال التلوث الناتج عن المستوطنات ومصانعها. كل هذه الإجراءات انعكست وبشكلٍ خطير على التنوع الحيوي في الأراضي الفلسطينية، حيث نتج عن تجريف الأراضي لغرض إقامة المستوطنات، وشق الطرق الإلتفافية، إزالة للمساحات الخضراء، بعد إزالة النباتات والأشجار ومساحات واسعة من الغابات، وهذا يعني اختفاء أعداد كبيرة من أنواع النباتات المختلفة[1].

أدت أعمال التجريف وبناء المستوطنات في أراضي الضفة الغربية إلى تدهور البيئة الطبيعية التي تعيش فيها الحيوانات البرية، مما أدى إلى هجرتها إلى أماكن أخرى أكثر أمناً، مما سبب حالة من التجزئة البيئية، كما أن الآثار الناجمة عن الملوثات البيئية، انعكست هي الأخرى على نمو النباتات وتكاثر الحشرات وانتشار الأوبئة، التي من شأنها أن تؤثر على طبيعة الحياة الحيوانية البرية في الأراضي الفلسطينية[2].

أدى تناقص المياه الفلسطينية إلى عدم قدرة النباتات والأشجار على النمو، كما هو حال منطقة أريحا، التي تزايدت نسبة الأملاح في مياهها، فأصبحت أراضيها متصحرة أو شبه صحراوية، وأصبح إنتاجها الزراعي في أدنى مستوياته، علماً بأن مُعظم الأراضي الزراعية في الضفة والقطاع هي أراضي بعليه، تعتمد على مياه الأمطار المتذبذبة، وبالتالي فقد أصبح القطاع الزراعي مهدداً بالإنهيار التام، سواءً على صعيد الزراعة البعلية أو المروية، أو حتى الأشجار الحُرجية، والغطاء النباتي العُشبي، والحياة البرية النباتية والحيوانية، وكل هذا سيؤدي بالأرض الفلسطينية إلى الإنجراف والتصحر التام، وانعكاس ذلك على حياة المواطن الفلسطيني، الذي

---

[1] Ministry of Environmental Affairs: **The Israeli aggression against the environmental security in Palestine during Al-aqsa Intifada**, vollum II, 2000, p15.

[2] وزارة التخطيط والتعاون الدولي: **ملامح غزة البيئية– العلاقة بين الإنسان والبيئة**، الإدارة العامة للتخطيط البيئي، 1995م، ص26.

يُعاني وتتزايد مصاعب حياته على هذه الأرض، في ظل توفر كامل متطلبات الحياة ومقوماتها للمستوطن الإسرائيلي في الأراضي المُحتلة[1].

رابعاً: أمن المستوطنات وأثره على الأراضي الفلسطينية:

ستعيق المخططات الإستيطانية في الأراضي المُحتلة التوصل إلى تسوية إقليمية فلسطينية إسرائيلية، تسمح بإقامة دولة فلسطينية ذات صفات جغرافية واحدة متواصلة، فوجود المستوطنات يُشكل عامل تجزئة جغرافية لوحدة الأراضي الفلسطينية، ومن جهة أُخرى يُمثل الإستيطان تهديداً حقيقياً للأمن والإستقرار الفلسطيني، لأن السيطرة الإسرائيلية على المعابر والحدود التي تربط بين المناطق الفلسطينية، تجعل الحرية الفلسطينية بيد المستوطنين ورهن إشارتهم، إضافة إلى أن المستوطنات المُحاذية للمدن الفلسطينية الكبيرة، تجعلها مدناً حدودية، تتحكم إسرائيل بمصيرها وأمنها، كما أن استمرار الأمن للمستوطنات يتطلب وجوداً عسكرياً إسرائيلياً لحمايتها، وهذا يعني تهديداً صريحاً للأمن القومي الفلسطيني مستقبلاً[2].

في عام 1983م أقامت إسرائيل شبكة من الطرق الطولية والعرضية، بهدف تمزيق الوحدة الجغرافية لأراضي الضفة الغربية، بُغية تحقيق السيطرة الأمنية الشاملة على المناطق الفلسطينية، ومحاصرتها بهذه الطرق والشوارع الإلتفافية، إضافة إلى ضبط الإمتداد والتوسع العمراني للتجمعات الفلسطينية، وكذلك مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية، والسيطرة عليها لأهداف استيطانية[3]، وفي هذا الصدد فقد عرض "نتنياهو" رئيس وزراء إسرائيل في السابق، خطة تضمن الإحتفاظ بخمسة ممرات وشوارع عرضية من الغرب إلى الشرق على أراضي الضفة الغربية، في إطار خطة التسوية الدائمة مع الفلسطينيين، بهدف ضمان أمن المستوطنات من جهة، وضمان السيطرة الأمنية على الشعب الفلسطيني من الجهة الأخرى، ويشمل المُخطط المذكور الممرات والشوارع العرضية التالية:

---

[1] اسحق، جاد وآخرون: **الموسوعة البيئية الفلسطينية- عالم البيئة في فلسطين**، معهد الأبحاث التطبيقية، القدس، 1997م، ص53.

[2] www.aljazeera.net\Nr\1-2005/2/6-1.exeres.

[3] سعودي، محمد عبد الغني: **الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية**، المكتبة النموذجية، القاهرة، 2003م، ص56.

1- ممر في منطقة شمال جنين إلى غور الأردن.

2- ممر جنوب قلقيلية إلى نابلس وغور الأردن (شارع رقم 55).

3- شارع "عابر السامرة" الحالي، والذي يصل بين منطقة كفر قاسم وغور الأردن.

4- شارع رقم "45" من منطقة تل أبيب إلى غور الأردن.

5- شارع رقم "35" والذي يصل مستوطنات غوش عتصيون بغور الأردن[1].

والمخطط الإسرائيلي الذي يظهر من خطة الشوارع العرضية – السابقة الذكر – يتمثل في السعي لإيقاع مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، التي تم الإتفاق عليها، داخل الممرات الإسرائيلية، التي تحافظ على التواصل الإقليمي للمناطق اليهودية، والكتل الإستيطانية التابعة لها، مع تحقيق التجزئة والعزلة بالنسبة للأراضي الفلسطينية، وقد طبقت إسرائيل خطة العزلة الجغرافية هذه، في الإغلاق العسكري الذي شهدته الأراضي الفلسطينية بعد انتفاضة الأقصى الأخيرة التي بدأت يوم 2000/9/28م. من هنا يمكن لنا أن نُشخِّص الإستيطان الإسرائيلي، بأنه عملية استراتيجية تعمل إسرائيل من خلالها على إنجاز مُخطط أحياء قومي، وديني، وجغرافي، ليهود العالم في فلسطين، بإعتبارها إقليماً يتمتع اليهود بأحقية تاريخية موثوقة فيه، ومن اجل استمرار هذا الإستيطان وتطوره، لا بُدَّ من توفير الأمن له بشتى الطرق والوسائل، ولا بُدَّ من استخدام آلية للسيطرة الطبيعية، وفي مقدمتها السيطرة على المياه بكافة أشكالها ومواردها[2].

8:1:4 الوضع القانوني للإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية:

تُعتبر إقامة المستوطنات في القانون الدولي، إضافة إلى نقل السكان إلى الإقليم المُحتل، مخالفة لكل المبادئ الدولية وميثاق الأمم المتحدة "ميثاق جنيف الرابع عام 1949م"، الذي يحظر على المُحتل توطين سكانه في الأراضي التي يحتلها[3]. أكد ذلك مجلس الأمن الدولي، والجمعية العمومية فيما بعد، من خلال القرارات التي صدرت بإنكار أي صفة قانونية للإستيطان أو الضم، وتطالب بتفكيك المستوطنات بما في ذلك مستوطنات القدس، ومن قرارات مجلس الأمن

---

(1) www.attareek.org/details.2006/6/26/php.

(2) شحادة، رجا: **قانون المُحتل – إسرائيل والضفة الغربية**، ... مرجع سابق ...، ص182.

(3) طوقان، عز الدين: **حرب المياه في الشرق الأوسط**، مركز القدس للطباعة والتصميم، عمان، 2000م، ص17.

بهذا الخصوص، القرار رقم "446" لسنة 1979م، والقرار رقم "452" لنفس العام، والقرار رقم "465" لسنة 1980م، والقرار رقم "478" لنفس العام[1].

يؤكد الفلسطينيون على عدم شرعية المستوطنات في الضفة الغربية والقطاع وشرقي القدس، استناداً إلى ميثاق جنيف الرابع – السابق الذكر–، في حين أن جميع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وعلى مدار السنوات الآنفة، كانت تطرح مواقف قانونية وتاريخية، لتبرير المشروع الإستيطاني[2].

ويأتي ذلك بالرغم من ان الحكومة الإسرائيلية، كانت قد وقعت على اتفاقية جنيف الرابعة في كانون الثاني من عام 1949م، كما صادقت عليها في كانون أول من العام 1953م، وقُبيل العام 1967م، كانت إسرائيل تَعتبر نفسها لا تسيطر أو تدير مناطق مُحتلة.

بعد عام 1967م، رفضت إسرائيل اعتبار الأراضي العربية التي أصبحت تسيطر عليها "الضفة والقطاع" أراضٍ مُحتلة، واعتبرتها مناطق مُدارة، بذريعة مفادها أنها لم تقم بإحتلال هذه الأراضي من دولة أخرى متعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، بل إنها أخذتها من الإدارة الأردنية والمصرية، ولم تكن هنالك دولة فلسطينية، ولذلك فلم تُلزم نفسها بالإتفاقية[3].

هذا في الوقت الذي تؤكد فيه اتفاقية جنيف، أنها تنطبق على جميع أوضاع الإحتلال الحربي، بغض النظر عن طبيعة الحكومات التي حكمت الإقليم، أو الظروف التي تمت فيها عملية الإحتلال. إن هناك إجماعاً دولياً شبه كامل على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على أراضي الضفة والقطاع، وتنص الإتفاقية على عدم السماح للدولة المُحتلة بأن تغير من طبيعة المنطقة المُحتلة، أو ملامحها التاريخية والثقافية، إلا للحاجة العسكرية المُلحة أحياناً، دون المساس بالعناصر المذكورة، أو لأنشطة تخدم السكان المحليين فقط، وبرغم ذلك فقد عملت إسرائيل بإستمرار على خرق هذه المادة نصاً وروحاً[4].

---

(1) أبو عرفه، عبد الرحمن: **الإستيطان – التطبيق العملي للصهيونية**، ... مرجع سابق ... ص25.

(2) مركز القدس للإعلام والاتصال: **الإستيطان تحدي السلام**، ... مصدر سابق ... ص59.

(3) الفراء، يوسف، ترجمة عليان الهندي: **مستوطنات وحدود إسرائيل**، ... مرجع سابق ... ص15.

(4) البطش، جهاد شعبان: **الإستيطان الصهيوني في قطاع غزة**، ... مرجع سابق ... ص197.

يَعتبر سياسيو إسرائيل، أن السيطرة على الأرض بإقامة المستوطنات، خاصة في المناطق الحدودية، هي أساس لإلحاق هذه الأراضي بإسرائيل مستقبلاً، والمخططات الإستيطانية وخرائطها تُشير إلى ذلك، من خلال اختيار مواقع المستوطنات[1].

ومن الجدير بالذكر هنا، أن مجلس الأمن الدولي كان قد أصدر العديد من القرارات التي مثلت إدانة ورفض صريح ومباشر وملزم للأعمال الإستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المُحتلة، لكن هذه القرارات كانت دائماً بلا روح، فلم تصل في كل مرة إلى مرحلة التطبيق العملي، حيث يستوجب اتخاذ عقوبات ضد إسرائيل، وإلزامها بالقرارات الصادرة[2].

إن طبيعة المعادلات السياسية، وفي مقدمتها التحالف الأمريكي الإسرائيلي، وعضوية الولايات المتحدة الدائمة في مجلس الأمن الدولي، وقدرتها على تعطيل أي قرار يصدره المجلس بما لا يتوافق مع المصالح الإسرائيلية، شكل الحماية لجميع سياسات إسرائيل الإستيطانية وغيرها، من أية ممانعة ومعارضة دولية أو عربية[3].

2:4: مشاريع الإستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية بعد عام 1967م:

1:2:4 المخططات الإستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية:

لم تكن جغرافية المستوطنات الإسرائيلية عشوائية الإنتشار والتوزيع، بل إنها استندت في ذلك على التخطيط والتنظيم والتوزيع المكاني والجغرافي، مع الأخذ بعين الإعتبار الموارد الطبيعية، وعناصر الإنتاج، واستراتيجية الموقع، وشبكة المواصلات، وآلية وصول المواد الخام والسلع والخدمات، وبذلك فقد اعتمد التخطيط الإستيطاني في الأراضي المُحتلة على برامج ومخططات ومشاريع، أُعدت من خلال الدراسات والبحوث العملية والإستراتيجية، ومن أهم الخطط الإسرائيلية للإستيطان في أراضي الضفة الغربية ما يلي:

---

(1) www.btselem.org/arabic/publications/summaries.2006/11/2.asp

(2) Kablan, Alison: **Arabs are Prepared to wait for Israel**, Jerusalem Post, 2004, p2.

(3) إستيتية، عدنان: **الإستيطان في الأراضي المُحتلة**، مجلة صامد الإقتصادي، ع95، 2005م، ص38.

1- خطة غوش أمونيم:

هدفت هذه الخطة إلى استيطان المناطق التي ابتعدت عنها المشاريع الإستيطانية، وذلك بهدف إغلاق الثغرة الإستيطانية، وتحقيق السيطرة على سلسلة جبال الضفة الغربية الوسطى، وإنشاء شبكة مواصلات لربط المستوطنات، وتحقيق العمق الإستراتيجي لإسرائيل من نهر الأردن وحتى السهل الساحلي، كما تضمنت هذه الخطة إنشاء مستوطنات "ايدوريم، حربانه، بزاك"[1].

طُرحت هذه الخطة على حكومة حزب الليكود بقيادة مناحيم بيغن، من قِبل حركة "غوش أمونيم" الإستيطانية، وهي خطة بأبعاد دينية وتاريخية، قائمة على الطروحات الصهيونية بأحقية اليهود في الإستيطان في كل الأراضي الفلسطينية، وإعاقة أي اتجاه للتسوية أو المساومة مع الشعب الفلسطيني، لأنه لا حق لأي فلسطيني بأن يتواجد على أرض "إسرائيل التاريخية"، ويقول أحد حاخامات هذه الحركة "موشيه ليفنغر": "إن السلام مع العرب لا يساوي الحبر الذي كتب به، والسلام يأتي بواسطة قوة إسرائيل الإستيطانية"[2].

في العام 1979م تقدمت الحركة للحكومة بطلب توسيع للمستوطنات، والتي وافقت بدورها على توسيع عدد من المستوطنات، مثل مستوطنة اريئيل، وافرات، وبيت حورون، وقدوميم وغيرها. في العام 1980م طالبت الحركة ضمن خطتها الثانية الحكومة الإسرائيلية بإقامة كتلة استيطانية جديدة تشمل مستوطنات مثل القنا، ورنتيس، وافرات، وبيت سيلا، وغيرها، إضافة إلى إقامة عدة مستوطنات حول القدس، وثلاثة مستوطنات على تقاطعات طرق الضفة الرئيسة، بهدف توطين حوالي 28440 عائلة يهودية في المستوطنات الجديدة[3].

إن هذه الأعداد الكبيرة من المستوطنين، تستلزم توفير حاجاتها من الموارد المائية، واستيطان الأرض والسيطرة عليها يُمثل مفتاحاً وأساساً للسيطرة على الموارد الموجودة في هذه

---

[1] إغباريه، مسعود: **حركة غوش أمونيم بين النظرية والتطبيق**، جمعية الدراسات العربية، 2001م، ص246.

[2] بسطامي، مها: **الإستيطان الإسرائيلي ونظرية الأمن القومي**، مجلة العربي- الكويت، 2002م، ص30.

[3] د. غانم، محمد حافظ: **مبادئ القانون العام**، مطبعة النهضة، القاهرة، 2003م، ص382.

الأرض، بما فيها المياه كعنصر استراتيجي لإستمرار الإستيطان وتطـوره وتوسـعه، تمهيـداً لفرض سياسة الأمر الواقع، لتحقيق الهدف الشامل في "أرض إسرائيل الموعودة".

2- خطة متتياهو دروبلس:

تهدف هذه الخطة إلى زيادة إعداد المستوطنين في الضفة، وإقامة مستوطنات جديدة في الأماكن الإستراتيجية، ومن أجل إنهاء عزلة المستوطنات بين التجمعات العربية، تفيـد الخطـة بضرورة إقامة مستوطنة جديدة بجانب كل مستوطنة منعزلة، بهدف إيجاد كتل استيطانية تتوسع فيما بعد لتُشكل مدناً كبيرة، وبحسب هذه الخطة يجب إسكان 800 ألف يهـودي فـي أراضـي الضفة بحلول عام 2010م[1].

في عام 1983م قدم "دروبلس" وهو أحد رؤساء قسم الإستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية، والمختص بإستيطان المناطق المُحتلة، مخططاً استيطانياً لمدينة القـدس وضـواحيها، يشمل إقامة تكتل استيطاني يتعدى حدود بلدية القدس، لتُشكل حـدود مدينـة القـدس الكبـرى فيما بعد[2].

3- خطة رعنان فايتس:

تمتاز هذه الخطة الإستيطانية بحدودها الزمانية 1977-1992م، وتهدف إلـى إعـادة التوازن الإستيطاني داخل فلسطين 48. يرى "فايتس" بأن التوازن السكاني الإسرائيلي قد اختـل في أعقاب حرب 1967م، بسبب توجه مُعظم الأنشطة الإستيطانية إلى المناطق المُحتلة مـؤخراً "الضفة والقطاع"، حيث أن أكثر من 70% من المستوطنات التي أُقيمت في الفترة من 1967-1977م، كانت في المناطق المُحتلة عام 1967م[3]. تتضمن الخطـة ثلاثـة مراحـل، تشـمل المشروع الجنوبي، والمشروع الشرقي، والمشروع الشمالي، لتغطية مساحة واسعة من الأراضي

---

[1] أبو عرفة، عبد الرحمن: **الإستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، ... مرجع سابق ... ص247.

[2] صالح، حسن عبد القادر: **حرب المياه بين العرب وإسرائيل**، مجلة الشؤون العربية، 1988م، ص181.

[3] خليفة، نبيل: **الأبعاد السياسية والجيوسياسية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط**، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2004م، ص148.

ابتداءً من هضبة الجولان، ومروراً بالجليل والضفة، وانتهاءً بقطاع غزة، أما الضفة الغربية فلا يشملها "فايتس" إلا بحوالي 10% من مجموع مستوطنات الخطة، وتتوزع في وادي الأردن السفلي، والمنحدرات الشرقية في شمال الضفة، عارضت هذه الخطة الإستيطان بمحاذاة التجمعات الفلسطينية الضخمة وسط الضفة والقطاع لعدة أسباب منها:

أ- إن المستوطنات العارضة وسط التجمعات الفلسطينية مصيرها الزوال.

ب- عجز ميزانيات الحكومة لتغطية نفقات الإستيطان الشاملة.

ت- خلق إشكاليات سياسية وإعلامية في الخارج.

ث- عدم وجود الإمكانية الحقيقية للمستوطنات بأن تنمو وتتوسع بجانب التجمعات العربية الكبرى[1].

4- خطة يوسي ألفر:

تتمثل خطة "ألفر" وهو باحث في مركز يافا للدراسات الإسرائيلية، بدمج وتجميع المستوطنات ابتداءً من منطقة قلقيلية وحتى منطقة غوش عتصيون، بشريط يصل أحياناً إلى 15 كم في عمق الضفة غربي نابلس ورام الله، إضافة إلى منطقة القدس[2]، وجدير بالذكر هنا أن "ألفر" لم يأخذ بعين الإعتبار التجمعات السكانية في الشريط الذي يتحدث عنه لتجميع المستوطنات، على اعتبار أنه سيتم تبادل سكاني، أي إحلال المستوطنين القاطنين في مناطق مشتتة داخل الضفة، مكان عرب فلسطين 48، ولكن بقيت مشكلة الحكومة الإسرائيلية في السكان العرب القاطنين في شريط الضم لإسرائيل السابق الذكر، كمناطق قلقيلية وطولكرم، خاصة وأن السياسة الديموغرافية لإسرائيل لا تسمح بزيادة الكثافة السكانية للعرب داخل حدودها[3].

---

(1) عبد الفتاح، كمال: **الإستيطان الصهيوني في فلسطين 1987-1988م**، بحث غير منشور، أيار، 1988م.

(2) المومني، محمد احمد: **السياسة المائية للكيان الصهيوني-دراسة في الجغرافيا السياسية**، ... مرجع سابق .. ص92.

(3) طونش، حاقان: **مشكلة المياه في الشرق الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2001م، ص20.

5- **خطة حزب الطريق الثالث:**

تُفيد هذه الخطة بضرورة حصر التجمعات العربية في كتل منفصلة جغرافياً عن بعضها البعض، مع وجوب السيطرة الإسرائيلية الكاملة على المناطق التالية:

أ- مناطق الغور واللطرون والقدس.

ب- مناطق جنوب غربي نابلس وجنين.

ت- إيجاد مناطق عازلة تحت السيطرة الإسرائيلية على طول حدود القرى والمدن الفلسطينية الواقعة على الحدود مع فلسطين المُحتلة عام 1948م[1].

أما بالنسبة للسكان العرب في المناطق التي ستضم لإسرائيل، فسوف يصبحون تحت السيطرة الإسرائيلية، مع عدم إعطائهم الجنسية، لكي لا يؤثر ذلك على قومية الدولة في المستقبل[2].

6- **خطة الخطوط الحمراء:**

صاحب هذه الخطة هو "أيهود هرئيل" وتشمل ما يلي:

أ- الفصل بين التجمعات العربية والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع.

ب- انسحاب إسرائيل من المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية العالية.

ت- ضم مناطق القدس الكبرى، ومستوطنات غوش عتصيون، ومستوطنات الغور، إلى السيادة الإسرائيلية الكاملة، مع بقاء المستوطنات الأخرى تحت السيطرة الإسرائيلية أيضاً[3].

---

(1) www.aljazeera.net\NR\1-2006/2/6-1.exeres.

(2) www.attareek.org\details.2006/9/26.php.

(3) د. الطاهري، حمدي: **مستقبل المياه في العالم العربي**، دار الكتب القومية، 2002م، ص60.

7- خطة نتنياهو – ألون المُعدلة:

تَبَنْى هذه الخطة "بنيامين نتنياهو" رئيس وزراء إسرائيل السابق في العام 1997م، وتتلخص خطته فيما يلي:

أ- إعطاء الفلسطينيين من 45-50% من أراضي الضفة الغربية، من غير المساس بالمناطق الحيوية والإستراتيجية، كمناطق الغور والقدس الكبرى، ومناطق خطوط التماس مع إسرائيل.

ب- تفكيك جزء من المستوطنات النائية وسط الضفة، والتي ستصبح جيوب داخل المناطق الفلسطينية.

ت- عدم المساومة أو التنازل عن السيادة الكاملة في القدس[1].

8- خطة قيادة المنطقة الوسطى:

تم التخطيط لها بناءً على الحدود النهائية لإسرائيل، بحيث تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة مناطق رئيسة، يُمثل فيها اللون الأخضر المناطق التي ستضم لإسرائيل لأسباب أمنية، وتمتد على طول خط الهدنة ومنطقة الأغوار، بينما يمثل اللون الأزرق الكتل الإستيطانية اليهودية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، والتي تتصل بإسرائيل بواسطة الشوارع الإلتفافية، وتوفر لها إسرائيل الحماية الأمنية الكاملة، أما المناطق المتبقية، فتمثل مناطق تحت السيطرة الفلسطينية بدرجات متفاوتة حسب موقعها وديموغرافيتها[2].

---

[1] Allon, Yroham: **The Case for defensible borders**, foreign affairs, vol. 55, No. 10, 2004, p40

[2] تسور، زئيف: **الكيبوتس الموحد في مستوطنات الدولة**، دار يدبتتكن للنشر-القدس، 1986م، ص116.

2:2:4 أهم مشاريع إسرائيل الإستيطانية في الضفة الغربية:

1- مشروع "ألون" الإستيطاني:

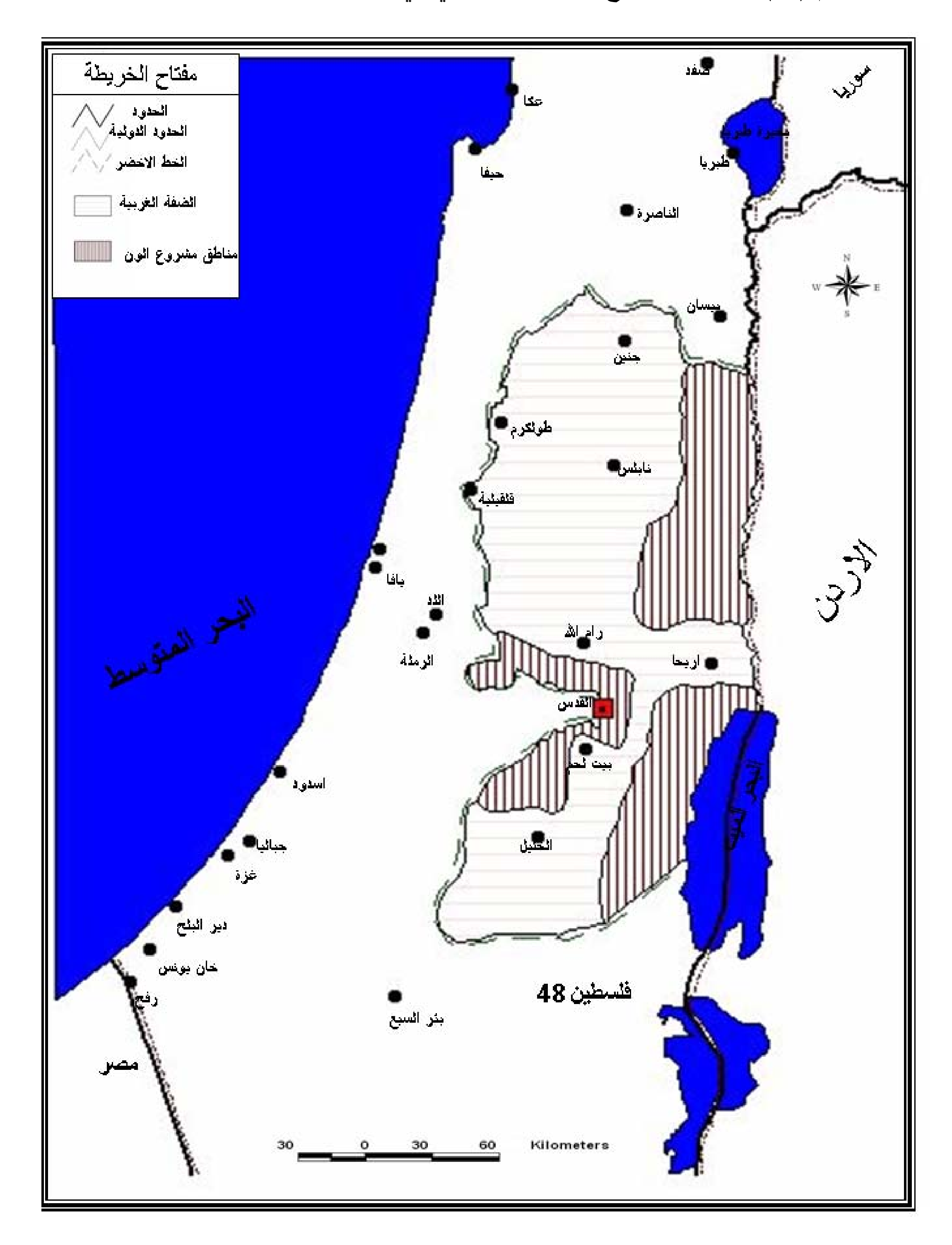
يعتبر مشروع "ألون" من أوائل المشاريع الهادفة إلى استيطان استراتيجي زراعي، على طول امتداد خط الأغوار والسفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية، وقد تجنب المشروع المناطق الفلسطينية المأهولة سكانياً، تطبيقاً لسياسة "مساحة أرض أكبر وعدد سكان أقل" واقترح "ألون" ضرورة أن تكون حدود إسرائيل قابلة للدفاع من الناحية الإستراتيجية، ويكون ذلك بضم أراضي بعمق 10-15 كم على طول وادي الأردن، والبحر الميت، ومنطقة اللطرون[(1)].

أجرى "ألون" تعديلاً على مشروعه، بحيث يصبح شريط الأغوار التابع لإسرائيل بعرض 25 كم، ليشمل بذلك مناطق المنحدرات الشرقية للجبال الفلسطينية، إضافة إلى ضم المناطق الواقعة إلى الشرق من مدينة الخليل وحتى البحر الميت إلى الحزام الأمني المذكور، وعليه ستصل المساحة التي يرتئي "ألون" ضمها إلى إسرائيل إلى حوالي 2000 كم^2، أو ما يعادل 35% من المساحة الإجمالية للضفة الغربية[(2)]. انظر الخريطة رقم (21) والتي تُبين مناطق الضم المقترحة حسب مشروع "ألون" الإستيطاني.

[(1)] عايد، خالد: **الاستعمار الإستيطاني للمناطق العربية خلال عهد الليكود 1977-1984م**، ط1، الخدمات النشرية المستقلة/ نيقوسيا- قبرص، 2002م، ص15.

[(2)] عبد الهادي، مهدي: **المسألة الفلسطينية**، المكتبة العصرية، بيروت، 1975م،ص81.

خريطة رقم (21): مُخطط مشروع "ألون" الإستيطاني في الضفة الغربية.



المرجع: 1) عايد، خالد: **الإستعمار الإستيطاني للمناطق العربية**، دار الخدمات النشرية، 1986م.

2) عمل الباحث وإخراجه.

2- مشروع شارون الإستيطاني:

يهدف هذا المشروع إلى إقامة قطاع استيطاني لفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها، وتشمل خطة المشروع تركيز الإستيطان في السفوح الغربية، لـدعم المنـاطق السـاحلية فـي إسرائيل، إضافة إلى مخططات استيطانية داخل إسـرائيل، تتوسـع بإتجـاه الشـرق، بعكـس المستوطنات في السفوح الغربية من جبال الضفة، حيث تتوسع بإتجاه الغرب، بهدف قطع الخط الحدودي الفاصل بين الضفة وفلسطين 48، وتحقيق مبدأ فصل الضفة إلى جزء شمالي وآخـر جنوبي[1]. ويمكن تلخيص مُخطط مشروع شارون كما يلي:

أ- إقامة اتصال جغرافي للمستوطنات بشكلٍ مباشر بين القطاع الشـرقي للضـفة الغربية وإسرائيل.

ب- تكثيف الإستيطان الإسرائيلي على أقدام وحواف المرتفعات الغربية الشـمالية والوسطى من الضفة، وعليه فقد أقيمت مستوطنات "غوش عتصيون، معاليـه أدوميم، مودوعين، عوفاريم"، إضافة إلى مخططات تشـمل محاصـرة مدينـة نابلس بالمستوطنات في المناطق الجبلية، وإكمال تطويق مدينة رام الله، وإقامة مستعمرات جديدة على طريق القدس-أريحا، وإقامة مستعمرات أخرى في غور الأردن، ومحاصرة بيت لحم والخليل بمستعمرات إضافية[2].

يظهر لنا من المشاريع والمخططات الإستيطانية السابقة الذكر، أن الهدف من هذا الشكل الإستيطاني وما يرتبط به من تركيز وتوسيع على محاور وتقاطعات معينة، وربط هذه التكتلات الإستيطانية بالمناطق اليهودية في إسرائيل، هو تقطيع الضفة الغربية إلـى منـاطق محاصـرة بالمستوطنات، والطرق الطولية والعرضية، ليسهل السيطرة عليها، وكذلك من أجل تغليب اليهود على الأقلية الفلسطينية في التجمعات القروية المتفرقة، وبذلك فإن هنالك مُخطـط جيوسياسـي لإعادة رسم الخريطة السياسية لحدود الضفة الغربية.

---

[1] أبو عرفة، عبد الرحمن: **الإستيطان التطبيق العملي للصهيونية**،....مرجع سابق،....ص241

[2] إعبية، إحسان شريف:**المياه وأثرها في توجيه الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية /1967-2002م، دراسة فـي الجغرافيا السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية-نابلس2005م،ص129

3:4: السكان والموازنة المائية في الضفة الغربية:

لقد عملت إسرائيل من خلال سياستها المائية، على إحداث الخلل وعدم التوازن بين السكان العرب ومصادرهم المائية، بسبب تسخير أكثر من 75% من المصادر المائية الفلسطينية في الضفة، لصالح المستوطنات واليهود داخل فلسطين المُحتلة عام 1948م[(1)].

تسبب ذلك في أوضاع بائسة لمختلف أوجه الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين، فالطاقة القصوى للإستغلال المائي الفلسطيني في أراضي الضفة لا تعدو 118 مليون م^3 سنوياً، يُستخدم منها حوالي 78% في القطاع الزراعي، وتُعتبر هذه الكميات متدنية جداً مقارنة مع التعداد السكاني العام للفلسطينيين في أراضي الضفة، حيث يصل مُعدل استهلاك الفرد في إسرائيل إلى حوالي 437 م^3 سنوياً، مقابل 135م^3 للمواطن الفلسطيني، وستتناول الدراسة في الصفحات التالية، ميزانية الضفة الغربية المائية، لكل من السكان الفلسطينيين، وسكان المستوطنات، وكذلك التعرض للموازنة المائية العامة في منطقة الدراسة، بالتحليل وتبيان الإختلافات والفوارق في كميات الإستهلاك، ونسب العجز المائي، وأثر ذلك على مسارات التنمية الفلسطينية بكافة جوانبها[(2)].

1:3:4 الميزانية المائية والسكان في الضفة الغربية:

تُمثل المياه الجوفية بكافة أشكالها (أحواض جوفية، آبار ارتوازية، ينابيع) أهم مصادر المياه في الضفة الغربية، وتُمثل كميات المياه الجوفية التي يستغلها الفلسطينيون حوالي 118 مليون م^3 سنوياً، من أصل حوالي 710 مليون م^3/سنة كميزانية سنوية عامة للمياه الجوفية في الضفة الغربية، وتُشير الدراسات الإحصائية ذات العلاقة، أن الزيادة السنوية المتوقعة في الإستهلاك الفلسطيني في الضفة الغربية سوف ترتفع، وذلك بفارق زيادة يصل إلى أكثر من 20%[(3)]، ويعود السبب في ذلك إلى الزيادة الطبيعية في أعداد السكان بشكل أساسي، حيث بلغ عدد سكان الضفة الغربية حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 1997م حوالي 1.8 مليون نسمة، ليرتفع هذا العدد في العام 2002م إلى حوالي 2.1 مليون نسمة، وبناءً

---

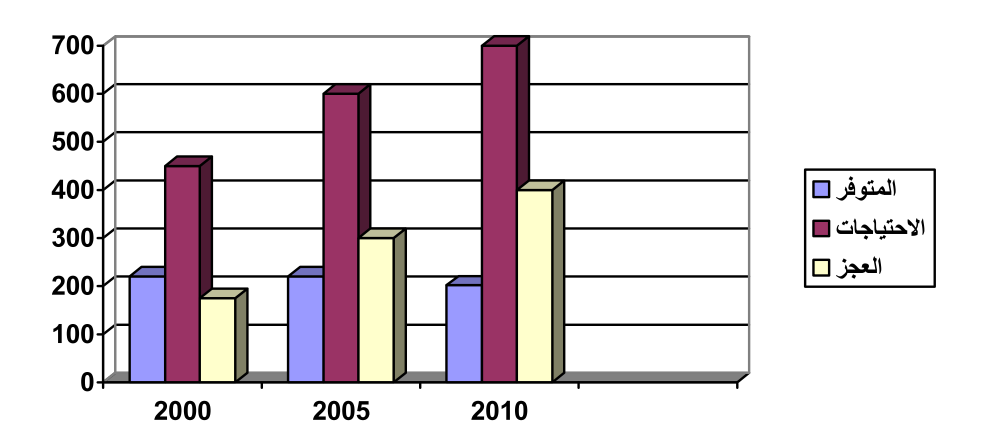
(1) شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**، دار مجدلاوي للنشر- الأردن، 1999م، ص153.

(2) المرجع السابق نفسه، ص155.

(3) عبد الكريم، إبراهيم: **المياه والمشروع الصهيوني**، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، دمشق، 2001، ص72.

عليه فمن المتوقع أن يصل عدد سكان الضفة الغربية في العام 2010م إلى حوالي 3.2 مليـــون نسمة، ومن الملاحظ إذاً وفي ظل تلك الظروف، أن الأزمة المائية ستزداد حدة وتعقيداً مع تزايد متطلبات التنمية الإقتصادية والاجتماعية[1]. –انظر الشكل التوضيحي رقم (3)–.

شكل رقم (3): كميات المياه المتوفرة والإحتياجات ومقـدار العجـز المــائي فــي الأراضـــي الفلسطينية/ 2000–2010م.



Source:-Dr. Amjad Aliewi, director-general, **House of water and environment**, Palestine.
- www.amjad.aliewi@hwe.org.ps

اتجهت إسرائيل منذ بداية إحتلالها للضفة الغربية إلى السيطرة على مصادرها المائيـــة، واتخذت العديد من القرارات التي من شأنها تحقيق تلك الغاية، وقد تبع تلك القرارات مجموعـــة من الإجراءات العملية لبسط السيطرة الإسرائيلية علـــى مصـــادر الميـــاه، كمصـــادرة الآبـــار الفلسطينية لصالح المستوطنات الإسرائيلية، وتحديد سقف علوي للكميات المستخرجة من الآبار الأخرى، بحيث لا تزيد عن 100م^3/ ساعة، إضافة إلى منع الفلسطينيين من حفر آبـــار جديـــدة لهم، وإذا تم ذلك فيكون بعمق لا يتجاوز 140م في أكثر الأحوال، إضافة إلى ســـحب كميـــات كبيرة من المياه الفلسطينية من خلال حفر الآبار داخل المستوطنات الإسرائيلية[2].

تقوم إسرائيل بإستهلاك المياه الفلسطينية بشكلٍ متزايد، مما أدى إلى تناقصها، وحـــدوث الإختلال بين كميات التغذية المائية للخزان الجوفي، وكميات المياه المُســـتعملة يوميـــاً، حيـــث تستخدم إسرائيل 85% من مياه الخزان الجوفي في الضفة، وهو ما يعـــادل 483 مليـــون م^3،

---

(1) أبو عرفة، عبد الرحمن: **الإستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، ... مرجع سابق ... ص120.

(2) روز، مصلح: **إسرائيل ومصادر المياه في الضفة الغربية**، شؤون فلسطينية، حزيران، 2001، ص17.

إضافة إلى 10 مليون م^3 أخرى كانت تستغلها إسرائيل من مياه قطاع غزة، قُبيل انسحابها منــه وكانت تغطي هذه الكميات مُجتمعة ما مقداره 25% من احتياجات إسرائيل المائية[1].

أما بالنسبة لقطاع غزة البالغ عدد سكانه أكثر من مليون نسمة مع مطلع العام 2000م ، فقد أصبح مجموع مخزون مياه القطاع الجوفي الإجمالي حوالي 800 مليون م^3 ســنة 1995م، بعد أن كان المخزون يساوي حوالي 1200 مليون م^3 سنة 1975م، واختل التوازن المائي فــي المخزون الجوفي في القطاع أيضاً، بسبب زيادة كمية المياه المضخوخة، لتصل إلى حوالي 95 مليون م^3 سنوياً، مقابل 60 مليون م^3 للمياه المُغذية، بحيث يصل مُعدل التناقص السنوي حوالي 2.5%[2]. تُشير الدراسات إلى أن العجز المائي في القطاع سيزداد تعقيداً، مع ازدياد الإحتياجات المائية مستقبلاً، ومن الواضّح أن سكان القطاع سوف يشهدون تضخماً سكانياً كبيراً حتى عــام 2020م، يعادل مليون نسمة من السكان، وما يرتبط بذلك من تغير في شكل الإحتياجات المائية، سواءً للأغراض الزراعية، أو الصناعية والمنزلية. ويُبين الجدول رقم (22) تطور الإحتياجات المائية في القطاع للأغراض الزراعية والصناعية والمنزلية حتى عام 2014م.

جدول رقم (22): الإحتياجات المائية في قطاع غزة حتى عام 2014م.

العام	الإستهلاك الزراعي /مليون م^3	الإستهلاك الصناعي والمنزلي /مليون م^3	المجموع العام /مليون م^3
2005	92.20	99.60	191.80
2006	91.42	104.51	195.93
2007	90.64	109.42	200.06
2008	89.86	114.33	2004.19
2009	89.08	119.24	208.32
2010	88.30	124.15	212.45
2011	87.37	129.57	216.94
2012	86.44	134.99	221.43
2013	85.51	140.41	225.92
2014	84.58	145.82	230.40

المصدر: المركز الجغرافي الفلسطيني، **قاعدة بيانات المستوطنات**، ... مصدر سابق ...، ص41.

---

(1) www.yafa-news.com/tareek1/t33/2005/9/26.htm.

(2) الموعد، حمد سعيد: **حرب المياه في الشرق الأوسط**، دار التعاون للدراسات والنشر، دمشق، 2005م، ص62.

يتضّح لنا من الجدول السابق، أثر محدودية الموارد المائية في القطاع علـــى تنـــاقص كميات المياه المُستغلة للنشاط الزراعي، وانعكاس ذلك على المساحات المزروعـــة والمرويـــة، وهذا مع تزايد متطلبات القطاع الصناعي المائية، وكذلك الإحتياجات المنزلية المرتبطة أساســاً بالزيادة السكانية المُضطردة، مما سيؤدي إلى ظهور أزمة مائية حقيقية في القطاع في السنوات القليلة القادمة. جدير بالذكر أن سياسة إسرائيل المائية قبل الانسحاب من القطـــاع، كانـــت قـــد استغلت حوالي 10 مليون م^3 من مياهه، الأمر الذي فاقم من حدة الأزمة المائية التي عانى منها القطاع طوال فترة الإحتلال الإسرائيلي ولا يزال.

إن قيام إسرائيل بضخ كميات هائلة من مياه الخزان الجـــوفي الفلســـطيني، لتوظيفهـــا لأغراض التنمية الزراعية، والصناعية، والإستخدامات المنزليـــة لـــديها، وخاصـــة للأهـــداف الإستيطانية وتطوير المستوطنات، إضافة إلى تزايد أعداد السكان العرب بمعدلات نمو وصـــلت إلى 3.5% سنوياً، وفي ظل التذبذب في مُعدلات هطول الأمطـــار، واعتبـــار الميـــاه الجوفيـــة المصدر الأساسي للاستغلال، كل ذلك أدى إلى تناقص حاد ومستمر في منسوب المياه الجوفية، وكمية المياه المخزونة[1].

من جهة أُخرى فسوف تتفاقم المشكلة المائية في الضفة الغربية في المستقبل القريـــب، لأن الإحتياجات المائية الفلسطينية سوف تزداد بزيادة السكان، حيث تقدر كميات المياه المستهلكة في الضفة الغربية للأغراض المختلفة بحوالي 118 مليون م^3، ويتوقع ارتفاع هذا الرقم إلى أكثر من 240 مليون م^3 في الأعوام القليلة القادمة حتى عام "2010م"[2]، وهذا يـــدلل علـــى مـــدى الخطورة التي ستتعرض لها مُجمل أوجه الحياة الفلسطينية في المستقبل القريب، خاصة إذا مـــا أخذنا بعين الاعتبار سيطرة إسرائيل وتحكمها في مصادر وموارد المياه في الأراضي المُحتلة، وسعيها الدائم والمستمر لتوفير احتياجات سكانها ومستوطنيها من المياه.

---

[1] **مجلة صامد الإقتصادي**: السنة السادسة، تشرين الثاني- 1998م، ص30.

[2] أبو عرفة، عبد الرحمن: **الإستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، ... مرجع سابق ... ص123.

2:3:4 الميزانية المائية والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية:

منذ أن سيطرت إسرائيل على أراضي الضفة الغربية في أعقاب حرب عــام 1967م، وهي تسعى جاهدة للسيطرة على الأرض ومواردها، من خلال سياستها الإســتيطانية المكثفــة، حيث عملت على زرع المستوطنات استناداً إلى المُخطط الجغرافي لتوزع الأحواض المائية في فلسطين، لأن المياه هي أساس وجوهر الإستيطان، وبدونها لن يكون الإســتيطان ولــن ينمــو ويتطور ويحقق الأهداف المرجوة منه[1]. إن مُخططات إسرائيل الإستيطانية، أدت إلى إلحــاق أضرار غير محدودة بالأراضي المُحتلة، ليس فقط في مجال استنزاف الثروة المائية، إنما فــي تلويث هذه المياه، وتلويث عناصر البيئة الفلسطينية، والتسبب في مخــاطر متعــددة الجوانــب والأشكال.

ازداد التحكم الإسرائيلي في كميات المياه المخصصة للمناطق الفلسطينية بعد الإحتلال، مما أدى إلى ازدياد مُعدل الإستهلاك الإسرائيلي للمياه، ليصل استهلاك الفرد الواحد في إسرائيل إلى قرابة أربعة أضعاف مُعدل استهلاك الفرد الفلسطيني[2]، علماً بأن هذه النسبة تزداد إذا مــا أخذنا بعين الاعتبار استهلاك المستوطنين الإسرائيليين في الضفة، حيث تعادل كمية اســتهلاك المياه للفرد الواحد من مستوطني الضفة حوالي ستة أضعاف كمية استهلاك الفرد الفلسطيني[3]. والجدول رقم (23) يُبين كميات المياه المستهلكة لكل من سكان المستوطنات والتجمعات العربية في محافظات الضفة. للعام 2005م.

[1] www.aljazeera.net/NR/1-2005/2/6-1/exeres

[2] **وثائق وأوراق فلسطينية**، منشورات منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة، بيروت، 2001م، ص475.

[3] علي، محمد: **إسرائيل قاعدة عدوانية عسكرية**، القاهرة، 2003م، ص387.

جدول رقم (23): مُعدلات استهلاك المياه لكل من المستوطنات والمحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية لعام 2005م.

المحافظة	عدد سكان المستوطنات "ألف نسمة"	استهلاك المستوطنات مليون م^3/ سنة	النسبة المئوية للإستهلاك	عدد سكان المحافظة الفلسطينية "ألف نسمة"	استهلاك المحافظة مليون م^3/ سنة	النسبة المئوية للإستهلاك
أريحا	2970	5.2	1.1	31501	3.4	1.9
الخليل	13094	22.6	4.7	390272	27.2	22.8
القدس	171702	170.8	35.4	324096	22.9	18.9
بيت لحم	57429	99.9	20.7	132090	9.5	7.7
جنين	2370	4.1	0.9	195299	13.6	11.4
رام الله	41542	72.3	15	205448	14.3	12
سلفيت	32055	55.8	11.5	46688	3.5	2.7
طوباس	1610	2.7	0.6	35216	2.8	2
طولكرم	1624	2.7	0.6	129030	8.8	7.5
قلقيلية	19636	34.2	7.1	69241	2.2	4.2
نابلس	7295	12.7	3.6	251392	9.8	8.9
المجموع	354327	483	100	1810273	118	100

المصدر: المركز الجغرافي الفلسطيني، **قاعدة بيانات المستوطنات**، ... مصدر سابق...، ص43.

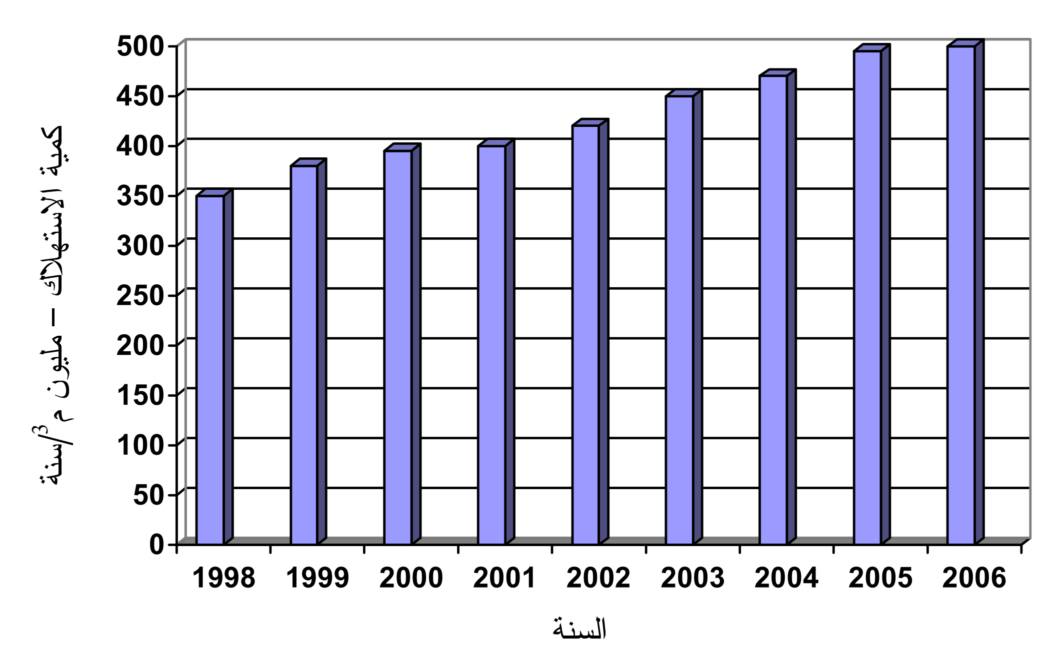
يظهر لنا من الجدول السابق، الإستهلاك الزائد للمستوطنات الإسرائيلية، في ظل شح كميات المياه المُغذية للخزان الجوفي، وازدياد أعداد السكان العرب، مما سيؤدي إلى مُعضلة مائية كبيرة ذات أبعاد متعددة في المستقبل المنظور، فعلى سبيل المثال، نُلاحظ بأن سكان محافظة رام الله يُشكلون أكثر من خمسة أضعاف المستوطنين اليهود فيها، ومع ذلك فإن الفارق في الاستهلاك المائي، يكاد يكون متقارباً إلى حدٍ ما، حيث أن مستوطني المحافظة الذين يشكلون قرابة خمس سكانها من الفلسطينيين، يستهلكون ما مقداره 26.2 مليون م^3 من المياه سنوياً، مقابل 29.2 مليون م^3 للسكان العرب.

تُشير دراسة عمر شديد إلى أن استهلاك مستوطنات الضفة قد ازداد بنسبة مئوية تراكمية قدرها 73.7% من إجمالي مخزون المياه الجوفية للعام 2003م، وهذا يشير إلى الإستنزاف الحقيقي والحاد للمياه الجوفية الفلسطينية، من قِبل المستوطنات الإسرائيلية(*).

والشكل رقم (4) يوضّح كميات المياه المستهلكة من قِبل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، للفترة من 1998-2006م.



شكل رقم (4): استهلاك المستوطنات الإسرائيلية من مياه الضفة الغربية/ 1998-2006م.



المصدر: عمل الباحث بالإعتماد على بيانات المركز الجغرافي الفلسطيني، **قاعدة بيانات المستوطنات**، رام الله، 2006م.

سيطرت إسرائيل على المياه الفلسطينية، ولم تأخذ اتفاقية أوسلو الثانية، والتي وقعت عليها بعين الإعتبار، حيث أعطت الإتفاقية الفلسطينيين 80 مليون م^3 من المياه، لم يتوفر منها سوى 32 مليون م^3، على الرغم من التزايد السكاني لديهم، وقد حددت هذه الإتفاقية أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية، وقدّرت التغذية السنوية لهذه الأحواض بحوالي 678 مليون م^3

(*) شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**، ... مرجع سابق ... ص155.

رغم التحفظ الفلسطيني على ذلك، كما قَدّرت الإتفاقية المذكورة التغذية السنوية في حوض غزة بحوالي 60 مليون م^3[(1)].

لم تقتصر تأثيرات الإحتلال ومستوطناته على هذا الإجحاف في توزيع كميـات الميـاه على السكان الفلسطينيين مقارنة مع مستوطني إسرائيل، بل تعدى ذلك إلى التأثير على نوعيـة المياه المُتاحة والمتبقية للسكان العرب، حيث أصبحت تعاني تلوثاً متزايـداً، نتيجـة لعمليـات الإستنزاف المستمرة التي تتعرض لها آبار وأحواض المياه الجوفية الفلسطينية، بسبب عمليـات الضخ الإسرائيلية، فتزايدت نسبة الملوحة في الأحواض المائية، إضافة إلى تعـرض المـوارد المائية الفلسطينية لأشكال أخرى من الملوثات الإسرائيلية، بما فيها التلوث بواسطة مياه الصرف الصحي الإسرائيلية الناتجة عن المستوطنات[(2)]. كما تؤكد الدراسات أن نسبة الملوحة في ميـاه الضفة الغربية قد ازدادت عن المقدار المُعتمد دولياً في حوالي 27.2% من مجموع مصـادرها المائية لدى الفلسطينيين. أما في قطاع غزة فلا تتعدى مناطق المياه الجوفية المقبولة عن 45كم^2 في الشمال، وعن 35 كم^2 في مناطق الجنوب التي تُعاني من ارتفاع حاد في ملوحـة مياههـا، وهذا يدلل على مدى حدة الأزمة المائية التي يعيشها الشعب الفلسطيني المُحتـل فـي قطـاعي الوطن[(3)].

[(1)] www.yafa-news.com/tareek1/t33/2005/9/26/htm.

[(2)] روز، مصلح: **إسرائيل ومصادر المياه في الضفة الغربية**، ... مرجع سابق ... ص19.

[(3)] وزارة شؤون البيئة: **الإنتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية**، ... مصدر سابق ... ص35.

3:3:4 الموازنة المائية العامة في الضفة الغربية:

تُشكل كميات المياه الساقطة على أراضي الضفة الغربية ما مجموعه حوالي 2750 مليون م^3 سنوياً، يُنتقص من هذه الكمية ما مجموعه حوالي 1950 مليون م^3 عن طريق التبخر، بنسبة مئوية تعادل حوالي 66% من إجمالي المياه الساقطة، وهذا يعني أن الموازنة المائية العامة للضفة الغربية، تُشير إلى كميات المياه المتبقية، والتي تساوي حوالي 800 مليون م^3 من مياه الهطول السنوي، في حين أن كمية مياه الجريان السطحي تساوي ما مجموعه 2.2% من إجمالي المياه الساقطة، أو ما يعادل 62 مليون م^3، كما تُشكل كمية المياه المترشحة حوالي 24.5% من إجمالي كمية الأمطار الساقطة، أي ما يعادل حوالي 678 مليون م^3[1].

تؤكد الدراسات وجود نسبة معينة من الفائض المائي في أراضي الضفة، تعادل ما مقداره 300 مليون م^3 سنوياً، إلا أن مخططات إسرائيل وسيطرتها التامة على الموارد المائية للسكان الفلسطينيين، ستجعل الأوضاع في غاية الخطورة في المستقبل القريب، مع التزايد السكاني المضطرد في الأراضي الفلسطينية من جهة، وازدياد أعداد المستوطنين اليهود من الجهة الأخرى، حيث أنكرت إسرائيل طيلة السنوات الماضية أي حق فلسطيني في تقاسم مصادر المياه حتى التي وقعت عليها في تفاهمات أوسلو المعروفة، والتي أعطت الفلسطينيين حوالي 80 مليون م^3 من المياه، في حين أن المصادر تُشير إلى أن إسرائيل لم توفر للفلسطينيين في أراضي الضفة والقطاع أكثر من 32 مليون م^3 إضافية بعد اتفاقية أوسلو الثانية[2]، وبناءً على هذه القيود الإسرائيلية، فتقدر كمية المياه المستهلكة فلسطينياً في الضفة للأغراض المنزلية والصناعية، وكذلك الزراعية، بحوالي 118 مليون م^3، مع توقعات مستقبلية بالإرتفاع إلى أكثر من 195 مليون م^3 عام 2010م، علماً بأن حوالي 50% من كميات المياه المستهلكة من قِبل الفلسطينيين في الضفة، مستخرجة من الآبار الجوفية[3].

وفي ظل المُعطيات السابقة، فإن نسبة العجز المائي في المخزون الجوفي للضفة الغربية، "المصدر الرئيس للمياه" ستبلغ مع مطلع العام 2010م حوالي 430 مليون م^3، حيث

---

(1) www.pnic.gov.ps.arabic/qaelaya/water/2006/9/2htm1.

(2) شحادة، رجا: **قانون المُحتل- إسرائيل والضفة الغربية**، ... مرجع سابق ... ص167.

(3) الجادر، عادل حامد: **امتيازات أراضي الحولة**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد55، بغداد، 2001م، ص102.

سيصل استهلاك المستوطنات الإسرائيلية إلى أكثر من 540 مليون م^3، هذا في حين أن المناطق الفلسطينية سوف تستهلك حوالي 160 مليون م^3 من إجمالي مخزون المياه الجوفية في الضفة الغربية[1].

إن نسبة العجز المائي المذكورة سوف تتضخم بصورة تراكمية، لتصل عام 2015م إلى مُعدلات قياسية جديدة، تفرض على الأرض مُعطيات جديدة، تكون فيها نتائج المساومة المائية بانحياز واضح لصالح إسرائيل ومستوطنيها، وبالإعتماد على تضييق كميات المياه المخصصة للفلسطينيين، لأن إستراتيجية القوة والسيطرة، وفرض سياسة الأمر الواقع، هي من ستحكم وتحسم الوضع المائي المتأزم في المستقبل المنظور[2]، انظر الجدول رقم (24) والذي يُظهر كميات المياه المستهلكة من قِبل الفلسطينيين في الضفة والقطاع واستهلاك اليهود في كل أرجاء فلسطين التاريخية، لعام 2006م.

جدول رقم (24): ميزانية الإستهلاك المائي في فلسطين، للعام 2006م.

الموضوع	اليهود	فلسطينيو الضفة والقطاع	نسبة فارق الإستهلاك
إجمالي عدد السكان/ مليون نسمة	5.7	2.9	1:1.9
إجمالي الإستهلاك البشري/ م^3 سنوياً	571	91	1:6.3
إجمالي استهلاك الفرد من مياه الشرب/ م^3 سنوياً	101	30	1:3.3
إجمالي الإستهلاك الزراعي/ م^3 سنوياً	1252	171	1:7.3
إجمالي الأراضي الزراعية/ دونم	2.000.000	211.000	1:9.5
نصيب الفرد من المساحة المزروعة/ دونم	350	68	1:5.2
إجمالي الإستهلاك الصناعي/ م^3 سنوياً	136	5	1:27
إجمالي نصيب الفرد/ م^3 سنوياً	344	93	1:3.7

Source: http://www.yafa-news.com/tareek1/t33.2006/9/26htm.

[1] أبو عرفة، عبد الرحمن: **الإستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، ... مرجع سابق ... ص129.

[2] د. قبعة، جمال: **المياه المشتركة والقانون الدولي**، المنظمة العربية للتنمية والثقافة والعلوم، تونس، 2003م، ص382.

إن مُعطيات الجدول السابق، تؤكد حقيقة أن نسبة استغلال الموارد المائيــة مــن قِبــل الفلسطينيين في الضفة الغربية والقطاع، لا تتجاوز 15% من الواردات المائية، وقد انعكس ذلك على محدودية المياه اللازمة للري الزراعي، والإستخدامات الصناعية والمنزلية، وكذلك الميــاه المُخصصة للشرب، كما تدلل البيانات المُجدولة السابقة، على حقيقة أن نسبة الإستغلال المــائي الإسرائيلي في مختلف أرجاء فلسطين التاريخية، هي أكثر من 95%، مع العلم أن أكثــر مــن 25% من احتياجات إسرائيل المائية، تأتي من أراضي الضفة والقطاع، ومن ميــاه الخزانــات والآبار الجوفية على وجه التحديد.

الفصل الخامس

السياسة المائية الإسرائيلية ومستقبل الوضع المائي في الضفة الغربية

1:5: السياسة الإسرائيلية والوضع المائي في الضفة الغربية

2:5: أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي على المياه

3:5: المياه والمفاوضات العربية الإسرائيلية

الفصل الخامس

السياسة المائية الإسرائيلية ومستقبل الوضع المائي في الضفة الغربية

مقدمة:

يُعتبر الوضع المائي في منطقة الشرق الأوسط في غاية التعقيد، وذلك بسبب وقوع هذه المنطقة ضمن نطاق الجفاف، مما انعكس على محدودية وشح موارد المياه وتذبذبها وعدم انتظام توزعها في فصل المطر، إضافة إلى أن المنطقة المذكورة تشهد تزايداً متسارعاً في النمو السكاني وازدياد المتطلبات المائية اللازمة، حيث يصعب إيجاد الحلول الجذرية والنهائية، التي تضمن حقوق الجميع، وقد يرجع ذلك إلى التداخل في المنظومة الهيدرولوجية في المنطقة، فنلاحظ امتداد أحواض المياه الجوفية في منطقة الدراسة متجاوزة الحدود السياسية للدول، كذلك الأمر بالنسبة لمياه الأنهار وخاصة مياه نهر الأردن، حيث التداخل الشديد في منظومته المائية من حيث مصادر التغذية ومناطق التجميع والتوزيع. كذلك بالنسبة للمخططات الإسرائيلية الهادفة إلى تسخير موارد المنطقة، لتلبية احتياجات سكان الدولة ومتطلباتها المتزايدة بإستمرار على حساب السكان العرب الفلسطينيين وسكان الدول المجاورة[1].

إن استخدام المياه كأحد أدوات الصراع في المنطقة، على أساس أن المياه روح الإستيطان، والذي يضمن استغلال الأرض والبقاء فيها، والذي يُمثل تاريخ ومستقبل إسرائيل، سيجعل الأمر أكثر انحداراً بإتجاه التأزم والصراع[2].

تحتل المياه أهمية استراتيجية وتاريخية لجميع دول المنطقة على حد سواء، نظراً لتعقيد المنظومة المائية وتداخلها بين هذه الدول من جهة، وكذلك بسبب زيادة المتطلبات المائية مع ثبات نسبي لمواردها من جهة أخرى، وحل هذه المشكلة سلمياً سينعكس على تسوية الكثير من المسائل السياسية العالقة، بين الدول المعنية والخلافات الحادة القائمة. في حين أن تعثر الحل

---

[1] العضايلة، عادل محمد: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام"**، دار الشروق للنشر والتوزيع- رام الله، 2005م، ص323.

[2] حسين، فتحي علي: **المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، 1997م، ص35

السلمي للمعضلة المائية، سيمثل مرحلة جديدة من النزاعات والحروب المنتظرة بين مختلف دول المنطقة[1].

1:5: السياسة الإسرائيلية والوضع المائي في الضفة الغربية:

1:1:5 الأبعاد السياسية والجيوبوليتيكية للأزمة المائية:

بدأت الأزمة المائية بالتبلور بشكلٍ فعّلي، بعد قيام إسرائيل كدولة عام 1948م، وتمكنها من السيطرة على الموارد المائية الفلسطينية، ونظراً لحاجتها المتزايدة للمياه ظهرت أطماعها في المياه العربية المجاورة، وبدأت النزاعات بسبب المياه، عندها أصبحت المياه أحد أهم أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي. سعت إسرائيل منذ تأسيسها، إلى رسم حدودها السياسة بالتوافق مع المنظومة المائية والأمنية، ولتأمين مواردها المائية خاضت إسرائيل عدة حروب استطاعت من خلالها احتلال ضفاف بحيرة طبريا ومنابع نهر الأردن، كما شاركت في الإعتداء الثلاثي على مصر عام 1956م، للوصول إلى قناة السويس، واجتاحت جنوب لبنان عام 1982م للسيطرة على نهر الليطاني[2].

هدفت السياسة الإسرائيلية إلى استغلال المصادر المائية في المنطقة، واستخدامها وسيلة لتطوير الإستيطان واستغلال الأرض والموارد، فقد استخدمت الوسائل السياسية والعسكرية، لتحقيق السيطرة المائية، وإحكام التفرد في موارد مياه المنطقة بكاملها[3].

في منطقة تتصف بالشح المائي بصفةٍ عامة، فإنه ما من شك في أن الأمن المائي، يُعتبر أحد أهم الأسس الواجب توفرها لتحقيق الأمن والإستقلال السياسي لأي دولة أو نظام سياسي. إن عجز أي دولة عن حماية ثرواتها الطبيعية، والتي أهمها المياه كما هو الحال في منطقة

---

[1] مركز الدراسات الإستراتيجية، **مشكلة المياه في الشرق الأوسط**، بيروت، الجزء الثاني، 1994م، ص367.

[2] بترجي، عادل عبد الجليل: **المياه حرب المستقبل**، مطابع سحر-جدة، الطبعة الثانية، 1997م، ص109.

[3] د. مظلوم، جمال: **إسرائيل وأطماعها المائية في المنطقة العربية**، مجلة شؤون فلسطين، العدد 219، 1991م، ص61

الدراسة، سيفقدها سلطتها على الكيان الجغرافي بأكمله، أو جزءاً من سياستها الإستراتيجية على أقل تقدير [1].

بدأت إسرائيل بترجمة مُعظم مشاريعها ومخططاتها المائية، التي استندت لدراسات مكثفة ومعمقة من قِبل الشركات والوكالات اليهودية، بعد عام 1948م مباشرةً، وإن كانت بعض المشاريع والمخططات المائية قد سبقت هذا التاريخ، لهدف السيطرة على الموارد المائية، وتنفيذ مشاريع الطاقة، وتخزين المياه. لقد شكل العامل المائي، مع كل من العامل الأمني والإستيطاني، أهم دعائم الجيوبوليتيك الإسرائيلي القائم على التوسع والإحلال[2].

عملت إسرائيل على تنفيذ مخططها الجيوبوليتيكي للسيطرة المائية، من خلال السلطة السياسية القادرة على إيجاد العلاقات الإستراتيجية مع الدول الكبرى كالولايات المتحدة، لضمان الدعم والتأييد والمساعدة، وكذلك من خلال الإستراتيجية العسكرية اللازمة للسيطرة على مصادر المياه ومنابعها الضرورية بالقوة[3]. وقد تم ذلك، بعد تأميم كامل مصادر الموارد المائية في عام 1949م، واعتبارها مُلكاً للدولة.

ربط الإسرائيليون ومفكروهم مستقبل إسرائيل بالموارد المائية، فأشار كثير من خبراء المياه في إسرائيل، إلى أن الحدود الآمنة لدولتهم، يجب أن تكون حدوداً مائية، وتتضح عملية الدمج بين العوامل الأمنية والعوامل المائية في الجيوبوليتيك المائي الإسرائيلي، من خلال تصريحات "إيفال ألون" حين قال:

"إن هضبة الجولان، ومنحدر جبل الشيخ، يشكلان أهمية حيوية، ليس ضد الأهداف السورية فحسب، إنما أيضاً لحاجات إسرائيل الإستراتيجية الشاملة في الإشراف على الجولان، فهذا الأمر يتعلق بمواردنا المائية، وبالدفاع عن الجليل الأعلى والأسفل، وعن نهر الأردن الأعلى والأسفل، ووادي الحولة، وبحيرة طبريا، والوديان المحيطة بها، ووادي بيسان".

---

[1] الموعد، حمد سعيد: **حرب المياه في الشرق الأوسط**، دار التعاون للدراسات والنشر، دمشق، 1991م، ص55.

[2] دمشقية، غسان: **أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية**، دار الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، 1994م، ص79.

[3] شندي، مجدي: **المياه والصراع القادم في الشرق الأوسط**، دار المعارف، القاهرة، 1992م، ص7.

وبذلك يبدو التخطيط الإستراتيجي للسيطرة على موارد ميـاه المنطقـة، جـزءاً مـن إستراتيجية الجيوبوليتيك الإسرائيلي، الذي لا يمكن التنازل عنه[1].

2:1:5 الأبعاد الإقتصادية والتنموية لمشكلة المياه:

مع وضوح معالم المشكلة المائية جغرافياً، وتاريخياً، وسياسياً، نجد أن البُعد الإقتصادي يتجلى أيضاً بوضوح، من خلال المكاسب الإسرائيلية في السيطرة والإستغلال للموارد المائيـة العربية[2]. حيث إعتبرت إسرائيل البُعد الإقتصادي للمياه، جزءاً من إستراتيجية اقتصادية شاملة، وكذلك جزءاً من مفهوم شامل ومتكامل لسياسة الموارد الإقتصادية، وبالتالي فإن إمكانية تخلـي إسرائيل عما احتلته من أراضي عام 1967م في الضفة والجولان ولبنان وغيرها، يعنـي مـن وجهة النظر الإسرائيلية، التخلي عن غنائم الحرب الإستراتيجية من الزاوية الإقتصادية[3].

يُعتبر القطاع الزراعي من أهم الأنشطة الإقتصادية في الأراضي الفلسطينية المُحتلـة، وقد أدت السياسة المائية الإسرائيلية، إلى تقليص المساحات المزروعة في الأراضي المُحتلة، من خلال سياسة مصادرة الأراضي، وإحكام السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسـطينية، بهدف تضييق القطاع الزراعي، بإعتباره أهم قطاع اقتصادي للدخل الفلسطيني، وبذلك تحقيـق عملية الدمج للإقتصاد الفلسطيني مع إسرائيل، والتحكم في هذا الإقتصاد، بحيث يكـون مُكمـلاً للإقتصاد الإسرائيلي، وليس منافساً له، وفي النتيجة النهائية الوصول بالفلسطينيين إلـى تبعيـة كاملة سياسياً، واقتصادياً، بعيداً عن أي توجه نحو السيادة والإستقلال[4].

يتضح البُعد الإقتصادي للمياه في الصراع العربي الإسرائيلي، فيما قاله "مناحيم بـيجن" رئيس وزراء إسرائيل السابق عام 1990م: "إن حصول إسرائيل على فرصـة اسـتثمار ميـاه

---

[1] أبو مايلة، يوسف صلاح: **جيوبوليتيكية المياه في المناطق الفلسطينية المُحتلة**، الجمعية الجغرافية المصرية، القـاهرة، 1994م، ص369.

[2] توماس، ستوفر: **إسرائيل ومصادر المياه– غنائم الحرب**، مجلة الباحث العربي، ع22، آذار 1990م، ص59.

[3] مركز الدراسات الإستراتيجية، **مشكلة المياه في الشرق الأوسط**،... مصدر سابق،... ص30.

[4] جامعة الدول العربية، **تقرير مكتب المقاطعة العربية**، دمشق، يناير 1991م، ص42.

الليطاني، يحقق لها أرباحاً سنوية تقدر بملياري دولار، وستصل إلى ستة مليارات دولار فيما بعد"[1].

وحسب رأي الدكتور نبيل أحمد، تهدف إسرائيل من سياستها المائية، إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة في المجال الإقتصادي وهي:

تَزود إسرائيل بموارد مائية إضافية من الأراضي الفلسطينية المُحتلة عام 1967م.

التحكم في كيفية استخدام المواطن الفلسطيني للمياه، واستخدامها كوسيلة ضغط لتحقيق مكاسب سياسية في الأراضي المُحتلة.

توفير المياه الضرورية واللازمة، لتنمية البنية التحتية للمستوطنات في الأراضي المُحتلة، وبأسعار منخفضة[2].

تعتمد أية عملية تنموية على ثلاثة مقومات أساسية، يُمثل الإنسان بخبراته وعلمه، أحد أهم هذه المقومات، إضافة إلى الأرض والمياه. وفي منطقة الدراسة، نجد أن الإنسان الفلسطيني يعيش تحت الإحتلال، وكذلك الأمر بالنسبة لكافة الموارد الطبيعية، والتي أهمها الأرض والمياه، حيث تخضع للسيطرة والتفرد في الإستغلال الإسرائيلي الكامل، لما تُشكله هذه الموارد من أساس للسيادة والإستقلال والتنمية، وما تُمثله من إمكانيات للنهوض، والتخلص من التبعية للإقتصاد الإسرائيلي[3].

تُسيطر إسرائيل حالياً على أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية، البالغة 5572كم^2، تستغلها لتحقيق أهدافها الإستيطانية والعسكرية أو الدينية. لقد أثر الإستيطان على الأراضي التي

[1] مركز الدراسات الإستراتيجية، **مشكلة المياه في الشرق الأوسط**،... مصدر سابق...، ص32.

[2] د. أحمد، نبيل إبراهيم: **الإنفاق العسكري وأثره على التنمية**، مجلة الباحث العربي، ع27، بيروت، 1991م، ص43.

[3] Brain scudder and john wild, **water bag revolution in the Middle East**, London, 1994, p.13.

يمتلكها الفلسطينيون ويستغلونها في الزراعة، مما تسبب في إعاقة التنمية الإقتصادية في الأراضي الفلسطينية[1].

تسببت السياسة المائية الإسرائيلية، في تراجع كبير للقطاع الزراعي الفلسطيني، حيث كانت نسبة مساهمة القطاع الزراعي الفلسطيني عام 1966م، تعادل 40% من إجمالي الناتج القومي الإقتصادي، والتي وصلت قُبيل الإحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع إلى حوالي 2200 مليون م^3، إلا أن هذه النسبة الإنتاجية قد تراجعت بشكلٍ حاد بعد الإحتلال، وسيطرة إسرائيل على مُعظم الموارد المائية الفلسطينية، لتصل إلى 33% في مطلع العقد السابع من القرن الماضي، كما سَجلت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الفلسطيني انخفاضاً حاداً، لتصل إلى 18.3%عام 1989م، وكذلك وصلت النسبة إلى حوالي 6% مع بداية عام 1995م[2]. ويُشير الجدول رقم (25) إلى أهمية القطاع الزراعي في كل من الإقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي للعام 2005م.

جدول رقم (25): الأهمية الإقتصادية للقطاع الزراعي في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المُحتلة لعام 2005م.

	إسرائيل	**الأراضي الفلسطينية "الضفة والقطاع"**
مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج القومي	%3	%17.2
نسبة الأيدي العاملة في الزراعة إلى إجمالي القوى البشرية العاملة	%4	%26.3
نسبة المنتجات الزراعية من إجمالي الصادرات	%2.5	%10

المرجع: العضايلة، عادل محمد: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام"**، ...مرجع سابق...، ص175

[1] إلكسان، جان: **الثروة المائية في الوطن العربي**، مجلة الوحدة العربية، ع76، الرباط، كانون ثاني، 2002م، ص117.

[2] غزال، ميرفت: **البُعد الإقتصادي للإستيطان**، مجلة صامد، ع111، 1998م، ص116.

يظهر من الجدول أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي الفلسطيني، تفوق ما هو عليه الحال في إسرائيل بشكلٍ كبير وواضح، وكذلك بالنسبة للصادرات الزراعية، وانعكاس ذلك على الناتج الإجمالي للزراعة، ومساهمتها في الناتج القومي الإجمالي[1].

تقلصت الأراضي الزراعية الفلسطينية بشكلٍ واضح، بسبب السياسة المائية الإسرائيلية، التي خفضّت من كميات المياه المخصصة للفلسطينيين بتوجيهها لخدمة الأهداف الإستيطانية، فإنخفضت المساحات المزروعة في قطاع غزة من 180 ألف دونم عام 1967م، إلى 143 ألف دونم عام 1996م وإلى أقل من 100 ألف دونم بعد عام 2003م.

أما في الضفة الغربية، فقد كان الأمر أكثر حدة، بحكم انخفاض الكثافة السكانية، فقد تقلصت الأراضي الزراعية من 27% من إجمالي أراضي الضفة القابلة للزراعة عام 1967م، إلى 4%عام 2000م، الأمر الذي أدى إلى تحول نحو 32% من القوى العاملة الفلسطينية في الضفة، إلى عُمال في سوق العمل الإسرائيلي[2].

وبالنسبة لإسرائيل فقد حققت نهضة تنموية واقتصادية شاملة في المجال الزراعي، حيث ارتفعت الأراضي الزراعية المروية من 300.000 دونم عام 1949م، إلى 4.7 مليون دونم عام 1985م، بسبب ارتفاع كمية الموارد المائية المتوفرة، من 350 مليون م^3، إلى 1920 مليون م^3، لنفس الفترة الزمنية المذكورة، وقد ساهم احتلال المزيد من الأراضي العربية في المنطقة في ذلك، حيث المزيد من الموارد المائية، والمساحات القابلة للإستغلال الزراعي، خاصة في شمال فلسطين[3].

---

(1) وزارة الزراعة الفلسطينية، **الزراعة في فلسطين بين الماضي والحاضر**، التقرير السنوي للعام 1998م، غزة، 1999م، ص25.

(2) Jermi Berkof, **Strategic Admins Trait of Water in the Middle East**, world Bank, Washington, May, 2003, Page7.

(3) Jermi Geshon, **Managing Water**, in sustainable manner, finance and development, vol.31, No.2, June, 2002, Page26.

2:5: أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي على المياه:

1:2:5 التوزيع المكاني للصراع المائي:

على الرغم من عدم ارتباط الموارد المائية الإسرائيلية بالحدود السياسية، إلا أن حوض نهر الأردن ومنابعه الشمالية، يُشكل أساس الأطماع الإسرائيلية، بحكم طبيعة المُعطيات الجغرافية والهيدروجيولوجية التي يتميز بها، مع الأخذ بعين الإعتبار، امتداد جغرافية الصراع الإسرائيلي على المياه، لتشمل مناطق أكثر اتساعاً، تصل في حدودها نهر النيل ودجله والفرات، والأنهار اللبنانية، وأهمها لإسرائيل نهر الليطاني، إضافة إلى الأحواض المائية الجوفية في كل الأراضي الفلسطينية المُحتلة.

يظهر التركيز الواضّح في الوثائق والمخططات الصهيونية القديمة والمعاصرة على مياه حوض نهر الأردن، حيث عملت إسرائيل على السيطرة على منابع هذا النهر، بإعتبارها جزءاً حيوياً من منظومة مياه المنطقة، ونظراً لإشتراك أكثر من دولة في حوض هذا النهر فإنه يُشكل حالة صراع مستمر، حيث تطمع إسرائيل في مياه هذا النهر لغزارتها وقربها الجغرافي إليها، وكذلك الحال بالنسبة لنهر الليطاني واليرموك، ومنابع المياه السورية واللبنانية الأخرى[1].

أولت إسرائيل نهر الليطاني اهتماماً كبيراً، بإعتباره خزاناً مائياً هاماً لها، إضافة إلى أنه يُمثل حدوداً سياسية مائية من الشمال، كما أنه يزود حوض نهر الأردن، بكميات كبيرة من المياه[2].

أظهرت إسرائيل رغبتها في السيطرة على مياه نهر الليطاني، وذلك من خلال المشاريع المائية الأمريكية الإسرائيلية، كما هو واضّح في نصوص مشاريع كل من روتنبرغ، وأيونيدس، ولاودرميلك، وسافاج، وهيس، وجوردن كلاب، وماكادونالد، وجونستون، على السواء. كانت بدايات استغلال إسرائيل لنهر الليطاني عام 1967م، عندما قامت بالتوغل في جنوب لبنان

---

[1] المصري، جورج: **حرب المياه في الصراع العربي الصهيوني**، مجلة الوحدة، ع76، يناير 2003م، ص61.

[2] الزعبي، أرقم: **الغزو اليهودي للمياه العربية**، دار النفائس للنشر، بيروت، 1992م، ص25.

واحتلاله، بهدف السيطرة على مُعظم منابع نهر الأردن، وتحويل مياه نبع الوزاني اللبناني إلـــى أراضيها، كذلك قامت إسرائيل بتحويل نبع الدردارة الجاري في منطقة مرجعيـــون، واســـتغلال مياهه. بعد العام 1978م، بدأت إسرائيل بضخ مياه الليطاني إلى بحيرة طبريا، بما مقداره 250 مليون م^3 من المياه، وكان من المُتوقع أن تصل كمية المياه المُحولة إلى طبريا في المستقبل إلى أكثر من 450 مليون م^3. إن استمرار استغلال إسرائيل للمياه اللبنانية، وتوغلها فـــي أراضـــي لبنان لتأمين مصادر المياه بعد الإنسحاب من الجنوب اللبناني، سيؤدي إلى إدامة الصراع المائي في المستقبل[1].

2:2:5 مستقبل الصراع المائي واحتمالات تطور النزاعات المسلحة:

تُشكل المياه قضية للإختلاف والتصارع، إضافة إلى كونها مسألة اقتصادية، واجتماعية، وقانونية، فهي قضية أمنية واستراتيجية، تتعلق بحياة شعوب دول المنطقة، وقد تتسبب بنزاعات وحروب في المستقبل، بسبب مشاكل الحدود، والإحتلال، والإستيطان، والتوسع[2].

استخدمت إسرائيل القوة العسكرية لتحقيق أهدافها في التوسع والإستيطان منـــذ بـــدايات قيامها عام 1948م، وحتى الوقت الحالي، حيث احتلت مع نهاية حرب عـــام 1967م، مُعظـــم الأراضي اللازمة لتنفيذ مشاريعها التوسعية، وسيطرت على أراضي الضفة الغربية، التي تُعتبر المصدر الرئيس لتغذية المياه الجوفية في السواحل الفلسطينية، كما سيطرت على جزء في غاية الأهمية من منابع نهر الأردن وروافده، بما فيها هضبة الجولان السورية، وسفوح جبل الشـــيخ، ذات الأهمية في تغذية موارد المنطقة المائية، إضافة إلى احتلال ســـيناء المصـــرية، وكـــذلك السيطرة على مياه وأنهار لبنان الجنوبية والتحكم فيها[3].

---

[1] ماضي، رياض توفيق: **السياسة الصهيونية المائية في الأراضي المُحتلة**، منشورات وزارة الثقافة، دمشـــق، 1990م، ص10.

[2] أ.د. سعيد، إبراهيم أحمد: **استراتيجية الأمن المائي العربي**، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2002م، ص194.

[3] Hug pope, **water in bags**, Middle East International, London, 1994, page 6-8.

ستبقى المياه محور اهتمام دول المنطقة وعلاقاتها ببعضها البعض، وما تُمثله من أشكال التعاون والمشاركة، أو الإحتكاك والتوتر، أو حتى استخدام القوة، والـــدخول فـــي الصـــراعات المسلحة[1].

يمكن إرجاع أسباب احتمالات الصراع والنزاعات المائية في المستقبل، بـــين إســـرائيل ودول الجوار العربية، إلى ما يلي:

أولاً: منابع وموارد المياه العربية:

أن وقوع منابع المياه العربية خارج أراضيها، حيث تقع منابع الأنهار الرئيسة في الدول العربية خارج حدودها السياسية، مثل نهر النيل، ودجلة، والفرات، جعل مُعظم مـــوارد الميـــاه العربية خارج نطاق سيطرتها، وتحت نفوذ دول أخرى، تستطيع استعمال المياه كـــأداة ضـــغط سياسية واقتصادية ضد الدول العربية ذات العلاقة مثل تركيا واثيوبيا وكينيا وغيرها، خاصـــة وأن إسرائيل تستخدم نفوذها لدى هذه الدول لتحقيق مصالحها المائية على حساب الدول العربية، حيث تسعى إسرائيل منذ زمن طويل، من أجل تحقيق فكرة تحويل مياه نهر النيل إليها، الأمـــر الذي يرفضه الجانب المصري وبشكلٍ قطعي، بإعتباره تعدي على سيادة مصر على مواردهـــا، أما إسرائيل فترى في ذلك تحقيقاً لأمنها المائي المستديم[2].

ثانياً: الاعتداءات الإسرائيلية على المياه العربية:

لم تكتفي إسرائيل بجعل مياه الأراضي الفلسطينية المُحتلة عام 1967م ملكاً لها، تمتلـــك حق التصرف فيها كيفما وأينما أرادت، فهي تعمل لهدف السيطرة على منابع الأنهار العربيـــة، واحتواء أكبر إيرادات مائية ممكنة ومُتاحة في دول الجوار، سواءً في مناطق الجنوب اللبنـــاني،

---

[1] د. الكيلاني، هيثم: **الدور العسكري في مسألة المياه الإقليمية العربية**، جامعة الدول العربية، القاهرة، إبريـــل 2002م، ص25.

[2] سعودي، محمد عبد الغني: **الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية**، المكتبة النموذجية، القاهرة، 2003م، ص56.

أو مياه حوض نهر الأردن، وهذه السياسة ستنعكس سلباً على شعوب دول المنطقة، بسبب التضخم في النمو السكاني، وبذلك زيادة الإستهلاك المائي[1].

من أهم الإعتداءات الإسرائيلية على المياه العربية، ما قامت به إسرائيل من تدمير لمنشآت المشروع العربي لإستغلال مياه حوض نهر الأردن وروافده عام 1965م، حيث اعتبرت إسرائيل أن المشروع بمثابة إعلان حرب من قِبل الدول العربية عليها، وكذلك قيام إسرائيل بتدمير تجهيزات ومحطات تحويل المياه اللبنانية على نهر الوزاني، إبان الإجتياح الإسرائيلي للبنان.

تُعتبر الأزمة المائية لدى دول حوض نهر الأردن في غاية التعقيد، خاصة وأن إسرائيل تعمل بسياستها المائية على استنزاف الموارد المائية الفلسطينية والمياه العربية، وتلحق أضراراً بالغة في اقتصاديات دول المنطقة، وتُعتبر السبب الأهم في الصراعات والحروب التي جرت في السابق[2]. تُمثل منطقة حوض نهر الأردن أكثر مناطق النزاع المائي حساسية، لإرتباطها المباشر بجوهر الصراع، حيث علاقة إسرائيل المباشرة فيها مع كل من الأردن، وسوريا، ولبنان، إضافة إلى الأراضي الفلسطينية المُحتلة عام 1967م[3].

لا يمكن لإسرائيل الإستمرار في سياستها المائية في المستقبل، ولن يكون بوسعها تحقيق أمنها بالقوة، وسياسة فرض الأمر الواقع، وهذا الإدراك الإسرائيلي لهذه المُعطيات، هو ما جعل "إسحق شامير" رئيس وزراء إسرائيل السابق يقول: "بأن إسرائيل على استعداد لقبول تفتيش مرافقها النووية، وخضوع أسلحتها غير التقليدية للمراقبة، وكذلك برامجها ذات العلاقة، مقابل حل مشكلة المياه، واعتراف العرب بأحقية إسرائيل في المياه العربية"[4]. وهذا يُشير إلى أن

---

[1] د. أحمد، محمود سمير: **معارك المياه المُقبلة في الشرق الأوسط**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1991م، ص174.

[2] الكايد، أحمد: **الماء من حدود الفكرة إلى حدود الدولة الصهيونية**، مجلة صامد الإقتصادي، ع88، نيسان 1998م، ص119.

[3] الربيعي، صاحب: **الأمن المائي ومفهوما الأمن والسيادة في دول حوض نهر الأردن**، دار الإحصاء للنشر والتوزيع، دمشق، 2000م، ص140-142.

[4] د. صالح، حسن عبد القادر: **حرب المياه بين العرب وإسرائيل**، مجلة شؤون عربية، ع55، أيلول 2004م، ص63.

إسرائيل تعتبر أمنها المائي أهم من الأمن العسكري، حيث عدم دوام السيطرة بالقوة العسكرية، في حين إن تحقيق الأمن المائي بشكلٍ سلمي، سيحقق لإسرائيل الوجود الطبيعي في المنطقة[1].

وبذلك فإن إسرائيل قد تتراجع عن سياستها المائية الحالية لعدة أسباب أهمها، عدم القدرة على الإستمرار في السيطرة على الضفة والجولان لأغراض مائية، وكذلك بالنسبة للاستمرار في استغلال المياه اللبنانية، ومياه حوض نهر الأردن، بسبب تنامي الاحتياجات المائية المستقبلية لدى شعوب هذه الدول، مع امتلاك إسرائيل للإمكانيات التكنولوجية والمادية، والخبرة التي من خلالها تتمكن من تطوير مصادر مائية جديدة[2].

3:5: المياه والمفاوضات العربية الإسرائيلية:

1:3:5 استراتيجية إسرائيل للتفاوض حول المياه:

اهتمت إسرائيل بقضايا التعاون الإقليمي مع دول الجوار في المجالات المختلفة، فقد اعتبر قادة إسرائيل أن إبرام الإتفاقيات مع الجوار العربي، يجعل دولتهم شريكاً طبيعياً في ثروات المنطقة المختلفة، والتي أهمها الثروة المائية، وفي المقابل نجد أن المطلوب من إسرائيل، ليس سوى تقديم بعض التنازلات الجغرافية المحدودة والواضّحة، حسب القرارات الدولية، مع ضرورة اعتراف الأطراف العربية كافة بإسرائيل، وبأحقيتها في الوجود في فلسطين، وكذلك بقاء التنازلات الجغرافية التي ستتخلى عنها إسرائيل، ضمن منظومتها الإستراتيجية، وقيد قراراتها ومتطلباتها الأمنية في كافة المجالات[3].

ترى إسرائيل أن خلق شبكة وطيدة من العلاقات المتبادلة مع دول المنطقة، من شأنه أن يحد من القضايا الخلافية المعقدة مثل الأمن، والأرض، وحقوق الشعب الفلسطيني، وموارده الطبيعية، وذلك استناداً إلى المصالح المستجدة، وضرورات الإعتماد المتبادل، وبذلك تكييف

---

[1] د. طنطش، جمعة رجب: **المياه في فلسطين- دراسة في الجغرافيا السياسية والإقتصادية**، دار الجماهيرية للنشر، طرابلس، 1989م، ص142.

[2] اليشع، كالي: **السلام وجهة نظر إسرائيلية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1991م، ص127.

[3] المخادمي، عبد القادر رزيق: **الأمن المائي العربي**، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، ط1 1999م، ص145.

للإستراتيجية التقليدية، بما يتناسب مع التطورات الدولية والإقليمية، ومتغيرات عناصر القـدرة والقوة[1].

إن سياسة إسرائيل في هذا المجال، ستجعلها أمام علاقات طبيعية مع دول الجوار، تتيح لها علاقات متبادلة للاستفادة من كافة الإمتيازات التي تُقدمها المنطقـة العربيـة، كالأسـواق، والمياه، والاستثمار الإقتصادي، والنفط، والعمالة، لذلك تولي إسرائيل أهم قضايا الصراع فـي المنطقة، والمتمثلة بالمسألة المائية، اهتماماً خاصاً في المفاوضات والمعاهدات السـلمية. وقـد استند الموقف الإسرائيلي تجاه المفاوضات السلمية بخصوص المياه على عدة مبادئ أهمها:

أولاً: عدم الإستعداد لمشاركة الجانب الفلسطيني بموارد المياه، سواءً السطحية أم الجوفية، بشكلٍ متساوٍ، لأن موارد فلسطين المائية، عاجزة عن تلبية احتياجات السكان القاطنين فيها، حيـث أن هنالك عجزاً مائياً كبيراً، بسبب الزيادات السكانية، وسوء الإدارة المائية، والتلوث[2].

ثانياً: رفض السيادة الفلسطينية على مياه الضفة الغربية، لما لذلك من مخاطر علـى المصـالح الإقتصادية والإجتماعية لإسرائيل.

ثالثاً: دمج الأمن المائي بالأمن الحدودي، وبذلك طالبت إسرائيل ضمان مواردها المائية التـي تستغلها حالياً من الأراضي التي تحتلها، قبل أي انسحاب منها، وما يقتضيه ذلـك مـن تعـديل للحدود الجغرافية في تلك المناطق، ويظهر ذلك من خلال الجدار الإسـرائيلي علـى أراضـي الضفة الغربية، قبل أي عمليات انسحاب من الأراضي الفلسطينية المُحتلة، مع اعتبار التعديلات الحدودية لأسباب أمنية، ودينية، وسياسية، كما تُشير إلى ذلك وبكل وضوح الضمانات المائيـة التي حصلت عليها إسرائيل من لبنان قبل انسحابها من جنوبه[3].

رابعاً: اعتبار المياه إحدى قضايا التعاون الإقليمي في المنطقة، على اعتبار أن قضية المياه هي مشكلة عامة، وليست مشكلة سببها إسرائيل، وعلى الجميع أن يساهم في حلها.

---

[1] مركز الدراسات الإستراتيجية، **مشكلة المياه في الشرق الأوسط**،... مصدر سابق...، ص127.

[2] العضايلة، عادل محمد: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام"**،... مرجع سابق...، ص243.

[3] المرجع السابق نفسه، ص245.

خامســـاً: التمسك بأحقية إسرائيل في المياه العربية، استناداً إلى أُسس طبيعيـــة وهيدرولوجيـــة، واعتماداً على تبريرات اقتصادية، واجتماعية، وفي ذلك تبريراً إسرائيلياً بشرعية سياسة إسرائيل تجاه موارد مياه المنطقة واستغلالها واستنزافها لها[1].

تَعتبر إسرائيل مسألة المياه قضية وجود وحياة، على عكس الأرض التي تؤخذ وتعطى حسب مقتضيات الواقع والظروف المفروضة، ومـــن غيـــر المنطـــق بحســـب الإســـتراتيجية الإسرائيلية، تقديم تنازلات وانسحابات دون الحصول على ضمانات مائية، واتفاقـــات واضـــحة بخصوص المياه[2].

وقد أكد على ذلك مركز الدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب عام 1991م، فـــي دراسته التي نُشرت بعنوان "قضية المياه في إطار التسويات بين العـــرب وإســـرائيل"، والتـــي ركزت على الأسس التالية:

- ضرورة إعطاء إسرائيل من موارد المياه بناءً على احتياجاتها، وليس وفقـــاً للمعـــايير، والحقوق، والقوانين، والإتفاقيات الدولية.
- التوصية بعدم تقديم أي تنازلات في موضوع المياه، لإرتبـــاط ذلـــك بـــأمن إســـرائيل الإقتصادي والإستراتيجي.
- رسم حدود جغرافية جديدة للمناطق المراد الإنسحاب منها، استناداً إلى مبدأ الإنســـحاب الآمن من الناحية المائية[3].

وقد أشار المحلل العسكري الإسرائيلي "زئيف شيف"، إلى أهمية تعديل الحدود للمناطق المراد التخلي عنها، في كتابه "الأمن من أجل السلام"، حيث رفض الإنسحاب من أيـــة أراضٍ

---

[1] خليفة، نبيل: **مياه الشرق الأوسط وحروب العِقد القادم**، مجلة الوحدة، بيروت، ع76، كانون ثاني 1991م، ص42.

[2] شيف، زئيف: **المياه ومفاوضات السلام ومتطلبات الأمن المائي الإسرائيلي**، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنـــى، 1989م، ص24.

[3] الموسى، شريف: **المياه في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيـــروت، ط1، 1997، ص86.

مُحتلة دون تعديلات نوعية في حدودها، تضمن استمرار السيطرة المائية، لأنه يرى أن مشكلة المياه في الأراضي المُحتلة، تتمثل بتدفق المياه الباطنية من سفوح أراضي الضفة، إلى الأحواض الجوفية التي تستغلها وتسيطر عليها إسرائيل، وكذلك الحال بالنسبة للجولان، ومناطق الجنوب اللبناني[1].

2:3:5 المياه والمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية:

إن سيطرة إسرائيل على مُعظم المياه الفلسطينية، وحرمان الفلسطينيين منها، ورفض حقوقهم فيها، جعل ملف المياه الفلسطيني أساساً في تسوية صراع المنطقة على المياه. إن أهمية هذا الملف، وتداخله مع ملفات الوضع النهائي من اتفاقيات السلام بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، كملف الحدود والأمن، وملف المستوطنات، والقدس، واللاجئين وغيرها، جعل عدم الإتفاق على تسوية عادلة ومقبولة للطرفين أساساً للصراع المستقبلي[2].

تحصل إسرائيل على أكثر من 25% من مجموع استهلاكها للمياه، من مياه الضفة الغربية، حيث تُقدر كميات المياه الجوفية المُتاحة فيها بنحو 710 مليون م^3، يحصل الفلسطينيون منها على حوالي 118 مليون م^3 فقط. كما تستغل إسرائيل مُعظم مياه الخزان المائي الجوفي في قطاع غزة، والذي يُعتبر مصدر المياه الجوفية الرئيس والوحيد في القطاع، حيث يُقدر مخزونه بنحو 130 مليون م^3، يستغل الفلسطينيون منها ما مقداره 60 مليون م^3 فقط، وبواسطة شركات المياه الإسرائيلية[3].

إن هذا الوضع القائم والتداخل في المنظومة المائية، يجعل من الصعب الوصول إلى اتفاق بخصوص المياه إذا لم تتحقق مصالح الطرفين.

إن من أهم العوائق والصعوبات التي واجهت المفاوض الفلسطيني بخصوص المياه، عدم توفر البيانات والمعلومات الصحيحة والدقيقة عن الوضع المائي في الضفة الغربية والقطاع،

---

[1] شيف، زئيف: **المياه ومفاوضات السلام ومتطلبات الأمن المائي الإسرائيلي**،... مرجع سابق...، ص37.

[2] سلطة المياه الفلسطينية، **المياه في مفاوضات الوضع الدائم**، وثائق الموقف الفلسطيني/ تقرير قانوني، رام الله، ص8.

[3] سلسلة دراسات وتقارير السلطة الفلسطينية، **المياه ومفاوضات السلام**، مركز التخطيط، غزة، ع4، 1997م، ص15.

خاصة فيما يتعلق بالمعلومات الهيدروجيولوجية، حيث اقتصرت تلك المعلومات المتواضعة على ما أخذه الجانب الفلسطيني من جهات أردنية ومصرية، مع اعتبار التعتيم الإسرائيلي المُتعمد على كل ما يتعلق بالموارد المائية السطحية والجوفية في الأراضي الفلسطينية[1].

تُعتبر المشكلة في الخبرة الفنية المائية، من المشاكل الهامة التي واجهت المفاوضات الفلسطينية مع إسرائيل، حيث عدم وجود الخبرة الحقيقية اللازمة والكافية في موضوع المياه، الأمر الذي تسبب في مخاطر كبيرة على الجانب الفلسطيني، خاصة في مجال الحقوق والمخصصات المائية والسيادة على موارد المياه. وكان يستدعي ذلك من القيادة الفلسطينية، تشكيل فريق تفاوضي على درجة عالية من الخبرة السياسية والفنية المتكاملة في موضوع المياه، مع وجود تصور شامل لأبعاد المشكلة، ومعرفة حقيقية بجغرافية المناطق الفلسطينية، ومواقع ومواضع موارد ومنابع المياه فيها، وبذلك استطاعت إسرائيل أن تُحقق تميزاً إيجابياً لصالحها في مفاوضات المياه، على حساب الجانب الفلسطيني، حيث استند المفاوض الإسرائيلي على قاعدة معلوماتية ضخمة من البيانات الشاملة والمُفصلة، حول ما يتم التفاوض عليه[2].

أما الجانب الفلسطيني، فقد حدد مطالبه المائية، استناداً إلى المبادئ التالية:

- الحق الكامل في السيطرة الكاملة والمُطلقة، على المياه السطحية والجوفية، داخل الحدود السياسية لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني.
- المطالبة بالحوض المائي الشرقي في الضفة الغربية، بإعتباره حوضاً فلسطينياً يقع داخل نطاق الحدود الجغرافية للسيادة الفلسطينية، والذي تبلغ طاقته المائية 172 مليون م^3، يستهلك الفلسطينيون منها حوالي 55 مليون م^3 فقط.

---

(1) شقور، فتحي: **البُعد السياسي لمشكلة المياه في المنطقة ودورها في التسوية السلمية**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر السلام الإقليمي، عمان، الأردن، 1991/11/26م.

(2) السلطة الوطنية الفلسطينية– سلطة المياه الفلسطينية، **المياه قضية حياة أو موت بالنسبة للفلسطينيين**، ورقة عمل مقدمة إلى مفاوضات كامب ديفيد بتاريخ 2001/11/12م، ص3.

- المطالبة بتطبيق الإستغلال العادل لمياه الحوضين الغربي والشمالي الشرقي في الضفة، على اعتبار أن هذين الحوضين مشتركان، إلا أن ما يخص الفلسطينيين من مياه الحوضين المذكورين لا يتجاوز 13% فقط، بينما تستغل إسرائيل المياه المتبقية.

- التمسك بالحقوق المائية الفلسطينية في مياه نهر الأردن، بإعتبار الأراضي الفلسطينية مشاطئة وشريكه في الحوض بكميات مائية تقدر بنحو 257 مليون م^3– حسب المشروع العربي– أو أكثر من ذلك، وكذلك التمسك بحقوق المشاطئة في البحر الميت[1].

- المطالبة بإستعادة البِنية التحتية لقطاع المياه الفلسطيني، والمتمثلة في الآبار، والخزانات، وشبكات الأنابيب المستخدمة من قِبل شركة ميكوروت الإسرائيلية.

- رفض مبدأ تعويض الفلسطينيين بموارد مائية بديلة عن حقوقهم المائية المُستغلة من قِبل إسرائيل، وذلك بمشاريع مائية إقليمية، كمشاريع التحلية والنقل والتحويل من الخارج، وجعل دراسة هذه المشاريع، بعد اتفاق حل عادل وشامل للمشكلة المائية، لا تعويضاً عن هذا الحل[2].

لم تستند اتفاقيات المياه الفلسطينية الإسرائيلية إلى مبادئ التكافؤ والشراكة، ومبادئ القانون الدولي بهذا الخصوص، وذلك لعدة أسباب أهمها:

1- تأكيد الجانب الإسرائيلي، على أن إجمالي ما تم الإتفاق على تقديمه للفلسطينيين من المياه الإضافية، خلال سنوات المفاوضات، يعتبر كمنحة إسرائيلية لأسباب إنسانية، وليس بإعتبار ذلك حقاً من الحقوق الفلسطينية المشروعة.

2- لم تتطرق الإتفاقيات المائية الفلسطينية الإسرائيلية في اتفاق إعلان المبادئ الموقع في واشنطن بتاريخ 1993/9/15م، لمواضيع الحقوق والسيادة والمخصصات المائية

---

[1] مركز البحوث والدراسات العربية، **الدولة الفلسطينية، حدودها ومعطياتها وأبعادها وسكانها**، الجامعة العربية، القاهرة، 1991م، ص219.

[2] مركز التخطيط الفلسطيني، دائرة المفاوضات، **المياه في المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية**، غزة، 2000م، مذكرة 28.

الفلسطينية بوضوح، على الرغم من أن الدراسات تُشير إلى عمق الفجوة بين الإستهلاك الإسرائيلي والفلسطيني، حيث لا يزيد مجموع استهلاك المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية عن 65 لتراً في اليوم، وأقل من ذلك بكثير في قطاع غزة "29–50 لتراً"، مقابل 350 لتراً للإسرائيلي داخل إسرائيل، و584 لتراً للمستوطن الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المُحتلة، إضافة إلى اختلاف جودة ونوعية المياه المستخدمة من قِبل الطرفين[1].

3- إلزام السلطة الفلسطينية بتزويد مناطقها بالمياه من خلال شركة ميكوروت الإسرائيلية، خلال المرحلة الإنتقالية، وبأسعار تجارية، وما يعنيه ذلك من أعباء اقتصادية إضافية. إضافة إلى إلزام السلطة الفلسطينية أيضاً، بضرورة حماية شبكات المياه الإسرائيلية المزودة للمستوطنات الإسرائيلية، وما يعنيه كل ذلك بالنسبة للحقوق المنصفة والمساواة، التي تحدثت عنها الإتفاقيات بوجهٍ عام[2].

- **المياه في الإتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية:**

مرت المفاوضات المائية الفلسطينية الإسرائيلية بعدة جولات كالتالي:

1- اللقاء الأول: 1992م / لقاء تنظيمي- موسكو.

2- الجولة الثانية: 1992م / فينا – النمسا.

3- الجولة الثالثة: 1992م / واشنطن – الولايات المتحدة.

4- الجولة الرابعة: 1993م / جنيف – سويسرا.

5- الجولة الخامسة: 1993م / بكين – الصين.

---

[1] مركز المعلومات الفلسطيني، **البُعد القانوني في مفاوضات المياه والسلام**، غزة، نيسان- 1997م، ص12.

[2] مركز التخطيط الفلسطيني- دائرة المفاوضات، **المياه في المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية**،... مصدر سابق...، مذكرة رقم 84.

6- الجولة السادسة: 1994م / مسقط – عُمان.

7- الجولة السابعة: 1994م / أثينا – اليونان.

8- الجولة الثامنة: 1995م / عمان – الأردن.

9- الجولة التاسعة: 1996م / تونس[1]، أما بالنسبة للاتفاقيات المائية الهامة التي تمت بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني فتتلخص كما يلي:

أولاً: المياه في اتفاقية إعلان المبادئ عام 1993م:

وقعت هذه الإتفاقية في واشنطن، بتاريخ 1993/9/15م، بهدف إقامة سلطة حكومية انتقالية للفلسطينيين في منطقتي غزة وأريحا، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، تؤدي إلى تسوية دائمة، وقد اشتملت الإتفاقية على ثلاث مواد بخصوص المياه، وتطرقت هذه المواد إلى موضوع المياه بأسلوبٍ عام وغير واضّح، كإنشاء سلطة فلسطينية لإدارة المياه، والتركيز على التعاون في مجال المياه، والدراسات حول حقوق المياه، وعلى الرغم من أن الإتفاقية تطرقت إلى مبدأ الإستخدام المُنصف، إلا أنها أهملت الحقوق الفلسطينية المباشرة في مياه الضفة والقطاع ونهر الأردن، كما أغفلت سيطرة الفلسطينيين على مواردهم المائية[2].

كما تم التطرق إلى موضوع المياه بشكلٍ واضّح في برامج التعاون الفلسطيني الإسرائيلي والبرامج التنموية الاقتصادية الإقليمية واللجان المشتركة، حيث نصت المادة الأولى من الملحق الثالث على : "أن التعاون في مجال المياه بما في ذلك مشاريع تطوير المياه يتم التحضير والإعداد لها من قِبل خبراء من الجانبين، ويتضمن ذلك اقتراحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف، وكذلك الأمر بالنسبة للإستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة، على أن ينفذ ذلك خلال وما بعد الفترة الإنتقالية"[3]، وقد تمكَّنت إسرائيل من فرض أمر واقع بقبول الجانب الفلسطيني مناقشة موضوع المياه من خلال البروتوكولات المتعلقة ببرامج التعاون

---

[1] شحادة، رجاء: **تحليل قانوني لإتفاق غزة– أريحا**، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1994م، ص88.

[2] بولوك، جون: **حروب المياه والصراعات القادمة في الشرق الأوسط**، جامعة أكسفورد–لندن، 1994م، ص202..

[3] د. أحمد، محمود سمير: **المبادئ القانونية**، مركز الدراسات الإفريقية والشرقية، جامعة لندن، 2005م، ص31.

الإسرائيلية الفلسطينية ولجان التعاون الثنائية، والبحث عن موارد مائية بديلة لتلبية الإحتياجات المتزايدة من خلال برامج التنمية الإقليمية، وإيجاد آلية تعاون أردنية فلسطينية إسرائيلية لتطوير المشاريع المائية المشتركة، من خلال التحلية أو النقل من الخارج، إضافة إلى إستغلال منطقة البحر الميت، وتنفيذ قناة البحرين، وتطوير المصادر الذاتية، بهدف صرف نظر الفلسطينيين عن مياههم الجوفية في الضفة الغربية وفي حقهم في مياه نهر الأردن[1].

ثانياً: المياه في اتفاقية القاهرة "غزة- أريحا أولاً" عام 1994م:

تم توقيع هذه الإتفاقية بتاريخ 1994/5/14م، واشتملت مضمون اتفاقية إعلان المبادئ، ولكنها تميزت عنها بمادتها الخامسة، حيث تم الإشارة إلى شمول الولاية الإقليمية للسلطة الفلسطينية الأرض وما في باطنها، والمياه الإقليمية، واستثنت من ذلك المستوطنات والمنشآت العسكرية الإسرائيلية، ولكنها لم تتطرق إلى مسألة الحق الفلسطيني في المياه بشكلٍ صريح، إلا أن الجانب الفلسطيني استطاع أخذ بعض حقوقه المائية في هذه المرحلة، كالإشتراك في إدارة وتشغيل وتنمية كافة شبكات المياه في المناطق الفلسطينية، إضافة إلى تشغيل مجموعة من آبار قطاع غزة الواقعة خارج حدود مجمع "غوش قطيف" الإستيطاني سابقاً في القطاع، مقابل موافقة الفلسطينيون على استمرار شركة ميكوروت الإسرائيلية في تشغيل شبكات المياه للمستوطنات، والمنشآت العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية[2].

هذا إضافة إلى إحتفاظ المستوطنون "بحقهم" باستخراج كميات المياه التي كانوا يستخرجونها قبل الاتفاقية، مقابل أن تقوم إسرائيل بتقديم بيانات شاملة ومفصلة عن عدد الآبار وكميات ونوعية المياه التي يتم ضخها من الآبار الفلسطينية في القطاع شهرياً، مع العلم أن ما كان يستهلكه المستوطنون في القطاع قُبيل الإنسحاب الإسرائيلي منه كان يشكل أضعاف ما يستهلكه الفلسطينيون، وهو ما يعتبر تكريساً لسيطرة إسرائيل على موارد المياه الفلسطينية، وحرمان الفلسطينيين من مواردهم المائية وإدارتها وإستغلالها بما يتناسب ومصالحهم القومية[3].

---

[1] ناجي، طلال: **الصراع على المياه بين العرب وإسرائيل**، دار الأوائل للنشر والتوزيع – دمشق، 2005م، ص85.

[2] المرجع السابق نفسه، ص89.

[3] محمد، عبد الحفيظ: **نهر الأردن الخالد ومشاريع التحويل**، ط1 ، دار أخبار الأسبوع، القدس، 2005م، ص81.

ثالثاً: المياه في اتفاقية طابا عام 1995م:

تمت الإتفاقية في واشنطن بتاريخ 1995/9/28م، وقد حقق الفلسطينيون فيها الإعتراف بحقوقهم المائية في الضفة الغربية، والتي كانت ترفضها إسرائيل بإستمرار، وتستبدلها بمصطلح "الإستعمالات المائية" [1].

فقد نصت الفقرة الأولى من المادة الأربعون من الإتفاقية على "أن تعترف إسرائيل بحقوق المياه الفلسطينية في الضفة الغربية، وسوف يتم التفاوض حولها في مفاوضات الوضع الدائم، وتنظم في إتفاق الوضع الدائم الخاص بمصادر المياه المتعددة"[2]. هذا وقد تمكن المفاوض الفلسطيني خلال هذه الإتفاقيات من إنتزاع إقرار إسرائيلي واعتراف بحاجة الفلسطينيين الفورية لمياه إضافية عاجلة للمرحلة الإنتقالية حددت بنحو 60 مليون م^3/ سنة، على الرغم من عدم حصول الجانب الفلسطيني على هذه الكمية في الواقع، كما وافقت إسرائيل خلال هذه الإتفاقية على تأمين 28.6 مليون م^3 من المياه العذبة بشكلٍ عاجل، منها 19.1 مليون م^3 يتم تأمينها من الحوض الشرقي الفلسطيني، أو من خلال مصادر أخرى يتفق عليها الجانبان، أما الكمية المتبقية وهي 9.5 مليون م^3/سنة، فتلتزم إسرائيل بتأمينها للجانب الفلسطيني على أن يتم توزيعها كما يلي:

1- مليون م^3 لمنطقة الخليل وبيت لحم.

2- 0.6 مليون م^3 لمنطقة رام الله.

3- 0.5 مليون م^3 لمنطقة سلفيت.

4- مليون م^3 لمنطقة نابلس.

5- 1.4 مليون م^3 لمنطقة جنين.

6- 5 مليون م^3 لقطاع غزة[3].

---

(1) السلطة الفلسطينية- سلطة المياه الفلسطينية، **المياه قضية حياة أو موت بالنسبة للفلسطينيين**،.. مصدر سابق.، ص4.

(2) سلطة المياه الفلسطينية- مشكلة المياه في فلسطين – **الأوضاع المائية في الأراضي الفلسطينية**، تقارير دورية سنوية، غزة، 2005م، ص12.

(3) المصري، عبد العزيز: **الأسس القانونية التي تحكم استخدام الموارد المائية المشتركة**، دمشق، 2002م، ص59.

كما تم في هذه الإتفاقية التفاهم على إستغلال مياه أحواض وينابيع الضفة الغربية على النحو التالي:

أولاً: الحوض الشرقي:

أ- 40 مليون م^3/سنة للإستخدام الإسرائيلي من آبار وادي الأردن.

ب- 24 مليون م^3/ سنة للإستخدام الفلسطيني من آبار وادي الأردن.

ت- 30 مليون م^3/ سنة للإستخدام الفلسطيني من مياه الينابيع.

ث- 77 مليون م^3/ سنة كميات مائية تستخرج من المياه الجوفية الشرقية[1].

ثانياً: الحوض الشمالي الشرقي:

أ- 103 مليون م^3/ سنة للإستخدام الإسرائيلي من ينابيع جلبوع وبيسان.

ب- 25 مليون م^3/ سنة للإستخدام الفلسطيني في مناطق جنين.

ت- 17 مليون م^3/ سنة للإستخدام الفلسطيني من ينابيع نابلس الشرقية[2].

ثالثاً: الحوض الغربي:

أ- 340 مليون م^3/ سنة لاستخدام إسرائيل.

ب- 20 مليون م^3/ سنة لاستخدام الفلسطينيين.

ت- 2 مليون م^3/ سنة للإستخدام الفلسطيني من ينابيع قرب نابلس[3].

نلاحظ مما تقدم أنه على الرغم من بعض إيجابيات وإنجازات المفاوض الفلسطيني في مجال الحقوق المائية، وكسر سلطة إسرائيل المُطلقة على الموارد المائية الفلسطينية في الضفة

---

(1) سلطة المياه الفلسطينية–مشكلة المياه في فلسطين– **الأوضاع المائية في الأراضي الفلسطينية**،...مرجع سابق..، ص12.

(2) المصري، عبد العزيز: **الأسس القانونية التي تحكم استخدام الموارد المائية المشتركة**، دمشق، 2002م، ص64.

(3) حسن، شوكت: **القواعد الدولية لتنظيم استغلال مياه الأنهار الدولية**، مجلة الباحث العربي، ص32.

والقطاع، وانتزاع اعتراف إسرائيل بحقوق الشعب الفلسطيني في جزء من هذه المياه، إلا أن كل ذلك لا يعتبر عاملاً يمكن الإعتماد عليه في معادلة الصراع المائي الفلسطيني الإسرائيلي، حيث أن مُعظم ما تم الإتفاق عليه لم ينفذ على أرض الواقع، وإن تم ذلك فكان بشكلٍ جزئي وليس بشكلٍ متكامل، إضافة إلا أن هذا التنفيذ كان أولاً وأخيراً رهناً بإرادة وقرار إسرائيل وطواعيتها، وليس كإجراء قانوني أو إلزامي عليها، فكان ذلك الإتفاق قائماً جنباً إلى جنب المصالح المائية الإسرائيلية، وليس على حساب هذه المصالح، لأن معيار القوة والنفوذ هو من يُسير سياسة وتوجهات إسرائيل وليس الإتفاقيات والمعاهدات والقوانين.

3:3:5 المياه والمفاوضات على المسار الأردني:

قامت إسرائيل إبان حرب عام 1948م، بإحتلال منطقة الباقورة الواقعة في المثلث الأردني السوري الفلسطيني، بالقرب من مُلتقى نهري الأردن واليرموك، كما احتلت خلال حرب عام 1967م، مناطق أردنية في منطقة وادي العربة، وكذلك بعض المناطق الواقعة بين مدينتي العقبة وأم الرشراش، المعروفة حالياً بإيلات[(1)]. كان البُعد المائي دافعاً لإحتلال هذه المناطق الأردنية، حيث تمتاز منطقة الباقورة بوفرة مياهها الجوفية، وخصوبة أراضيها الزراعية، إضافة إلى إشرافها على مُلتقى نهري الأردن واليرموك، وهذا يتضمن السيطرة على حوالي 475 مليون م^3 من المياه سنوياً، إضافة إلى أن مناطق العربة تحتوي هي الأُخرى على كميات وفيرة من المياه الجوفية، وفرت لإسرائيل احتياجات حوالي 35 مستوطنة في تلك المناطق، بمجموع مياه قدره 40 مليون م^3، ونسبة قدرها 35% من المجموع الكلي لإحتياجات تلك المستوطنات[(2)].

اشتمل النزاع الأردني الإسرائيلي على المياه المناطق المذكورة، إضافة إلى النزاع المائي على نهر الأردن بعد عام 1967م، حيث شكلت مياه نهري الأردن واليرموك، والمياه

[(1)] **صحيفة الحياة السعودية**، لندن، 1994/7/5م، **وصحيفة الشرق اللبنانية**، بيروت، 1994/6/6م.

[(2)] حسن، شوكت: **القواعد الدولية لتنظيم استغلال مياه الأنهار الدولية**، ... مرجع سابق...،ص40.

الجوفية في منطقة الباقورة ووادي العربة، محور الصراع المائي الأردني الإسرائيلي، واستمر هذا الوضع حتى توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام 1994م[1].

مَثّلت قضية توزيع المياه، وقضية ترسيم الحدود، أساس المفاوضات الأردنية الإسرائيلية، وقد واجه الأردن صعوبات مع الجانب الإسرائيلي، حيث اعتمد الجانب الأردني معاهدة الإنتداب البريطاني كأساس لترسيم الحدود، كما اعتمد خطة جونسون أساساً لتوزيع المياه، والتي خصصت للأردن 774 مليون م^3 من مياه نهري الأردن واليرموك[2]، ومن أهم مبادئ معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية بخصوص المياه ما يلي:

- الإعتراف المتبادل بتوزيع عادل لمياه نهري الأردن واليرموك، والمياه الجوفية في وادي العربة.
- تبادل المعلومات والخبرات في مجال إدارة الموارد المائية، والتعاون الثنائي في استعمال وتطوير مصادر المياه، ضمن مفهوم التعاون الإقليمي.
- تعهد كل طرف بعدم تنفيذ مشاريع تُلحق أضراراً بموارد مياه الطرف الآخر.
- التزام إسرائيل بتشغيل وصيانة الأنظمة المائية المزودة للأردن في "الأراضي الإسرائيلية"، وتزويد الأردن بالطاقة الكهربائية.
- الإعتراف الإسرائيلي الصريح بحقوق الأردن المائية في نهري الأردن واليرموك، وإعادة جزء من مياه النهرين إليه[3].

وبذلك فقد حددت المعاهدة حصة إسرائيل المائية في نهر اليرموك بحوالي 25 مليون م^3 سنوياً، حسب خطة جونستون، في حين يحصل الأردن على الكمية المتبقية من مياه النهر،

---

[1] **تخصيصات نهر اليرموك**، البند السادس من الملحق الثاني في اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، المادة الأولى، الفقرة أ+ب.

[2] **مياه فيضانات نهر الأردن**، البند السادس من الملحق الثاني في اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، المادة الثانية، الفقرة "ب".

[3] المرجع السابق نفسه، الفقرة "أ".

إضافة إلى حوالي 10 مليون م^3 من إجمالي 20 مليون م^3 سنوياً سيتم تحليتها من مياه الينـــابيع المالحة. مَكّنت المعاهدة الأردن من تخزين 20 مليون م^3 من مياه فيضانات نهـــر الأردن فـــي المنطقة الجنوبية لإلتقائه بنهر اليرموك، مقابل المياه التي ستضخها إسرائيل من مياه هذا النهر، والمُقدرة بحوالي 20 مليون م^3 سنوياً، وقد نصت المعاهدة على إنشاء سد على نهر اليرمـــوك، لزيادة كميات المياه المخصصة للأردن، عبر قناة الملك عبد الله، وسد آخر على نهـــر الأردن، لرفع الطاقة التخزينية، وتمكين إسرائيل من استغلال حوالي 3 مليون م^3 إضافية من مياه نهـــر الأردن، كما شملت المعاهدة بناء محطة تحلية مائية في الأردن، بطاقـــة إنتاجيـــة قـــدرها 50 مليون م^3 سنوياً، بتكاليف يساهم الإتحاد الأوروبي فيها، إضافة لشركة أمريكية خاصة[1].

يظهر لنا أن المعاهدة السلمية الأردنية الإسرائيلية، فيما يتعلق بموضوع المياه، قد حققت مصالح أردنية لا بأس بها، مع الكثير من السلبيات، خاصة على الصعيد السياسي، والمكاســـب الإسرائيلية استراتيجياً وأمنيا.ً

حاولت إسرائيل أن تُعدل فيما اتُفق عليه بخصوص توزيع كميات المياه، وقـــد أبلغـــت الجانب الأردني عام 1997م، عن رغبتها في تخفيض كميات المياه المُتفق عليها بخصوص مياه بحيرة طبريا، مبررة ذلك بتناقص كميات مياه الأمطار لاحقاً، واستمرار حالة الجفاف السائدة في المنطقة، وانخفاض مستوى مياه البحيرة[2].

رفض الجانب الأردني آنذاك تلك المبررات، مما أضطر إسرائيل إلـــى الخـــوض فـــي مساومات وتفاهمات لاحقة بخصوص المياه، علماً بأن مبررات إسرائيل اســـتندت إلـــى نقطـــة الضعف في اتفاقيات المياه، والمتمثلة في أن التفاهمات لم تتطرق إلى الإجراءات والتفصـــيلات الواجب تنفيذها في سنوات الجفاف، وشح الأمطار، وانعدام الفيضانات، وذلك أعطى إســـرائيل فرصة التأويل والتفسير حسب مصالحها ورغباتها[3]، إضافة إلى ذلك فـــإن المعاهـــدة المائيـــة

---

[1] الحسن، بلال: **أربع أزمات مائية مع إسرائيل**، جريدة الحياة السعودية، ع13206، لندن، 1999/5/5م.

[2] الفاعوري، رائد محمد: **المياه كموضوع للتعاون والنزاع بين دول الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير مقدمـــه للجامعـــة اللبنانية– بيروت، 1996م، ص40.

[3] المرجع السابق نفسه، ص42.

الأردنية الإسرائيلية كانت قد أهملت موضوع نوعية المياه التي ستتزود بها الأردن، وقد كـان لذلك أثر سلبي واضّح على جدوى المياه وصلاحيتها، وانعكاس ذلك علـى مشـاريع التنميـة المختلفة في الأردن[1].

فإسرائيل تمتلك صناعات نووية وكيماوية وبيولوجية وعسكرية، تشكل خطـراً حقيقيـاً ودوراً أساسياً في إلحاق الضرر بكافة أشكال الموارد البيئية والتي أهمها المورد المائي، وذلـك لما يصدر عن هذه الصناعات من إشعاعات خطرة على صحة الإنسان وحياته وبيئته ومـوارده الطبيعية، فلم تتطرق المعاهدة بشكلٍ صريح وواضّح ومفصل إلى كيفية حماية الموارد المائيـة في نهري الأردن واليرموك والمياه الجوفية من أشكال التلوث المختلفة، فقد كانـت التفاهمـات المبرمة في هذا المجال ذات عمومية شاملة وغير فعلية وإلزامية[2]، وقد كان من الواجب علـى المفاوض الأردني التركيز على مسائل وطرق تنظيم التخلص مـن ميـاه الصـرف الصـحي والمخلفات الكيميائية والبيولوجية للمصانع القريبة من المجاري النهريـة والأحـواض المائيـة الجوفية، إضافة إلى التركيز على مواضيع التخطيط البيئي، وتقييم التأثيرات البيئيـة، وآليـات التحكم بنوعية المياه، وكافة الإشعاعات الخطرة التي تتحمل إسرائيل الجانب الأكبـر والسـبب المباشر فيها[3].

إن كل هذه المآخذ على المعاهدة الأردنية الإسرائيلية بخصوص نوعية المياه ومسـببات تلوثها، قد عادت بأضرار كبيرة على الجانب الأردني، حيث أصبحت موارده المائيـة عُرضـة لمخاطر التلوث الإسرائيلي المختلفة، وبهذا فإن هذه المعاهدة كان من المفترض بها أن تتطـرق بوضّوح وتفصيل لمسائل أعم وأشمل من الأمن والحدود والمياه كموضوع عام ومجـرد، إلـى التخطيط في مجال تنمية وحماية الموارد البيئية الطبيعية، ومكافحة الكوارث الطبيعية ومحاربة مسببات التلوث، بإعتبار ذلك من أولويات سياسة تنمية الموارد المائية لتحقيـق تنميـة فاعلـة ومستدامة.

---

(1) د. نافع، جمال: **الوضع القانوني لنهر الأردن**، مجلة صامد الإقتصادي، ع89، بيروت، 2004م، ص125.

(2) حجو، عبد المقصود: **المياه العربية**، دار الكتب العلمية للنشر – القاهرة، 2006م، ص44.

(3) المرجع السابق نفسه، ص47.

4:3:5 المياه والمفاوضات على المسار السوري:

كانت عملية ترسيم الحدود الشمالية لفلسطين مع سوريا ولبنان، أساس للصراع المائي على موارد المياه في تلك المناطق حتى الوقت الحاضر، ففي اتفاقية بيروت الموقعة عام 1922م بين بريطانيا وفرنسا، رُسمت الحدود السورية الفلسطينية بحيث تمر مع موازاة نهر الأردن، وحتى مصبه في بحيرة طبريا، ثم تسير الحدود بموازاة ضفة البحيرة الشرقية، وعلى بُعد عشرة أمتار منها، تنحرف عن موازاة شاطئ البحيرة، الذي يبدأ بالميل تجاه الغرب، لتحافظ على استقامتها الشمالية الجنوبية، حتى الحدود الأردنية، وتحافظ الإتفاقية على الحقوق السورية في المياه، والإستخدام لنهر الأردن، وبحيرة طبريا والحولة[1].

أما بخصوص اتفاقية باريس عام 1923م، فقد أُكِدت الحدود حسب اتفاقية بيروت، إلا أن لجنة "نيوكمت- بوليه" أعادت صياغة الإتفاقية بتوجيه وضغط من الحركة الصهيونية، تحت ما سُمي آنذاك اتفاقية الحدود الدولية لعام 1923م، حيث عُدلت الحدود تبعاً لذلك، لتبدأ من قمة تل العزيزات في الشمال، بإتجاه نحو الجنوب بمحاذاة الضفة الشرقية لنهر الأردن، ثم بمحاذاة الشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة طبريا، وعلى بُعد عشرة أمتار من شاطئ مياه البحيرة، ثم تسير الحدود من شمال قرية النقيب، لتتجه بخط متعرج إلى منطقة الحِمة، التي دخلت الحدود الفلسطينية[2].

خلال حرب عام 1948م، استطاعت سوريا أن تسيطر على الجزء الأكبر من المنطقة المحددة في اتفاقية عام 1923م، ليبقى الحال كذلك حتى توقيع اتفاقية الهدنة عام 1949م، لتصبح المنطقة منزوعة السلاح، ويستمر الصراع السوري الإسرائيلي على الأراضي المحيطة بالبحيرة، حتى سيطرت إسرائيل على مُعظم الأراضي ذات العلاقة عام 1951م، واحتلتها بالكامل خلال حرب عام 1967م[3].

---

[1] كيالي، عبد الوهاب: **المطامع الصهيونية التوسعية**، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 2004م، ص75.

[2] د. مظلوم، جمال: **إسرائيل وأطماعها المائية في المنطقة العربية**،... مرجع سابق،...، ص42.

[3] دمشقية، غسان: **أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية**،... مرجع سابق،...، ص84.

أما الآن فنلاحظ بأن مصدر التوتر الرئيس بين سوريا وإسرائيل هو هضبة الجولان، ذات الأبعاد المائية الهامة بالنسبة لإسرائيل. تفاقم الصراع الإسرائيلي السوري على الهضبة المُحتلة بعد تنفيذ إسرائيل لمشروع تجفيف بحيرة الحولة، ومشروع الناقل القطري لتحويل مياه نهر الأردن، حيث تمر المشاريع بالمناطق منزوعة السلاح بحسب اتفاقية الهدنة بين الجانبين. ازدادت أهمية الجولان المائية عن أهميتها الأمنية بالنسبة لإسرائيل في السنوات الأخيرة، خاصة إذا ما أخذنا بالإعتبار التطورات التكنولوجية العسكرية، وتغير مفاهيم الحروب التقليدية، حيث تُعتبر الهضبة المزود المائي الأساسي لنهري بانياس والحاصباني، أحد روافد نهر الأردن بالمياه، كما لهما علاقة في مياه طبريا، وتزويد إسرائيل بالمياه، إضافة إلى إشراف الهضبة على مستودع مياه هام في المنطقة "جبل الشيخ"، وأيضاً إشرافها على الشاطئ الشرقي لطبريا ونهر اليرموك، وبالتالي إمكانيات السيطرة المُتاحة على هذين الموردين من المياه[1].

أكدت مصادر إسرائيلية علاقة الجولان بتغذية بعض الينابيع والأحواض الجوفية الواقعة في فلسطين، وتشير دراسات ذات علاقة أن حوالي 22% من المياه المستهلكة في إسرائيل تأتي من الجولان، فيما تؤكد معطيات شركة المياه الإسرائيلية ميكوروت، أن هذه النسبة تصل إلى أكثر من ذلك، بعد اكتشاف ثلاثة ينابيع غزيرة من المياه في الهضبة عام 1993م[2].

بناءً على ذلك نُلاحظ الأهمية المائية لإسرائيل في هضبة الجولان، فمن الطبيعي أن نجد إسرائيل تربط أي انسحاب لها من الهضبة، بضمانات توفر لها الموارد المائية، وتؤمن استمرار حصولها عليها، وفي ذلك يقول "يعقوب بن تسور" وزير زراعة إسرائيل السابق: "إن ما لا يقل عن 300 مليون م^3 من المياه، تتدفق من الجولان على بحيرة طبريا سنوياً، ولا يمكن الاستغناء عن هذه المياه حتى في عهد السلام، حيث كانت إسرائيل تحصل عليها قبل عام 1967م"[3].

أما بالنسبة للمفاوضات السلمية السورية الإسرائيلية بخصوص المياه وغيرها، فترى سوريا أن لا مفاوضات مع إسرائيل، قبل انسحاب إسرائيل الكامل ودون شروط إلى حدود

---

[1] الزعبي، أرقم: **الغزو اليهودي للمياه العربية**،... مرجع سابق...، ص52.

[2] ماضي، رياض توفيق: **السياسة الصهيونية المائية في الأراضي الفلسطينية المُحتلة**،... مرجع سابق...، ص41.

[3] شيف، زئيف: **المياه ومفاوضات السلام ومتطلبات الأمن المائي الإسرائيلي**،... مرجع سابق...، ص39.

حزيران من العام 1967م، أي مع عرض قدره عشرة أمتار، وقطاع يبلغ طولـه 250 متـراً بالنسبة لبحيرة طبريا، وليس الإنسحاب لحدود اتفاقية 1923م، حيث حرمان سوريا من مشاطئة البحيرة على بُعد عشرة أمتار منها[1].

وعلى الرغم من عدم أهمية الأهداف المائية لسوريا في الجـولان، وتركيزهـا علـى الأهداف الأمنية والإستراتيجية العسكرية، على العكس من إسرائيل المُعتمدة على تفوقهـا فـي التكنولوجيا العسكرية، إلا أن سوريا ستكون على استعداد لتقديم تنازلات متبادلة مـع الجانـب الإسرائيلي في المستقبل، تؤدي إلى انسحاب إسرائيل من الجولان، ويؤكد ذلك تاريخ المفاوضات الإسرائيلية السورية ذات العلاقة، والتي توقفت بعد اغتيال رئيس وزراء إسرائيل السابق "إسحق رابين"، وكذلك إدراك سوريا لحاجتها المستقبلية لكل قطرة ماء، في ظل تحكـم تركيـا بـأهم مصادرها المائية، وعلاقة تركيا مع إسرائيل بخصوص ذلك، وكذلك إدراكها للوضع الـدولي، والسياسة العالمية تجاه إسرائيل وجوارها العربي والمنطقة[2].

5:3:5 المياه والمفاوضات المتعددة الأطراف:

يُقصد بالمفاوضات المتعددة الأطراف، تلك التي أخذت بالبحث القضايا الإقليمية، وعلى رأسها المياه، إضافة إلى قضايا أخرى كالتسلح، والأمن، واللاجئين، وغيرهـا، والتـي قادتهـا وأدارتها الدول الكبرى والدول المانحة، وقد أشرفت الولايات المتحدة على رئاسة لجنة الميـاه، ولجنة التسلح، وذلك لإدراك إسرائيل أهمية وحساسية قضية المياه، فهي قضية تشمل الإقتصاد، وعملية التنمية والتطوير، وكذلك تشمل الجانب القانوني، كمرجعية لحل النزاعات المائية، كمـا تُمثل المياه قضية استراتيجية ترتبط بحياة الشعوب، والأمن، والإستقرار[3].

تشترك في لجنة المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف 47 دولـة ومنظمـة إقليميـة ودولية، حيث اجتمعت اللجنة منذ العام 1992م عدة مرات، كان آخرها في تونس عام 1996م. تهدف هذه المفاوضات إلى إيجاد نوع من التعاون الإقليمي بين دول منطقة الشرق الأوسط فـي

---

(1) توماس، ستوفر: **إسرائيل ومصادر المياه- غنائم الحرب**،... مرجع سابق...، ص54.

(2) المخادمي، عبد القادر رزيق: **الأمن المائي العربي**،... مرجع سابق...، ص157.

(3) www.arij.org/pib/2006/10/7/wcomflect.

مختلف القضايا المتأزمة، بما فيها أزمة المياه، وقد أرادت إسرائيل من خلال هذه المفاوضات أن تفرض رؤيتها الخاصة في مجال المياه، بإعتبارها قضية إقليمية، وعلى المجتمع الدولي البحث عن مصادر بديلة للمياه، وحل الأزمة المائية المعقدة بين دول المنطقة، أما الجانب العربي، فقد أكد أن أسباب المشكلة المائية ترجع إلى سوء التوزيع، والإستغلال الإسرائيلي الزائد، والذي تسبب في استنزاف موارد مياه المنطقة[1].

6:3:5 اتجاهات الحلول الإستراتيجية للمشكلة المائية العربية الإسرائيلية:

أولاً: الإتجاه الهيدروأوسطي:

يقوم هذا الإتجاه على مبدأ ضرورة التعاون بين العرب وإسرائيل، كأساس لحل الأزمة المائية في المنطقة، واعتبار إسرائيل جزءاً في كل الحلول الإستراتيجية بتقانة علومها المتقدمة، وكذلك بإعتماد رأس المال العربي، والعمالة العربية، والسوق، والمواد الأولية، ومصادر الطاقة[2]، وتستند الحلول الهيدروأوسطية العربية على الأُسس التالية في طرحها لحل الأزمة المائية:

1- المكانة العلمية والتكنولوجية، وكفاءة الخبرة الإسرائيلية في مجالات إدارة واستغلال موارد المياه.

2- التحالف الإسرائيلي التركي، كعامل ضغط على الأمن المائي العربي في مياه دجلة والفرات، في كل من العراق وسوريا.

3- أهمية ما تسيطر عليه إسرائيل، بخصوص منظومة مياه حوض نهر الأردن، وأثر ذلك في تنمية شاملة لموارد مياه الدول ذات العلاقة.

---

(1) الموسى، شريف: **المياه في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية**،... مرجع سابق...، ص92.

(2) عبد الفضيل، محمود: **مشاريع الترتيبات الإقتصادية الشرق أوسطية**، مجلة المستقبل العربي، ع179، 1994م، ص93

4- الدعم الأمريكي لأي مشروع مائي يُدخل إسرائيل كطرف في منظومته، بإعتباره مشروع هيدروسياسي[1].

وبأي حال من الأحوال فإن حلول الهيدروأوسطية، تأتي كعلاج لضعف الإرادة العربية في استرجاع الحق العربي من قِبل إسرائيل، حيث أثبت تاريخ إسرائيل في فلسطين والمنطقة، عدم إمكانية قبول القوانين الجغرافية لإسرائيل، كجزء من معطيات الواقع الطبيعية.

أما الهيدروأوسطية الإسرائيلية فتقوم على الإعتبارات والمبادئ الآتية:

1- إقرار واعتراف الجانب العربي بحقوق إسرائيل المائية، وقبول الأمر الواقع، بنسيان حقوق الماضي المائية، كأساس لإقامة مشروع السلام الهيدروأوسطي.

2- إيجاد قناعة عربية، بأن موارد المنطقة المائية تعاني "اضطراب التوزيع الجغرافي"، فهي متقطعة، وصغيرة، وذات تركيزات مبعثرة، الأمر الذي يقتضي إيجاد شبكات متصلة لنقلها، وإعادة تنظيم توزيعها، حيث أن "المصادفات الجغرافية" لم تُوفق في عملية التوزيعات المائية، وكل ذلك لهدف إسرائيلي وحيد ومتكامل، يتجلى في محاولة تقويض شرعية الإستخدام المحلي، وعدم جواز تحويل ونقل موارد مياه منطقة ما، لتُستغل خارج نطاق جريان نظامها الطبيعي، وبذلك إمكانية تحويل مياه النيل إلى النقب، أو مياه الفرات إلى فلسطين، ونقل مياه نهر الأردن خارج نظام حوضه التصريفي، إلى مُختلف المناطق الإسرائيلية[2].

3- الربط الإسرائيلي والتلازم بين الأمن العسكري والإستراتيجي، وبين الأمن المائي، على اعتبار أن لا معنى لأمن إسرائيل العسكري، بمعزل عن أمنها المائي، وذلك يهدف إلى تمسك إسرائيل بكل موارد المياه التي تسيطر عليها كحق مكتسب، والإستحواذ على موارد إضافية، بإعتبار العجز المائي، وضيق الموارد المائية عن الاحتياجات[3].

---

[1] فشلزون، جدعون: **المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2002م، ص6.

[2] الأصفهاني، نبيه: **السياسة الدولية**، مؤتمر مدريد للسلام- ملف وثائقي، ع107، يناير 2001م، ص104.

[3] المرجع السابق نفسه، ص105.

4- تُدخل الهيدروأوسطية الإسرائيلية تركيا، كورقة ضغط هامة على الجانب العربي بالنسبة للمساومات المائية[1].

وبذلك تنظر إسرائيل في الهيدروأوسطية، كأداة لإحكام سيطرتها المائية، والتوسع فيها، وضمان استمرار هذه السيطرة، بتقبل عربي لها إلى حد ما.

ثانياً: الاتجاه الهيدروجغرافي:

ويرى هذا الإتجاه، استحالة إشراك إسرائيل في الحلول المائية الإستراتيجية، ورفضها كجزء من جغرافية المنطقة، وتستند مبادئ هذا التوجه على ما يلي:

1- حق العرب الكامل والمُطلق في السيطرة على مواردهم المائية.

2- إمكانيات الجانب العربي من تطوير وإقامة المشاريع المائية، بإستقلالية تامة، ودون أي إملاءات من أطراف خارجية كإسرائيل، لوجود رأس المال، والخبرة العربية المطلوبة.

3- إن من حق العرب استرجاع حقوقهم المسلوبة، وأراضيهم المُحتلة، ومواردهم المُستغلة، وليس المساومة والتفاوض مع إسرائيل على ذلك[2].

---

[1] الأصفهاني، نبيه: **السياسة الدولية**، ... مصدر سابق .... ص112.

[2] عبد الفضيل، محمود: **مشاريع الترتيبات الإقتصادية الشرق أوسطية**،... مرجع سابق...، ص102.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

1:6: النتائج

2:6: التوصيات

3:6: المفاهيم والمصطلحات

4:6: المصادر والمراجع

5:6: الملاحق

6:6: ملخص الدراسة بالإنجليزية

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

1:6: نتائج الدراسة:

هنالك الكثير من النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة، والتي تؤكد محدودية وشح الموارد المائية والظروف المُناخية الجافة، في ظل السياسة المائية الإسرائيلية الهادفة إلى تسخير موارد المياه لصالح مشاريعها الإستيطانية والتنموية، وانعكاس ذلك على كميات المياه المخصصة للفلسطينيين، وأوضاعهم المعيشية الصعبة، مع تزايد الإحتياجات نتيجة للزيادة السكانية المُضطردة، ومن أهم النتائج التي خَلُصت إليها الداسة:

1- تُعاني منطقة الدراسة من نقص في مُعدلات التساقط المطري، ومحدودية الموارد المائية المُتاحة، في ظل الزيادة السكانية المضطردة، وزيادة الإحتياجات والمتطلبات المائية اللازمة.

2- تُشكل الضفة الغربية بما تحويه من أحواض مائية جوفية، أهمية حيوية واستراتيجية بالنسبة لإسرائيل وأمنها المائي، كما تُمثل موارد مياه الضفة شريان الإستيطان الإسرائيلي فيها.

3- إن من أهم مبادئ السياسة المائية الإسرائيلية تحقيق الأمن المائي، دون الأخذ بالإعتبار الحقوق المائية الفلسطينية في الضفة الغربية، أو الحقوق العربية في مياه المنطقة.

4- أثبتت الدراسة أن سياسة إسرائيل المائية في الضفة الغربية، قد تسببت في إعاقة النمو الإقتصادي، وألحقت إضراراً كبيرة على الأوضاع التنموية والإجتماعية لدى الفلسطينيين.

5- أظهرت نتائج الدراسة مدى التجاوز والتعدي الإسرائيلي على الحقوق المائية الفلسطينية في أراضي الضفة الغربية، حيث قُدِّرت كميات الإستهلاك الإسرائيلية من مياه

الأحواض الجوفية الفلسطينية، بما يزيد عن 483 مليون م^3، بنسبة مئوية تزيد عن 65% من مجموع الطاقة الإنتاجية للأحواض، بينما لا يتجاوز الإستهلاك الفلسطيني من مياه هذه الأحواض 118 مليون م^3 من المياه، بنسبة لا تزيد عن 18% من إجمالي طاقة الأحواض الإنتاجية.

6- تعتمد إسرائيل في سياستها المائية على مبدأ التوسع والإستيلاء، وبذلك فهي لم تكتفي بالسيطرة على موارد مياه المناطق التي تحتلها، لتتجاوز بذلك حدودها الجغرافية إلى موارد المياه في الدول العربية المجاورة، وخاصة منابع الأنهار في كل من لبنان وسوريا، ومجرى نهر الأردن الأعلى والأدنى.

7- يُمثل الإستيطان في الفكر السياسي الإسرائيلي، أساساً للسيطرة على الأرض واستغلالها، وتُمثل السيطرة المائية الوسيلة والأداة التي من خلالها يتحقق الهدف الإستيطاني.

8- سوف تُعاني الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية من أزمة مائية كبيرة، بسبب الزيادة السكانية ومحدودية الموارد المائية، وهذا سينعكس على مجمل أوضاع الحياة الفلسطينية الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية.

9- في ظل الوضع المائي القائم في منطقة الدراسة والدول المجاورة، فإن احتمالات الصراع والتأزم ستكون واقعية، خاصة وأن السياسة الإسرائيلية تتبنى الخيار العسكري كحل إستراتيجي في مراحل معينة من الأزمة المائية، حيث يتعلق الأمر بأمنها المائي.

10- تؤكد الدراسة على أن إسرائيل، لم تُلزم نفسها بأي اتفاقات وحلول مائية، كانت قد تعهدت ووقعت عليها مع الجانب الفلسطيني أو الجانب العربي، بحيث كانت متطلبات الأمن المائي الإسرائيلي فوق أي اعتبارات والتزامات موقعة.

11- بالرغم من تأكيد القوانين الدولية على الحقوق المائية الفلسطينية في أراضي الضفة الغربية وبشكلٍ واضّح وصريح، إلا أن إسرائيل لم تلتزم بذلك، كما لم تستطع القوانين نفسها أن تُلزم إسرائيل بذلك.

12- إن الصراع المائي الفلسطيني الإسرائيلي، هو صراع على الأرض والميـــاه، وبالتـــالي فهو يُمثل صراع البقاء، والوجود على هذه الأرض.

13- هنالك عجز عربي واضّح في مواجهة مشاريع ومخططات إسرائيل في السيطرة علـــى موارد مياه المنطقة.

14- تنظر إسرائيل إلى الموارد المائية التي تسيطر عليها كحق مكتسب، لا يحق لأحـــد أن يشاركها إياها، بإعتبار أنها تُعاني عجزاً مائياً متفاقماً، وضيق حـــاد فـــي مصـــادرها المائية.

15- ترى إسرائيل أنها ليست سبباً في الأزمة المائية في المنطقة، وأن علـــى الفلســـطينيين والعرب أن يتعاونوا في إيجاد موارد مائية بديلة، كالتحلية، ومشاريع المياه الإقليميـــة، بإعتبار إسرائيل جزءاً من الحلول الإستراتيجية للأزمة المائية.

2:6: توصيات الدراسة:

أ- عربياً:

1- ضرورة إيجاد استراتيجية عربية موحدة ومتكاملة، لمواجهة المخططـــات والمشـــاريع المائية الإسرائيلية الهادفة إلى تسخير موارد مياه المنطقة لصالح سكانها ومستوطنيها.

2- العمل على توفير قوة ردع عربية مشتركة، لحماية المشاريع المائية العربيـــة مـــن أي اعتداءات إسرائيلية قائمة ومحتملة.

3- إيجاد إدارة مائية عربية مشتركة، لإعادة توزيع مياه منظومـــة حـــوض نهـــر الأردن، بإعتبار الإحتياجات والمتطلبات المائية الحقيقية أساساً لتقاسم موارد الميـــاه، بإعتبارهـــا مياه منظومة واحدة متكاملة ومشتركة، إضافة إلى الضرورة القومية، التي تُحتم علـــى الدول العربية المشاركة وتقاسم الموارد، وتغطية مناطق العجز فيها من مناطق الفائض المائي.

4- الدعم العربي للمشاريع المائية الفلسطينية داخل أراضي الضفة الغربية، ومساعدة الفلسطينيين في الأراضي المُحتلة في انتزاع حقوقهم المائية من إسرائيل، بإستغلال نفوذهم السياسي والدبلوماسي.

5- وضع استراتيجية عربية موحدة، تُعطي الأولوية لمواجهة الأطماع الإسرائيلية في مياه الضفة الغربية، بإعتبار سكانها يخضعون للإحتلال، والقهر، والتهويد. إضافة إلى مواجهة التوسع الإسرائيلي في السيطرة على موارد المياه اللبنانية، بإعتبار لبنان الجانب الأضعف في دول المواجهة العربية مع إسرائيل بخصوص المياه، وكذلك مساندة الأردن في المطالبة بحقوقه المائية محلياً ودولياً، لما يعانيه هذا القطر العربي من أزمة مائية حادة، وتزايداً سكانياً متسارعاً.

6- إظهار الحقوق المائية الفلسطينية والعربية إلى العالم والجهات والمؤسسات ذات العلاقة، وإيضّاح حيثيات القضايا المائية لدى الرأي الدولي والعالمي، والتركيز على الإعتداءات الإسرائيلية على الموارد المائية الفلسطينية والعربية، وضرورة إلزام إسرائيل بالقانون الدولي بخصوص قضايا المياه.

7- التعاون مع الدول والمؤسسات التنموية، لدعم المشاريع المائية العربية والفلسطينية وتطويرها.

8- التمسك العربي والفلسطيني بالحقوق المائية، وإعادة توزيع موارد مياه المنطقة، بإعتبار مُعطيات الواقع الجغرافية والديموغرافية لدى الدول ذات العلاقة، بما فيها إسرائيل.

9- إدراج الحقوق المائية العربية والفلسطينية، كقضايا استراتيجية تتعلق بمستقبل الوجود والبقاء، وعدم إخضاعها للمساومات والحلول الجدلية، في المفاوضات السلمية بين العرب وإسرائيل.

10- التعاون العربي المشترك في إيجاد موارد مائية إضافية، كمشاريع التحلية والتنقيب عن المياه، ومشاريع المياه الإقليمية، وبرامج ترشيد وتوعية وتقنين الإستهلاك، وإيجاد التقانة

والتكنولوجيا العملية، التي من شأنها استغلال الموارد المائية بالشكل المطلوب والمناسب، كمشاريع تكميلية للمشروع المائي العربي في استرجاع الحقوق المائية، وليس بديلاً عنه.

ب- فلسطينياً:

1- أن تعمل الحكومة الفلسطينية على تطوير وتنظيم طرق استغلال، وإنتاج، وتوزيع المياه داخل مناطق نفوذها، عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة، التي تزيد من كفاءة الإستغلال، وتقلل من الفاقد المائي.

2- ضرورة أن تعمل الحكومة الفلسطينية بجهود متواصلة، لدى دول العالم والمؤسسات التنموية ذات العلاقة، لضمان توفير الأموال اللازمة لصيانة وزيادة كفاءة شبكات المياه الفلسطينية، وتطوير البِنْية التحتية للقطاع المائي الفلسطيني.

3- أن يتمسك الفلسطينيون بحقوقهم المائية، كحقوق قانونية، وشرعية، وطبيعية، تُمثل سيادتهم على مواردهم وأرضهم، ومستقبل وجودهم على هذه الأرض.

4- أن تشجع الحكومة الفلسطينية وتدعم المواطن في مجال حفر الآبار، وإنشاء القنوات المائية، وتشييد السدود على الأودية، وكل ما من شأنه أن يساهم في الإستغلال الأمثل للمياه في المناطق الفلسطينية.

5- أن يُعطي أصحاب القرار الفلسطيني مسألة مياه الأحواض الجوفية في الضفة الغربية أولوية خاصة، حيث تقوم إسرائيل بإستغلال كميات هائلة من مياه هذه الأحواض، وتعتمد عليها في تغطية أكثر من 25% من متطلباتها المائية، خاصة في المستوطنات المُقامة على أراضي الضفة.

6- ضرورة أن تقوم الحكومة الفلسطينية، ولجان التفاوض التابعة لها، بتوضّيح معاناة الشعب الفلسطيني وأزمته المائية أمام المجتمع الدولي، والمؤسسات الحقوقية ذات

العلاقة، وكذلك ضرورة تفسير مسببات الأزمة المائية علـــى أرض الواقـــع، وإظهـــار فوارق الإستهلاك والإستغلال المائي، والعوائق الإسرائيلية والقوانين التي تحد وتحـــدد كيفية الإستغلال الفلسطيني للمياه، وسياسة إسرائيل في السيطرة على المـــوارد المائيـــة الفلسطينية.

7- أن تقوم الحكومة الفلسطينية، بتشكيل لجان تفاوضية متخصصة من الخبراء والفنيين في مجال الهيدرولوجيا، والجيولوجيا، والكفاءات العالية في مجال المعرفة بـــأمور الميـــاه، وكل ما يتعلق بحيثياتها اللازمة والمطلوبة، لإيجاد قاعدة قوية في مواجهـــة المفـــاوض الإسرائيلي، ومخططات إسرائيل القائمة على دراسة متعمقة ومتفحصة في أمور المياه.

8- على الحكومة الفلسطينية أن تقنن الإستغلال المحلي للمياه، بتوعية المواطن الفلســـطيني بمخاطر الأزمة المائية، وضرورة المساهمة في تقليل مخاطرها وتفادي آثارهـــا، عـــن طريق الوسائل الإعلامية، وبرامج التوعية، والنشرات الإرشادية، والقوانين التي تحـــد من تفاقم الأزمة المائية، واستخدام وتوفير الآليات التي تزيد من كفاءة الإستعمال المائي.

9- العمل على تفعيل إعادة تكرير واستخدام المياه العادمة ومياه الصـــرف الصـــحي فـــي مجالات الزراعة المختلفة.

10- مراقبة وضبط التلوث الناجم عن المستوطنات الإسرائيلية، حيث تعمل مستوطنات الضفة على التخلص من مياه الصرف والمياه العادمة الصناعية في الأراضي الفلسطينية، وإلى موارد المياه المختلفة، ويؤثر ذلك على خزانات المياه الجوفية ويلوثها، ويلحق أضراراً بيئية خطيرة، تنعكس أثارها على مختلف جوانب حياة المواطن الفلسطيني، حيث ينبغي على أصحاب القرار الفلسطيني، إيضّاح هذه الصورة للمعنيين على المستوى الإقليمـــي والدولي، مع ضرورة مطالبة الجانب الفلسطيني بوقف التجاوزات الإســـرائيلية بحـــق المواطن الفلسطيني، وحياته على أرضه، وسيادته على موارده الطبيعية.

11- يتوجب على المسؤولين الفلسطينيين، أن يؤمنوا بحقوقهم المائية، مع العمل بكل مسؤولية، وبشكلٍ دؤوب، على استرجاعها، ومطالبة إسرائيل بتعويضات عما ارتكبته من انتهاكات لموارد الشعب الفلسطيني، ومُقدَّراته على أرضه.

12- ضرورة أن يعمل الفلسطينيون على جعل الإدارة المائية، جزءاً من السلوك التربوي لدى المواطن الفلسطيني، عن طريق إيجاد فكر إداري وتنموي للتعامل مع الأزمة المائية المتفاقمة في الأراضي الفلسطينية، ويتم ذلك من خلال المؤسسات التعليمية المختلفة، ودور العلم، والمراكز البحثية، والفكرية، والإعلامية.

3:6: المفاهيم والمصطلحات:

1- **الحوض المائي** : تكوينات جيولوجية تحوي المياه الجوفية تحت الأرض، وتمد الآبار الجوفية والعيون والينابيع بالمياه.

2- **المياه الجوفية** : مستودعات من المياه العذبة أو قليلة الملوحة، داخل الطبقات الصخرية الحافظة للمياه في باطن الأرض.

3- **طاقة الترشيح** : قُدرة السطح على تنفيذ المياه من خلاله، بحيث تعتمد قدرة السطح الترشيحية على مسامية ونفاذية الجزيئات، والغطاء النباتي، وغزارة العاصفة الماطرة، ودرجة الإنحدار.

4- **المنظومة المائية** : النظام الطبيعي للدورة المائية وما ينتابها من متغيرات هيدرولوجية وهيدروجيولوجية، حيث تشمل نظام التوزيع والتصريف والتجميع للمياه السطحية والجوفية في منطقة جغرافية معينة.

5- **البِنْيَة الجيولوجية** : طبيعة التكوينات الصخرية المكونة للطبقات الأرضية الداخلية، من حيث خصائصها الفيزيائية والكيميائية.

6- **النفاذية** : تُشير إلى قدرة السطح على تمرير المياه من خلال جزيئاته، نتيجة لكبر حجم هذه الجزيئات، وبالتالي كبر حجم الفراغات فيما بينها.

7- **المسامية** : تُشير إلى محدودية قدرة السطح على تمرير المياه من خلاله، نتيجة لصغر حجم جزيئاته، وبالتالي صغر حجم الفراغات فيما بينها، والتي عليها تتوقف فعّالية التسريب.

8- **السياسة المائية** : الوسائل والأساليب والمنهج النظري، الذي يشمل المخططات، والمشاريع، والبرامج، والتوجهات الفكرية، بخصوص المسائل المتعلقة بالموارد المائية المختلفة وطرق السيطرة عليها.

9- **الإستراتيجية المائية** : المنهج التطبيقي والعملي، للمخططات، والمشاريع، والبرامج المتعلقة بالسياسة المائية.

10- **أسبقية الإستخدام** : مُصطلح يُشير إلى أحقية استغلال المورد المائي، استناداً إلى أسبقية الوقت الزمني في اكتشافه واستعماله، وقد استخدمت إسرائيل هذا المبدأ، لتبرير الفارق الكبير في كميات المياه التي تستغلها، مقارنة مع السكان الفلسطينيين.

11- **المياه المشتركة** : المياه التي تتبع لنظام مائي واحد، بحيث تكون مصادر التغذية المائية مشتركة، وكذلك مناطق التصريف والتجميع، كما هو حال النظام المائي لحوض نهر الأردن وروافده.

12- **الأمن المائي** : توفر الإحتياجات والمتطلبات المائية اللازمة، في الوقت المطلوب، والمكان المناسب، بإستمرارية متواصلة، ودون التأثر بأي اعتبارات.

13- **العجز المائي** : نقص كميات المياه المتوفرة، وعجزها عن تغطية المتطلبات والإحتياجات اللازمة والمطلوبة.

14- **الضخ الآمن** : آلية استغلال المياه الجوفية إعتماداً على مبدأ التغذية المائية السنوية للحوض الجوفي، لضمان عدم تعرض المصدر المائي للإستنزاف.

15- **الجدار الإسرائيلي العازل** : منظومة متكاملة من المكونات الإسمنتية والتكنولوجية، والتجهيزات المعدنية والإلكترونية، والإستنادات الترابية، قامت إسرائيل بإنشاءه على أراضي الضفة الغربية، ليشكل حاجزاً اصطناعياً ما بين التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة، والمناطق الإسرائيلية، لأهداف متعددة، منها السيطرة على مناطق تجميع المياه الجوفية في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى الهدف الأمني المُعلن، كمبرر استراتيجي بالنسبة لإسرائيل.

16- **المستوطنة** : تجمع استيطاني إسرائيلي، مُقام على الأراضي الفلسطينية المُحتلة في الضفة الغربية عام 1967م، لأهداف متعددة، فمنها المستوطنات المدنية، والعسكرية، والصناعية، والزراعية.

17- **الجيوبوليتيك الإسرائيلي** : المخططات والمشاريع الإسرائيلية المتعلقة بسياسة ومنهجية إدارة واستغلال الأرض ومواردها.

18- **الجيوستراتيجية** : التخطيط العملي والتطبيقي لإدارة واستغلال الأرض ومواردها.

19- **المفاوضات المتعددة الأطراف** : مفاوضات سلمية قادتها وأدارتها الدول الكبرى والدول المانحة، وقد بحثت في القضايا الإقليمية الحساسة، والتي أهمها المسألة المائية.

20- **الإتجاه الهيدروأوسطي** : أحد اتجاهات الحلول للمشكلة المائية بين العرب وإسرائيل، ويقوم هذا الإتجاه على ضرورة التعاون بين العرب وإسرائيل، كأساس لحل الأزمة المائية، بإعتبار إسرائيل بتكنولوجيتها المتطورة، جزءاً من الحلول الإستراتيجية لأزمة المياه.

21- **الإتجاه الهيدروجغرافي** : أحد الإتجاهات المُناهضة للإتجاه الهيدروأوسطي، حيث يرى هذا التوجه إستحالة إشراك إسرائيل في الحلول المائية الإستراتيجية، ورفضها كجزء من جغرافية المنطقة، بإعتبارها كيان عدواني قائم على التوسع والإستيلاء.

4:6: المصادر والمراجع:

- المصادر والمراجع العربية:

أ.د. سعيد، ابراهيم أحمد: **استراتيجية الأمن المائي العربي،** الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2002م، ص194.

الأبعاد القانونية لإستغلال مياه الضفة الغربية، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة، بيروت، 1999م، ص456.

أبو الروس، إيمان: **التخطيط الإستيطاني في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية/ 1977-1984م،** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية- 1985م، ص149.

أبو حسن، نافذ: **الإستيطان واستيعاب الهجرة اليهودية إلى فلسطين،** مجلة صامد الإقتصادي، ع90، كانون أول، 2005م، ص 113.

أبو رجيلي، خليل: **المياه في إسرائيل- الوضع الراهن والتوقعات،** مجلة الشؤون الفلسطينية، بيروت، ع33، 2003م، ص155.

أبو عرفة، عبد الرحمن: **الإستيطان،** وكالة أبو عرفة للنشر- القدس، 1981م، ص(95، 238، 149، 155، 129، 25، 247، 120، 123، 129).

أبو عياش، عبد الإله: **السياسة الإستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة،** صامد الإقتصادي، ع31، 2005م، ص55.

أبو مايلة، يوسف صلاح: **جيوبوليتيكية المياه في المناطق الفلسطينية المُحتلة،** الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، 1994م، ص369.

الأحمد، عبد الرحيم طه: **خبير عسكري درس المشروع الإسرائيلي لربط البحر الميت بالبحر المتوسط،** صحيفة السنية الكويتية، 2003/1/14م.

أحمد، هاني: **نهر الأردن**، فلسطينيات، بيروت، 2005م، ص238.

استيتيه، عدنان: **الإستيطان في الأراضي المُحتلة**، مجلة صـــامد الإقتصـــادي، ع95، 2005م، ص38.

اسحق، جاد وآخرون: **الموسوعة البيئية الفلسطينية- عالم البيئة في فلسطين**، معهد الأبحاث التطبيقية- القدس، 1997م، ص53.

الأصفهاني، نبيه: **السياسة الدولية**، مؤتمر مدريد للسلام- ملف وثائقي، ع107، يناير2001م، ص(104، 112).

إعبية، إحسان شريف: **المياه وأثرها في توجيه الإستيطان الإسرائيلي في الضـــفة الغربيـــة – دراسة في الجغرافيا السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية- نابلس، 2005م، ص(47،44، 129).

إغبارية، مسعود: **حركة غوش امونيم بين النظرية والتطبيق**، جمعيـــة الدراســـات العربيـــة، 2001م، ص(247، 252).

ألان، جي: **المياه في الشرق الأوسط-دراسة قانونية وسياسية واقتصادية**، مكتبـــة دراســـات الشرق أوسط الجديد، لندن، 1995م، ص53.

إلكسان، جان: **الثروة المائية في الوطن العربي**، مجلة الوحدة العربية، ع76، الرباط، كـــانون ثاني، 2002م، ص117.

الأمم المتحدة: **منشأة القضية الفلســـطينية وتطورهـــا 1970-1988م**، نيويـــورك، 1990م، ص153.

أنطوان، جورج: **المياه عامل صراع أم سلام في الشرق الأوســـط**، رســـالة ماجســـتير غيـــر منشورة، جامعة أوهايو، 1995م، ص15.

أورنسون، جيفري: **المستوطنات والمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية**، المركز القومي للدراسات الإستراتيجية/ غزة- فلسطين، 1997م، ص(32، 17).

أيوب، سمير: **قناة البحرين- المتوسط والميت**، صامد الإقتصادي، ع35، كانون أول، 1999م، ص75.

بترجي، عادل عبد الجليل، **المياه حرب المستقبل**، مطابع سحر، جدة، ط2، 1997م، ص109.

البديري، هند أمين: **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**، ط1، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة- مصر، 1998م، ص97.

البرغوثي، بشير شريف: **الأطماع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة**، دار الجليل للنشر- عمان، 2004م، ص(59، 179، 196).

البسطامي، مها: **الإستيطان الإسرائيلي ونظرية الأمن القومي**، مجلة العربي/ الكويت، 2002م، ص30.

البصلي، أحمد: **الدور الأمريكي في حل مشكلة المياه في منطقة الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اوهايو، 1992م، ص35.

البطش، جهاد شعبان: **الإستيطان الصهيوني في قطاع غزة**، مكتبة اليازجي للنشر والتوزيع، غزة- فلسطين، 2003م، ص(42، 167).

بولوك، جون: **حروب المياه والصراعات القادمة في الشرق الأوسط**، جامعة أكسفورد-لندن، 1993م، ص(204، 205، 202).

تخصيصات نهر اليرموك، البند السادس من الملحق الثاني في اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، المادة الأولى، الفقرة أ+ب.

تسور، زئيف: **الكيبوتس الموحد في مستوطنات الدولة**، دار يدبتنكن للنشر- القدس، 1986م، ص116.

تقرير الأمم المتحدة، **الأوضاع البيئية في الأراضي المُحتلة**، جنيف، 2003م، ص(30، 28).

تقرير وزارة المياه والري الأردنية-سلطة المياه، التقرير السنوي لعام 2001م، ص167.

توماس، ستوفر: **إسرائيل ومصادر المياه- غنائم الحرب**، مجلة الباحث العربي، ع22، آذار 1990م، ص(59، 54).

الجابري، منصور بن سالم: رسالة ماجستير غير منشورة، بعنوان: "**سياسة إسرائيل المائية والصراع العربي الإسرائيلي**"، الجامعة الأردنية، 1995م، ص(6، 57، 66).

الجادر، عادل حامد: **إمتيازات أراضي الحولة**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد55، بغداد، 2001م، ص(197، 102).

جامعة الدول العربية: **تقرير مكتب المقاطعة العربية**، دمشق، يناير، 1991م، ص42.

جريس، صبري: **تاريخ الصهيونية**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الدراسات والأبحاث، بيروت، 2002م، ص69.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **الإحصاءات الزراعية 1997-1998م**، رام الله، 1999م، ص36.

حداد، مروان: **البُعد الفلسطيني الإسرائيلي للصراع على المياه**، مؤسسة عبد الحميد للنشر، 1999م، ص131.

حسن، العبد الله: **الأمن المائي المصري**، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 1992م، ص29.

الحسن، بلال: **أربع أزمات مائية مع إسرائيل**، جريدة الحياة السعودية، ع13206، لندن، 1999/5/5م.

حسن، شوكت: **القواعد الدولية لتنظيم استغلال مياه الأنهار الدولية**، مجلة الباحث العربي، العدد24، ص(40،22،28)

حسني، يوسف: **الأبعاد السياسية والاقتصادية لأزمة المياه العربية**، دار البعث للنشر، بغداد، 2004م، ص154.

حسين، عدنان: **التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية**، ط1، دار النقاش للنشر، بيروت، 2003م، ص(38،27).

حسين، فتحي علي: **المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، 1997م، ص(192، 35، 159، 151، 149).

حماد، مجدي: **النظام السياسي الإستيطاني**، ط1، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، 2004م، ص(147– 148).

خليفة، نبيل: **الأبعاد الإستراتيجية والجيوسياسية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2004م، ص(145، 102، 148).

خليفة، نبيل: **مياه الشرق الأوسط وحروب العِقد القادم**، مجلة الوحدة، بيروت، ع76، كانون ثاني، 1991م، ص42.

د. أبو صبيح، عمران: **المياه والصراع في الشرق الأوسط**، مجلة صامد الاقتصادي، العدد89، بيروت، 1999م، ص25.

د. أحمد، محمود سمير: **المبادئ القانونية**، مركز الدراسات الإفريقية والشرقية، جامعة لندن، 2005م، ص(26، 31).

د. أحمد، محمود سمير: **معارك المياه المُقبلة في الشرق الأوسط**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1991م، ص174.

د. أحمد، نبيل إبراهيم: **الإنفاق العسكري وأثره على التنمية**، مجلة الباحث العربي/ ع27، بيروت، 1991م، ص43.

د. السلاق، محمد عبد القادر: **الأثر البيئي للمياه المشتركة في وادي الأردن**، معهد الإدارة العامة الأردني-عمان، 2000م، ص14.

د. الطاهري، حمدي: **مستقبل المياه في العالم العربي**، دار الكتب القومية، القاهرة، 2002م، ص(55، 60).

د. الطفيلي، أحمد: **دور المياه في عملية تسوية الشرق الأوسط**، كمبيوتشر للدراسات والنشر، بيروت، ع5، 2006م، ص65.

د. المومني، محمد أحمد: **جيوبوليتيكا المياه**، دار الكتاب الثقافي- الأردن، 2006م، ص(39، 64، 124).

د. النعيمي، محمد طلعت: **الوسيط في القانون الدولي**، منشأة المعارف-الإسكندرية، 2004م، ص684.

د. حجو، عبد المقصود: **المياه العربية**، دار الكتب العلمية للنشر- القاهرة، 2006م، ص(28، 44، 57).

د. زروق، أسعد: **إسرائيل الكبرى-دراسات في الفكر الصهيوني**، مركز الأبحاث الإستراتيجية، بيروت، 1997م، ص413.

د. زهر الدين، صالح: **مياه الجنوب اللبناني والأمن القومي الصهيوني**، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، 2004م، ص60.

د. سليم، محمد عبد الرؤوف: **نشاط الوكالة اليهودية في مجال الزراعة والتـوطين**، منظمـة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث والدراسات، بيروت، 2004م، ص114.

د. صالح، حسن عبد القادر: **الأساس الجغرافي للنزاع الإسرائيلي حول مياه نهر الأردن**، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، كانون ثاني، 2003م، ص28.

د. صالح، حسن عبد القادر: **حرب المياه بين العرب وإسرائيل**، مجلة الشؤون العربيـة، ع55، أيلول، 2004م، ص(63، 181).

د. طنطش، جمعة رجب: **المياه في فلسطين– دراسة في الجغرافيا السياسية والإقتصادية**، دار الجماهيرية للنشر، طرابلس، 1989م، ص(22، 142).

د. عبد الدائم، عبد الله: **موقف الحركة الصهيونية من القومية العربية**، جامعة الدول العربيـة، مجلة شؤون عربية، العدد55، 1998م، ص10.

د. غانم، محمد حافظ: **مبادئ القانون الدولي العـام**، مطبعـة النهضـة، القـاهرة، 2003م، ص(380، 382).

د. قبعة، كمال: **المياه المشتركة والقانون الدولي**، المنظمة العربية للتنمية والثقافـة، تـونس، 2004م، ص(14، 9).

د. محمود، أمين عبد الله: **مشاريع الإستيطان**، المجلس الـوطني للثقافـة، الكويـت، 2002م، ص(41، 38).

د. مظلوم، جمال: **إسرائيل وأطماعها المائية في المنطقة العربية**، مجلـة شـؤون فلسـطين، ع219، 1991م، ص(61، 42).

د. ناجي، طلال: **الصراع على المياه بين العرب وإسرائيل**، دار الأوائل للنشـر والتوزيـع – دمشق، ط3، 2005م، ص(63، 65، 105، 230، 74، 76، 85).

د. نافع، جمال: **الوضع القانوني لنهر الأردن**، مجلة صامد الإقتصادي، ع89، بيروت، 2004م، ص125.

الدّباغ، مصطفى مراد: **بلادنا فلسطين**، ج1، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1973م، ص(55،21).

دراسة بعنوان: **كارثة اغتصاب المياه العربية**، الهيئة العربية العليا لفلسطين، القضية الفلسطينية، 1946م، ص3.

الدقاق، إبراهيم: **السياسة الإستيطانية وانعكاساتها على قضية الإسكان الفلسطيني في الأرض المُحتلة**، مجلة المستقبل العربي، العدد 107، كانون ثاني، 1998م، ص7.

دمشقية، غسان: **أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية**، دار الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، 1994م، (ص79، 42).

راضي، محمد عبد الهادي: **المياه والسلام**، مجلة علوم المياه، العدد الثامن، القاهرة، 1999م، ص(21، 22).

ربايعة، غازي: **الإستراتيجية الإسرائيلية للفترة من 1967-1980م**، مكتبة المنار للنشر والتوزيع- الزرقاء، 2002م، ص(165، 167).

الربيعي، صاحب: **الأمن المائي ومفهوم السيادة والسلام في دول حوض نهر الأردن**، دار الإحصاء، دمشق، ط1، 2000م، ص(316، 140، 47).

روز، مصلح: **إسرائيل ومصادر المياه في الضفة الغربية**، شؤون فلسطينية، حزيران، 2001م، ص(17، 19).

الريس، ناصر: **المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي والإنساني**، مؤسسة الحق للنشر- رام الله، 1969م، ص57.

الزعبي، أرقم: **الغزو اليهــودي للميــاه العربيــة**، دار النفــائس للنشــر، بيــروت، 1992م، ص(25، 52).

ستار، جويس: **حروب المياه في الشرق الأوسط**، مجلة دراسات الشرق الأوســط، واشــنطن، 1991م، ص24.

ستار، جويس: **سياسة ندرة المياه في الشرق الأوســط**، مؤسسة الشــراع العربــي، الكويــت 19995م، ص55.

سروجي، فؤاد: **المياه للمستقبل**، الأهلية للنشر والتوزيع-عمان، 2003م، ص(43، 39، 46).

سعودي، محمد عبد الغني: **الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية**، المكتبة النموذجية، القاهرة، 2002م، ص(56، 58، 44).

سلسلة تقارير سلطة المياه في فلسطين، **جدار الفصل العنصري والسيطرة على مصادر الميــاه الفلسطينية**، نيسان 2004م، غزة، ص2.

سلسلة تقارير مديرية الأمن العام- السلطة الفلسطينية، **دراســة حــول الأســباب الجوهريــة الإسرائيلية المتعلقة ببناء الجدار الفاصل من الناحية القانونية والإستراتيجية طويلــة الأمد**، تموز، 2004م، غزة، ص(5-6).

سلسلة تقارير مركز غزة للحقوق والقانون، **الأبعاد القانونية لجدار الفصل العنصري الإسرائيلي في الضفة الغربية**، تشرين أول، 2003م، غزة، ص14.

سلسلة دراسات دائرة شؤون الوطن المُحتل، **مياه الضفة الغربية**، الأطماع الإسرائيلية في مياه الضفة الغربية، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، 1987م، ص(41، 32، 16، 13، 43، 47-50، 53).

سلسلة دراسات وتقارير السلطة الفلسطينية: **المياه ومفاوضات السلام**، مركز التخطيط، غـزة، ع4، 1997م، ص15.

سلسلة دراسات وتقارير السلطة الوطنية الفلسطينية، **مشكلة المياه فـي فلسـطين**، منشـورات مركز التخطيط، ع1، شباط، 1995م، ص(23، 26، 43، 45، 51، 55).

سلطة المياه الفلسطينية- مشكلة المياه في فلسطين- **الأوضاع المائية في الأراضي الفلسطينية**، تقارير دورية سنوية- غزة، 2005م، ص(17،12،9).

سلطة المياه الفلسطينية: **المياه في مفاوضات الوضع الدائم**، وثائق الموقف الفلسطيني، تقريـر قانوني، رام الله، 1998م، ص(8، 22، 26).

السلطة الوطنية الفلسطينية- سلطة المياه الفلسطينية: **المياه قضـية حيـاة أومـوت بالنسـبة للفلسـطينيين**، ورقة عمل مقدمة إلى مفاوضات كامب ديفيد بتـاريخ 2001/11/12م، ص(3، 4).

السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للإستعلامات، مركز المعلومات الوطني الفلسـطيني، **الأخطار التي تواجه المياه في فلسطين**، غزة- فلسطين، 2001م، ص3.

السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة شؤون البيئة الفلسطينية: **الإنتهاكـات الإسـرائيلية للبيئـة الفلسطينية**، دراسات غير منشورة، غزة- فلسطين، ص(24،20، 33، 29، 35، 36).

سلمان، رضا: **إسرائيل عام 1985م، أحداث ومواقف**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية- بيروت، 1995م، ص148.

سمارة، عادل: **الإستيطان اليهودي في فلسطين بين الإزاحة والإنزياح الذاتي**، مجلـة قضـايا للحوار، ع33، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000م، ص13.

السوداني، محمد: **الدور الأمريكي في مشكلة مياه حوض نهر الأردن**، مركز دراسات التنمية الدولي، جامعة أوهايو، 2003م، ص18.

السياسة السكانية الاقتصادية في الأراضي المُحتلة، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة، بيروت، 2005م، ص25.

شاتيلا، فتحي: **إقتراحات جيولوجية وأحداث سياسية**، جريدة السفير اللبنانية، بيروت، 1992/5/26م.

شحادة، رجاء: **قانون المُحتل- إسرائيل والضفة الغربية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1990م، ص(185، 167،182).

شحادة، رجاء: **تحليل قانوني غزة- أريحا**، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1994م، ص(88، 89، 102، 106).

شحروري، محمد: **مياه الليطاني بين الأطماع الصهيونية والإهمال اللبناني الرسمي**، صامد الإقتصادي، ع16، 2005م، ص49.

شديد، عمر: **المياه والأمن الفلسطيني**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999م، ص(30، 172، 237، 187، 319، 184، 191، 237، 153، 203، 208، 37، 41، 62، 97، 83، 102، 121، 127).

شريف، إبراهيم: **نهر الأردن ومشاريع الري**، ط1، بغداد، 2004م، ص86.

شقور، فتحي: **البُعد السياسي لمشكلة المياه في المنطقة ودورها في التسوية السلمية**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر السلام الإقليمي، عمان، الأردن، 1991/11/26م.

شندي، مجدي: **المياه والصراع القادم في الشرق الأوسط**، دار المعارف، القاهرة، 1992م، ص7.

شيف، زئيف: **المياه ومفاوضات السلام ومتطلبات الأمن المائي الإسرائيلي**، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 1989م، ص(24، 37، 39).

صحيفة الحياة السعودية، لندن،1994/7/5م، **وصحيفة الشرق اللبنانية**، بيروت، 1994/6/6م.

طوقان، عز الدين: **حرب المياه في الشرق الأوسط**، مركز الفارس للطباعة، عمان، 2002م، ص17.

طونش، حاقان: **مشكلة المياه في الشرق الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث، بيروت، 2001م، ص(20، 70).

عابد والوشاحي: **جيولوجية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة**، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، ص (267، 360 ، 365، 43، 412، 398، 393، 391، 393، 398، 412، 393، 370).

عايد، خالد: **الإستعمار الإستيطاني للمناطق العربية خلال عهد الليكود 1977-1984م**، ط1، الخدمات النشرية المستقلة/ نيقوسيا- قبرص، 2002م، ص15.

عبد الجواد، صالح: **الإستيطان اليهودي- أبعاده وعواقبه**، مركز القدس للدراسات الإنمائية، الأردن، 1992م، ص11.

عبد الحق، يوسف: **المستقبل العربي والشرق أوسطية**، مجلة صامد الاقتصادي، العدد98، 2001م، ص413.

عبد الفتاح، كمال: **الإستيطان الصهيوني في فلسطين 1987- 1988م**، بحث غير منشور، أيار، 1988م، ص12.

عبد الفضيل، محمود: **مشاريع الترتيبات الإقتصادية الشرق اوسطية**، مجلة المستقبل العربي، ع179، 1994م، ص(93، 102).

عبد القادر، عابد: **الموسوعة الفلسطينية**، ج2، م1، ص15.

عبد الكريم، إبراهيم: **المياه والمشروع الصهيوني**، مكتبة الثقافة والاعداد الحزبي، دمشق، 2001م، ص(72، 52).

عبد الكريم، ابراهيم: **مسألة الحدود الإسرائيلية**، مجلة النور، ع14، كانون ثاني، 2000م، ص36.

العبد الله، حسن: **الأمن المائي المصري**، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2000م، ص29.

عبد الهادي، مهدي: **المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية**، جمعية الملتقى الفكري العربي- القدس، 1978م، ص(58، 129).

عبد الودود، رضا: **مؤامرة القناة البديلة**، جريدة آفاق عربية، العدد616، 2003م.

العضايلة، عادل محمد: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط**، دار الشروق للنشر، رام الله، 2006م، ص(15، 118، 122، 323، 127، 128، 136، 125، 278، 282، 160، 165، 87، 235، 100).

العقالي، عبد الله مرسي: **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية**، مركز الحضارة العربية- مصر، 1996م، ص(64، 22، 94، 45، 207، 212، 77، 127، 105، 169، 168، 171، 90).

علي، محمد علي: **إسرائيل قاعدة عدوانية عسكرية**، القاهرة، 2003م، ص(385، 387).

علي، محمد علي: **نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية**، الدار القومية للطباعة والنشر، 2006م، ص54.

غزال، ميرفت: **البُعد الإقتصادي للإستيطان**، مجلة صامد، ع111، 1998م، ص116.

الفاعوري، رائد محمد: **المياه كموضوع للتعاون والنزاع بين دول الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير مقدمة للجامعة اللبنانية – بيروت، 1996م، ص40.

الفرا، يوسف: ترجمة عليان الهندي: **مستوطنات وحدود إسرائيل**، مركز الأبحاث الإستراتيجية، يافا، جامعة تل أبيب، ص(15،11).

فشليزون، جدعون: **المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002م، ص6.

الكايد، أحمد: **الماء من حدود الفكرة إلى حدود الدولة الصهيونية**، مجلة صامد الإقتصادي، ع88، نيسان 1998م، ص119.

كحالة، صبحي: **المشكلة المائية في فلسطين**، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005م، ص1-14.

كيالي، عبد الوهاب: **المطامع الصهيونية التوسعية**، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1996م، ص(72، 75).

الكيلاني، هيثم: **الدور العسكري في مسألة المياه الإقليمية العربية**، جامعة الدول العربية، القاهرة، ابريل، 1992م، ص(25، 37).

ماضي، رياض توفيق: **السياسة الصهيونية المائية في الأراضي الفلسطينية المُحتلة**، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1990م، ص(41،10).

مجلة صامد الإقتصادي: السنة السادسة، تشرين الثاني 1998م، ص30.

محمد، عبد الحفيظ: **نهر الأردن الخالد ومشاريع التحويل**، الطبعة الأولى، دار أخبار الأسبوع، القدس، 2005م، ص(77، 81).

محمود، توفيق: **الجغرافيا السياسية لإسرائيل**، رسالة ماجستير غير منشورة، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية–القاهرة، 2005م، ص111.

المخادمي، عبد القادر رزيق: **الأمن المائي العربي**، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1999م، ص(145، 157).

مركز البحوث والدراسات العربية: **الدولة الفلسطينية، حدودها ومعطياتها و أبعادها وسكانها**، الجامعة العربية، القاهرة، 1991م، ص(219، 220).

مركز التخطيط الفلسطيني، دائرة المفاوضات: **المياه في المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية**، غزة، 2000م، مذكرة 28، مذكرة 84.

المركز الجغرافي الفلسطيني– رام الله/ 2003م.

مركز الدراسات الإستراتيجية، **مشكلة المياه في الشرق الأوسط**، بيروت، ج2، 1994م، ص(367، 30، 32، 127، 245).

مركز القدس للإعلام والإتصال: **الإستيطان تحدي السلام**، دار القدس للنشر والتوزيع– القدس، آذار، 1995م، ص(54، 56، 58، 15).

مركز المعلومات الفلسطيني: **البُعد القانوني في مفاوضات المياه والسلام**، غزة، نيسان– 1997م.

المسيري، عبد الوهاب: **موسوعة اليهود واليهودية الصهيونية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، 1999م، ص62.

المصري، جورج: **حرب المياه في الصراع العربي الصهيوني**، مجلة الوحدة، ع76، يناير 2003م، ص61.

المصري، عبد العزيز: **الأسس القانونية التي تحكم استخدام الموارد المائية المشتركة**، دمشق، 2002م، ص(58، 59، 64).

المصري، محمد أحمد: **التخطيط للإستيطان الصهيوني في الضفة الغربية/1967-2000م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية- نابلس، 2000م، ص(25،19).

مصطفى، احسان: **في الجغرافيا السياسية لفلسطين**، بحث غير منشور، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2000م، ص(1، 47، 54).

مُضر، ابراهيم: **الإستيطان اليهودي " الحقوق الفلسطينية والسلام**"، مركز تحليل السياسات الفلسطينية/ واشنطن- الولايات المتحدة، 2004م، ص13.

المكتب الوطني للدفاع عن الأراضي ومقاومة الإستيطان: **الإستيطان في عهد باراك**، نابلس، فلسطين، 2000م، ص2.

الموسوعة الفلسطينية، الجزء الأول، تحرير عبد الهادي هاشم، دمشق، الطبعة الأولى، 1998م، ص(163، 171، 73).

الموسى، شريف: **المياه في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1997م، ص(86، 87، 92، 107).

الموعد، حمد سعيد: **حرب المياه في الشرق الأوسط**، دار التعاون للدراسات والنشر، دمشق، 2005م، ص(55، 62).

المومني، محمد أحمد: **السياسة المائية للكيان الصهيوني**، دار عمان للنشر، عمان، 1986م، ص(15، 111، 122، 92، 45، 41).

مياه فيضانات نهر الأردن، البند السادس من الملحق الثاني، المادة الثانية، الفقرة ب.

هلال، علي الدين: **في مفهوم الكيانات الإستيطانية، مجلـة المسـتقبل العربـي**، ع1، أيـار، 1998م، ص 92.

الهيئة العامة للإستعلامات الفلسطينية- فلسطين، **قناة البحرين والأبعاد الإقتصادية والسياسـية للمشروع**- غزة، 2005م، ص17.

وثائق وأوراق فلسطينية، منشورات منظمة التحرير الفلسـطينية، دائـرة الثقافـة، بيـروت، 2001م، ص(471، 475).

وزارة التخطيط والتعاون الدولي: **ملامح غزة البيئية- العلاقة بين الإنسـان والبيئـة**، الإدارة العامة للتخطيط البيئي، 1995م، ص26.

وزارة الزراعة الفلسطينية: **الزراعة في فلسطين بين الماضي والحاضر**، التقرير السنوي للعام 1998م، غزة، 1999م، ص (23، 25).

ياريف، أهارون " لواء احتياط في الجيش الإسرائيلي": **دور الإستيطان وأهدافـه**، ضمن نـدوة بعنوان " دراسات لأمن إسرائيل"، إعداد الحانان اورون، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1998م، ص215.

اليشع، كالي: **السلام وجهة نظر إسرائيلية، مؤسسة الدراسـات الفلسـطينية**، بيـروت، ط1، 1991م، ص(145، 157).

يهوشع شفارتس، واهرون زوهر: **مشكلة المياه في إطار التسويات بين إسـرائيل والعـرب**، مركز تاهال ومركز الأبحاث- تل أبيب، 2004م، ص7.

- المصادر والمراجع الأجنبية:

Abu Ayyash, Ahmmad: **Israeli regional Planning Policy in the occupied territories**, Palestine studies, 2005, p3-4.

Allon, Yroham: **The Case for defensible borders**, foreign affairs, vol. 55, No. 10, 2004, p40..

Brain scudder and john wild: **Water bag revolution in the Middle East**, London, 1994, p.13.

Efrian orin and elisha efrat: **Geography of Israel**, Jerusalem, 2000, p.441.

Hug pope: **Water in bags**, Middle East International, London, 1994, page 6-8.

Jermi Berkof: **Strategic Admins Trait of Water in the Middle East**, world Bank, Washington, May, 2003, Page7.

Jermi Geshon: **Managing Water**, in sustainable manner, finance and development, vol.31, No.2, June, 2002, Page26.

Kablan, Alison: **Arabs are prepared to wait for Israel**, Jerusalem Post, 2004, page2.

Ministry of Environmental Affairs: **Palestinian Environmental Strategy**, Main Report, October, 1999, page33.

Ministry of Environmental Affairs: **State of Environmental in Palestine Environmental Management,** volume one, Augest – 2000, page4.

Ministry of Environmental Affairs: **The Israeli aggression against the environmental security in Palestine during Al-aqsa Intifada**, vollum II, 2000, p15..

Palestinian Center for human rights: **A comprehensive**, op. cit, p34.

Rofe and Raffety: **Geological and Hydrological Report**, Jerusalem District water supply, central water Authority, Jordan, 2003, p.68.

State of Israel: **Economic Planning Authority**, Economic Survey of west bank, Jerusalem, 2002, page13.

The Rand report: **Why Palestinian state is now inevitable**, Palestine liberation organization Unified in formation, 2003, page 16.

Thomas Stauffer: **Arab water in Israeli Calculations**, the Benefits of war, and the costs of peace, from Israel and Arab water, by Abed ALMajid farid and Hussein sirriyeh, the Arab research center, London – England, 2002. Page 75.

- شبكة الإنترنيت:

1- www.yafa-news.com/tareek1/2005/t11.htm.

2- www.pnic.gov.ps/arabic/geography/water/2007.html1.

3- www.psnewsonline.com/archive/index.php/2006.html1.

4- www.aljazeera.net/in-depth/water/2006/1htm.

5- www.btselem.org/arabic/publications/summaries.2005/asp.

6- www.plofm.com/new-page-333/2007/htmil.

7- www.pnic.gov.ps.arabic/qaelaya/water/2006/htm1.

8- www.arij.org/pib/2006/wcomflect.

9- www.attareek.org/details./2005/php.id5andaid.454ed.

10- www.egyptiangreens.com/docs/general/index./2005/php.

11- www.fm-m.com/2004/mar2006/story14.htm.

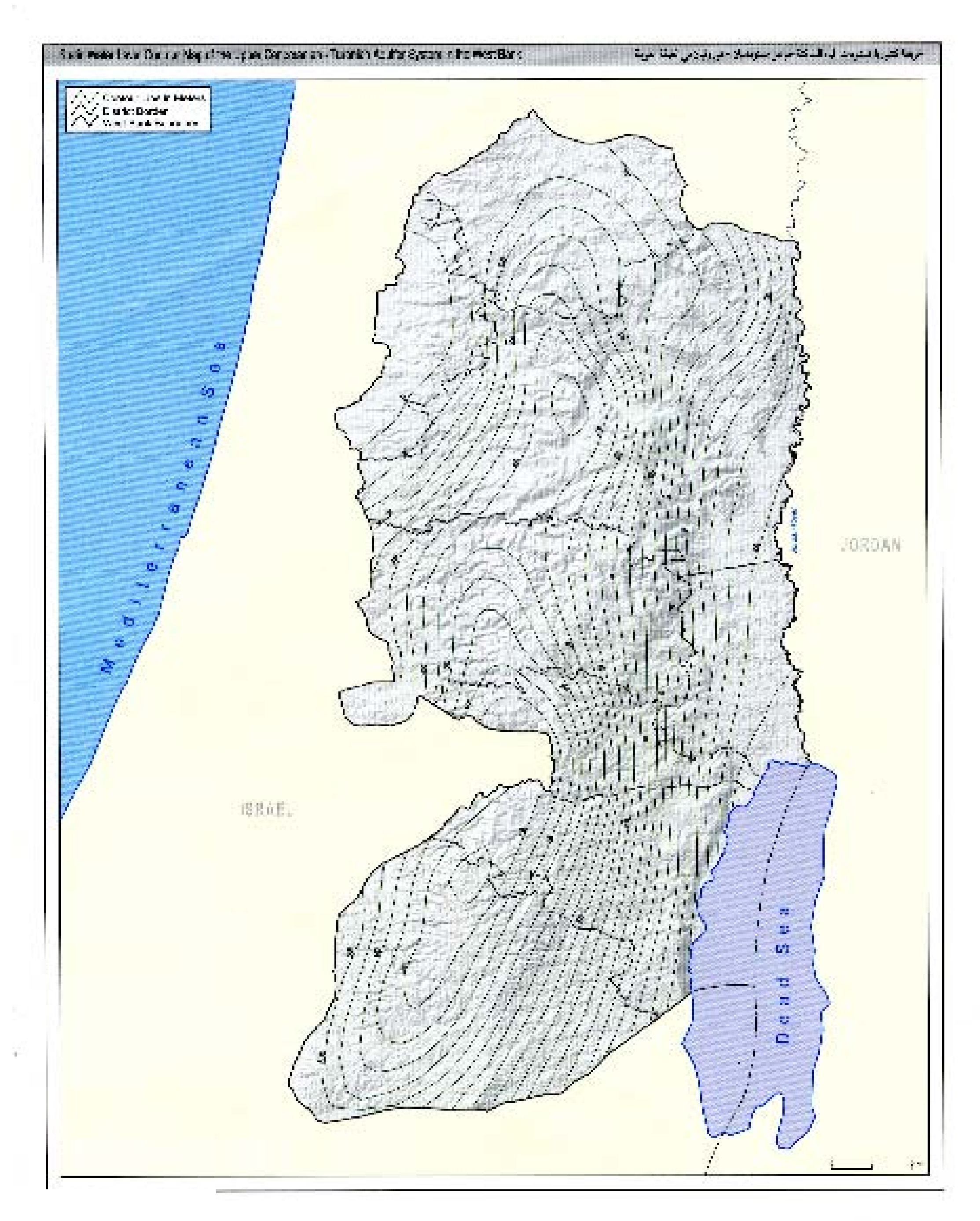
12- www.aljazeera.net/NR/exeres/2005/BE312A-54F1.

13- www.alwatanvoice.com/2007/aprint.php.

14- www.pnic.gov.ps/arabic/resource/2006/britain.htm1.

5:6: الملاحـــــــــــــق

خريطة رقم (1): توضيّح كنتوري لمستويات المياه الساكنة في الأحواض الجوفية (سينومانيان، تورونيان) في الضفة الغربية.



Source:

(1) **An Atlas of Palestine**, the West Bank and Gaza strip, copy right, applied research institute- Jerusalem, ARIJ, January, 2006.

(2) إخراج الباحث

خريطة رقم (2): توضيح كنتوري لأعماق المياه في الأحواض الجوفية (سينومانيان، تورونيان) في الضفة الغربية.

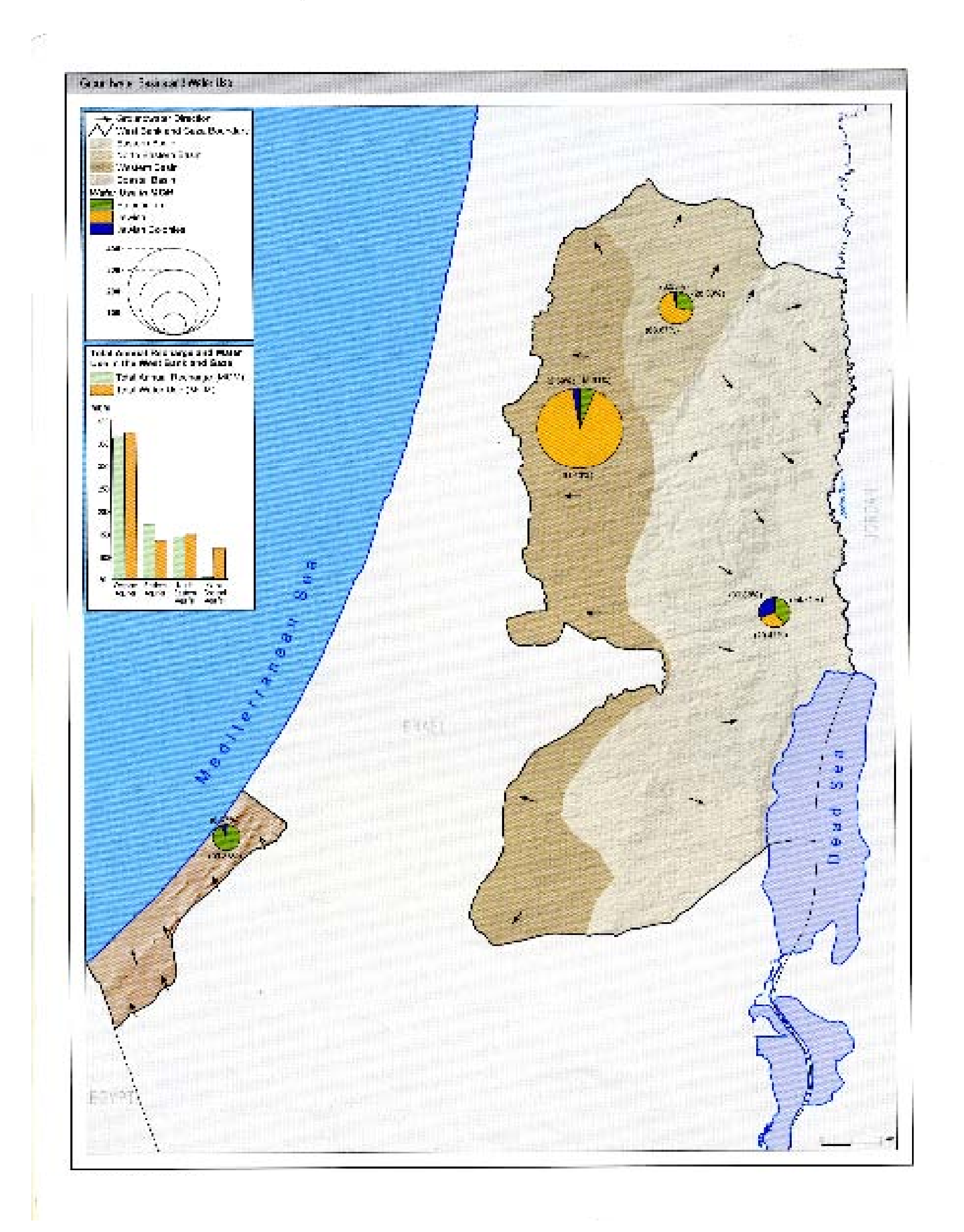


Source:

(1) **An Atlas of Palestine**, the West Bank and Gaza strip, copy right, applied research institute- Jerusalem, ARIJ, January, 2006.

(2) إخراج الباحث

خريطة رقم (3): أحواض المياه الجوفية واستعمالاتها في الضفة الغربية.

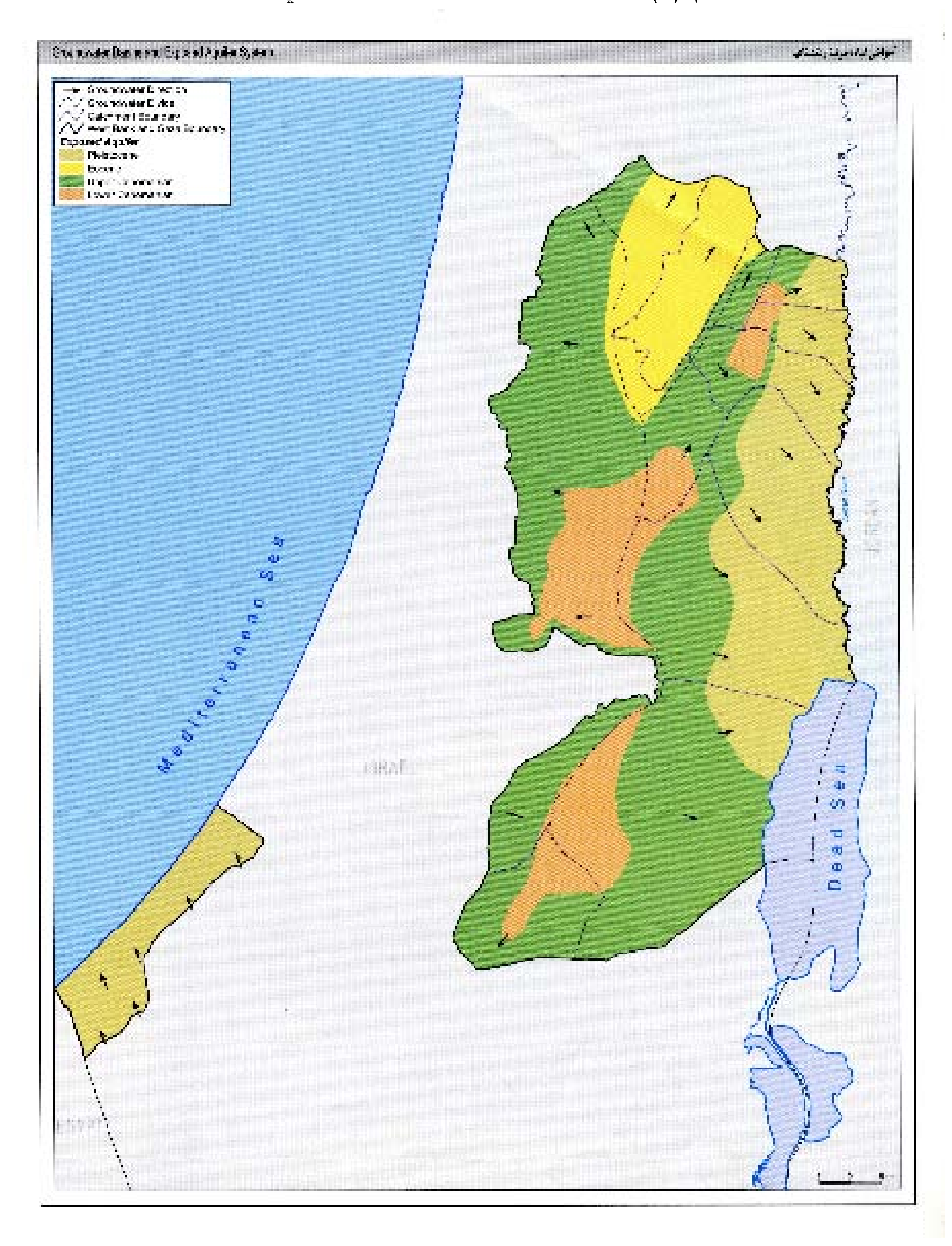


Source:

(1) **An Atlas of Palestine**, the West Bank and Gaza strip, copy right, applied research institute- Jerusalem, ARIJ, January, 2006.

(2) إخراج الباحث

خريطة رقم (4): أحواض المياه الجوفية وتكشفاتها في الضفة الغربية.



Source:

(1) **An Atlas of Palestine**, the West Bank and Gaza strip, copy right, applied research institute- Jerusalem, ARIJ, January, 2006.

(2) إخراج الباحث

خريطة رقم (5): نظام التصريف الرئيس في الضفة الغربية.

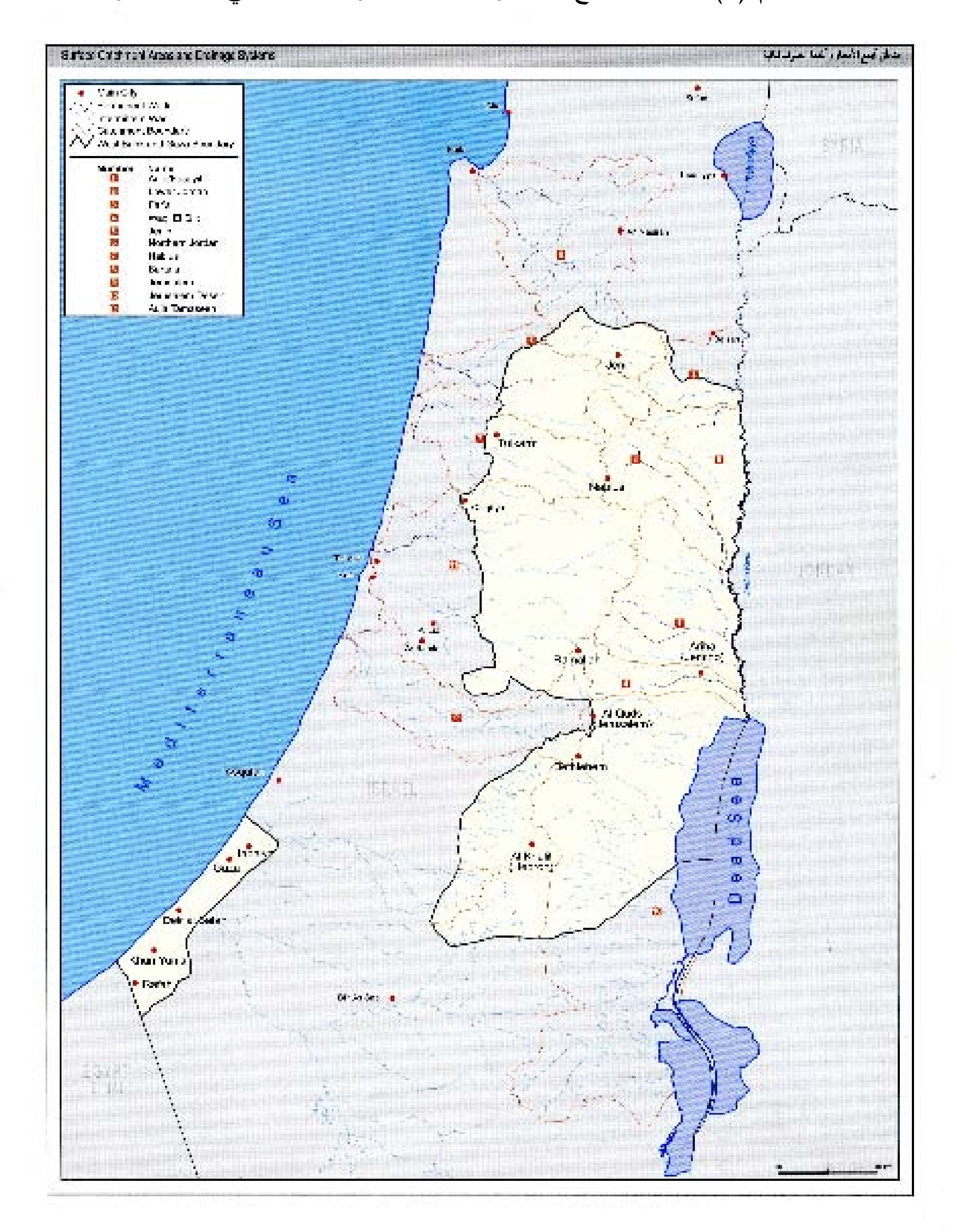


Source:

(1) **An Atlas of Palestine**, the West Bank and Gaza strip, copy right, applied research institute- Jerusalem, ARIJ, January, 2006.

(2) إخراج الباحث

خريطة رقم (6): مناطق تجمع الأمطار وأنظمة الصرف المائية في الضفة الغربية.

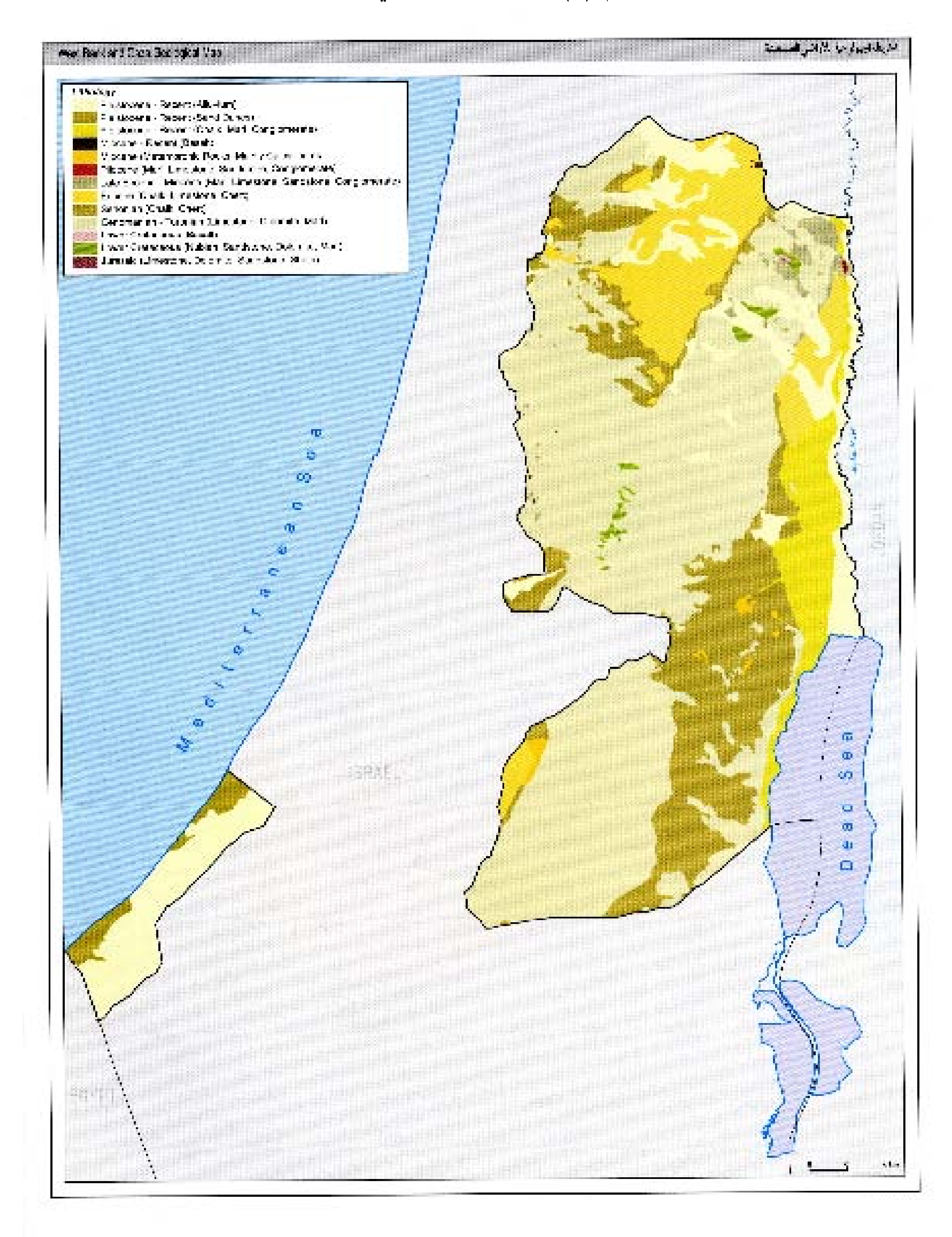


Source:

(1) **An Atlas of Palestine**, the West Bank and Gaza strip, copy right, applied research institute- Jerusalem, ARIJ, January, 2006.

(2) إخراج الباحث

خريطة رقم (7): جيولوجية أراضي الضفة الغربية.

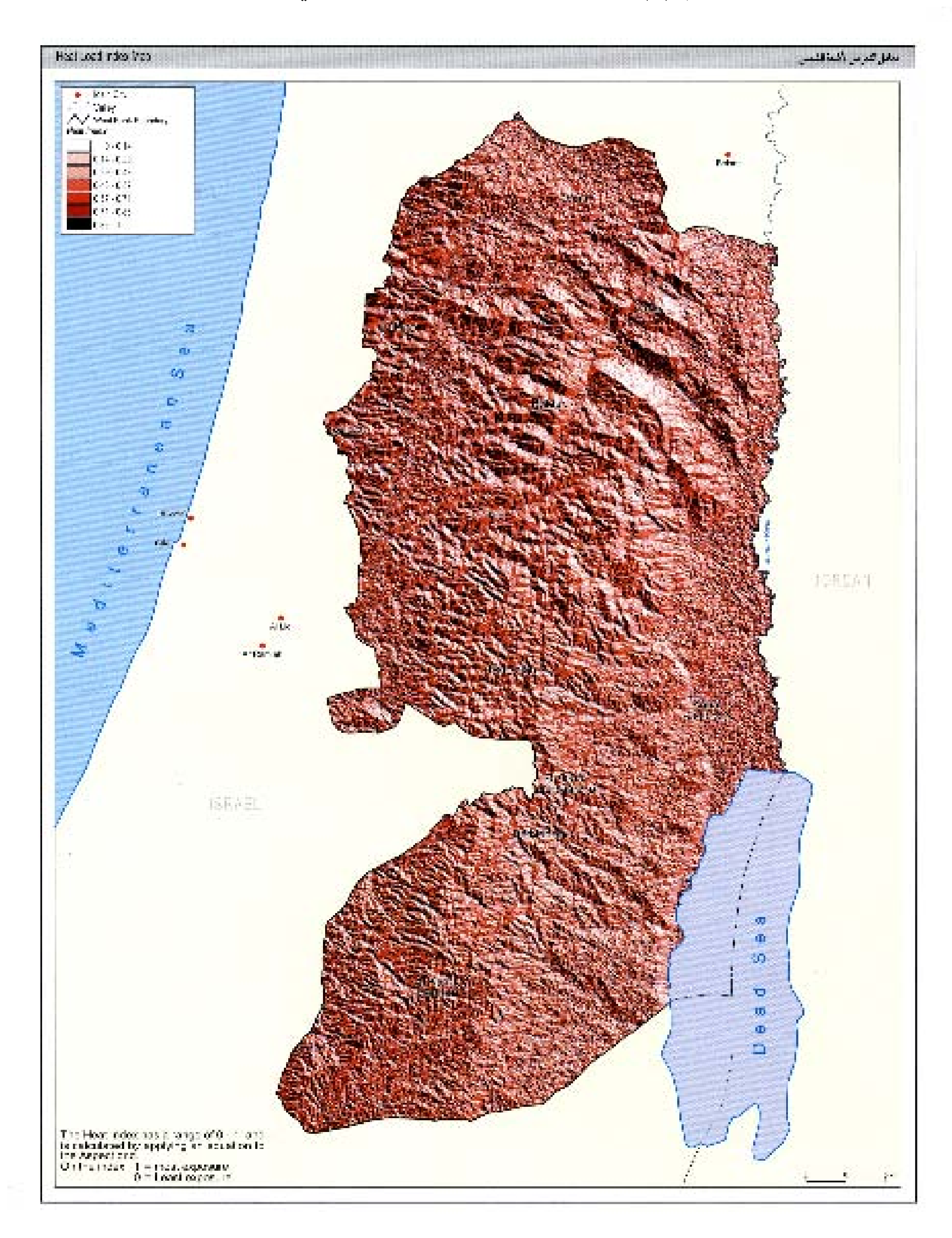


Source:

(1) **An Atlas of Palestine**, the West Bank and Gaza strip, copy right, applied research institute- Jerusalem, ARIJ, January, 2006.

(2) إخراج الباحث

خريطة رقم (8): مُعامل التعرض لأشعة الشمس في الضفة الغربية.

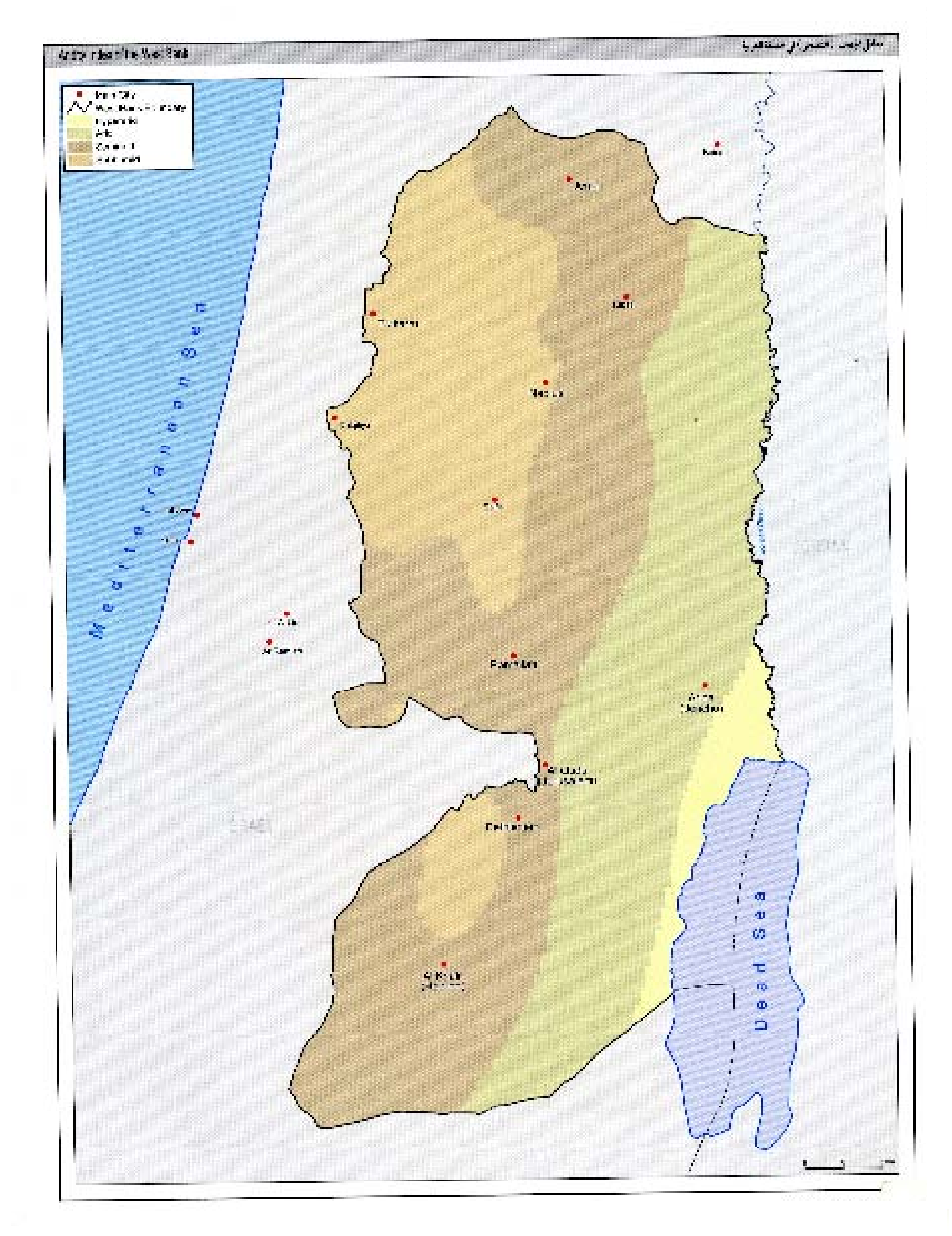


Source:

(1) **An Atlas of Palestine**, the West Bank and Gaza strip, copy right, applied research institute- Jerusalem, ARIJ, January, 2006.

(2) إخراج الباحث

خريطة رقم (9): مُعامل الجفاف/ التصحر في الضفة الغربية.

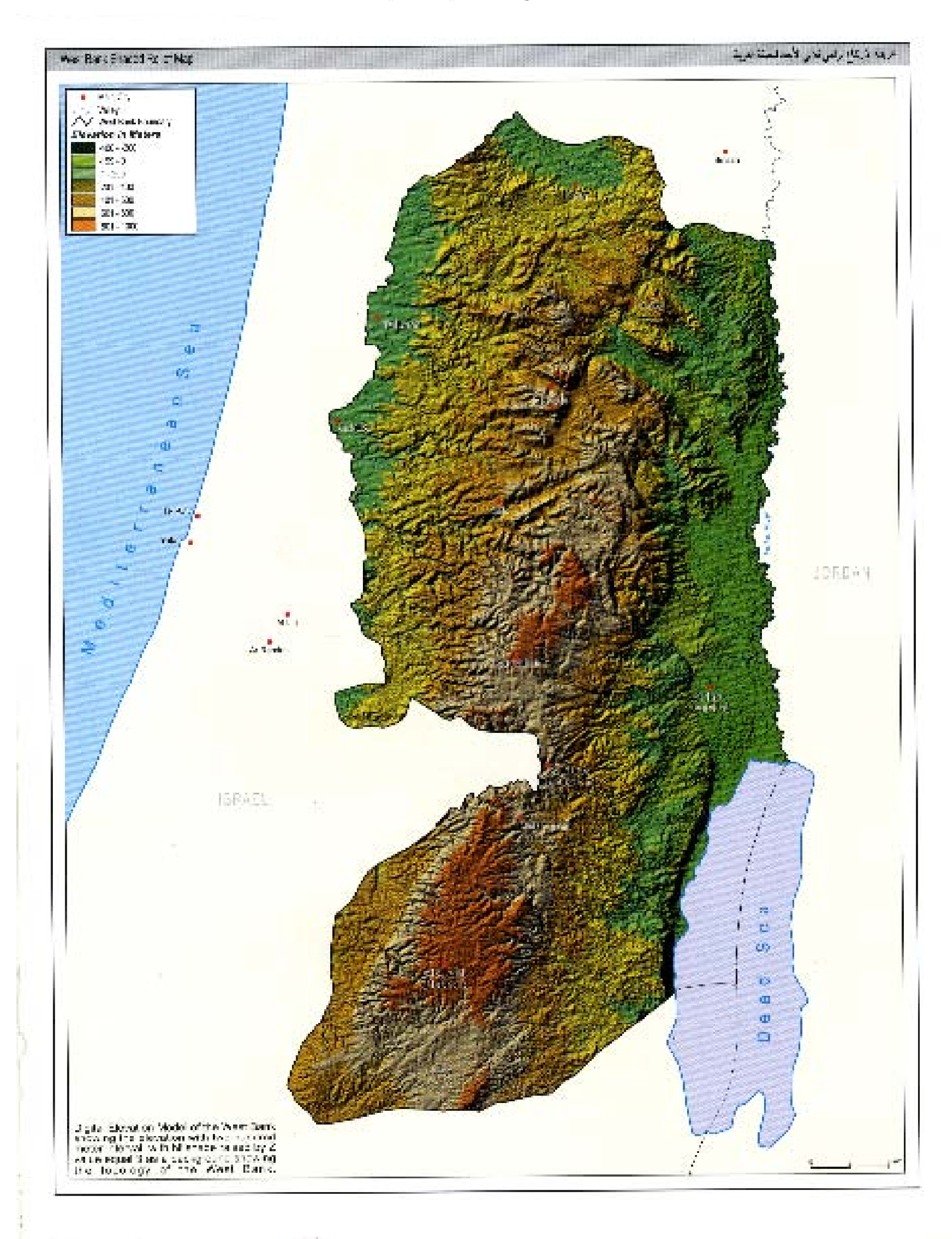


Source:

(1) **An Atlas of Palestine**, the West Bank and Gaza strip, copy right, applied research institute- Jerusalem, ARIJ, January, 2006.

(2) إخراج الباحث

خريطة رقم (10): الإرتفاع الرقمي ثلاثي الأبعاد للضفة الغربية.

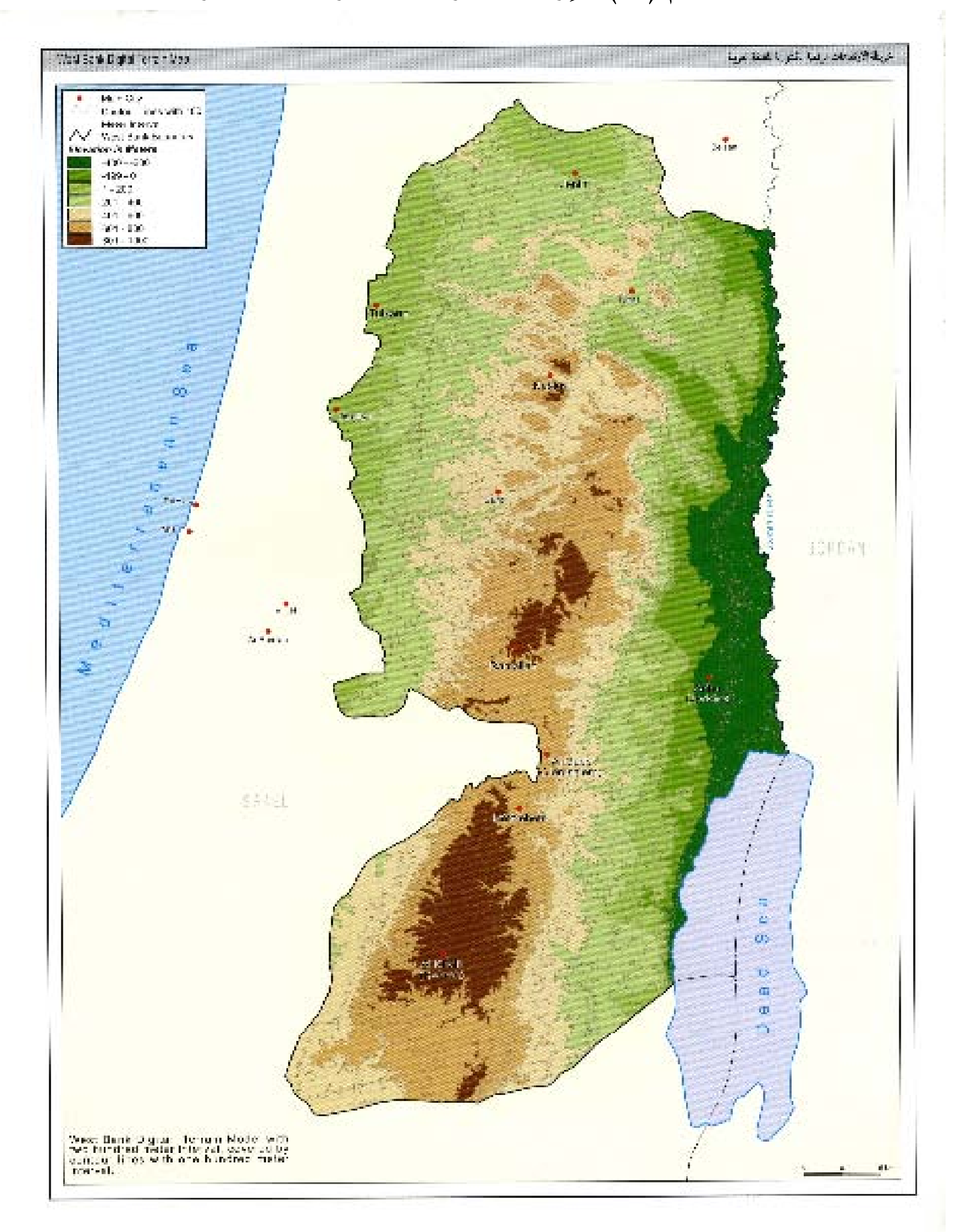


Source:

(1) **An Atlas of Palestine**, the West Bank and Gaza strip, copy right, applied research institute- Jerusalem, ARIJ, January, 2006.

(2) إخراج الباحث

خريطة رقم (11): الإرتفاعات الرقمية الكنتورية للضفة الغربية.

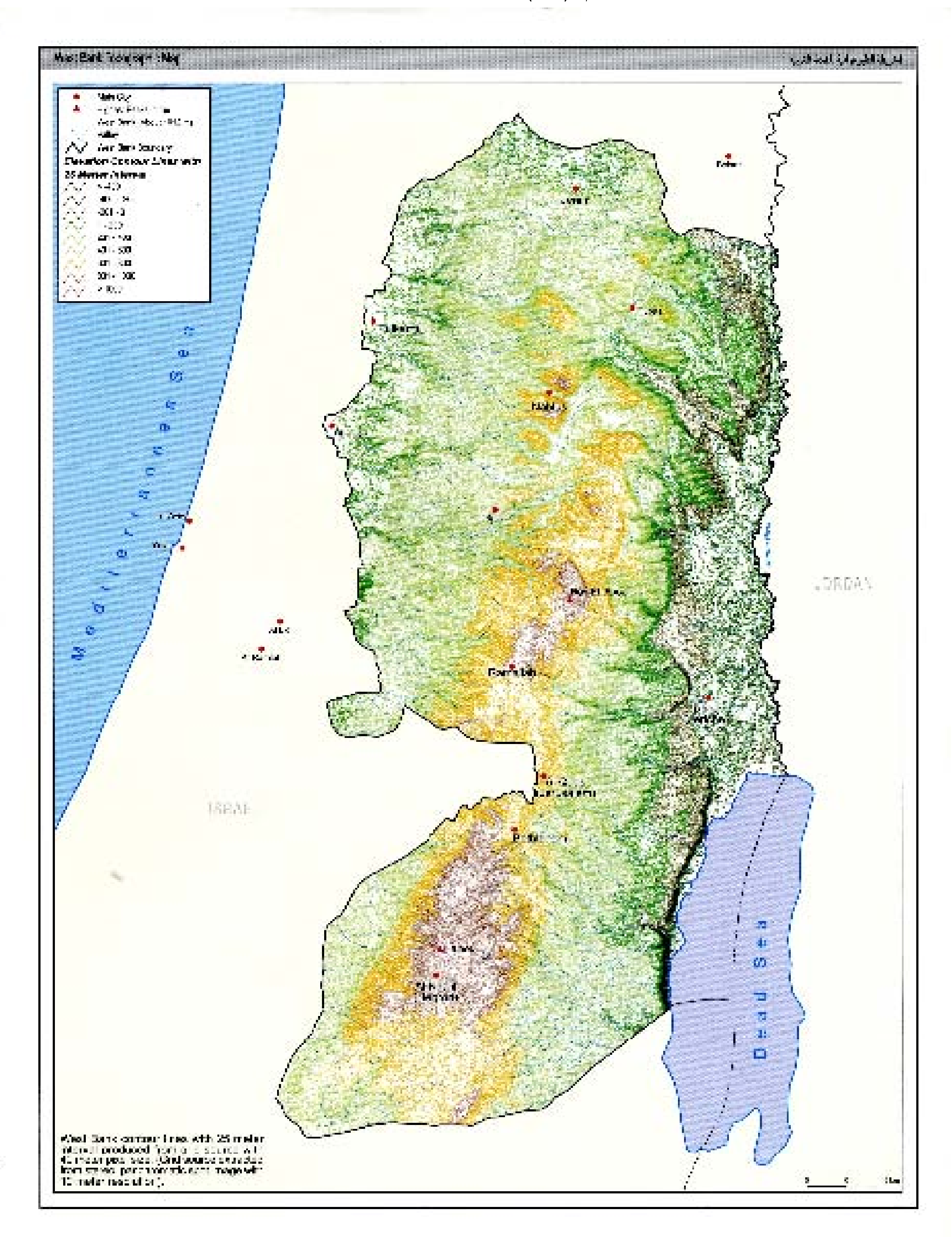


Source:

(1) **An Atlas of Palestine**, the West Bank and Gaza strip, copy right, applied research institute- Jerusalem, ARIJ, January, 2006.

(2) إخراج الباحث

خريطة رقم (12): طبوغرافية الضفة الغربية.

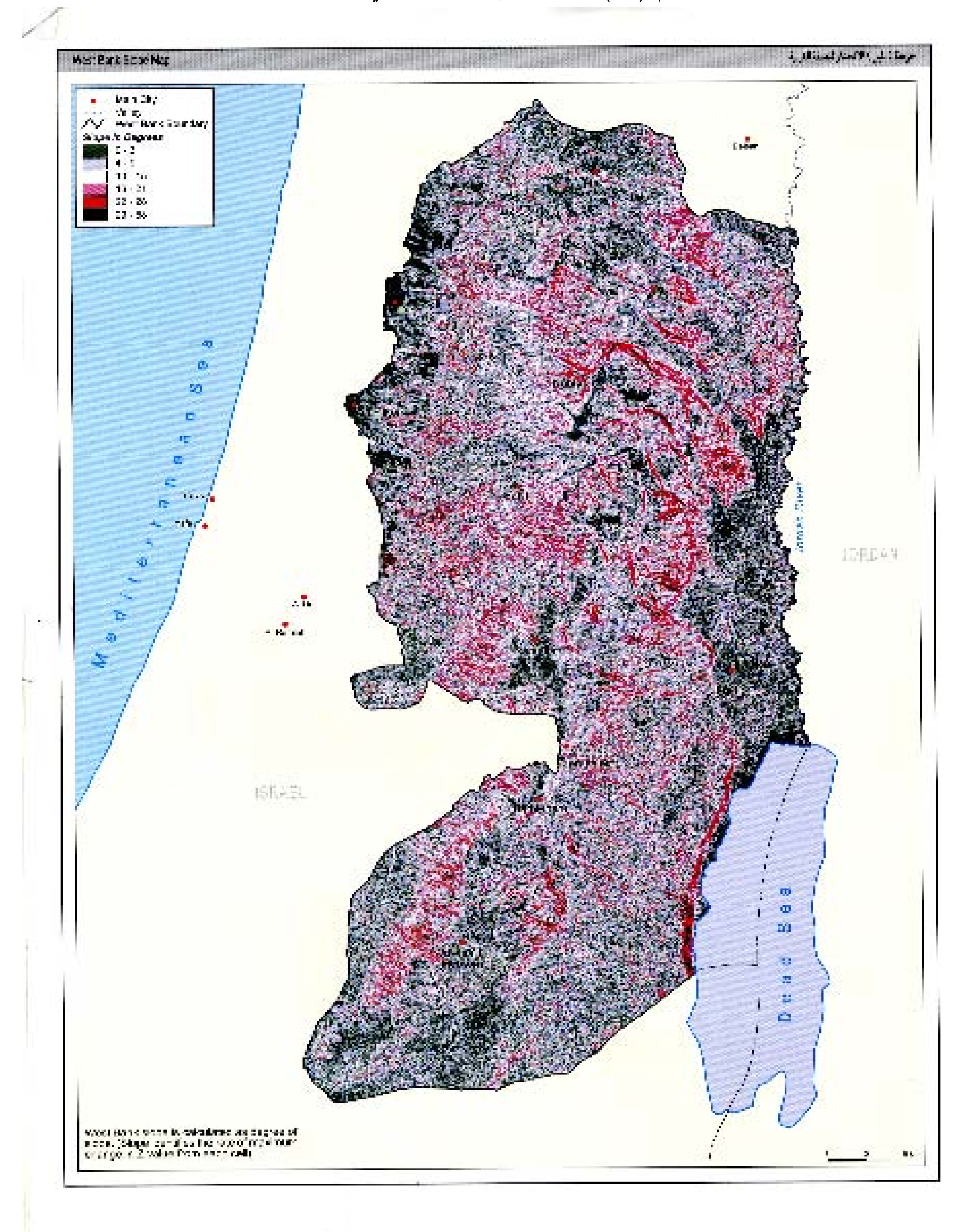


Source:

(1) **An Atlas of Palestine**, the West Bank and Gaza strip, copy right, applied research institute- Jerusalem, ARIJ, January, 2006.

(2) إخراج الباحث

خريطة رقم (13): **درجات الإنحدار لأراضي الضفة الغربية.**



Source:

(1) **An Atlas of Palestine**, the West Bank and Gaza strip, copy right, applied research institute- Jerusalem, ARIJ, January, 2006.

(2) إخراج الباحث

خريطة رقم (14): الهيئة الجغرافية للضفة الغربية.



Source:

(1) **An Atlas of Palestine**, the West Bank and Gaza strip, copy right, applied research institute- Jerusalem, ARIJ, January, 2006.

(2) إخراج الباحث

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies
Geography Department

The Israeli Water Policy

and its Consequence in the West Bank

(A study in Political Geography)

Prepared By
Yasser Ibrahim Omar Salameh

Supervised By
Dr. Adeeb Al-Khateeb

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Political Geography, Faculty of Graduate Studies, at An-Najah National University, Nablus, Palestine.
2008

The Israeli Water Policy
and its Consequence in the West Bank
(A study in Political Geography)
Prepared By
Yasser Ibrahim Omar Salameh
Supervised By
Dr. Adeeb Al-Khateeb

Abstract

Water resources are considered as of the most important natural resources, and most vitality, what for it has a significant importance in social and economic development in any human society any time and in any place. So, water and the domination on its resources have been the origin of struggle between countries and people for a long time.

Palestine is situated in scope of arid and semi-arid area in the climatic respect, where the declination of rainfall amounts, and the limitation of water resources in it, which caused the increase of the strategical importance of water in the area in general.

The west bank with its natural resources and geographic location is importance to Israel, where it is considered a strategic water reservoir to Israel.

Since the occupation of West Bank in 1967, Israel has aimed at the domination on its water resources by constructing settlements upon the ground water aquifers sites, and issuing laws and military orders to limit the Palestinian exploitation of water, which reflected on the development of the Palestinian lands.

AS the population increases, the demand of water increases as well with the limitation of resources. This will surely aggravates water crisis in

the very near future, especially, Israel seeks to carry out its water security through expansion and occupation.

Chapter one in the study includes the morphology of the research and its method, while chapter two has discussed the geographic and hydrologic characteristics of the study area, including water resources, and geographic distribution of ground water aquifers in the West Bank.

Chapter three has been specified to study the Israeli political thoughts concerning water, including Israeli water strategy in the West Bank, water projects and plans, and the Israeli avidity in the water of Arab neighboring.

Chapter four, has focused on settlement as one of the most important means to dominate the land and its resources, Also studying the settlement projects in the West Bank after the year 1967, and water general budget.

Chapter five deals with the future of water status in the West Bank in the light of Israeli water policy, and the Arab Israeli peaceful negotiation concerning water.

Finally, chapter six provides recommendations and results of this study.